"السلطة السياسية في فكر
محمد رشيد رضا"

The Political Authority in Mohammed Rashid Rida's Thought

إعداد الطالب

محمد سليمان عبد الله أبو رمان

٩٥٢٠٦٠٠٠١٠

إشراف:

د. مصطفى منجود

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها في ٢ ربيع الأول ١٤٢١هـ الموافق ٤ حزيران ٢٠٠٠م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا"

The Political Authority in Mohammed Rashid Rida's Thought

إعداد الطالب

محمد سليمان عبد الله أبو رمان

٩٥٢٠٦٠٠١٠

إشراف:

د. مصطفى منجود

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. مصطفى محمود منجود	مشرفا ورئيسا	.....
د. حمدي عبد الرحمن حسن	عضوا	.....
د. محمد الأرناؤط	عضوا	.....
د. عطا زهرة	عضوا	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها في ٢ ربيع الأول ١٤٢١هـ الموافق ٤ حزيران ٢٠٠٠م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

إلى...

- والدي الذي رباني صغيرا وصاحبني كبيرا. وما زال يتحمل الكثير في سبيلي.
- والدتي التي وقفت حياتها من أجل أسرتها.
- الأستاذ العلامة محمد قطب حفظه الله وبارك في عطائه.
- الدكتور مصطفى منجود أمدّ الله في عمره ونفع في علمه.
- أبنائي وأحبائي طلاب مدارس البلقاء الإسلامية رجال الغد وحملة مشاعل النور القادم.
- الدكتور حامد ربيع (رحمه الله) وإخوانه من الذين يجاهدون في ميادين المعرفة والفكر السياسي الإسلامي.
- كل المدافعين عن الحريات العامة وحقوق الإنسان في العالم الإسلامي.

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً على أن هداني ووفقني لإتمام هذا العمل الذي يعتريه ما يعتري أي جيد بشري من النقص والخطأ.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي وصاحب الفضل الكبير علي الدكتور مصطفى منجود، الذي صبر وصابر معي حتى أتممت الدراسة، فجزاه الله أجر الصابرين، وأشكر كذلك الأستاذ الفاضل الدكتور حمدي عبد الرحمن الذي طالما قدم لي الأفكار والآراء التي استفدت منها في هذه الدراسة، وكذلك الدكتور محمد الأرناؤط الذي تجاوز كل التقاليد البيروقراطية وكان يهاتفني باستمرار ويحثني على إتمام هذه الدراسة.

وأشكر كل الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم في معهد بيت الحكمة في هذه الجامعة الغرّاء: الدكتور محمد صفي الدين خربوش والدكتور أحمد الرشيدي والدكتور أحمد الكبسي والدكتور سامي خزندار والدكتور عدنان هياجنة.

ولا أنسى أساتذتي في جامعة اليرموك الذين أخلصوا في تدريسنا وتعليمنا فأتقدم بالشكر الجزيل للدكتور أحمد ظاهر -رحمه الله- والدكتور نظام بركات، والدكتور وليد عبد الحي، والدكتور مازن غرايبة والدكتور عطا زهرة.

وأقدم شكري الموصول لأستاذيّ الفاضلين اللذين لم يبخلا علي بجهد طوال فترة الدراسة، وأخذت من وقتهم الكثير: الدكتور عبد الرزاق أبو البصل، والأستاذ حسن أبو هنية فلهما كل الفضل، وكذلك أشكر الأخ ماجد أبو قويدر الذي طبع الدراسة باقتدار وجهاد دائم، وأشكر الزميل سامر أبو رمان، والزميل سليمان الوشاح على ما قدماه من مساعدة أثناء هذه الدراسة.

محمد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر	د
قائمة المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
الإطار النظري :	
مقدمة	١
أولا: أهمية الدراسة	٤
ثانيا: سؤال الدراسة الرئيسي	٦
ثالثا: مقولة الدراسة.....	٦
رابعا: منهاج الدراسة.....	٧
خامسا: تعريف المفاهيم.....	١٠
سادسا: الدراسات السابقة.....	١٣
سابعا: مصادر الدراسة الأساسية.....	١٨
ثامنا: تقسيم الدراسة.....	١٩
الفصل الأول	
مفهوم السلطة السياسية وضرورتها وخصائصها في فكر رشيد رضا	٢٠
المبحث الأول: المؤثرات الحضارية على رؤية رشيد رضا لمفهوم السلطة السياسية	٢٢
المبحث الثاني: الدلالات السياسية لمفهوم السلطة وأركانها في فكر رشيد رضا....	٢٥
المبحث الثالث: ضرورة السلطة السياسية وأهميتها في فكر رشيد رضا.....	٤٠
المبحث الرابع: خصائص السلطة السياسية الإسلامية في فكر رشيد رضا.....	٥٣
الفصل الثاني	
شرعية السلطة السياسية في فكر رشيد رضا	٦٩
المبحث الأول: شرعية الترشيح لولاية السلطة السياسية.....	٧٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: دور الأمة في إسناد السلطة السياسية..... ٩٤
المبحث الثالث: سقوط السلطة السياسية ١٠٦

الفصل الثالث

ضوابط ممارسة السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا ١١٥
المبحث الأول: الالتزام بالقيم السياسية الإسلامية..... ١١٦
المبحث الثاني: الإلتزام بالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية..... ١٣١
المبحث الثالث: فهم السنن الكونية العامة للوجود الحضاري والإجتماعي الإنساني
وعدم الخروج عليها..... ١٤٧

الفصل الرابع

وظائف السلطة السياسية في فكر رشيد رضا ١٦٧
المبحث الأول: الوظيفة العقيدية..... ١٧٠
المبحث الثاني: الوظيفة الإستخلافية..... ١٧٩
المبحث الثالث: الوظيفة الإتصالية..... ١٩٣
الخاتمة ٢٣٢
المراجع ٢٣٩
الملخص باللغة الإنجليزية..... ٢٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا، وتبرز أهمية الدراسة من الناحية العلمية: من أهمية الموضوع نفسه، فمفهوم السلطة السياسية مفهوم محوري في الخبرة السياسية الإسلامية، وكان مصدراً رئيساً للعديد من الإختلافات والنزاعات، ولذلك فإن دراسة الموضوع دراسة علمية تساعد على تنمية إدراكنا وفهمنا له، كما أن هذه الدراسة تحاول أن تكشف عن مدى التراكم المعرفي في الفكر السياسي الإسلامي، ومدى إفادة الفكر السياسي الإسلامي الحديث من إنتاجات ومساهمات الفكر السياسي الإسلامي القديم.

أمّا الناحية العملية فإن أهمية هذه الدراسة تظهر في بيان كيفية تعامل رشيد رضا كمفكر مسلم معاصر، مع الأحداث السياسية في واقعه. كما أن هذه الدراسة تحاول الكشف عن مدى قدرة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر في الإجابة على الأسئلة العملية والمشاكل الحضارية التي واجهته.

ويتلخص السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في الآتي:- ما هي طبيعة مفهوم السلطة السياسية وأبعاده في فكر محمد رشيد رضا؟ ومن هذا السؤال تتبع تساؤلات عدة، أهمها:-

ما هي طبيعة السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا تعريفا وضرورة وخصائص؟ ما هي أسس شرعية السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا: ترشيحا لولايتها وإسنادا لهذه الولاية؟ ما هي الضوابط العامة لممارسة السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا؟ ما هي واجبات السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا؟ ما هي رؤية رشيد رضا لسقوط السلطة السياسية؟

٥٢٨٠٣٣

وقد بنى الباحث دراسته في محاولة الإجابة على هذه الأسئلة على المقولة التالية: تتعدد أبعاد مفهوم السلطة السياسية كمفهوم محوري في فكر محمد رشيد رضا، فترتبط بخصائص معينة، وتتحدد شرعيتها بشروط محددة، وتنضبط ممارستها بضوابط معينة.

ويتفرع عن هذه المقولة مقولات فرعية خمس أولاها: اعتمد رشيد رضا في تعريفه لمفهوم السلطة السياسية على الأصول التشريعية -الثابتة حول المفهوم- المستمدة من القرآن ومن السنة النبوية، والعناصر الحية من التراث السياسي الإسلامي، والإفادة كذلك من التطورات الديمقراطية الحديثة في الغرب، وثانيها أن شرعية السلطة السياسية ترتكز عند رشيد رضا على رضا وقبول الأمة لمن يحكمها سواء في ترشيحه لولاية هذه السلطة أو في إسناد السلطة إليه، والثالثة أن السلطة السياسية عند رشيد رضا تنطلق في ممارستها من أصول عقيدية وضوابط شرعية، تضع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حدوداً لما تقوم به من وظائف تجسد هذه الممارسات، والرابعة: رغم تأثر رشيد رضا في رؤيته للخروج وعزل السلطة السياسية بآراء الفقهاء الأقدمين، إلا أنه أضاف إليها -أي الرؤية- مضامين جديدة تؤكد التفاعل مع مقتضيات الواقع السياسي وتطوراته، والخامسة: في حين أسند رشيد رضا للسلطة السياسية وظائف دينية ودنيوية، انطلاقاً من الرؤية الحضارية الإسلامية، إلا أنه جعل على الأمة قسطاً رئيساً ووافراً في تحقيق وإتمام هذه الوظائف والواجبات.

وقد استعان الباحث في إثبات هذه المقولات بالرؤية المنهاجية التي ترتكز في تناول مفهوم السلطة السياسية في زواياه الثلاث: الفكرية، النظامية، والحركية، كما استعان بمنهج تحليل النصوص، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

أمّا المفاهيم الرئيسية في الدراسة فهي: مفهوم السلطة السياسية ومفهوم الفكر السياسي.

وقد استعرض الباحث الدراسات السابقة حول الموضوع ومن أهمها دراسة حميد عنايت: الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ومصطفى منجود: التجديد السياسي عند رشيد رضا، وإلبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة (1798-1939)، وغيرها من الدراسات والتي أفاد منها الباحث في مجالات متعددة.

ولقد تناولت الدراسة مفهوم السلطة السياسية في فكر رشيد رضا من خلال أربعة فصول:-

الفصل الأول والذي حمل عنوان: مفهوم السلطة السياسية وضرورتها وخصائصها في فكر رشيد رضا، واحتوى على أربعة مباحث.

وقد خلصت الدراسة من هذا الفصل إلى أن مفهوم السلطة السياسية عند رشيد رضا مفهوم كلي يتكون من عدة مفاهيم وعناصر رئيسية، وهي: سلطة الأمة، أهل الحل والعقد، الإمام، كذلك الأمر أن ضرورة السلطة السياسية عند رشيد رضا تتبع من العقل والشرع معاً، ومن ترابط الظاهرة الدينية بالظاهرة السياسية، كما أن السلطة السياسية في الإسلام تمتاز في فكر رشيد رضا بعدة سمات منها: أنها وسطية تجمع بين مصالح الدنيا ومصالح الدين، وأنها مدنية وليست ثيوقراطية، وأنها مقيدة ومحكومة بمبدأ الشورى، وأنها تعبير عن الواقع الحضاري للأمة، كما أنها سلطة "مستبدة عادلة" في ظروف حضارية وثقافية معينة.

أمّا الفصل الثاني والذي حمل عنوان: شرعية السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا، وقد احتوى على ثلاثة مباحث رئيسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد خلصت الدراسة من هذا الفصل إلى أنّ شرعية السلطة السياسية مرتبطة بأمرين رئيسيين في فكر رشيد رضا وهما:- توفر شروط وصفات معينة فيمن يتولاها وموافقة وقبول الأمة ورضاها به. ومن هنا فإن رشيد رضا رفض حكم التغلب والقهر أو حكم غير المستكمل لشروط الشريعة، ودعا إلى ضرورة التخلص منه حسب القدرة والتمكن من ذلك، كما أنه وضع موجبات وقواعد لعزل السلطة السياسية جمع فيها بين الفقه السياسي السني في التراث الإسلامي وبين مساهمات الفكر السياسي الحديث في ذلك.

أما الفصل الثالث وعنوانه: ضوابط ممارسة السلطة في فكر محمد رشيد رضا، وقد احتوى على ثلاثة مباحث.

وقد خلصت الدراسة من هذا الفصل إلى محورية القيم السياسية الإسلامية في فكر رشيد رضا وخاصة في موضوع السلطة السياسية، كذلك إلى أن هذه القيم تمتاز بعدة خصائص رئيسية تميزها عن غيرها من القيم السياسية، كما خلصت الدراسة إلى التزام السلطة السياسية بالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية وإلى محورية مفهوم المصلحة الشرعية في ممارسة السلطة في فكر رشيد رضا، وكذلك الأمر إلى ارتباط ممارسة السلطة السياسية بفهم العديد من السنن الكونية والإلتزام بها والتي أولاها رشيد رضا أهمية بالغة.

أما الفصل الرابع وعنوانه: وظائف السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا، فقد احتوى على ثلاثة مباحث.

وقد خلصت الدراسة من هذا الفصل إلى: أن للسلطة السياسية في الإسلام في فكر رشيد رضا وظائف دينية (عقيدية) ووظائف دنيوية (استخلافية)، كذلك أن هناك وظائف لها مرتبطة بنشر المثالية الإسلامية والحفاظ عليها من خلال الدعوة الإسلامية والتنشئة السياسية والجهاد والإلتزام بوحدة القيم الإسلامية على المستويين الداخلي والخارجي، وخلصت كذلك إلى أن هناك مقومات ومميزات لوظائف السلطة السياسية في الإسلام تجعلها مغايرة لأنواع أخرى للسلطة السياسية في فكر رشيد رضا.

وبعد أن تم اختبار المقولة الرئيسية للدراسة وما تفرع عنها من مقولات فرعية، يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- أن رشيد رضا قد قدّم مساهمات واضحة وجديرة بالإهتمام والدراسة بخصوص مفهوم السلطة السياسية، واستطاع أن يجمع بين التأصيل المعرفي الأصولي و"القراءة النقدية الإستنتاجية" للتراث السياسي الإسلامي والفكر الغربي الحديث.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- في ضوء الحديث عن مساهماته في موضوع السلطة السياسية، يجدر التساؤل في نهاية هذه الدراسة: أين يقع رشيد رضا بين أستاذيه (جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده) في تناوله لمفهوم السلطة السياسية؟ وبعد أن قدّم الباحث إضاءات متنوعة -في صفحات الدراسة- حول أفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في موضوعات متعددة في مفهوم السلطة السياسية، يمكن استخلاص بشكل مجمل أنهم جميعاً متفقون في ضرورة الجمع بين إبداعات التراث السياسي الإسلامي وإنجازات الفكر السياسي الغربي الحديث في مسائل السلطة، ومن ذلك التقاؤهم على ضرورة وجود السلطة المقيدة والمنتخبة ورفضهم للسلطة المطلقة الإستبدادية.

٣- أن رشيد رضا لم ينفصل عن واقعه وبيئته ويحلّق في "اليوتوبيا" ليبني مدينته الفاضلة والموجودة في عالم الفلسفة فقط!، بل تفاعل مع واقعه وقرأه قراءة جيدة، وقدّم آراءه في ضوء هذا الواقع.

٤- أنّ الجديد والجدير بأن نستفيده من أفكار رشيد رضا في مفهوم السلطة السياسية في نواح كثيرة تتعلق بتأصيلها معرفياً ومحورية دور الدين فيها، وشرعيتها، ومدنيتها، وحيوية دور الأمة في السلطة.

٥- أن رشيد رضا رفض علاقة التبعية من قبل العلماء والمثقفين للسلطة السياسية، وهاجم "مثقفي السلطة" الذين يسوغون لها التمادي في الغي وتجاوز الحدود في الطغيان، وحمّل رشيد رضا "العلماء" الذين قبلوا بحكم المتغلب مسؤولية ما وصلت إليه الأمة والشعوب المسلمة من سوء حال، وضعف قوة، وقلة حيلة؛ ذلك أن منطق الخنوع والخضوع للحاكم وإن استبد وتجبّر، نزل على الناس من سماء "الفتوى الشرعية".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة:

يعتبر مفهوم السلطة السياسية من المفاهيم الأساسية في تطور الحضارة الإنسانية، ذلك أن السلطة مرتبطة بالوجود البشري ذاته(١)، وسعي الإنسان الدائم لتفسير الأمور من حوله، ومحاولاته المستمرة للتقدم والإرتقاء.

ولقد تأثر مفهوم السلطة السياسية في معناه ومبناه، وارتبط بالأشكال الثقافية، والدعوات الأيدلوجية، التي سادت -وتسود- الحضارات الإنسانية، بل إنّ لكل حضارة مساهمتها البارزة في إضفاء طابع معين على مفهوم السلطة ومده برافدٍ جديد، يتفق والمضمون السياسي لهذه الحضارة.

فعلى سبيل المثال: ربطت الخبرة اليونانية، من خلال أفكار عدد من مفكريها أمثال: سقراط، أفلاطون، أرسطو، وغيرهم، بين مفهوم السلطة السياسية وبين القيم العليا المطلقة وبرزت فيها مفاهيم كمفهوم "حكم الفلاسفة"، و"الحكومة المختلطة"، و"الديمقراطية مباشرة"(٢).

أمّا على صعيد الخبرة الرومانية فقد أضفي على مفهوم السلطة السياسية الطابع القانوني، وارتبطت بالأطر النظامية والقانونية، من خلال سعي تلك الحضارة إلى تقنين وجودها السياسي، وترسيخ ثقافتها السياسية، وليس على الصعيد الداخلي فحسب، بل على الصعيد الخارجي، من هنا برزت مفاهيم كمفهوم "القانون الدولي" بشكل واضح(٣).

---

(١) انظر: محمد طه بدوي، المنهج في العلوم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٨، صص(٤١-٤٢).

(٢) انظر: حامد ربيع، **أبحاث في النظرية السياسية**، محاضرات غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: صص(١٢٩-١٤٦)، وانظر كذلك بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٨٩، صص(٢٦-٤٨)، وقارن ذلك بـ:
M. Jadd Harmon, Political Thought from Plato to the Present, Mcgraw-Hill Books Company, NewYork, 1964., pp.(26_44), (29_33) and (72_74).

(٣) انظر: حامد ربيع، **أبحاث في النظرية السياسية**، مرجع سابق، صص(١٤٦-١٥٦) و M. Jadd Harmon, Political Thought from Plato to the Present, Op. Cit., pp, (82_86).
وقارن ذلك بـ: حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢، صص(١١١-١٢٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيما ارتبط مفهوم السلطة السياسية في الحضارة المسيحية الوسطى، بالمفاهيم الدينية والغيبية، وبرزت مفاهيم كمفهوم "السلطة الثيوقراطية" و"مدينة الله" و"مدينة الشيطان" و"الصراع بين السيفين" (السلطة الزمنية والسلطة الروحية).. الخ[١].

بينما قدّم الفكر السياسي الغربي الحديث، إضافات ومساهمات كبيرة، فيما يتعلق بمفهوم السلطة السياسية، حيث كان هناك أثر كبير للثورات السياسية الكبرى: كالثورة الفرنسية والثورة الأمريكية، فظهرت مفاهيم مرتبطة ارتباطاً عضوياً بمفهوم السلطة السياسية، مثل: "الفصل بين السلطات" و"العقد الاجتماعي"، وقبل ذلك كان ميكيافيلي يفكُّ الإشتباك بين القيم والأخلاق والدين وبين السلطة السياسية[٢].

وشهد القرن العشرون صراعاً أيدلوجياً عالمياً بين الليبرالية الرأسمالية والشيوعية الإشتراكية، لما لكل منهما من فلسفة ورؤية خاصة لمفهوم السلطة السياسية، فالأولى (الليبرالية الرأسمالية): تربط بين مفهوم السلطة السياسية وبين قيم الحرية، بأبعادها المختلفة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وفي هذا السياق برزت مفاهيم للسلطة مرتبطة بالطبيعة المعرفية والأيدلوجية لهذه القيم، مثل: مفهوم السلطة الحارسة، السلطة العقدية -المبنية على العقد الإجتماعي-، توازن السلطات، إلى آخره، مما عرفه الفكر الليبرالي[٣].

أمّا الثانية الشيوعية الإشتراكية: فإنها تربط بين السلطة السياسية وبين قيمة المساواة، وتجعل من مفهوم السلطة السياسية انعكاساً مباشراً لوضع طبقي بموجبه تستعلي الطبقة البرجوازية التي تمتلك وسائل الإنتاج وتتحكم فيها على الطبقة البروليتارية، في هذا السياق ترتبط

---

(١) انظر: حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق صص(١٣١-١٥٣)، وJohn B. Morrall, Political Thought in Medieval Times, Hutchinson University Library, London, ed3, 1971, pp(11_27).
وقارن ذلك بـ: حامد ربيع، **أبحاث في النظرية السياسية**، مرجع سابق، صص(١٥٧-١٧٠)، وبطرس غالي، **المدخل في علم السياسة**، مرجع سابق صص(٥٤-٥٨).
(٢) انظر: حامد ربيع: **أبحاث في النظرية السياسية**، مرجع سابق، صص(١٧٠-١٧١)، وحورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، (صص(٣٢١-٣٢٥) وقارن ذلك بـ: نيقولو مكيافيللي، **الأمير**، ترجمة فاروق سعد، مكتبة التحرير، بغداد، ط٩، (١٩٨٨)، صص(٥-١١) و:
Jadd Harmon, Political Thought from Plato to the Present ,Op. Cit., pp(170-172).
(٣) انظر: إدوار وارم. بيرنز، **التظريات السياسية في العالم المعاصر**، ترجمة عبد الكريم أحمد، دار الأداب، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، صص(١١-٨٦). وانظر كذلك جون ستيوارت مل، **أسس الليبرالية السياسية**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل فيتاس، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، صص(٢٠٧-٢٣٥). وانظر:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشيوعية الإشتراكية في تأصيلها لمفهوم السلطة السياسية برؤية مادية تاريخية، وتحليل سياسي ينبثق عن هذه الرؤية في رصده وتفسيره للظواهر السياسية المرتبطة بالوجود السياسي والسلطة السياسية(١).

وفيما يتعلق بالفكر السياسي الإسلامي قديما ووسيطا، فلقد اختلفت وتباينت الإتجاهات الإسلامية في رؤيتها لمفهوم السلطة السياسية وأهم هذه الاتجاهات: الإتجاه الفلسفي -المتأثر بالتراث السياسي اليوناني-، وبرزت مع هذا الاتجاه مفاهيم عديدة مرتبطة بمفهوم السلطة، مثل مفهوم "المدينة الفاضلة" و"الوسطية والسعادة"... الخ(٢).

وأيضا هناك اتجاه "الأدب السلطاني" المتأثر بالتراث السياسي الفارسي، وكان هذا الأدب في بعض مصادره تكريسا لمفاهيم السلطة المطلقة، وتأييد الحكام(٣). وأيضا الإتجاه الفقهي والذي تفاعل مع الواقع ونظر إلى مفهوم السلطة السياسية من حيث ما آلت إليه -لا من حيث ما يجب أن تكون عليه- وظهرت مع هذا الإتجاه العديد من المفاهيم مثل: الأحكام السلطانية، إمارة التغلب، واجبات الإمام، أحكام الإمامة... (٤)، أضف إلى ذلك الإتجاه الإجتماعي: والذي ربط بين مفهوم السلطة السياسية والبنية الإجتماعية وما يتعلق بها من ظواهر اجتماعية في إطار علم الإجتماع السياسي، وبزّ في هذا السياق ابن خلدون بمفاهيم حول مفهوم العمران ومفهوم "العصبية"(٥).

Barbara Goodwin, Utopia Defended Against the Liberalis, Political Studies, Volume, XXVIII, No. 1, March, 1980, pp.384-398.

(١) انظر: إدوار وارم. بيرتز، **النظريات السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، صص(١١٣-١٨٥).

(٢) انظر: في هذا الإتجاه: علي عباس مراد، **دولة الشريعة قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا**، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص٩٥ وما بعدها، وكذلك: أبو نصر الفارابي، **كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة**، دار المشرق، بيروت، ط٥، ١٩٨٦، ص١١٧ وما بعدها.
وانظر كذلك: رضوان السيد، **الأمة والجماعة والسلطة، دراسات في الفكر السياسي العربي الإسلامي**، دار اقرأ، بيروت، ط١، (١٩٨٤)، صص(٢٠١-٢٢٣).

(٣) انظر: خير الدين يوجه سوي، **تطور الفكر السياسي عند أهل السنة، فترة التكوين: من بدايته حتى الثلث الأول من القرن الرابع الهجري**، دار البشير، عمان، ط١، (١٩٩٣)، ص٢٢ وص٢٣.

(٤) انظر على سبيل المثال: أبوالحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية**، دار الفكر، بيروت، د.ت: مواضع متفرقة.

(٥) انظر: محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٦، (١٩٩٤)، صص(١٦٣-٢١١)، قارن ذلك بـ: رضوان السيد، **الجماعة والمجتمع والدولة سلطة الأيديولوجيا في المجال السياسي العربي الإسلامي**، دار الكتاب، بيروت، ط١، (١٩٩٧)، صص(٢٣٥-٢٥٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمّا الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، فبرزت فيه عدة اتجاهات منها ما هو تكرار واجترار بشكل أو آخر لما قاله التراث السياسي الإسلامي بخصوص مفهوم السلطة السياسية، ومنها ما حاول التوفيق بين رؤية التراث السياسي الإسلامي لمفهوم السلطة، وبين مساهمات الفكر الغربي الحديث... (١).

ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥م) هو أحد المفكرين المسلمين المعاصرين الذين قدّموا آراءً وأفكاراً حول مفهوم السلطة السياسية، ليأتي ويكمل جهود سابقيه وأستاذيه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد وطبيعة هذا المفهوم في فكره، وإبراز مساهماته في هذا المجال في إطار الفكر السياسي الإسلامي المعاصر وما ذُكِر سابقاً من المساهمات الإسلامية والغربية.

أهمية الدراسة:-

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين أساسيين هما:-

أ- الأهمية العلمية: وتنبع من الآتي:-

١- أهمية الموضوع نفسه، فمفهوم السلطة السياسية مفهوم محوري في الخبرة السياسية الإسلامية، ذلك أنه منذ وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) تفجّر النزاع حول موضوع السلطة السياسية، وكان من ثمار هذا الخلاف صراعاتٌ دموية عنيفة، مما حدا بالمؤرخ المسلم الشهرستاني (ت:٥٤٨هـ) إلى القول بأنه: "..ما سُلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية، مثل ما سُلّ على الإمامة في كل زمان"(٢)، فدراسة الموضوع دراسة علمية ستساعدة على تنمية إدراكنا وفهمنا لمفهوم السلطة السياسية وطبيعتها، ومن ثم فهمنا للسياق الذي حدا بالشهرتاني إلى التصريح بالقول السابق، وهو ما قد يساعد على الوصول إلى رؤية جديدة من شأنها محاولة الإحاطة بأهم عناصره من خلال أحد المفكرين، الذين أسهموا في تناول هذا الموضوع برؤية إسلامية اجتهادية.

---

(١) انظر حول تيارات وحركات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر: منير شفيق، **الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات**، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، (١٩٩١)، صص(٢٥-٣٥).

(٢) أبو الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، **الملل والنحل**، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- أنها تكشف عن مدى التراكم المعرفي في الفكر الإسلامي في تناوله لمفهوم السلطة السياسية، ومدى بناء الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، على ما أنتجه الفكر السياسي الإسلامي السابق، في مفهوم السلطة السياسية ومدى اتفاقه وتباينه في ذلك أو جوانب التجديد منه.

٣- أنها تحاول الإقتراب من طبيعة الإضافة الحقيقية لمحمد رشيد رضا إلى ما قدّمه الأفغاني ومحمد عبده، وقد خرج من مدرستيهما، وهو ما يثير تساؤلاً مهماً -ينبغي أخذه في الإعتبار حال دراسة أفكار رشيد رضا- وهو: إلى أي مدى تأثر بأستاذيه؟ وإلى أي مدى فُرض عليه إطارهما المعرفي، وإلى أي مدى استطاع أن يضيف إليهما ويجدد؟

٤- وأيضا تكمن أهمية هذه الدراسة علمياً من تحليل وقراءة مجلة المنار بما تشكله هذه المجلة من تراث علمي وفكر ثري يحمل في وعائة خصوبة معرفية وقدرة تنظيرية تأصيلية.

ب- الأهمية العملية: وتتبع من الآتي:-

١- أنه ومن خلال هذه الدراسة، يبرز موضوع كيفية تعامل رشيد رضا- كمفكر مسلم معاصر- مع الأحداث السياسية في واقعه، خاصة وأنّ حياة رشيد رضا وفعاليته الفكرية والسياسية، جاءت في مرحلة تطورات سياسية حاسمة، وأحداث دولية كبرى، مثل: الحرب العالمية الأولى وانهيار الخلافة العثمانية والإستعمار الغربي للعالم الإسلامي.

٢- كذلك فإنّ الدراسة تسعى إلى البحث فيما إذا كان الفكر السياسي الإسلامي المعاصر استغرق في التنظير والتجريد والتأمل، أم أنه استطاع أن يقدّم حلولاً للمشاكل الحضارية والأسئلة العملية التي طرحت نفسها عليه، من خلال أحد نماذج الفكر الإسلامي المعاصر وهو رشيد رضا.

٣- أنها من جانب آخر تتناول طبيعة العلاقة بين العالم والسلطة، من خلال تصور رشيد رضا لطبيعة هذه العلاقة أو في علاقته نفسه بالسلطة السياسية.

٤- أنها تعرض لنموذج من نماذج التجديد السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر، من خلال رشيد رضا، الذي حاول أن ينهض بفكره ليقدم الإسلام تقديماً حضارياً استناداً إلى أصوله المنزلة، وانطلاقاً من المساحة الممنوحة للعقل البشري للإجتهاد والإبداع.

٥- أنها تظهر إلى أي مدى يصير من الضروري ابتعاد الفكر الإسلامي عن قضايا فرعية لينشغل بها عن دوره الحضاري، كما حصل مع رشيد رضا عندما دخل في صراعات جانبية على قضايا فرعية أخذت الشيء الكثير من وقته وجهده.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سؤال الدراسة:-

تناول محمد رشيد رضا في مؤلفاته المتعددة خاصة في مجلة المنار وتفسير المنار الكثير من المفاهيم السياسية، ويبرز مفهوم السلطة كأحد هذه المفاهيم التي أولاها الكثير من الإهتمام في فكره السياسي، ومن هنا يثار تساؤل مهم وهو: ما هي طبيعة مفهوم السلطة السياسية وأبعاده في فكر رشيد رضا؟ ويتفرّع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:-

١- ما هي طبيعة السلطة السياسية في فكر رشيد رضا تعريفاً وضرورةً وخصائص؟

٢- ما هي أسس شرعية السلطة السياسية في فكر رشيد رضا، ترشيحاً لولايتها وإسناداً لهذه الولاية؟

٣- ما هي الضوابط العامة لممارسة السلطة السياسية في فكر رشيد رضا؟

٤- ما هي واجبات السلطة السياسية في فكر رشيد رضا؟

٥- ما هي رؤية رشيد رضا لسقوط السلطة السياسية؟

مقولة الدراسة:-

تتعدد أبعاد مفهوم السلطة السياسية كمفهوم محوري في فكر رشيد رضا، فترتبط بخصائص معينة، وتتحدد شرعيتها بشروط محددة، وتتضبط ممارستها بضوابط معينة، انطلاقا من الإطار المرجعي الإسلامي لفكره.

ويتفرّع عن هذه المقولة، المقولات الفرعية التالية:-

١- اعتمد رشيد رضا في تعريفه لمفهوم السلطة السياسية على الأصول التشريعية الثابتة حول المفهوم المستمدة من القرآن والسنة النبوية، والعناصر الحية من التراث السياسي الإسلامي، والإفادة كذلك من التطورات الديمقراطية الحديثة في الغرب.

٢- ترتكز شرعية السلطة السياسية عند رشيد رضا على رضا وقبول الأمة لمن يحكمها، سواء في ترشيحه لولاية هذه السلطة، أم في إسناد السلطة إليه.

٣- تنطلق السلطة السياسية عند رشيد رضا وممارستها من أصول عقيدية، وضوابط شرعية، تضع حدوداً لما تقوم به من وظائف تجسد هذه الممارسات.

٤- رغم تأثر رشيد رضا في رؤيته للخروج وعزل السلطة بآراء الفقهاء الأقدمين، إلا أنه أضاف إليها -أي الرؤية- مضامين جديدة تؤكد التفاعل مع مقتضيات الواقع السياسي وتطوراته.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- في حين أسند رشيد رضا للسلطة السياسية وظائف دينية ودنيوية، انطلاقاً من الرؤية الإسلامية الحضارية، إلا أنه جعل على الأمة قسطاً رئيسا ووافرا في تحقيق وإتمام هذه الوظائف والواجبات.

منهج الدراسة:-

إنّ المفهوم السياسي الرئيسي الذي تدور حوله هذه الدراسة هو مفهوم السلطة السياسية، وللكشف عن طبيعة ومضمون وخصائص هذا المفهوم، ستتم دراسته من الزوايا المنهجية الرئيسية المكوّنة له وهي[١]:-

أ- **الزاوية الفكرية:-** والتي تتناول التأصيل الفكري للمفهوم في مكوناته المفهومية الفرعية، لمعرفة المضمون المعرفي لكل منها على حدة، ولمعرفة مضمونها مجتمعة في بناء المفهوم وتحديد طبيعته وخصائصه على المستوى الفكري التجريدي.

ب- **الزاوية النظامية:-** وتتناول التأصيل المؤسسي للمفهوم، لمعرفة كيف يتجسد هذا المفهوم في أطر عامة ومؤسسات رئيسية، تستوعب المضمون وتحوله إلى حركة وفعالية.

جـ- **الزاوية الحركية:-** وتتناول المفهوم على مستوى الممارسة والفعالية الواقعية، والتي تنتج من تعانق الأبعاد الفكرية والنظامية للمفهوم، فالفكري مقدمة للحركي، والنظامي يستوعب الفكري، ويتفاعل الفكري مع النظامي فينتج الحركي.

ومن ثمّ فإنّ الزاوية الفكرية للمفهوم سيتناولها الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة والذي يدرس مفهوم السلطة السياسية وضرورتها وخصائصها في فكر رشيد رضا، أمّا الزاوية النظامية فيتناولها الباحث في الفصل الثاني الذي يدرس موضوع أطر السلطة السياسية وشرعيتها وسقوطها، وأخيراً الزاوية الحركية فسيتم تناولها في الفصل الثالث والذي يدرس ضوابط ممارسة السلطة السياسية والرابع الذي يدرس وظائفها.

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل:- شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تحقيق وتعليق د. حامد عبد الله ربيع، دار الشعب، القاهرة، جـ١، ١٩٨٠، صص(٩٨-٩٩). وحامد ربيع، **نظرية التحليل السياسي**، محاضرات غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧١، صص(٨٤-٩٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بيد أنّ تحليل مفهوم السلطة السياسية إلى الزوايا السابقة لا يعني بحال من الأحوال تفكيك الدراسة وعزل كل زاوية عن الأخرى، فهذه الزوايا متداخلة ومتشابكة ومتكاملة ولا يسهل فصلها عن بعضها.

وانطلاقاً من هذه الرؤية المنهاجية فقد حاول الباحث الإستفادة من المقومات المنهاجية لمناهج أخرى، وهي:-

أولاً: منهج تحليل النصوص:-

إنّ دراسة الفكر السياسي لأي مفكر تعتمد بالدرجة الأولى على النصوص التي صدرت عن هذا المفكر، ومنهج تحليل النصوص يعتمد على تحليل النص إلى مكوناته الأساسية، وأجزائه الرئيسية للحصول على معرفة غنية جديدة، ومعرفة الروابط بين أجزاء النصوص، ثم اكتشاف المنطق الذي يحكم أفكار المفكر(١). في هذا المجال، فلقد رجع الباحث إلى المصادر الأساسية لفكر رشيد رضا، ومن أهمها: مجلة المنار(٢)، تفسير المنار(٣)، كتاب الخلافة(٤)، وأفاد الباحث -هنا- من الرؤية المنهاجية التي تعتمد أربع قراءآت للنص السياسي وهي(٥):- القراءة الأولى: - فهم ما قاله المؤلف وأعلن عنه بصراحة في النص موضع التحليل، القراءة الثانية: - تعتمد على فهم وإدراك ما أراد أن يقوله الكاتب ولم يقله، ثم القراءة الثالثة: وتعتمد على فهم واستنتاج ما أراد أن يقوله بدلالات مختلفة غير مباشرة من خلال ألفاظه وتعبيراته دون أن تنبيء عن ذلك تلك التعبيرات صراحة. ثم القراءة الرابعة للنص التي تعتمد على ما أشاره من انطباعات أو ما رتب من نتائج، بعبارة أخرى ما يستفاد من النص لإثرائه وتفعيله في الواقع السياسي(٦).

---

(١) انظر: محمد محمود ربيع، **مناهج البحث في العلوم السياسية**، مكتبة الفلاح، الكويت، ط٢، (١٩٨٧)، ص٢٤٦.

(٢) والتي كانت تصدر عن دار المنار لصاحبها رشيد رضا منذ عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٣٥، وصدر منها خمسة وثلاثون مجلد.

(٣) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، دار المعرفة، بيروت، (١٩٩٣)، يقع في اثني عشر مجلداً.

(٤) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، (١٩٨٨)، وقد صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٢٢.

(٥) انظر حول القراءآت الثلاث الأولى للنص: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي ربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تقديم وتعليق حامد ربيع، مرجع سابق، جـ١، ص٩٨ وص٩٩.

(٦) انظر حول القراءة الرابعة: مصطفى منجود، **إشكاليات منهاجية عامة في دراسة الفكر السياسي**، في "المنهج في العلوم السياسية"، ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، (١٩٩٧)، تحرير حمدي عبد الرحمن، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، (١٩٩٨)، صص٨٨-٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: المنهج المقارن:-

والمقارنة هي دراسة أوجه الشبه والإختلاف، لكن تسبق المقارنة الدراسة الوصفية التحليلية متعددة الأبعاد(١)، والسبب الذي دعا الباحث إلى استخدام المنهج المقارن هو أن الفكر السياسي تراكمي، يبني اللاحقون فيه ويضيفون إلى ما قدّمه السابقون، ومفهوم السلطة السياسية مفهوم عريق في الحضارة الإنسانية والحضارة الإسلامية بشكل خاص، فمقارنة أفكار رشيد رضا -في مفهوم السلطة السياسية- برأي غيره، ستساعد على مزيد من الفهم والإدراك لآرائه، والمفكرين الذين تأثر بهم وأثر بهم، وكذلك تساعد على تبين موقعه في الفكر السياسي الإسلامي، والإحاطة بمساهماته بهذا الخصوص.

وقد استخدم الباحث "المنهج المقارن" على مستويين:-

(أ) المقارنة بين أفكاره وبين أفكار غيره من المفكرين، وبعض الاتجاهات الفكرية الإسلامية، وغير الإسلامية، قديماً وحديثاً حسب ما يسمح به المقام، وكلما أمكن ذلك.

(ب) المقارنة بين أفكاره (نفسه) من فترة زمنية إلى أخرى، ذلك أنّ رشيد رضا مفكر حركي، وتفاعل مع الكثير من القضايا السياسية والأحداث التي عاشها، لذلك كان متوقعاً أن يطرأ تغيير على بعض أفكاره جرّاء التفاعل مع الواقع. ونتيجة للأسئلة التي فرضتها المشكلات الحضارية لهذا الواقع على أفكاره.

ثالثاً: المنهج التاريخي :-

حيث أن المفكر يتأثر ببيئته، ويتأثر كذلك بعصره، لذا يصير لزاماً لفهم أفكار أي مفكر استدعاء الظروف التاريخية التي عاشها، وأثرت بلا شك عليه وعلى أفكاره، وهذا ما يطلق عليه بعض الباحثين بـ"ذاكرة النص"(٢)، من هنا فإنّ الباحث قد قرأ نصوص رشيد رضا وحللها في ضوء الظروف التاريخية التي عاشها رشيد رضا، وتتبع تطور أفكاره حسب تطور الخبرة

---

(١) انظر: حول المنهج المقارن ومفرداته وخصائصه في ابن أبي الربيع، **سلوك المالك**، مرجع سابق، تعليقات حامد ربيع ص٩٤، كذلك مصطفى منجود، **إشكاليات منهاجية عامة في دراسة الفكر السياسي**، مرجع سابق، ص٧٦-٧٧، ومحمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، بيروت، (١٩٨٥)، ص٤٨.

(٢) انظر: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **إشكالية العلاقة مع السلطة، قراءة في نصوص تراثية ومنهاجية مقترحة**، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة، إبريل، (١٩٩٧)، ص١٤ وص١٥. انظر كذلك:

M. Jadd Harmon, Political Thought from plato to the present, Op. Cit., p5.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السياسية التي عايشها، ومن هنا تمكن الباحث من إزالة التناقض الذي كان يبدو -في بعض الأحيان- بين أفكاره، من خلال تمييز الفارق بين الظروف التاريخية التي رافقت كل نص احتوى على أفكار رشيد رضا. والتمييز بين الأفكار المحورية الثابتة والأفكار التي كانت وفق تعامله مع الظروف والمتغيرات وتتغير بتغيرها.

وهناك ملاحظة منهاجية مهمة تتعلق بكيفية التوفيق بين هذه المناهج الثلاثة لإحداث المواءمة والتكامل بينها بما يخدم أهداف الدراسة وتقسيمها وهي: أن تبين حقيقة فكر محمد رشيد رضا حول مفهوم السلطة يستدعي العودة إلى نصوصه المرجعية، وهنا يأتي دور منهج تحليل النص، بيد أن هذه النصوص لم تأت دفعة واحدة في مسيرة تطور فكره، وإنما جاءت متتابعة تاريخياً، وهنا يأتي دور المنهج التاريخي في تتبع هذه المسيرة تتبعاً يستقصي صحة نسبة مصادره إليه، ورصد تطور دلالات مفهوم السلطة تطوراً زمنياً، دون إغراق في السرد التاريخي كما سبق، وبالتالي تأتي المقارنة لتكمل المنهاجين السابقين، فتحليل النصوص في سياقها التاريخي وصولاً إلى أبرز أفكار رشيد رضا حول مفهوم السلطة يسبق أية محاولة للمقارنة بينها وبين غيرها من أفكار المفكرين الآخرين.

كما أنّ استخدام المنهج التاريخي لا يعني بحال من الأحوال، أنّ هدف الدراسة هو الرصد الوصفي لتطور أفكاره زمنياً حول مفهوم السلطة السياسية؛ لأنّ الباحث سيتناول المفاهيم والأفكار التي انتهى عندها واستقر عليها رشيد رضا وإن كان في سياقها الزمني تحليلاً لها وتفسيراً قدر الإمكان.

مفاهيم الدراسة:-

تقوم هذه الدراسة على مفهومين رئيسيين هما: السلطة السياسية والفكر السياسي.

فالمفهوم الأول هو مفهوم السلطة السياسية، من الناحية الإسمية فقد تعددت التعريفات، فهناك من يعرفها بأنها الحكومة، وآخرون يقصرونها على السلطة التنفيذية، أيضاً بأنها نظام الحكم، وبأنها النظام السياسي الذي يشتمل على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة(١).

---

(١) انظر: David Easton, A System of Analysis of Political Life, John Wiley and Sons, Inc., NewYork, 2nd, 1967, p.32.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بينما رأى حامد ربيع أن السلطة السياسية يقصد بها التوجيه والأمر وهي بهذا المعنى تتصف بصفات أربع[١]: أنها ظاهرة نسبية تتضمن علاقة بين حاكم ومحكوم تبعا لطبيعة العلاقة، فمثلا الشرطي حاكم بالنسبة للمواطن ولكنه محكوم بالنسبة لمسؤوله، وهكذا دواليك، وأنها تتضمن عنصر الإكراه سواء كان هذا الإكراه ماديا أم معنويا، كذلك الأمر أنها ظاهرة شرعية، فكل سلطة تسعى إلى تبرير وجودها من خلال إثبات شرعيتها، وكل جماعة سياسية تنطلق من مجموعة من المعتقدات السائدة، من هنا يمكن الحديث عن تعدد الشرعيات، فشرعية القرن السابع عشر تختلف عن شرعية القرن العشرين، التي ترتكز على الإنتخاب.

وأخيرا أنها حقيقة عضوية تستمد بقاءها ووجودها من قوى ومقومات ذاتية.

بينما ستتناول الدراسة مفهوم السلطة السياسية كمفهوم كلي يشكل جوهر الوجود السياسي[٢]، ويشير إلى مختلف صور العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ويشمل وفقا للرؤية الإسلامية: الحاكم، أهل الحل والعقد، الأمة، من خلال الدلالات المختلفة لهذه العناصر وخصائصها المختلفة وأسس شرعيتها وضوابط ممارستها، ووظائفها المنوطة بها.

بينما يتناول التعريف الإجرائي للسلطة السياسية المؤسسات أو الهيئات التي تمثلها وتتجسد من خلالها وهي:

١- الأمة السياسية (التي تمارس حقوقها وتؤدي واجباتها السياسية).

٢- أهل الحل والعقد (الذين يمثلون الهيئة التي تجتهد في إصدار التشريعات والقوانين ومراقبة الحكومة وفقا لمنظور التشريع الإسلامي).

٣- الإمام (وهو من يقوم برئاسة الحكومة الإسلامية أو القيام بالإشراف على المهمات التنفيذية).

أما المفهوم الثاني/الفكر السياسي: فهو اسمياً مفهوم يتكون من شقين هما: الفكر والسياسة.

---

(١) انظر لمزيد من التفصيل حول مفهومها ومقوماتها في: حامد ربيع، **نظرية التحليل السياسي**، مرجع سابق، صص(١٩١-١٩٣).

(٢) انظر: محمد طه بدوي، **تنظير السياسة**، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط١، (١٩٦٨)، ص٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولقد عرّف ابن منظور الفكر (لغة) بأنّه: "إعمال الخاطر في الشيء"(١)، وإضافة وصف السياسي إلى مفهوم الفكر يجعل من هذا الإعمال مرتبطاً بالوجود السياسي، وهذا ما رآه د. حامد ربيع بأنّ الفكر السياسي هو التأمل حول ظاهرة السلطة(٢).

ويؤكد هذه المعاني تعريف (دايينج) للفكر السياسي بأنه: "ما ينشأ من التفكير العقلي المنطقي في ظاهرة السلطة السياسية الآمرة في المجتمع البشري، وتحليل خصائصها ووظائفها، والمؤسسات التي تعمل من خلالها، بهدف دراسة طبيعة العلاقات بين من يمارسون السلطة والذين يطيعونها"(٣).

وخلص مصباح تنيره إلى أن الفكر السياسي هو الذي "ينشأ عن الجهد الذي يبذله العقل الإنساني لتفسير وتحليل الظاهرة السياسية بصفة عامة، وظاهرة السلطة على وجه الخصوص"(٤).

أمّا هذه الدراسة فتنطلق من خصوصية تناولها لمفهوم السلطة السياسية في فكره، وبالتالي: فإنّ دراسة الفكر السياسي لرشيد رضا، تعني لدى الباحث "الأفكار التي قدّمها رشيد رضا حول مفهوم السلطة بأبعادها المختلفة (طبيعة، وخصائص، وضوابط، وواجبات،...) وتبلورت في شكل منطق متكامل مع درجة معينة من الدقة والتفصيل في الجزئيات"(٥).

وفيما يتعلق بالتعريف الإجرائي لمفهوم الفكر السياسي، فسيتم تناوله في كل ما عبّر في أعمال رشيد رضا عن مفهوم السلطة السياسية من:

- الأراء التي كانت تصدر عنه حول الموضوعات والجوانب المختلفة المرتبطة بالسلطة السياسية.

---

(١) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٣)، جـ٥، ص٦٥.
(٢) انظر: مقدمة وتعليق حامد ربيع في ابن أبي ربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، مرجع سابق، ص٩٢.
(٣) انظر: بكر مصباح تنيره، **تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى**، دراسة منهاجية مقارنة بين الحضارات، منشورات جامعة تونس، تونس، ط١، (١٩٩٤)، ص٢٤.
(٤) نفس المرجع، ص٢٧.
(٥) استفاد الباحث من تعريف حامد ربيع للفكر السياسي في: ابن أبي ربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، مرجع سابق، جـ١، ص٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- المواقف الفكرية والحركية لرشيد رضا اتجاه الجدالات القائمة والمتغيرات الحادثة المتعلقة بمسائل سياسية مرتبطة بظاهرة السلطة.

- التصورات النظرية والتجريدية التي قدّمها رشيد رضا في مؤلفاته حول السلطة السياسية وقضاياها المختلفة.

- العديد من الإعتقادات والآراء والأفكار لرشيد رضا في الشؤون المختلفة، ويمكن استخلاص المحتوى السياسي منها.

ومن الجدير بالذكر أن الباحث سيتوقف عند الدلالات النظرية والتجريدية لمفهوم السلطة السياسية ولن يغرق في تفصيلات الممارسة السياسية لرشيد رضا إلا بالقدر الذي يساعد في تعرف نظرته التجريدية.

الدراسات السابقة:-

لقد تعددت الدراسات التي تناولت أفكار رشيد رضا وحياته وفعاليته الفكرية والحركية، من هذه الدراسات:-

١- دراسة إلبرت حوراني بعنوان (الفكر العربي في عصر النهضة (1798_1939))[١].

حيث تحدّث عن بعض القضايا السياسية التي طرحها رشيد رضا بشكل مجمل، وتناول فيها العديد من أفكار رشيد رضا والقضايا التي طرحها: كقضية الخلافة والتشريع والوحدة، وبعض مواقفه السياسية، لكن كل ذلك بشكل محدد ومختصر.

٢. دراسة وجيه كوثراني بعنوان "الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبّان الثورة الكمالية في تركيا"[٢]، وتناول فيها الظروف الإجتماعية والسياسية التي عاشها رشيد رضا، وبعض التحليل لأفكاره الرئيسية في كتابه الخلافة.

٣. حلقة دراسية بعنوان: "محمد رشيد ودوره الفكري ومنهجه الإصلاحي"[٣]، وقدّمت فيها العديد من الأوراق البحثية، التي تناولت جوانب فكره الإجتماعية والدينية والمعرفية

---

(١) إلبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة (1798_1939)، ترجمة كريم زعقول، دار النهار، بيروت، ١٩٦٨.

(٢) وجيه كوثراني، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا**، دار الطليعة، بيروت، ط١، (١٩٩٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والسياسية، وكان من أقرب الأوراق لموضوع هذه الدراسة، الورقة التي قدمها مصطفى محمود منجود بعنوان "التجديد السياسي عند رشيد رضا"، وتناول فيها بعض الجوانب المتعلقة بالسلطة السياسية لكن من زاوية التجديد السياسي، وباختصار للجوانب التي رأى الباحث فيها إبداعاً وإيناعاً في أفكار رشيد رضا حول السلطة السياسية.

٤- دراسة حميد عنايت بعنوان "الفكر السياسي الإسلامي المعاصر"(١)، وأفرد فيها فصلاً عن فكر رشيد رضا السياسي بعنوان "فكرة الحكومة الإسلامية" وتناول فيها عرضاً موجزاً لأفكار رشيد رضا، حول الخلافة الإسلامية، وتطور نظرة رشيد رضا للسلطة السياسية.

٥- بعض الدراسات التي تناولت أفكار رشيد رضا في نواح أخرى غير السلطة السياسية، وهذه الدراسات مثل: دراسة مهدي فضل الله بعنوان (العقل والشريعة: مباحث الأبستمولوجيا العربية الإسلامية) (٢)، ودراسة فاضل زكي محمد بعنوان (الفكر السياسي العربي الإسلامي بين ماضيه وحاضره) (٣).

٦- دراسة أحمد فهد الشوابكة بعنوان "محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسيّة"(٤)، يتحدّث فيها عن مواقف رشيد رضا السياسية وآرائه في العلمانية وردوده على علي عبد الرازق مؤلف كتاب "الإسلام وأصول الحكم" فيما أثاره الأخير حول الخلافة الإسلامية.

٧- دراسة محمد أحمد درنيقه بعنوان "السيد محمد رشيد رضا وإصلاحاته الإجتماعية والدينية"(٥)، يتحدّث في أجزاء منها عن بعض مواقفه السياسية مثل موقفه من الإشتراكية.

---

(٣) **محمد رشيد رضا ودوره الفكري ومنهجه الإصلاحي**، حلقة دراسية أقيمت في جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، في ٢٨ تموز، ١٩٩٩، بإشراف المعهد العالي للفكر الإسلامي - عمان - الأردن.

(١) حميد عنايت، **الفكر السياسي الإسلامي المعاصر**، ترجمة إبراهيم الدسوقي، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.

(٢) مهدي فضل الله، **العقل والشريعة: مباحث الأبستمولوجيا العربية الإسلامية**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٥.

(٣) فاضل زكي محمد، **الفكر السياسي العربي الإسلامي بين ماضيه وحاضره**، دار الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٧٠.

(٤) أحمد فهد الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسيّة**، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٩، صص(٨٥-٨٨) وصفحات أخرى.

(٥) دراسة محمد أحمد درنيقه، **السيد محمد رشيد رضا وإصلاحاته الإجتماعية والدينية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٨- دراسة محمد صالح المراكشي بعنوان: "تفكير محمد رشيد رضا من خلال مجلة المنار (1898_1935)"(١)، يعرض في أجزاء منها آراءه في بعض القضايا السياسية مثل: العروبة والسلطة العثمانية.

٩- دراسة عماد الدين خليل بعنوان: "Through Muslim Eyes. M. Rashid Rida and the West" (٢)، والتي تناول فيها رؤية رشيد رضا لكثير من مفردات الحياة الغربية وأسسها، واحتوى جزءٌ صغير من هذه الدراسة على رؤية رشيد رضا للحكومات في الغرب أو (The Restricted Government) (٣).

١٠- دراسة أحمد محمد الأصبحي بعنوان: "قراءة في تطور الفكر السياسي روّاده، اتجاهاته، إشكالياته"(٤)، وتقع هذه الدراسة في ثلاثة أجزاء، تناول أفكار رشيد رضا العامة والسياسية في الجزء الثاني من هذه الدراسة(٥)، ولم يتعرض لأفكار رشيد رضا حول مفهوم السلطة وأبعادها إلا نادراً بشكل موجز ومختزل جداً(٦).

والملاحظات التي يبديها الباحث على الدراسات السابقة:-

١- أن أيّا منها لم يتناول مفهوم السلطة السياسية بأبعاده المتعددة وطبيعته وخصائصه وضوابط ممارسة السلطة عند رشيد رضا ووظائفها بشكل متكامل وشمولي.

٢- الطريقة الإنتقائية في بعض هذه الدراسات في التعامل مع مصادر رشيد رضا، حيث لم تقم بالإستقراء الكامل لمصادره وبالتالي اكتفت في بناء نتائجها على بعض مصادره، وهذا قد يخل بمصداقية هذه النتائج.

---

(١) دراسة محمد صالح المراكشي بعنوان: **تفكير محمد رشيد رضا من خلال مجلة المنار** (1898_1935) "، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٥.

(٢) Emad Eldin Shahin, "Through Muslim Eyes. M. Rashid Rida and the West", International Institute of Islamic Thought, Herndon - Virginia 1ed, 1995.

(٣) Ibid, pp. (60-65)

(٤) **أحمد محمد الأصبحي، قراءة في تطور الفكر السياسي، روّاده، اتجاهاته، إشكاليته**، دار البشير، عمان، ط١، ٢٠٠٠.

(٥) نفس المرجع، جـ٢، صص(٨٧٥-٨٨٣).

(٦) انظر: نفس المرجع صص(٨٨٠-٨٨٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- الخلط بين تنظير رشيد رضا لمفهوم السلطة السياسية وأبعادها المختلفة، وبين مواقف رشيد رضا السياسية التي ارتبطت بظروف تاريخية مؤقتة، مما جعل هناك تداخلاً بين المساحتين، وعدم وضوح المساحة الأولى والمرتبطة بالنظرية الثابتة في مفهوم السلطة.

وارتبط بهذا الخلط -أيضا- خلط آخر بين الفترات التاريخية، وعدم تمييز بعض هذه الدراسات بين تطور أفكار رشيد رضا في فترات متلاحقة.

إلا أنّ الباحث قد أفاد من الدراسات السابقة في العديد من الأمور، مثل:

١- ما قدمته بعض هذه الدراسات من تحليل وقراءة للظروف التاريخية والسياسية التي عاش فيها رشيد رضا، فاستغنت هذه الدراسة عن إفراد فصل لهذا الموضوع واكتفت باستحضارها أينما دعت الحاجة إلى ذلك في الدراسة.

٢- ما قدمته بعض هذه الدراسات من قراءة وتحليل لتطور رشيد رضا الروحي والفكري، فاستغنت الدراسة كذلك عن إفراد جزء لهذا الموضوع، واكتفت باستحضاره أينما دعت الحاجة لذلك(١).

٣- الإضاءات المتعددة والمتنوعة -من قبل بعض هذه الدراسات- على الجوانب الأخرى غير السياسية، في فكر رشيد، مما أفاد الدراسة وقدّم لها كما وافرا من المعلومات حول أفكار الرجل المختلفة، وساعدت الدراسة كذلك على إدراك الترابط أو التفاوت بين أفكار ورؤى رشيد رضا المختلفة.

وسعت هذه الدراسة أن تضيف إلى المجهودات والأبحاث السابقة عدة أمور، أهمها:

١- تقديم رؤية سياسية شاملة تتركز حول مفهوم السلطة السياسية في فكر رشيد رضا، من خلال تناول أبعادها وخصائصها وطبيعتها، والجوانب المختلفة للمفهوم (الفكري، النظامي، الحركي).

٢- إستقراء المصادر المتاحة لرشيد رضا استقراءً حاول فيه الباحث استخراج أهم ما يتعلق بالموضوع من هذه المصادر، ثم التحليل والإستنباط والربط بين هذه الأفكار والمعلومات، من خلال منهج تحليل النصوص.

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث أفاد بشكل كبير من الدراسة التي قدم رشيد رضا نفسه عن حياته وتطوره الروحي والفكري، انظر: **محمد رشيد رضا، المنار والأزهر، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٣٥٢هـ.**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- استخدام "المنهج المقارن" من أجل إلقاء مزيد من الضوء وتعميق النظر حول أفكار وآراء رشيد رضا وجوانب اتفاقه واختلافه مع العديد من المفكرين والمدارس الفكرية سواء على صعيد الفكر الغربي أم الفكر الإسلامي، وملاحظة جوانب تأثره بآرائهم، وجوانب بنائه على فكر هؤلاء السابقين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصادر فكر رشيد رضا الرئيسية في الدراسة:-

وقد اعتمد الباحث على المصادر الرئيسية التالية لفكر رشيد رضا:-

١- مجلة المنار، وعددها خمسة وثلاثون مجلداً، كانت تصدر عن دار المنار، القاهرة، بين عامي (١٨٩٨-١٩٣٥).

٢- تفسير المنار، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٣، يقع في اثني عشر مجلداً. وقد بدأ بكتابة تفسير المنار ونشره في مجلة المنار منذ عام ١٩٠١ وحتى عام ١٩٣٥ أي سنة وفاته، وقد استمر منذ عام ١٩٠١ وحتى عام ١٩٠٥ يلخص ما يذكره محمد عبده في تفسير القرآن مع تدخلات كثيرة منه ثم أتم هو وحده تفسيره.

٣- الخلافة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٨، وقد صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٢٢.

٤- محاورات المصلح والمقلد، مطبعة دار المنار، القاهرة، د.ت.

٥- الوحي المحمدي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١٠، ١٩٨٥. وقد كانت الطبعة الأولى منه عام ١٣٥١هـ.

٦- حقوق النساء في الإسلام وحظهن في الإصلاح المحمدي العام، مطبعة دار المنار، القاهرة، ط٢، ١٣٦٧هـ.

٧- الوحدة الإسلامية والأخوة الدينية، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٣٦٧هـ.

٨- خلاصة السيرة المحمدية وحقيقة الدعوة الإسلامية وكليات الدين وحكمه، مطبعة دار المنار، القاهرة، ط١، ١٣٤٦هـ.

٩- المنار والأزهر، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٣٥٢هـ.

ومن الجدير بالذكر أن معظم إن لم يكن كل هذه المصادر قدمها رشيد رضا أساساً في مجلة المنار تم طبعها في كتب مستقلة، لكن الباحث حرص على تصنيفها والرجوع إليها لأمرين:

الأمر الأول: أن رشيد رضا أضاف في بعض هذه المصنفات مجموعة من الأمور التي لم يذكرها في المجلة مثل مقدمة هذه المؤلفات.

الأمر الثاني: مساعدة الباحثين على معرفة ما نشر من مؤلفات رشيد رضا خاصة ممن لم يتيسر له الحصول على مجلة المنار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقسيم الدراسة:-

انطلاقا مما سبق قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، **الفصل الأول:** ويتناول مفهوم السلطة السياسية وضرورتها وخصائصها في فكر رشيد رضا عبر مباحث أربعة، هي: المبحث الأول: المؤثرات الحضارية على رؤية رشيد رضا لمفهوم السلطة السياسية، والمبحث الثاني: الدلالات السياسية لمفهوم السلطة وأركانها في فكر رشيد رضا، والمبحث الثالث: ضرورة السلطة السياسية وأهميتها في فكر رشيد رضا. والمبحث الرابع: خصائص السلطة السياسية الإسلامية في فكر رشيد رضا.

والفصل الثاني : الذي تعرض لشرعية السلطة السياسية في فكر رشيد رضا، عبر مباحث ثلاثة كذلك، هي: المبحث الأول: شرعية الترشيح لولاية السلطة السياسية. والمبحث الثاني: دور الأمة في إسناد السلطة السياسية. والمبحث الثالث: سقوط السلطة السياسية.

وفي الفصل الثالث: تم تناول ضوابط ممارسة السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا من خلال مباحث ثلاثة هي:- المبحث الأول: الإلتزام بالقيم السياسية الإسلامية. والمبحث الثاني: الإلتزام بالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية. والمبحث الثالث: فهم السنن الكونية العامة للوجود الحضاري والإجتماع الإنساني وعدم الخروج عليها.

أما الفصل الرابع والأخير: فقد تناول وظائف السلطة السياسية في فكر رشيد رضا من خلال المباحث الثلاثة التالية: المبحث الأول: الوظيفة العقيدية. والمبحث الثاني: الوظيفة الإستخلافية. والمبحث الثالث: الوظيفة الإتصالية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

مفهوم السلطة السياسية وضرورتها وخصائصها

في

فكر رشيد رضا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ ظاهرة السلطة السياسية متأصلة في المجتمع الإنساني منذ البدء، وترتبط بالطبيعة الإنسانية ذاتها، والتي تجنح بالإنسان إلى الإستعانة والعيش مع نظيره تحقيقاً لمصلحة مشتركة "لأنّ الفرد عاجز عن الاكتفاء بذاته بصدد عدد لا متناهي من حاجاته البشرية"(١).

والإجتماع البشري ذاته يفرض علاقات اجتماعية، تقوم على تبادل المصالح والحاجات وتحقيق الرغبات، وحيث أنّ البشر متفاوتون في قدراتهم واستعداداتهم، وقد تتناقض مصالحهم في العديد من الأحيان، هنا تنشأ الحاجة إلى السلطة السياسية كعامل خارجي "ينظم أسس التبادل دون أن يتخطّاها، ويقنن صراع المصالح دون أن يعمل على حلها، ويردع الجوانب التنازعية في تلك العلاقات في إطار منظم من العلاقات الدائمة بين أفراد الجماعة الواحدة"(٢). أمّا كيف تنشأ هذه السلطة؟ ولماذا تنشأ؟ وما هيّتها؟ وخصائصها؟ فهذه الأسئلة قد اختلفت الأفكار والتجارب البشرية السياسية في الإجابة عليها.

وفي هذا السياق قسّم العديد من المفكرين والباحثين الصور التاريخية للسلطة السياسية على مستوى الخبرة الإنسانية العامة إلى ثلاثة أنواع كل نوع له مفهومه وخصائصه الخاصة(٣):-

١- السلطة الإجتماعية المباشرة: وهي تلك السلطة التي تفرض نفسها على كافة أعضاء الجماعة، دون أن يتولى ممارستها أحدٌ منهم، فما من أحدٍ يأمر، لكن الجميع يطيعون، وتشابه هذه السلطة -في رأي العديد من المفكرين- سلطة القبائل والعشائر وقوانين العادات والتقاليد، أو السلطة -غير المؤسسة- في فكرة العقد الإجتماعي (أي قبل تأسيس الدولة) (٤).

٢- السلطة المجسّدة: وهي تجسد السلطة وتمثلها في شخص أو عدة أشخاص، حصلوا على حق معترف به من مثل الآخرين، بممارسة الحكم والعقاب والإصلاح ويتمتعون بالقوة اللازمة لفرض أوامرهم، وتنفيذ أحكامهم، وتحقيق مقاصدهم(٥). وتجلّى هذا الشكل من أشكال السلطة في فترات تاريخية متعددة من حياة البشر السياسية.

---

(١) انظر: محيي الدين محمد قاسم، **السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧، ص٥٣.
(٢) نفس المرجع، ص٥٣.
(٣) انظر: جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، ترجمة إلياس حنا إلياس، منشورات عويدات، باريس-بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص١٦، وقارن ذلك بـ: محيي الدين محمد قاسم، **السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث**، مرجع سابق، ص٥٥، ومحمد طه بدوي، المنهج في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص٤٢.
(٤) جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، مرجع سابق، ص١٩.
(٥) انظر: نفس المرجع، صص(٢٧-٤٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- السلطة المؤسسة: هي تحويل السلطة الإجتماعية أو السياسية العائدة للفرد أو مجموعة أفراد إلى "شخص معنوي" ليس سوى الجماعة نفسها(١). "هذه الشخصية المعنوية تعني أنّ المجموعات، كالأشخاص الطبيعيين (ولأنه ما من كائن بشري بمعزل عن المشاركة الإجتماعية)، يمكنها أن تكون موضوعات قانونية، أي أن تكون لها القوانين، وبالتالي التي تكفل احترامها"(٢).

فإزاء هذه الصور التاريخية والتنظيرات السياسية، ثمة تساؤلات رئيسة بالنسبة لرشيد رضا وفكره السياسي حول النقاط السابقة والتي تشكل الرؤية النظرية والفلسفية لظاهرة السلطة السياسية، وأبرز هذه التساؤلات، هي:

- كيف نظر رشيد رضا إلى ماهية السلطة السياسية ومفهومها في الإسلام، فهل هي بالنسبة له سلطة فردية مطلقة، أم سلطة مؤسسية تتكون من عدة مؤسسات؟

- ما هي أهم خصائص السلطة السياسية في التصور الإسلامي بالنسبة لرشيد رضا، وبماذا تتميز عن غيرها من الأنواع الأخرى والأشكال المختلفة للسلطة؟

- ما هي تداعيات ظاهرة السلطة السياسية في المجتمع البشري في فكر رشيد رضا، أو بعبارة أخرى كيف ظهرت السلطة السياسية في التاريخ البشري؟، ولماذا ظهرت؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة وما يرتبط بها من أسئلة محورية قُسِّم هذا الفصل إلى المباحث التالية:-

المبحث الأول:- المؤثرات الحضارية على رؤية رشيد رضا لمفهوم السلطة السياسية

المبحث الثاني:- الدلالات السياسية لمفهوم السلطة وأركانها، في فكر رشيد رضا.

المبحث الثالث:- ضرورة السلطة السياسية وأهميتها في فكر رشيد رضا.

المبحث الرابع:- خصائص السلطة السياسية الإسلامية في فكر رشيد رضا.

---

(١) نفس المرجع، صص(٤٣-٤٩).
(٢) نفس المرجع، ص٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية -جغرافياً- إلى مركز الدولة العثمانية، لذلك كان "الباب العالي" يشدد قبضته على هذه الولايات ولا يسمح بحركة سياسية كبيرة لدواع أمنية وسياسية(١).

ومن المؤثرات السياسية كذلك الخط الفكري والسياسي في الإصلاح الديني والسياسي، الذي التزمه رشيد رضا منذ بداية شبابه، وتناقض مع توجهات عليا داخل الدولة العثمانية، مما جرّ عليه مشاكل متعددة وتهديدات مختلفة، ومن ذلك علاقاته السيئة مع أبي الهدى الصيادي وكبار الولاة في الشام.

فهذه المؤثرات السياسية كان لها دورٌ بارز في انتقال وهجرة رشيد رضا إلى مصر، إضافة إلى حرصه على الإستفادة من فكر وعلم الشيخ محمد عبده(٢).

ومن المؤثرات الإجتماعية والإقتصادية: أن رشيد رضا ينتسب إلى آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولقد كان هذا النسب موضع فخر واعتزاز لديه، وذا أثر روحي كبير على شخصيته. كما أن أسرة رشيد رضا كانت من الأسر الأرستقراطية، التي تتمتع بنفوذ معنوي كبير، وبوضع مادي متميز، مما كان له أثر واضح في عدم حرص رشيد رضا على الوظائف وبالأخص الحكومية.

ومن المؤثرات العلمية والثقافية في تفكير رشيد رضا: تعدد مصادر ثقافته وتنوعها، فقد درس العديد من العلوم الشرعية مثل: كتب الفقه، وعلم الحديث، وكذلك الكتب الأدبية وعلوم النحو، ودرس أيضاً مجموعة من الكتب في العلوم الغربية الحديثة، وكتب الإجتماع مثل مقدمة ابن خلدون(٣).

وفي مجال المؤثرات العلمية والثقافية يمكن رصد تأثير الشيخ حسين الجسر -الذي كان يدعو إلى الجمع الواعي بين العلوم الغربية والتراث الإسلامي- على رشيد رضا وشخصيته وأفكاره، كما يمكن رصد تأثير "أبو حامد الغزالي" وكتابه "إحياء علوم الدين" على تفكير رشيد رضا وحياته، فقد صبغ هذا الكتاب (الذي قرأه رشيد رضا وحفظ أجزاءً منه) طفولة وشباب

---

(٢) نفس المرجع، صص(١٧١-١٧٩).
(١) نفس المرجع، صص(١٨٩-١٩١).
(٢) انظر: أحمد فهد الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية**، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٩، صص(١٦-٢٢).
(٣)انظر: أحمد فهد الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية**، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٩، صص(١٦-٢٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رشيد رضا صبغة صوفية حرص فيها رشيد رضا على الزهد والتعبد، وبقيت آثارها عليه حتى وفاته(١).

كما يمكن رصد تأثير كتابات ابن تيمية وابن القيم عليه وتحوله من الفكر الصوفي إلى الفكر السلفي، ومحاربته للبدع والطرق الصوفية، كذلك الأمر تأثير مجلة العروة الوثقى على فكره وشخصيته، حيث شكلت مرحلة انتقالية في حياته ووجهته إلى العمل الإصلاحي والسياسي وإلى انتقاد الأوضاع السياسية، والدعوة إلى الجامعة الإسلامية(٢).

وبعد أن هاجر رشيد رضا إلى مصر والتحق بشيخه محمد عبده، أسس مجلة المنار عام ١٨٩٨، والتي أخذ يدعو فيها إلى الإصلاح والنهضة، لكنه ركز في سنواتها الأولى في الدعوة إلى التربية والتعليم، وإصلاح المدارس والمناهج ومن ذلك إصلاح الأزهر وابتعد عن الحديث في الشؤون السياسية بشكل كبير مباشر(٣).

لكن مع وفاة شيخه محمد عبده وتداعيات الإنقلاب على السلطان عبد الحميد وإعلان الدستور عام ١٩٠٩، وتنشيط الحياة السياسية في البلاد العربية، نشط رشيد رضا في الجانب السياسي والكتابات السياسية ودخل الحياة السياسية من أوسع أبوابها في مجال: الجمعيات السرية والعلنية والأحزاب ا لسياسية، ومجالس النواب أو العلاقات مع الحكام، واستمر كذلك حتى توفي عام ١٩٣٥(٤).

---

(١) محمد رشيد رضا، المنار والأزهر، مرجع سابق، ص١٤٠.
(٢) أحمد فهد الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية**،مرجع سابق، صص(١٨-٢٣).
(٣) نفس المرجع، صص(٣٠-٣١).
(٤) نفس المرجع، صص(٣٧-٣٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

الدلالات السياسية لمفهوم السلطة وأركانها

في فكر رشيد رضا

اعتبر العديد من علماء السياسة أنّ الظاهرة السياسية تتمحور حول السلطة السياسية(١). التي تمثل جوهر الوجود السياسي الذي يقسّم الناس إلى حاكمين ومحكومين(٢).

وإذا كان بعض العلماء يميل إلى أن الظاهرة السياسية تتمحور حول الدولة، فإنّ ركني الدولة: الإقليم والشعب، لا يثيران جدالاً معرفياً كما يثيره الركن الثالث(٣).

ومهما كانت روافد الأهمية لمفهوم السلطة السياسية، فإنّ العلماء قد اختلفوا حول تعريف السلطة السياسية تبعاً لإختلافات عديدة بينهم، مثل المقتربات المنهاجية المختلفة، الأطر المعرفية المتباينة، الخبرات التاريخية المتعددة، أو التحيز الأيديولوجي(٤). ممّا حدا بالباحث أن يفرد هذا المبحث لتوضيح مفهوم السلطة السياسية عند رشيد رضا، ومدى استخدام رضا للمفاهيم الإسلامية المرتبطة به (كالخلافة، الإمام، أهل الحل والعقد، أولي الأمر...) أو استدعائه لأقسام السلطة المختلفة (مثل: السلطة التنفيذية، الحكومة، الديمقراطية...). فهل قام رشيد رضا بمحاولة توفيقية في بناء المفاهيم واستخدامها؟ وعلى صعيد الفكر السياسي العام هل كانت أراء رشيد رضا في مفهوم السلطة أقرب إلى الأفكار الثيوقراطية أم إلى أفكار العقد الإجتماعي؟ أم بعدت عنهما معاً؟

هذه الأسئلة الرئيسية، سيحاول هذا المبحث الإجابة عليها، من خلال المحاور التالية:-

أولاً:- استخدام رشيد رضا لمفهوم السلطة السياسية ومرادفاته.

ثانياً:- إضافة السلطة إلى الأمة في فكر رشيد رضا.

ثالثاً:- أهل الحل والعقد أحد الأركان الرئيسة لمفهوم السلطة.

---

(١) انظر: على سبيل المثال: موريس ديفيرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة جمال الأتاسي، سامي الدروبي، دار دمشق، دمشق، د.ت، صص(٧-١٣)، وكذلك: حامد ربيع، **أبحاث في النظرية السياسية**، مرجع سابق، صص(٨٧+٨٥).

(٢) شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، مرجع سابق، جـ١، ص١٣١، ومحمد طه بدوي، **تنظير السياسة**، مرجع سابق، ص٨٧.

(٣) يحيي الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧، ص٦٧.

(٤) انظر: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الإجتماعية**، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون، بيروت، ط٢، صص(١١٢-١٣٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعاً:- الإمام الركن الرئيسي الثاني في مفهوم السلطة.

أولاً:- استخدام رشيد رضا لمفهوم السلطة السياسية ومرادفاته:-

يستخدم رشيد رضا مفاهيم السلطة والحكومة والدولة كمترادفات لفظية، دون أية فواصل معرفية واضحة جليّة بين هذه المفاهيم، فالحكومة تعني لديه السلطة السياسية(١).

أمّا الدولة فيبين رشيد رضا، أنّ لها عُرفا إطلاقان: الأول: يشير إلى سلسلة الملوك الذين تجمعهم أسرة واحدة أو جنس واحد، يحكمون مملكة من الممالك، يقال: دولة الأمويين، ودولة العباسيين، ودولة العثمانيين، كما يقال: دولة الفرس، ودولة الرومان، والإطلاق الثاني: هو السلطة السياسية(٢).

ويلاحظ أن رشيد رضا استخدم هذه المفاهيم كمترادفات من خلال إطلاقها "عرفا" في أوساط ثقافية متعددة، بينما المعاجم اللغوية تشير إلى فواصل معرفية تحدد وتوضح طبيعة كل مفهوم وتمايزه عن غيره من المفاهيم التي جعلها رشيد رضا مترادفات. فبالعودة إلى بعض المعاجم اللغوية، تجد أن السلطة تعني القهر، والسلطان هو الوالي(٣).

والدولة تعني الغلبة والإنتقال من حال إلى حال، وإلى هذا يشير الإطلاق الأول لها، الذي أشار إليه رشيد رضا(٤). أمّا الحكومة فتأخذ (لغويا) أكثر من معنى منها المعنى القضائي من خلال فصل الخصومات(٥).

كما أنّ رؤية رشيد رضا إلى المفاهيم السابقة تختلف عن الأدبيات السياسية الحديثة، فالدولة تتكون من ثلاثة عناصر: هي الأرض -أو الإقليم- والشعب والسلطة(٦). وبذلك تكون

---

(١) محمد رشيد رضا، **الدين والدولة أو الخلافة والسلطنة**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٢، جـ٢١، ص٣٢٤، ص٣٥٥.
(٢) نفس المرجع، ص٣٥٤، ص٣٥٥.
(٣) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، مرجع سابق، جـ٧، ص٣٢١.
(٤) نفس المرجع، جـ١١، ص٢٥٢.
(٥) نفس المرجع جـ١٢، صص(١٤١-١٤٥).
(٦) انظر: حول تعريف الدولة: محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، صص(٢٦٠-٢٦٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السلطة السياسية جزءاً من مفهوم الدولة –لا مرادفاً لها–، كما عدّهُ رشيد رضا. كما أنّ الدولة في الأدبيات السياسية الحديثة[١] مفهومٌ استاتيكي / جامد، لا ديناميكي، كما هو في فكر رشيد رضا.

من ناحية أخرى فإنّ السلطة السياسية تتكون من مؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية، كما ورد في الفكر السياسي خاصة في نظرية مونتسكيو عن فصل السلطات وليست مرادفة للحكومة، كما هو الحال في فكر رشيد رضا.

وبالتالي فإنّ عدم وجود تمايز وفواصل معرفية بين المفاهيم السابقة أدى إلى خلط مفاهيمي في تفكير رشيد رضا السياسي، وعدم وضوح الحدود المعرفية التي يقف عندها كل مفهوم منها[٢].

ويشكل مفهوم السلطة السياسية في فكر رشيد رضا، مفهوماً كلياً، يتكون من العديد من المفاهيم الجزئية تتساند وتتكامل لتقوم مجتمعة ببناء رابطة سياسية، تستند إلى سلطة الأمة، وترتكز على النظرية النيابية في تمثيل أهل الحل والعقد للأمّة، ونظرية البيعة في اختيار أهل الحل والعقد للإمام، كما سيرد في الصفحات القادمة.

ثانياً: إضافة السلطة إلى الأمة في فكر رشيد رضا:–

يجعل رشيد رضا من مبدأ "سلطة الأمة" الركيزة واللبنة الأولى في الرابطة السياسية الإسلامية.

وإذا كانت "الأمة" التي لها السلطة والسيادة في فكر رشيد رضا، تعدل مفهوم الأمة أو الشعب في فضاء الحقوق السياسية، بمعنى أن سلطة الأمة [عنده] تعني تمتع أفراد الشعب أو الأمة (أيّا كان الأمر) بكافة الحقوق السيادية والتي يفوضون جزءاً منها إلى السلطة السياسية، فإنّ مفهوم الأمة الإسلامية (وهي مجموع الشعوب المسلمة) في فكر رشيد رضا يتكون من عناصر ومضامين وخصائص معينة.

---

(١) انظر: حول مفهوم الدولة: بطرس بطرس غالي، **المدخل في علم السياسة**، مرجع سابق، ص١٥٣، ص١٥٤.

(٢) ومصدر هذا الخلط عند رشيد رضا أنه كان يتعامل ويتفاعل مع الأحداث السياسية في وقته، فكانت الحكومات بمسمياتها المختلفة وبأنواعها المختلفة، تهم رشيد رضا (واقعياً) كمصلح سياسي واجتماعي، ولم يعتن بالقضايا المفاهيمية الأكاديمية، لأنّ الإهتمام الأكاديمي لم يكن أولوياً بالنسبة له.
وظهر هذا الخلط في فكر رشيد رضا من استخدامه العديد من المفاهيم كمترادفات، دون التمييز بين بنائها المعرفي وأطرها المنهجية وسياقاتها الحضارية والتاريخية، فبالإضافة إلى المثال السابق (الدولة، الحكومة،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"استخدامهم في أكثر مصالح الحكومة"، حتى المنافق الذي يظهر موافقته للشريعة الإسلامية يتمتع بحقوقه السياسية، وإن كان قد أسرّ الكفر في نفسه(١).

بيد أنّ رشيد رضا وفي تعليقه على الجدالات القائمة آنذاك حول حقوق الأقليات، وفيما يخص بالذات الأقباط في مصر، فإنه يرفض إلغاء الهوية الثقافية والحضارية للدول الإسلامية والتي تشتمل على الأكثرية المسلمة إرضاءً لأقليات نصرانية مثل: الأقباط في مصر(٢). فوجود هذه "الأقليات" ليس مسوّغاً لإبعاد الشريعة عن السياسة وعن الحكم "فمثل شريعته (أي الإسلام) في ذلك كمثل قوانين النمسة مثلاً، كل منهما جنسية سياسية يخضع لها شعوب مُختلِفون في اللغات والمذاهب والأديان. ولكن بينهما فروقاً، أهمها أنّ الفئة الغالبة في الجنسية السياسية الإسلامية هي التي تدين بالإسلام وتعتقد أنّ أصول شريعتها وبعض فروعها منزّلة من عند الله وبعضها الآخر من اجتهاد النّاس"(٣). وبذلك فإن رشيد رضا يجعل من "الجنسيّة السياسية" للأمة الإسلامية شاملة للأقليات الأخرى في حدود الحفاظ على الهوية والثقافة الإسلامية كمعبّر حضاري عن الدولة الإسلامية.

في هذا السياق وفي ضوء الظروف التاريخية التي عايشها رشيد رضا قبل تجسد الدولة القطرية كوحدة سياسية واقعة، في العالم الإسلامي، فإنّ رشيد رضا كان حريصاً على "وحدة الأمة الإسلامية" وعدم شيوع النزاعات التي تفرقها، وعلى ضرورة الحفاظ على "الجامعة

---

(١) يؤيد الباحث رشيد رضا فيما ذهب إليه في شأن المنافقين وحقوقهم السياسية، وذلك لأنهم يظهرون الإسلام، وما دام الأمر يتعلق بالباطن، فعلمه عند الله، ويجيب الباحث [هنا] على ما قد يثيره البعض في هذه المسألة من أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد ائتمن حذيفة بن اليمان على أسماء المنافقين حتى لا يستلم أياً منهم إمارة حساسة للمسلمين، بأن هذا "دليل" واضح على عدم إعطائهم حقوقهم السياسية، فيرى الباحث أنّ هذه القضية والحادثة لا تصلح أن تكون دليلاً لأنها خاصة بالوحي وهو متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم، فالوحي هو الذي أطلعه على أسماء المنافقين، ولا سلطة بشرية أيا كانت تطّلع على السرائر، ويوثق بحكمها كما هو شأن الوحي.
لذلك ففي الأوضاع السياسية البشرية سيؤدي فتح باب الإتهامات من قبل القوى السياسية لبعضها "بالنفاق" إلى إدخال الحياة السياسية في كهف التخوين ومنطق المؤامرات، وقد يؤدي إلى "طوباوية قسرية" كما هو الحال في الأنظمة التوليتارية.
كما أن المصلحة الشرعية وهي مدار السياسة في الإسلام، تقتضي أن يعامل المنافقون على ظاهرهم حتى يثبت نقيض ذلك، وهناك أمثلة واضحة في السيرة النبوية أعني تعامل الرسول صلى الله عليه وسلم الحاكم المسلم مع المنافقين انطلاقاً من قاعدة المصلحة الشرعية.
(انظر حول هذا الموضوع وتوثيق الحوادث التي في الهامش: إبراهيم العلي، صحيح السيرة النبوية، دار النفائس، عمان، جـ١، ١٩٩٥، حول إعطاء الرسول حذيفة أسماء المنافقين: ص٤٨٢، ص٤٨٣، وحول "نموذج" من تعامل الرسول مع المنافقين وفق منطق المصلحة. انظر (٢٥١-٢٥٥)).
(٢) محمد رشيد رضا، **المسلمون والقبط، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٣، ص٢٢٠.
(٣) نفس المرجع ص٢٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإسلامية"، لذلك فهو يرى أنّ من الآفات التي أصيبت بها الجامعة الإسلامية وساهمت في تضعيف روابط الوحدة والتماسك بين المسلمين، الآفات التالية(١):-

[١] اختلاف المذاهب والتفرق في الدين المنافي لأصل الإسلام وأشد أنواع هذا التفرق، كان التفرق والإختلاف والصراع بين السنة والشيعة الذي جزأ الأمة الإسلامية وأفقدها قوتها عندما دخلت في صراع داخلي مزّق العلائق وضرب السلم الإجتماعي بين المسلمين، ولذلك فإنه يدعو إلى تجاوز هذا الخلاف بقوله: "وقد آن لنا الآن أن ندرك ذلك ونغض النظر عن الماضي كيفما كان ويعذر بعضنا بعضاً في رأيه واعتقاده، ونجعل الخلاف فيه كالخلاف في مسائل الفنون اللغوية، والعلوم الرياضية والكونية، ولا يوجب تفرقاً ولا عداوة"(٢).

[٢] عصبية الجنسية الجاهلية:- فالإسلام استطاع أن يحل مفهوم "الأخوة الإسلامية" محل النزعات الجنسية، والعرقية الضيقة، لكن ضعف الإسلام وذبول شعلته عند مجموعة كبيرة من المسلمين، أدّى إلى شيوع بدعة العصبية الجنسية واللغوية.

[٣] نزعة الوطنية الشيطانية:- والتي هي في حقيقتها أداة لتفكيك وحدة المسلمين، وجعلهم جنسيات متعددة، وإحلالها محل الجامعة الإسلامية، بنشر الأماني والإعتقادات بين المسلمين بأنه "يمكن لكل جنس منهم أن يستقل بنفسه، ويكون له دولة عزيزة ممدنة، إذا هو انسلخ من الجنسية الإسلامية"(٣).

ويلاحظ الباحث أن نفور رشيد رضا من الدعوات الوطنية ومحاربتها جاء في سياق أمور أساسية:

الأمر الأول: أنّ الدولة القطرية آنذاك لم تكن قائمة ولا متجسدة في أبعادها السياسية والقانونية، وكان الشعور الإسلامي العام، هو الإنتماء للدولة العثمانية، والتي تعتبر الوحدة السياسية الكلية للمسلمين، حتى وإن كانت شكلية، فالحديث في تلك الفترة عن الوطنية يعني الدعوة إلى تثبيت مفهوم الدولة القطرية وبلورتها والقضاء على أية محاولات للوحدة السياسية.

---

(١) انظر: حول تفصيل أكثر لهذه الآفات في:- محمد رشيد رضا، **الجامعتان الإسلامية والعثمانية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٥، جـ١، صص(٧٣٥-٧٤١).
(٢) نفس المرجع، ص٧٣٩.
(٣) نفس المرجع، ص٧٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمر الثاني: أن رشيد رضا انتقد التوظيف الأيدلوجي لمفهوم الوطنية في وقته، من قبل المتغربين وغير المسملين في مصر وغيرها من البلدان والذين كانوا يسعون إلى إحلال رابطة الوطن محل رابطة الدين، وتمييز الناس على هذا الأساس بدلاً من الرابطة الإسلامية(١).

الأمر الثالث: أنّ رشيد رضا لم يكن ضد "الوطنية" إذ كانت تعني حب الأرض والشعور بالإنتماء إليها، بل إنّ العديد من مقالاته التربوية في السنين الأولى للمنار كانت تحث على زرع غرس حب الوطن والإنتماء إليه في قلوب الأجيال القادمة كأساس للتنشئة السياسية والدينية(٢).

وبعد أن تطرق الباحث إلى أهم معالم مفهوم الأمة الإسلامية في فكر رشيد رضا، فلا مندوحة من بيان أنّ مبدأ "سلطة الأمة" في فكره يجعله يفترق عن النظريات السياسية "الثيوقراطية" التي شهدتها الحضارة المسيحية، والتي ترجع مصدر السلطة إلى الإرادة الإلهية مباشرة أو غير مباشرة(٣).

كما أنه يبتعد عن النظرية السياسية الشيعية التي تجعل من اختيار الإمام "واجباً على الله"(٤) – لا علاقة للإرادة البشرية، والإختيار الإنساني بذلك– وهو بذلك ينزل بمفهوم السلطة السياسية إلى المستوى البشري والفعل الإنساني ومقتضياته، مبعداً إياها عن أيّة إضافات تقديسية.

من ناحيةٍ أخرى يبتعد رشيد رضا عن أي التباس قد ينشأ من جعل بعض علماء الإسلام الإمام وريثاً للنبوة في مجال السياسة والسلطة(٥)، وعن النظريات الجبرية التي سادت عند مجموعة من فئات السنة والتي رأت في السلطة قدراً من الله ومشيئة من الرب، لا يجوز مناكفتها أو الخروج عليها(٦).

---

(١) محمد رشيد رضا، **المسلمون والقبط، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ١٣، ص٢٢٠.
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **باب التربية والتعليم، مجلة المنار**، مرجع سابق، مواضع متفرقة من أعداد المجلد الأول.
(٣) انظر حول هذا الموضوع: جان جاك شوفاليه، **تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات، بيروت، ط٣، ١٩٩٥، صص(١٧٨-١٩٦).
(٤) انظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، مرجع سابق، ص١٠٦.
(٥) انظر: حسن كوناكتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، دار الأخلاء، الدمام، ط١، ١٩٩٤، صص(١١١-١٢٩).
(٦) انظر: حول الجدال في القدر والخير: أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الأندلسي الظاهري، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، وضع حواشيه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦، جـ١٢، صص(٥٤-٥٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بينما يقترب رشيد رضا في فكره [هنا] من فكر ابن تيمية السياسي الذي يجعل من الأمة خليفة للنبوة لا الإمام، ويجعل من الأمة مسؤولة ومؤتمنة على وظيفة الأنبياء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذين تقوم بهما الولايات السياسية بما فيها الإمامة(١).

ويأخذ مبدأ سلطة الأمة في فكر رشيد رضا بعداً فعلياً وعملياً، لا نظرياً فقط، ويتمثل هذا البعد العملي في أنه يجعل من مسألة اختيار أهل الحل والعقد قضية منوطة بالأمة أو الشعب، فهو وإن كان في معرض مقارنته بين النظام السياسي الإسلامي وبين النظام النيابي أرقى الأنظمة السياسية البشرية -على حد تعبيره-(٢) يرى أنّ النظام الإسلامي لم يحدد طريقة تولي أهل الحل والعقد لولايتهم على خلاف النظام النيابي، إلا أنه يشير إلى أهل الحل والعقد بتعبيرات تفضي إلى اعتماد آلية الإنتخاب لمعرفتهم(٣)، مثل وصفه أهل الحل والعقد أنهم من تثق بهم الأمة(٤)، أو أنهم ممثلوها المنتخبون(٥).

وبما أنّ الأمة لا تستطيع بكليتها ممارسة السلطة وتحمل أعبائها السياسية، فإنّها تختار من يمثلونها، ويقومون بالوظيفة السياسية نيابة عنها، وهم "أهل الحل والعقد".

وهذا يقودنا إلى الركن الأساسي الأول من أركان الدولة (أو السلطة) والذي يظهر فيه تأثر رشيد رضا بالنظرية النيابية التي ارتكزت عليها الديمقراطية التمثيلية بعد عجز الديمقراطية المباشرة عن إمكانية التطبيق السياسي الحيوي المعاصر(٦).

ثالثاً: أهل الحل والعقد أحد الأركان الرئيسية لمفهوم السلطة:-

إن نيابة أهل الحل والعقد عن الأمة، تقرر فهماً معيناً لاعتبار السلطة وممارستها فريضة كفائية في الأمة(٧)، إذا قام بها من هو أهلها سقطت عن الباقين. وهذا الفهم قائم على أنّ الفريضة الكفائية للسلطة السياسية ترتبط بإستمدادها من إرادة الأمة واختيارها وثقتها.

---

(١) انظر: حسن كوناكتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، مرجع سابق، صص(١١١-١٢٩).
(٢) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٥، ص١٨٩. وقارن ذلك بـ:
John L. Esposito and James P. Piscatori, Democratization and Islam, Middle East Journal, Vol. 45, No. 3, Summer, 1991, pp. 343-435.
(٣) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٥، ص١٩٠.
(٤) نفس المرجع، ص١٩٠.
(٥) نفس المرجع، ص١٩٠، وكذلك محمد رشيد رضا، **خطبة في الشام**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٦٧.
(٦) انظر: يحيى الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، صص(١٦١-١٧١).
(٧) انظر: حول الوظيفة الكفائية، لؤي صافي، **في المنهجية العلمية والتنظير السياسي**، مجلة المسلم المعاصر، السنة العشرون، ١٩٩٦، ع(٧٨)، ص٢٦، ص٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي حين يبين رشيد رضا أنّ كلمتي الحل والعقد تشيران (في اللغة) إلى التحكم والتصرف في الشؤون العامة(١). فإنه يعرّف أهل الحل والعقد بأنهم "الذين تثق بهم الأمة من العلماء والرؤساء في الجيش والمصالح العامة كالتجارة، والزراعة، ورؤساء العمل، والأحزاب، ومديري الجرائد العامة"(٢)، ويلاحظ من هذا التعريف لأهل الحل والعقد:-

١- أنّ رشيد رضا يصفهم بأنهم من تثق بهم الأمة، والثقة تلازم الرضاء العام، والرضاء العام عنوانه -في السياسة- الإنتخاب.

٢- أنّ أهل الحل والعقد يشتملون على قيادات الفئات المتنوعة المشكّلة للمجتمع، من مدنية وعسكرية، وعلمية ومهنية، وصناعية وتجارية وزراعية، ورسمية وغير رسمية، وإعلامية،..الخ.

٣- لذلك فرشيد رضا لا يقصرهم على "الفقهاء" في التعبير التراثي الضيّق، وإنما يجعل الفقهاء عنصراً من عناصر أهل الحل والعقد المتنوعة.

ويقرن رشيد رضا بين أهل الحل والعقد وبين أولي الأمر، معتبراً أن أهل الحل والعقد، هم أنفسهم أولي الأمر، الذين جاءت الآية القرآنية بالأمر بطاعتهم: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"(٣)، وفي اعتباره أنّ أولي الأمر هم أهل الحل والعقد يختلف رشيد رضا مع العلماء الذين فسّروا أولي الأمر بأنهم الحكام والأمراء، أو العلماء الذين قصروا أولي الأمر على الفقهاء وعلماء الشريعة(٤). ويفسّر رشيد رضا رأيه هذا بأنّ أولي الأمر في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا كبار الصحابة وأهل الشورى، وليسوا الأمراء والسلاطين، ذلك أنه لم يكن في زمنه أمراءٌ وحكاماً مسلمين(٥). ويتفق رشيد رضا في رأيه هذا مع الفخر الرازي(٦) وشيخه -أي رضا- الإمام محمد عبده(٧).

---

(١) محمد رشيد رضا، **باب الفتاوى، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٥، جـ٤، ص٢٦٨.
(٢) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، ص١٨٧.
(٣) سورة النساء: ٥٩.
(٤) انظر: الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دار الخير، بيروت، ط٢، ١٩٩٣، جـ١، ص٥٦٨.
(٥) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، م٥، ص١٨٦.
(٦) انظر: فوزي خليل، **دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، ص١٠٥.
(٧) نفس المرجع، ص١٠٥، لكن يلاحظ أن فوزي خليل يحيل آراء رشيد رضا إلى الإمام محمد عبده، على الرغم من أن السياق واضح في أنها آراء رشيد رضا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

[٤] أنّ رشيد رضا يُدخل رؤساء الأحزاب السياسية في مفهوم أهل الحل والعقد، وهذا يعطي دلالة واضحة على اعتبار رشيد رضا الأحزاب السياسية جزءاً رئيسياً في الحياة السياسية، ليس في بعدها الشكلي المظهري فحسب، بل في التأثير والفاعلية في الشؤون العامة، واعتبار الأحزاب السياسية عنصراً من عناصر الرابطة السياسية الإسلامية التي تقوم بوضع التشريعات العامة وصنع السياسة وتقرير الممارسة السياسية في الدولة.

[٥] كما أنّه يُدخل مديري الجرائد العامة، في دلالة واضحة لتطور الفقه السياسي عند الرجل، وتطعيمه مفهوم أهل الحل والعقد بالتراكم المعرفي والفكري في مجال الأدبيات والنظم السياسية. فالصحافة لها دور مهم في الحياة السياسية الآن من خلال نقد ومراقبة السلوك والممارسة السياسية للسلطة، وإدخاله مديري الجرائد العامة في مفهوم أهل الحل والعقد يعطي زخماً وفعالية وحيوية لهذا المفهوم يضمن التواصل بين الممارسة الفعلية للسلطة السياسية والرأي العام الشعبي الذي تعبر الجرائد العامة عن أينع صوره.

كما أنّ رشيد رضا يقرن بين أهل الحل والعقد وبين أولي الأمر، فإنه يقرن كذلك بين أهل الحل والعقد وبين السلطة التشريعية في العرف السياسي المعاصر، لكنه يتحفظ على مفهوم السلطة التشريعية ويستخدم في المجال الإسلامي مفهوم "المبينين للأحكام الشرعية"، ويعتبر رشيد رضا أن هذا المفهوم الأخير مرادف لمفهوم أهل الحل والعقد، وقرين لمفهوم السلطة التشريعية(١).

فالسلطة التشريعية في الأنظمة النيابية الغربية لها مطلق الحرية في التشريع وإصدار القوانين المختلفة، بينما في الإسلام فإنها مقيدة بما لم يرد فيه نص قطعي وما ورد فيه نص قطعي قليل ونادر(٢).

وعلى الرغم من أن رشيد رضا يقرن مفهوم أهل الحل والعقد بمفهوم السلطة التشريعية، إلاّ أنه يعطيه مضامين واسعة ومدىً وظيفياً كبيراً وذلك عندما يصف أهل الحل والعقد بأنهم "نواب الأمة الذين هم محلُّ ثقتها من الأفراد الممتازين فيها بالعلم والتجارب والإستقامة، الذين يختارون لها الرئيس (الخليفة) المنفذ لشريعتها ويؤيدونه بالرأي والعمل، ويكون منهم أهل

---

(١) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٥، ص١٨٧.
(٢) نفس المرجع، جـ٥، ص١٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشورى والوزراء والقضاة وغيرهم"(١). فهو بذلك يجعل من أهل الحل والعقد طرفاً مهيمناً في الرابطة السياسية ليس فقط على المستوى التشريعي والرقابي العام، وإنما كذلك على المستوى التنفيذي والإداري. وبهذا يعطي رشيد رضا مفهوم أهل الحل والعقد الثقل الأساسي والرئيس، ويجعله المحور المهم في النموذج الإسلامي للحكم والسلطة السياسية. ولعلّ نظام الجمعية الذي يعدّ أحد أنواع الأنظمة النيابية التمثيلية في الغرب، قريب من تصور رشيد رضا للسلطة السياسية في الإسلام، حيث أنّ ذلك النظام (الجمعية) يعتبر السلطة التشريعية المسمّاة بالجمعية هي حجر الأساس والمحور الرئيسي في النظام السياسي، فبالإضافة إلى أنها تملك الصلاحيات التشريعية الواسعة، فإنها تمتلك صلاحيات رقابية كبيرة، ويتم اختيار السلطة التنفيذية والقضائية منها(٢).

بيد أنّ إعطاء هذه الصلاحيات الواسعة تشريعياً ورقابياً لمؤسسة أهل الحل والعقد، يتميز فيها رشيد رضا عن كتابات التراث السياسي الإسلامي التي جعلت فيما يبدو من مؤسسة الإمامة المرتكز الأساسي في النموذج الإسلامي للسلطة السياسية من خلال عدة أمور منها: في تركيز كتابات التراث الإسلامي على شروط ولاية السلطة للإمام مقارنة باهتمام نسبي أقل في شأن شروط ولاية السلطة لأهل الحل والعقد(٣)، واعتبار اجتهاد الإمام التشريعي مقدماً على غيره، وإناطة وظائف السلطة السياسية بالإمام من خلال ما يعرف بواجبات الإمام(٤).

ومن أجل ترسيخ مفهوم أهل الحل والعقد، بناءً ووظيفة في الفكر السياسي الإسلامي سلك رشيد رضا مسالك متعددة ومتكاملة. ابتداءً من إحالة معاني ودلائل الآيات "الحاثة" على الطاعة السياسية لأولي الأمر إلى أهل الحل والعقد(٥).

كذلك الأمر بتوظيف الأحاديث النبوية التي طالبت الرعية والشعوب المسلمة والأفراد بالإلتزام بالجماعة لمصلحة أهل الحل والعقد، على اعتبار أنّ أهل الحل والعقد هم "الجماعة" التي من شذّ عنها شذّ في النار(٦).

---

(١) محمد رشيد رضا، **باب الفتاوى، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٥، جـ٤، ص٢٦٩.
(٢) انظر: بطرس غالي، **المدخل في علم السياسة**، مرجع سابق، ص٢٤٨، وص٢٤٩.
(٣) انظر: حول هذا الموضوع كتب **الأحكام السلطانية** بشكل عام والماوردي، نموذجاً، انظر: أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، صص(١٥-١٧).
(٤) انظر: تعليق حامد ربيع على هذه المسألة في: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، مرجع سابق، جـ١، صص(١٣١-١٤٩).
(٥) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، ص١٨٧.
(٦) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأخيراً اعتباره "الإجماع" –المصدر التنظيري الإسلامي الثالث[١]، بعد "الوحي" (بشقيه القرآن ووالسنة النبوية)–، ما هو إلا اتفاق أهل الحل والعقد في الأمة على تشريع معين أو سياسة معينة، ذلك أنّ الشريعة الإسلامية مبنية على دفع المفاسد وجلب المصالح، وأهل الحل والعقد بما يملكون من خبرات وقدرات هم أقدر الناس على معرفة وتحديد هذه المصالح[٢].

وبذلك يكون رشيد رضا قد أعطى مفهوم أهل الحل والعقد حجية شرعية في الفكر السياسي الإسلامي، من خلال تأكيد حضوره وتواجده في المصادر التنظيرية الإسلامية الرئيسة وهي الوحي – القرآن والسنة – والإجماع. وفي هذا مساهمة واضحة لرشيد رضا في سياق الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر.

بيد أنّ الباحث يشير هنا إلى أن بروز مفهوم أهل الحل والعقد، بهذه القوة وهذا الزخم الكبير في الفكر الإسلامي، بدأ مع دخول العالم الإسلامي في الأزمنة الحديثة، حيث صاحب هذا الدخول، التقاء مع الغرب المتطور في مجال التنظيمات والمعارف والصناعات[٣]. والذي رمى أغلبه السلطة المطلقة وراء ظهره، وأخذ بالنظريات الديمقراطية، والتي حملت في داخلها النظريات النيابية، وتقسيم السلطات السياسية. ويبدو أنّ بعض المفكرين الإسلاميين بحثوا عن ذلك في التراث الإسلامي، فوجدوا مفهوم أهل الحل والعقد (الذي كاد ينسى مع مفاهيم الشوكة والعصبية)، فقاموا بتطويره وتحميله العديد من المضامين السياسية والوظيفية[٤]، ومن ذلك الوظائف التشريعية والرقابية المتعلقة بالسلطة التشريعية.

لكن مفهوم أهل الحل والعقد يأخذ عند رشيد رضا بعداً اجتماعياً واسعاً، إضافة إلى بعده السياسي. إذ يفرق رشيد رضا بين أهل الحل والعقد بالقوة، وأهل الحل والعقد بالفعل[٥]. وهو بهذا يستعير تفريق "أرسطو" (وغيره من الفلاسفة) بين الموجودات بالفعل والموجودات بالقوة،

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، ص٢٠٨، وص٢٠٩.
(٢) انظر: هذه الدراسة، الفصل الثالث، المبحث الأول.
(٣) انظر: فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨١، صص(١٣١-١٤٩).
(٤) انظر: نفس المرجع صص(١٣١-١٤٢)، ومثال ذلك خير الدين التونسي والذي حاول الإفادة من بعض كتابات التراث السياسي الإسلامي والتي تحدثت عن الشورى وأهل الحل والعقد والحسبة، والتوفيق بينها وبين الأنظمة النيابية، وإعطاء أهل الحل والعقد صلاحيات تشريعية ورقابية واسعة، (انظر: نفس المرجع، ص١٣١ وص١٣٢).
(٥) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على اعتبار أن الموجودات بالقوة تكون بالإمكان والإستعداد دون وجود شكل حقيقي مبلور، أما الموجودات بالفعل فهي الظاهرة بالوجود الحاصل والشكل الناتج(١).

وعلى هذا الاعتبار فإنّ أهل الحل والعقد بالقوة، هم زعماء المجتمع والقيادات الإجتماعية التي يثق بها المجتمع ويسير خلفها ويقبل بها، حتى وإن لم يكونوا ضمن مؤسسات رسمية في الدولة، ويقدم رشيد رضا مثالاً على ذلك بالشيخ محمد عبده وتلميذه سعد زغلول، فهم لم يتصدروا مناصب سياسية فعلية، لكن كانت الأمة تنصت لهم وتأخذ بآرائهم(٢). بينما علماء الشريعة في الأمة بما في ذلك علماء الأزهر في مصر وعلماء جامع الفاتح والسليمانية في الأستانة، وجامع الزيتونة في تونس، ومدرسة يونيد في الهند، لا يوجد لهم وزن في مرتبة الزعامة الحقيقية واتباع الشعب لهم، على خلاف مجتهدي وعلماء الشيعة، فهم "لا سيما متخرجي النجف منهم" يمثلون زعامة سياسية حقيقة لأهل مذهبهم(٣).

ويبدو واضحاً من التفريق السابق في فكر رشيد رضا، أنه يرى أنّ المثالية السياسية الإسلامية تقضي بأن يكون أهل الحل والعقد بالقوة هم أنفسهم أهل الحل والعقد بالفعل، أي الذين يكوّنون مجلس النواب ويمثلون قيادة شعبية فعلية، في ذات الوقت.

في هذا الإطار، فإنّ رشيد رضا الذي اعتبر الإجماع الأصولي المعتبر في المصادر التنظيرية الإسلامية، هو إجماع أهل الحل والعقد أو نواب الأمة، يرفض (موافقاً أستاذه محمد عبده) مبدأ الأكثرية أو الأغلبية، فهو لا يرى أنّ الأكثرية هي التي تفصل في مسائل الخلاف في حالة وقوعه في مجلس النواب، وحجته في ذلك "أنّ رأي الأكثرين ليس أولى بالصواب من رأي الأقلين، ولا سيما في هذا الزمان حيث يتكون الأكثر من حزب ينصر بعض أفراده بعضاً في الحق والباطل، ويتواضعون على اتباع أقلهم لأكثرهم في خطأهم. فإذا كان أعضاء المجلس مئتين منهم مئة وعشرة يتبعون حزباً من الأحزاب وأراد زعماء هذا الحزب تقرير مسألة فإذا أقنعوا بالدليل أو النفوذ ستين منهم يتبعهم الخمسون الآخرون، وإن كانوا يعتقدون خطأهم فإذا خالفهم سائر أهل المجلس يكون عدد الذين يعتقدون بطلان المسألة (١٤٠)، والذين يعتقدون حقيّتها ستين وهم أقل من النصف وتنفذ برأيهم"(٤)، ومن خلال هذه المعادلة الحسابية يرفض رشيد رضا مبدأ

---

(١) انظر: عبدة الحلو، **الواضح في تاريخ الفلسفة العربية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص٤٨.
(٢) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٦٧.
(٣) نفس المرجع، ص٦٨.
(٤) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، ص١٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"الأكثرية"، ويطرح بدلاً منه مؤسسة أو هيئة "المحكمين" في النزاع والخلاف، الذين يدرسون الموضوع أو الأمر المختلف فيه، ثم يصدرون رأيهم فيه، وبالنسبة لهذه الهيئة يمكن أن تكون هيئة من الخبراء خارج إطار مجلس أهل الحل والعقد، ويمكن أن تكون من هذا المجلس(١).

ومما سبق يتبين أنّ "هيئة المحكمين" تتميز بسمتين أساسيتين:-

(١) أنّها قد تكون غير متميّزة، فيمكن أن تكون من جماعة أهل الحل والعقد.

(٢) أنّها غير ثابتة، لأنها مرتبطة فقط بوجود الإختلاف غير قابل للحل الداخلي، فيستدعي الأمر الرجوع إلى هذه اللجنة.

ومن خلال هذا السياق يمكن فهم قول رشيد رضا أن الدولة(٢) في الإسلام تتكون من جماعتين أو ثلاث(٣): فالمؤسستين الثابتتين هما: أهل الحل والعقد والإمامة، بينما لجنة المحكمين قد تكون غير ثابتة أو غير منفصلة عن أهل الحل والعقد.

رابعاً: الإمام هو الركن الرئيسي الثاني في مفهوم السلطة:

بناءً على فكرة العقد والبيعة في التراث السياسي الإسلامي(٤)، يقوم أهل الحل والعقد بإنتخاب أو باختيار الإمام أو الخليفة أو أمير المؤمنين -التي يرى رشيد رضا- أنّها مفاهيم مترادفة تحمل ذات الأبعاد والمعاني(٥).

وفي تعريفه لمفهوم "الإمام" قام رشيد رضا بمحاولة توفيقية جمع فيها بين التراث السياسي الإسلامي والفكر السياسي الحديث، فهو من ناحية يعرّف الإمامة بأنها "رئاسة الحكومة الإسلامية الجامعة لمصالح الدين والدنيا"(٦) وبأنّها "خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"(٧).

ومن ناحيةٍ أخرى يعرّف الإمام بأنه "رئيس السلطة التنفيذية"(٨)، وهو "رئيس الحكومة"(٩) التي هي أفراد من الرعية تستأجرهم الأمة للقيام بأعمال السلطة السياسية، لكن على الوجه الذي

---

(١) نفس المرجع، ص١٩١.
(٢) سبق أن بين الباحث أن الدولة تأتي بنفس معنى السلطة السياسية عند رشيد رضا.
(٣) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، ص١٨٧.
(٤) انظر: هذه الدراسة، الفصل الثاني، المبحث الثاني.
(٥) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص١٧.
(٦) نفس المرجع، ص١٧.
(٧) محمد رشيد رضا، **ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١، جـ٢٣، ص٦٢٩.
(٨) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، ص١٨٧.
(٩) محمد رشيد رضا، **خطبة في الشام**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحدده شريعتها (أي الأمة) وقوانينها التي يضعها نوّابها الذين اختارتهم لذلك"[١] والحكومة الإسلامية ضرب من الجمهورية لا يمتاز رئيسها عن أحدٍ من رعيتها[٢].

ويمكن من "التعريفات" السابقة التي قدّمها رشيد رضا لمفهوم الإمام، ملاحظة ما يلي:-

(١) أنّ رشيد قصر صلاحيات ووظائف الإمام على الشؤون التنفيذية دون التشريعية، التي جعلها من اختصاص أهل الحل والعقد[٣].

(٢) أنّ صلاحيات وسلوك الإمام السياسي وحكومته، مقيّد بالدستور والتشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية وهي جماعة أهل الحل والعقد[٤].

(٣) أنّ الإمام وحكومته ليسوا سوى "أجراء" أو موظفين لدى الشعب، وليسوا أسيادا له، وبذلك فإنّ رشيد رضا يرد الفكر السياسي الإسلامي إلى تجربة الخلافة الراشدة، والتي ظهرت فيها النظرية السياسية الإسلامية في أينع صورها، قبل انتكاسها في الفترة الأموية والعباسية [بعد ذلك].

ويتفق كذلك رشيد رضا (في هذه المسألة) مع جان لوك في فكرة العقد الإجتماعي، وفي التزام الحاكم ببنود العقد بينه وبين الشعب[٥].

(٤) أنّ رشيد رضا اعتبر الإمامة جامعة لمصالح الناس في الدنيا والآخرة والسلطتين الروحية والزمنية، وهذا على خلاف الفكر المسيحي الوسيط الذي فصل بين السلطتين:- فأعطى الحكام السلطة الزمنية، وأعطى رجال الدين والكنيسة السلطة الروحية.

فالإسلام (في فكر رشيد رضا) يقوم على التوافق والتساند بين الدين والدنيا وبين الحياة والآخرة، وهو وإن جمع السلطتين بيد الإمام. إلاّ أنه قيّدهما بالتشريعات الدينية التي جاء بها الوحي والدنيوية التي سنّها مجلس النواب أو أهل الحل والعقد[٦].

---

(١) نفس المرجع، ص٨٦٧.
(٢) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٩.
(٣) يتفق رشيد رضا في هذا الرأي مع الإمام محمد عبده، انظر: أحمد محمد الأصبحي، **قراءة في تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، جـ٢، صص(٨٤٨-٨٥٣).
(٤) كذلك يوافق في هذا الرأي الإمام محمد عبده، انظر: حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مرجع سابق، ص٥٤٦، وص٥٤٧.
(٥) انظر: حول أفكار العقد الإجتماعي، حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، صص(٣٥٩-٤٢٣).
وانظر M. Judd Harmon, Political Thought from Plato to the Present, Op.Cit., pp.(216_263), (292_317).
(٦) محمد رشيد رضا، **ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١، جـ٢٣، ص٦٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث: ضرورة السلطة السياسية وأهميتها في فكر رشيد رضا:-

تثير مسألة ضرورة السلطة السياسية في المجتمع الإنساني، العديد من الآراء والاجتهادات على صعيد الفكر السياسي عامة، والفكر السياسي الإسلامي بخاصة(١).

فلقد ساد في الفكر السياسي الغربي جدلٌ معرفي واسع، حول نشوء السلطة السياسية، ومدى أهميتها، فذهب بعض المفكرين إلى تبني رؤى غيبية مرتبطة بالإرادة الإلهية في تفسير نشوئها، وذهب آخرون إلى إرجاعها إلى العقل الإنساني والتقديرات البشرية(٢).

كذلك الأمر تعددت رؤى وأفكار الفرق الإسلامية قديماً، وتباينت آراء علماء الإسلام في موضوع وجوب الإمامة، فكان التساؤل هو: هل السلطة السياسية -المتمثلة عند جمهور العلماء والفرق بالإمامة ضرورية وواجبة في المجتمع أم لا؟ وأثير سؤالٌ آخر في مصدر وجوبها وضرورتها هل هو العقل الإنساني ودلائله أم النص المنبثق عن "الوحي"؟ أم أنّ الأصل في وجوبها العقل والنص معاً؟

ولقد تناول رشيد رضا مسألة ضرورة السلطة السياسية على كلا المستويين السابقين:

(١) نشوء السلطة السياسية في المجتمع البشري.

(٢) ضرورة الإمامة في المجتمع الإسلامي.

وذلك من خلال كتاب الإمامة (فيما يتعلق بضرورة الإمامة)، وفي تفسير المنار؛ (الآية ٢١٤: سورة البقرة) "كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين، مبشّرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما كانوا فيه يختلفون، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم". (فيما يتعلق بنشوء السلطة في المجتمع الإنساني).

والأسئلة الرئيسية التي سيحاول المبحث الإجابة عليها هي: ما هي رؤية رشيد رضا وتفسيره لنشوء السلطة السياسية في المجتمع الإنساني، مقارنة بالفكر السياسي الغربي؟ وما هي رؤية رشيد رضا لوجوب الإمامة مقارنة بالتراث السياسي الإسلامي؟ وما هي رؤيته لمصدر وجوبها مقارنة كذلك بالتراث الإسلامي؟

---

(١) انظر: حول مسألة ضرورة السلطة السياسية بشكل عام، بطرس بطرس غالي، **المدخل في علم السياسة**، مرجع سابق، صص(١٥٣-١٦٣).

(٢) انظر: يحيى الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، صص(٦٥-١١٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وللإجابة على الأسئلة السابقة، قسّم هذا المبحث إلى المحاور التالية:-

أولاً:- رؤية رشيد رضا لنشوء السلطة السياسية في المجتمع البشري، مقارنة بالفكر السياسي الغربي.

ثانياً:- رؤية رشيد رضا لوجوب الإمامة، وضرورتها في المجتمع الإسلامي، مقارنة بالتراث السياسي الإسلامي.

ثالثاً:- رؤية رشيد رضا لمصدر وأساس وجوب الإمامة بين النقل والعقل، مقارنة بالتراث السياسي الإسلامي.

ومن الجدير بالذكر أنّ الذي تناول تفسير الآية السابقة (٢١٤: سورة البقرة) هو الإمام محمد عبده، وإنما اقتصر دور رشيد رضا على عدة تعقيبات، لكنها أظهرت موافقته لما شرحه وبينه الإمام محمد عبده. كما أن رشيد رضا كان يبين موقفه ورأيه في أي مسألة يختلف أو لا يتفق فيها مع آراء شيخه، وفي هذا الموضوع لم يبد رشيد رضا أي اعتراض أو تحفظ أو استدراك.

أولاً: رؤية رشيد رضا لنشوء السلطة السياسية في المجتمع البشري، مقارنة بالفكر السياسي الغربي:-

يبيّن الإمام محمد عبده في شرحه للآية السابقة أنّ عبارة: "كان الناس أمة واحدة" تشير إلى قاعدة أنّ الإنسان مفتقر إلى بني جنسه، وأنه مدنيٌّ بطبعه، وبالتالي لا يعيش إلاّ في نطاق مجتمع يكمّل أفراده حاجات بعضهم بعضاً(١).

لكن المجتمع أو "الجمعية البشرية" [على حد تعبير الإمام محمد عبده] تخضع لقوانين التطور أو النمو، الذي يخضع له الفرد الواحد، فما يقع على الفرد من مراحل التطور أو النمو، يقع على المجتمعات البشرية الإنسانية(٢). وبناءً على هذه الفرضية يقسّم محمد عبده مراحل تطور البشرية إلى ثلاثة أطوار:-

(١) طور السذاجة والتعلق بهداية الحس وعدم النظر فيما وراء المحسوس، وكان المعلم لهم هو الكون وحوادثه(٣).

---

(١) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٢، ص٢٨٢.
(٢) نفس المرجع، ص٢٩١.
(٣) نفس المرجع، ص٢٩٢، وص٢٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢) طور الرشد والعقل، وهو الطور الذي تفارق فيه "الجمعية البشرية" مرحلة السذاجة والتعلق بظواهر الأمور، وتزيد خبرتها وقدرتها على اكتناه ظواهر الطبيعة، وكشف أسرار الإجتماع، وفي هذا الطور تتهيأ البشرية لتلقي الرسالات السماوية، واستيعاب مرحلة النبوة "..ولم يزالوا كذلك والتجارب تكشف لهم خطأهم فيما يتوهمون، والحوادث تأتيهم بعلم ما لم يكونوا يعلمون، حتى عقلوا كثيراً من أصول اجتماعهم وكشفوا شيئاً من عناصر بنيتهم المعنوية، ووصلوا إلى منزلة الإستعداد لأن يفهموا بواطن ما عقلوا وسر ما عرفوا، ولأن يخلصوا من هذا العالم "الجسماني" الذي كانوا فيه إلى عالم روحاني، كانوا يسيرون في طلبه من حيث لا يشعرون، هنالك تهيأ لهم أن ينتقلوا من طور قصور الصبي إلى أول سن الرشد فجاءتهم النبوة تهديهم إلى ما يستقبلونه في ذلك الطور الجديد –طور يكون واضع نظامهم الإجتماعي– هو الله جلّ شأنه"(١). وإلى هذا تشير عبارة "فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق، ليحكم بين الناس فيما كانوا فيه يختلفون" [من الآية السابقة].

(٣) طور التحريف والتأويل، وتبديل أفراد المجتمعات لمعاني الرسالات الحقيقية، و"لي" دلالاتها الصحيحة، من أجل أغراض وأهداف ذاتية، فتتحول الرسالات والأديان من نعمة وهداية إلى نقمة وضلال(٢). وإلى هذا تشير عبارة "وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم".

إنّ التقسيم السابق لأطوار البشرية في فكر محمد عبده، وتأييد رشيد رضا له، (إذ يقول: "إنّ المتبادر من الآية عند العرب الأميين في عصر التنزيل، الذين لم يعرفوا شيئاً من تاريخ البشرية وأطوارهم يحملونها عليه، يتفق مع هذا التفصيل في جملته، وهو أنّ الناس كانوا بمقتضى الفطرة أمة واحدة، أي لوحدة مداركهم وحاجات معيشتهم وقلة رغائبها، ويلجئها ذلك إلى تعاون كل عشيرة فقبيلة فشعب، فيما يختلف فيه أفرادها أو تختلف هي وغيرها، فاشتدت حاجتهم إلى "تشريع رباني"، وهداية إلهية يذعن لها الأفراد والجماعات، فبعث الله النبيين فيهم مبشرين من أطاعهم بالسعادة، ومنذرين من عصاهم بالشقاء والعذاب. وأنزل معهم الكتاب المفصّل لما يحتاجون إليه من التشريع الديني والمدني بالحق، ليحكم تعالى فيه –أو ليحكم الكتاب نفسه–

---

(١) نفس المرجع، ص٢٨٢، وقارن ذلك ومدى مقاربة رؤيتهما هذه لنشوء السنن والشرائع عند ابن سينا في: علي عباس مراد، **دولة الشريعة، قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا**، مرجع سابق، صص(٥٩–٩٤).

(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٢، ص٢٨٥، وص٢٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بمعنى يبين الحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه من الحقوق الشخصية وغيرها")[١]. يشير إلى دلالات سياسية معينة في موضوع أهمية السلطة ونشوئها منها: -

١- يُلاحظ من التقسيم السابق الذي تبنياه للحياة البشرية وأطوارها المتتالية، تأثرهما بنظريات التطور الإجتماعي، وخاصة نظرية أوغست كونت، في أنّ الإجتماع البشري متطور وحركي وليس جامد[٢]، وأن تطور الحياة وانتقالها من مرحلة إلى أخرى، مرتبط بتطور العقل البشري والتفكير الإنساني[٣]، ويبدو واضحاً تأثرهما -كما هو الحال بالنسبة لكونت- بنظريات علم البيولوجيا، ونظريات التطور[٤].

وإذا كانا يوافقان كونت في أنّ البشرية مرّت بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الطفولة والسذاجة ومرحلة الرشد والعقل[٥]. إلاّ أنهما يختلفان معه في موقع الدين الإلهي من هذا التطور، وفي مدى التوافق بين العقل وبين الدين، ففي حين رأى "كونت" أنّ الدين يناسب حالة السذاجة والطفولة الأولى، وأنّ العقل البشري ومبادئه وقوانينه ترفض التفكير الغيبي[٦].

رأى محمد عبده ورشيد رضا أنّ الدين يتوافق مع العقل، ويناسب حالة الرشد، بل إنّ هداية العقل البشري "قاصرة" عن إدراك مصالحه ومنافعه، دون هداية الدين والوحي، كما أنّ العقل والحس عاجزان عن تلبية حاجات الجانب الآخر المهم من الإنسان في تكوينه وفعاليته، ألا وهو الجانب الروحي. ثم إنّ العقول قد تختلف ولا تصل إلى اتفاق انطلاقاً من "محدودية" الفكر البشري، وتأثره بمعطيات ذاتية وموضوعية. وهنا تكمن الحاجة إلى مصدر آخر يفصل في إختلاف العقول والأفكار.

---

(١) نفس المرجع، ص٢٩٧.
(٢) انظر: محمد سهيل المقدم، **أوغست كومت في ميزان الفكر الإجتماعي العربي**، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص١٤٠.
(٣) نفس المرجع، ص١٩، وبناء على هذه النظرة لتطور الحياة قسم كونت تطور البشرية إلى عدة مراحل هي: المرحلة الدينية أو الخيالية، ثم المرحلة الميتافيزيقية، ثم المرحلة العلمية أو الوضعية. انظر: أحمد جمال ظاهر، **أغوار الأردن، عمليات التغيير وأداة التطور**، دار ابن رشد، اربد/الأردن، ط١، ١٩٨٨، ص٣٩.
(٤) انظر: محمد سهيل المقدم، **أوغست كومت في ميزان الفكر الإجتماعي العربي**، مرجع سابق، ص١٤.
(٥) نفس المرجع، صص(١٧-١٩).
(٦) انظر: أحمد جمال ظاهر، **أغوار الأردن**، مرجع سابق، ص٤٠، وص٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعيداً عن تحفظ الباحث على هذا التقسيم، والمحاولة العقيمة للتوفيق بين نظريات التطور والرؤية الإسلامية(١). فإنّ الرؤية السابقة لا تحمل لنا تصور محمد عبده ورشيد رضا عن السلطة السياسية قبل مرحلة الرشد والنضج أي في مرحلة السذاجة والطفولة، إلاّ أنّ الباحث يميل إلى اعتبار تلك المرحلة، هي مرحلة "ما قبل السلطة السياسية" المؤسسية، والذي يدفع إلى ذلك، هو وصفهما لها بأنّها مرحلة سذاجة وعدم نضوج عقلي، يصاحبه غياب الإدراك لأسرار الإجتماع ومعانيه، ومن هنا يصعب تصور السلطة المدنية في هذه المجتمعات، وإنما يمكن مقارنتها بالمجتمعات الطبيعية -أو غير المؤسسة- ويدل على هذا أيضاً أنهما قرنا بين حالة النضج والرشد العقلي وبين الحاجة إلى نظام يكفل حفظ الحقوق وتأمين السلم الداخلي.

وفي هذا السياق يمكن مقاربة أفكارهما إلى حدٍّ ما بأفكار لوك في العقد الإجتماعي، الذي رأى في حالة الطبيعة الأولى حالة التعاون والوئام بين البشر(٢) -كما رأياها-، ويبعدهما عن هوبز الذي رأى أنّها مرحلة صراع وتنافس على المصالح، وحرب الكل ضد الكل(٣)، وأيضاً عن روسو الذي رأى أنّها حياة شيوعية مشاعية(٤)، وهذا لا يوجد إليه إشارة "البتة" عندهما.

أمّا دواعي وأسباب الإنتقال من حالة الطبيعة إلى الدولة المؤسسة، فهما وإن كانا ربطاها بتطور الوعي البشري وقدرات العقل الإنساني، فإنهما يقتربان كذلك من لوك، لأن لوك جعل من العقل هو الموجه لإقامة النظام والسلطة، حتى تكون هناك "قوة إكراهية" تحدد هي نوع العقاب الذي يترتب على اعتداء فرد على آخر، وهي التي تطبقه، دون أن تترك ذلك لإجتهاد الشخص وحده، فيسرف في تحديد عقابه ضد الباغي، أو لا يقدر على ذلك(٥). وهذا يوافق ما يتبناه (محمد

---

(١) في حقيقة الأمر تبين الفقرة السابقة محاولة محمد عبده إلباس الفكر الإسلامي ورويته المعرفية لنظريات التطور الإجتماعي وعندما وجد محمد عبده أن رسالة آدم عليه السلام تتعارض مع منطق هذه النظرية حيث أن رسالة آدم عليه السلام كانت مع بداية البشرية وليس في مرحلة تطور المعارف، فزعم أن رسالة آدم تتناسب مع حالة السذاجة الأولى (انظر تفسير المنار، جـ٢، ص٢٩٦) ووجه التحفظ الذي يبديه الباحث هنا أن رسالة آدم تماثل رسالة إخوانه من الأنبياء أجمعين في الدعوة إلى التوحيد إذ التوحيد مفهوم كوني عام لا يرتبط بظروف تاريخية لأي مجتمع، وكونت لما قسم مراحل البشرية، انطلق من فلسفة تبعد الغيب، عن مصادر المعرفة، ولا تعترف إلا بالحس والعقل مصدرين وحدين للمعرفة.

(٢) انظر: Judd Harmon, Political Thought From Plato to the Present , Op. Cit., (246_248)

(٣) Ibid, pp(222_224) وكذلك: جان جاك شوفاليه، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق، جـ١، صص(٣٢٥-٣٣٠).

(٤) انظر: جان جاك شوفاليه، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق، جـ١، صص(٤٧٨-٤٨٢)، انظر كذلك حورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، صص(٤١٠-٤١٢).

(٥) انظر: Judd Harmon, Political thought from Plato to the present , Op. Cit pp(246_248)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عبده ورشيد رضا) مِن أنّ حاجة الناس إلى النظام، تزداد مع نضوج قدراته العقلية، وقواه الجسمية، لئلا يستخدم أحدهم عقله في تحصيل مصالحه على حساب الآخرين، فيتفق الناس على إقامة النظام الذي يزيل حالة الفوضى. كما تبين سابقاً.

٢- أنّ رشيد رضا بالتحديد غالباً ما جعل من تأسيس السلطة السياسية وإقامة النظام المؤسسي أمراً موكولاً إلى الجماعات (كما قال: العشائر والقبائل والشعوب) (١)، وليس الأفراد، وهو بهذا يميل إلى أفكار الثوزيوس وجمال الدين الأفغاني. أكثر من جان لوك وهوبز وروسو، الذين جعلوها بين الأفراد.

فالثوزيوس رأى أنّ السلطة السياسية نشأت من عقد بين عدة جماعات إنسانية اتفقت على إقامتها، ومنحها صلاحيات ووظائف متعددة، لحفظ الأمن وحماية المجتمع(٢)، بينما جمال الدين الأفغاني الذي نظر إلى الإنسان كعضو في قبيلة رأى أنّ السلطة السياسية تنشأ من اتحاد واجتماع وإتفاق العديد من القبائل(٣).

٣- يلاحظ كذلك من أفكار محمد عبده ورشيد رضا السابقة، أنهما ربطا بين الظاهرة السياسية وبين الظاهرة الدينية، انطلاقاً من الرؤية الإسلامية، في أن الأديان كانت متتابعة وأنّ المرسلين كانوا متتالين على مر البشرية.

ولكنهما لم يشيرا إلى السلطة السياسية [ذاتها]، وإنما أشارا إلى التشريعات الدنيوية والدينية، التي ينبغي أن يلتزم بها الناس في ممارساتهم المتنوعة، وفي هذه النقطة أمران يجدر الإشارة إليهما:-

أ- أنّ حديثهما عن التشريعات، هو في حقيقته حديث عن السلطة السياسية، لأن السلطة السياسية تقوم على تنفيذ القوانين والتشريعات وبعبارة أخرى: أن الوظيفة التشريعية [أو المؤسسة التشريعية] المرتبطة بالدين من اختصاص الأنبياء، فيما السلطة التنفيذية من اختصاص الحكام، انطلاقاً من رؤية محمد عبده ورشيد رضا أن هداية العقل والحس لا تغني عن هداية الدين، فالإنسان بحاجة إلى تشريعات السماء التي تعطي الحقوق بالعدل والمساواة.

---

(١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١، ص٢٩٧.
(٢) انظر: جان جاك شوفاليه، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق، صص(٣٠٨-٣١٣).
(٣) انظر: جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده، **العروة الوثقى**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٠، ص٤٩، وص٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- إنّ جعلهما وظيفة الأنبياء تقديم وتبليغ التشريعات السماوية دون إقامة السلطة السياسية، لا يمنع من إقامة السلطة السياسية المنوط بها النهوض بذلك على أنّ هذا يُخرج السلطة السياسية من دائرة القداسة إلى الفعل الإنساني الذي لا يلبس ثوب القداسة والقابل للصواب والخطأ؛ ذلك أنه إذا كانت التشريعات السماوية لا تقبل النقد والمخالفة، فإنّ مجيء السلطة السياسية وقيامها، واجتهادها في التطبيق والفهم -للتشريعات السماوية-، هو الذي يقبل المناقشة والمحاسبة والنقد.

٤- كما أنّ قطع مادة الخلافات والمشاجرات بين الناس عندهما (أي محمد عبده ورشيد رضا)، تبرّر وجود السلطة السياسية التي تهدف إلى إقامة العدالة وتنفيذ القانون (الشرع) بين الناس وتمنع تعدي البشر على بعضهم البعض. وهذا الوجود للسلطة السياسية، قد يأتي على أشكال متعددة، وهذا ما قال به معظم المفكرين المسلمين في تأصيلهم لأصل الإجتماع السياسي كما سيرد.

ثانياً:- رؤية رشيد رضا لوجوب الإمامة وضرورتها في المجتمع الإسلامي، مقارنة مع التراث السياسي الإسلامي:-

يتفق رشيد رضا في رأيه بوجوب الإمامة، وضرورتها الحضارية مع أغلب اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي، التي رأت أن الإمامة واجبة وضرورية في المجتمع الإسلامي [١]. وفي هذا يقول أبو الحسن الأشعري: "قال الناس كلهم إلا الأصم: لا بد من إمام"[٢]، لكن في واقع الأمر لم يقف الأصم وحده -في رأي المؤرخين للفكر السياسي الإسلامي- موقفاً رافضاً لوجوب السلطة السياسية، بل يضيفون إليه الفوطي المعتزلي[٣]، وفرقة النجدات من الخوارج[٤]، مما جلب على هؤلاء سخط العديد من العلماء والفقهاء[٥].

---

(١) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص١٨، انظر على صعيد الفكر السياسي الإسلامي، عبد الله الدميجي، **الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة**، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٩هـ، ص٣٨.

(٢) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣، ص٤٦٠.

(٣) نفس المرجع، ص٤٥، قارن ذلك بـ: محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٤، ص١٠.

(٤) عبد الله الدميجي، **الإمامة العظمى**، مرجع سابق، ص٤٥.

(٥) انظر: على سبيل المثال رد إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، الغياثي: **غياث الأمم في التياث الظلم**، تحقيق ودراسة عبد العظيم الديب، ط٢، ١٤٠١هـ ص٢٢، وص٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في هذا المجال يجب أن لا يؤخذ موقف هذا الإتجاه الفكري (الذي يرى أنّ الإمامة غير واجبة) مبتوراً عن سياقه التاريخي، ومنعزلاً عن إكراهاته الواقعية، ففي تعليله لعدم وجوب السلطة السياسية يقول الأصم: "لو تكافّ الناس عن التظالم لاستغنوا عن الإمام"(١)، فمن خلال هذا النص يتضح أنّ الأصم ربط ضرورة السلطة السياسية بدورها في حفظ الحقوق وحمايتها للمواطنين، وقيامها بوظائفها المتعددة، فالإقتباس السابق -لكلام الأصم- يظهر أنه حاول منع أي التباس للطبيعة الإنسانية للسلطة السياسية، وحصرها في دائرة العقد المدني الإختياري من خلال التوكيد على قيمة العدالة -"التكاف عن التظالم"- كضابط رئيس من ضوابط ممارسة السلطة السياسية(٢)، تفقد السلطة مبرّر وجودها وقيامها إن هي أخفقت في تحقيقه(٣).

والذي يدل على أن ذلك الإتجاه الفكري لم يهدف إلى إلغاء السلطة السياسية، هو أنّ الشرط الذي اشترطوه في الإستغناء عن السلطة من قيام الناس بواجباتهم وسيادة العدل، يندر وقوعه إن لم يستحل دون وجود السلطة. وبالتالي لا وجه للمقاربة والتقاطع بين رأي الأصم [هذا]، وفكرة ماركس حول الحالة الخامسة من تطور البشرية وهي إلغاء السلطة السياسية والعودة إلى المشاعية الأولى(٤).

أضف إلى ذلك أنّ هذا الرأي من قبل الأصم والإتجاه الفكري الذي ينضم إليه، كان في مواجهة أفكار تبرر وتسوّغ شرعية الإمام، وتغالي في أهميته(٥)، وإن لم يستكمل شروط ولاية السلطة، أو لم يأتِ بطريقة شرعية، احتجاجاً بوظائفه التي لو تعطلت تضرر المجتمع بشكل

---

(١) انظر: الأشعري، **مقالات الإسلاميين**، مرجع سابق، ص٤٦٠.
(٢) انظر: حول قيمة العدالة في المبحث الأول في الفصل الثالث من هذه الدراسة.
(٣) قارن ذلك بمحمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص١٠، وص١١.
(٤) أمّا المراحل الخمس التي تحدث عنها كارل ماركس فهي:-
١- المرحلة الشيوعية الأولى: وتجسدت في المجتمع البدائي.
٢- مرحلة العبودية: وتجسدت في المجتمع الإغريقي والروماني.
٣- مرحلة الإقطاع: وتجسدت في مجتمع القرون الوسطى الإقطاعي.
٤- مرحلة الرأسمالية: تجسدت عند انتصار الطبقة البرجوازية ومع الثورة الصناعية.
٥- مرحلة النظام الإشتراكي: وهذا الذي يتوقع ماركس أنه "سيرث" النظام الرأسمالي.
انظر: حورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، ص٤٧٩، وص٤٨٠.
Judd Harmon, Political Thought from plato to the present, Op. Cit., pp(396_398).
وقارن ذلك بجان جاك شوفاليه، **تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩١، صص(٢٣٠-٢٣٤).
(٥) انظر: حول هذا الموضوع كتب الأدب السلطاني مثل: أبو نصر الفارابي، **كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة**، تعليق السيد نصري نادر، دار المشرق، بيروت، ط٧، ١٩٩٦، صص(١٢٠-١٢٦)، وكذلك أبو عبد الله محمد بن علي القلعي، **تهذيب الرياسة وترتيب السياسة**، تحقيق إبراهيم يوسف مصطفى حمو، مكتبة المنار،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كبير[١]، وفي ذلك يقول الغزالي (رافضاً موقف الأصم ومن وافقه): ".. فإنَّ الذي يشير إليه كلام أكثر المصنفين في الإمامة، يقتضي ألا نعتقد في عصرنا هذا، وفي أعصار منقضية خليفة غير مستجمع لشرائط الإمامة متصف بصفاتهم فتبقى الإمامة معطلة لا قائم بها[٢]، ويبقى المتصدي لها متعدياً عن شروط الإمامة غير مستحق لها ولا متصف بها، وهذا هجوم عظيم على الأحكام الشرعية وتصريح بتعطيلها وإهمالها، ويتداعى إلى التصريح بفساد جميع الولايات وبطلان قضاء القضاة، وضياع حقوق الله تعالى وحدوده وإهدار الدماء والفروج والأموال، والحكم ببطلان الأنكحة الصادرة من القضاة من أقطار الأرض، وبقاء حقوق الله تعالى في ذمم الخلق، فإنَّ جميع ذلك لا يتأدى على وفق الشرع إلا إذا صدر استيفاؤها من القضاة، ومصدر القضاة تولية الإمام، فإن بطلت الإمامة بطلت التولية، وانحلت ولاية القضاء، والتحقوا بآحاد الخلق وامتنعت التصرفات في النفوس والدماء والفروج والأموال، وانطوى بساط الشرع بالكلية في هذه المهمات العظيمة"[٣].

فهذه التبعات التي يلقيها الغزالي لزوماً لرأي من قال بعدم وجوب الإمامة، ويخلط فيها الغزالي قضية شرعية الإمامة، بوجوبها وضرورتها، ويربط الشرعية بوظائف السلطة السياسية ليستدل بعد ذلك أن القبول بالسلطة السياسية القائمة أمر لازب لشرائع الإسلام وشعائره حتى تبقى معلنة وظاهرة وحتى لا ينحل نظام الإسلام في المجتمع.

ورأي الغزالي السابق، يبين بدرجةٍ كبيرة أنّ الجدال المعرفي والفكري، الذي كان دائراً بين الفقهاء وبين الفرق الإسلامية، وإن اتخذ في ظاهره البعد المتعلق بوجوب الإمامة، إلا أنه يستبطن في داخله وباطنه البعد الأهم والواقعي المتعلق بشرعية السلطة السياسية. وهذا واضح من حجج الإتجاهين السابقين:-

فالإتجاه الفكري الذي كان يرى وجوب السلطة السياسية الإسلامية [الإمامة] ربط ذلك بالناحية الوظيفية، وبالتالي قبل بوجود سلطة غير شرعية، لعدم القدرة على الإستغناء عن وجودها في المجتمع وارتباط الأحكام الشرعية في أغلبها [بها] -كما سبق في كلام الغزالي-

---

الزرقاء/الأردن، ط١، ١٩٨٥، صص(٧٤-٧٧)، وقارن ذلك بـ: كمال عبد اللطيف، **في تشريح أصول الإستبداد، قراءة في نظام الإدارة السلطانية**، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٩، صص(١٢٥-١٤٤).

(١) انظر: حول شرعية السلطة: هذه الدراسة الفصل الثاني.

(٢) يلاحظ في كلام الغزالي أن هناك تياراً واسعاً من الفقهاء في زمنه تبنى قصة الشرعية وعدم القبول بإمامة التغلب وتوريث السلطة، وهذا جدير بالدراسة.

(٣) أبو حامد الغزالي، **فضائح الباطنية**، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٣، ص١٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكما قال ابن تيمية: "ويقال: "ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان" والتجربة تبين ذلك"(١).

بينما الإتجاه الفكري الآخر والذي كان يرى عدم وجوب السلطة السياسية، كان لا يرى شرعية السلطة إن لم يستكمل الإمام شروط الأهلية ولم يأت بالطرق الشرعية، فدحض الناحية الوظيفية في رؤية الفريق الأول وهي القدرة عن الاستغناء عن السلطة السياسية.

وبالتالي فإن رشيد رضا، وإن وافق الإتجاه الأول في وجوب الإمامة وأهميتها، إلا أنه وافق الإتجاه الآخر في الفكرة المحورية والرئيسة التي وقفت وراء رأيه، وهي التوكيد على شرعية السلطة السياسية، فرشيد رضا أكد على مسألة شرعية السلطة السياسية وما يرتبط بها من شروط أهلية السلطة، ودور الأمة في اختيارها، وميّز في هذا السياق: بين السلطة الشرعية وبين إمامة الضرورة، وإمامة التغلب. رافضاً النوع الأخير، مؤكداً على النوع الأول، مؤقتاً للنوع الثاني(٢).

وفي هذا الموقف، وذلك التمييز، استطاع رشيد رضا أن يفرق بين جانبين متمايزين في موضوع السلطة السياسية وإن كانا متكاملين، لم يستطع الإتجاه الفكري الثاني التمييز بينهما وهما: أهمية السلطة السياسية وضرورتها من ناحية وشرعية السلطة السياسية من ناحيةٍ أخرى وبذلك تجاوز رشيد رضا موقف الإتجاهين الفكريين السابقين، من خلال عدم قبوله بتغلب الجانب الوظيفي على الجوانب الأخرى في موضوع السلطة السياسية مثل الجانب المؤسسي والجانب المقاصدي(٣).

لكن إذا كان رشيد رضا يقول بوجوب الإمامة وإقامة السلطة السياسية الإسلامية، فهل يرجع هذا الوجوب إلى النص الإلهي/الوحي، أم يرجعه إلى العقل البشري والفكر الإنساني؟.

في هذا المجال يؤيّد رشيد رضا موقف العديد من فقهاء الإسلام من أهل السنة ومعتزلة البصرة وغيرهم(٤)، بأن مصدر وجوب إقامة السلطة السياسية في الإسلام هو الوحي الرباني

---

(١) تقي الدين ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، صنعة أبي يعلى القويسي محمد أيمن بن عبد الله بن حسن الشبراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص١٣٨.
(٢) انظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة، المبحث الثاني.
(٣) حول الجوانب المقاصدية والمؤسسية في النموذج الإسلامي للحكم، انظر لؤي صافي، **في المنهجية العلمية والتنظير السياسي**، مرجع سابق، صص(٢٦-٣١).
(٤) انظر: محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالإضافة إلى العقل وأنه لا يُعرَف ذلك من خلال العقل وحده[١]. يقول رشيد رضا (في هذا):- "أجمع سلف الأمة، وأهل السنة، وجمهور الطوائف الأخرى على أنّ نصب الإمام -أي توليته على الأمة- واجب على المسلمين شرعا لا عقلاً فقط كما قال بعض المعتزلة"[٢].

ويبين رشيد رضا أن هؤلاء الفقهاء قد استدلوا على ثبوت ووجوب الإمامة شرعاً من خلال العديد من الأمور، التي لخّصها سعد التفتازاني[٣] وهي إجماع الصحابة، فلقد قدّموا اختيار الخليفة على دفن الرسول صلى الله عليه وسلم، واستنادا إلى القاعدة الفقهية "ما لا يتمُّ الواجب إلا به فهو واجب" وإقامة الحدود وسد الثغور ونحوه من الواجبات التي لا يقوم بها إلاّ السلطة السياسية الإسلامية، كما أن في إقامتها جلب مصالح لا تحصى ودفع مضار لا تحصى، ثم إن وجوب طاعة الإمام ومعرفته يدلُّ عليها الكتاب والسنة النبوية. إلاّ أنّ رشيد رضا يستدرك على السعد التفتازاني، وغيره من الفقهاء، في إغفالهم أن الأحاديث النبوية الصحيحة دلت على ذلك أيضاً، مثل حديث: "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية"[٤]، وحديث: "تلزم جماعة المسلمين وإمامهم"[٥]. فرشيد رضا يرى أن التفتازاني وغيره من العلماء لم يتبعوا الطريق المباشر الدال على وجوب إقامة الخلافة من خلال الأحاديث الواضحة، وحتى الأحاديث التي استشهدوا فيها كانت تدل على وجوب طاعة الإمام التي تبين بدرجة ثانية وجوب إقامة الخلافة، وتركوا الأحاديث الواضحة والدالة بطريق مباشرة على إقامة الخلافة[٦].

بيد أنّ موقف رشيد رضا هذا في مصدر وجوب الإمامة الذي وافق فيه أهل السنة ومعتزلة البصرة، خالف فيه كلاً من معتزلة بغداد والجاحظ (من معتزلة البصرة)، وأيضا الشيعة الإمامية[٧]. الذين قالوا بأنّ الإمامة واجبة عقلاً لا شرعاً، لكنهم اختلفوا في الطرف الذي يوجب

---

(١) قارن ذلك بـ: عبد الله النميجي، **الإمامة العظمى**، مرجع سابق، صص(٤٧-٦٤).
(٢) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص١٨، حيث ذكر رشيد رضا: كما هو مبين في النص السابق أنّ إقامة الخلافة ليست فقط عن طريق العقل دون الشرع، وإنما تجمع المصدرين.
(٣) في كتابه شرح المقاصد (**مقاصد الطالبين في علم أصول عقائد الدين**)، انظر رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص١٧، وص١٨.
(٤) **صحيح مسلم، باب الإمارة**، انظر الإمام محيي الدين أبي زكريا الحسيني، ابن شرف النووي، **صحيح مسلم**، تحقيق يحيى عبد الحميد بلطة، دار الخير، بيروت، ط١، ١٩٩٤، جـ١٢، ص٥٤٩، رقم الحديث (١٨٥١).
(٥) **صحيح مسلم، باب الإمارة**، نفس المرجع، جـ١٢، ص٥٤٧، رقم الحديث (١٨٤٧).
(٦) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص١٢٠.
(٧) انظر: عبدالله النميجي، **الإمامة العظمى عند أهل السنة**، مرجع سابق، ص٦٥، ومحمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العقل عليه إقامة السلطة السياسية الإسلامية، فذهبت الشيعة "أنها واجبة عقلاً على الله"(١)، بينما ذهبت المعتزلة البغدادية وغيرهم أنها واجبة عقلاً على الناس(٢).

فالشيعة الإمامية في رأيهم أنّ الإمامة واجبة عقلاً على الله، انطلقوا من قياس الإمامة على النبوة، وقرن النبي بالإمام: "لأنّ الإمام عندهم حافظ للشرع، بل هو مصدر العلم الديني، بل إنّ للإمامة شمولاً لا يوجد للنبوة،...، ولمّا كانت النبوة لطفاً من الله لعباده، جعلها معلماً تقربهم من الصواب وتدلهم عليه، وتبعدهم عن الشر وتنبههم إليه، كذلك فإنّ الإمامة، قياساً عليه هي لطفٌ إلهي كذلك"(٣). وبالتالي إذا كان الإمام حافظاً للشريعة، وكان معصوماً عن الخطأ، ومبلغاً للدين، فإنّ أمر اختياره منوطاً [بالعقل] بالله، وبهذا الرأي تلتقي النظرية السياسية الشيعية مع النظريات "الثيوقراطية" الغربية الوسيطة، التي أرجعت مصدر السلطة السياسية إلى الإله دون البشر، ومنحت بذلك السلطة ثوباً مقدساً وتصرفاً مطلقاً(٤).

أمّا معتزلة بغداد ومعهم الجاحظ من معتزلة البصرة، فرأوا أنّ إقامة السلطة السياسية، مسألة يقررها العقل دون الحاجة إلى "النص" والمرجعية الشرعية، فالبشر لا يستطيعون إلا أن يعيشوا مجتمعين، والإنسان بحكم افتقاره إلى أخيه الإنسان يشكل مع أبناء جنسه اجتماعاً مشتركاً لتحقيق المصالح الدنيوية، لكن أخلاق الناس وطبائعهم فيها "الشره" و"الحرص"، ومن هنا تنشأ المنازعات والخلافات وتبرز الحاجة إلى السلطة السياسية(٥).

وهذه الرؤية متوافقة مع أفكار العقد الإجتماعي، في إرجاع نشوء السلطة السياسية وتفهم أهميتها إلى العقل البشري، كما هو الأمر عند لوك وهوبز وروسو والثوزيوس(٦). وقبلهم أفلاطون(٧).

---

(١) انظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، مرجع سابق، ص١٠٦.
(٢) عبد الله الدميجي، **الإمامة العظمى عند أهل السنة**، مرجع سابق، ص٦٥، وص٦٦.
وانظرعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تصحيح وفهرسة أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٤، جـ١، ص١٠٣ وانظر كذلك آية الله العظمى السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقعي، **كسر الصنم**، أو ما ورد في الكتب المذهبية من الأمور المخالفة للقرآن والعقل، **نقض كتاب أصول الكافي**" ترجمة عبد الرحيم ملا زاد البلوشي، دار البيارق، عمان، ط١، ١٩٩٨، صص(١٢٠-١٧٣).
(٣) محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص١٩.
(٤) انظر: حول النظريات الثيوقراطية التي تعيد مصدر السلطة إلى الإله في يحيى الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، صص(٧٠-٧٥).
(٥) محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص٧، وص٨.
(٦) انظر: حول نظريات العقد الإجتماعي، جان جاك شوفاليه، **تاريخ الفكر السياسي**، جـ١، مرجع سابق، صص(٣٢٣-٣٣٤)، وصص(٣٧٨-٣٩١)، وصص(٤٧٥-٤٨٧).
(٧) انظر: حورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، صص(٥١-٥٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن خلال القراءة السابقة لآراء الفرق المختلفة، وموقع رشيد رضا منها، يمكن إدراك أنّ أهل السنة والمعتزلة ومعهم رشيد رضا يتفقون في أنّ أمر اختيار السلطة السياسية منوط بالبشر، على خلاف الشيعة الذين يرون أنه منوط بالله، فاختلاف أهل السنة والمعتزلة البصريين ورشيد رضا مع معتزلة بغداد والجاحظ اختلافٌ شكلي لا جوهري، بينما اختلافهم مع الشيعة جوهري وعميق. فالسنة والمعتزلة في هذا الأمر يلتقون مع النظريات التعاقدية في نشوء السلطة السياسية، والشيعة يلتقون مع النظريات الثيوقراطية.

ثم إنّ تباين الآراء بين أهل السنة ومعتزلة البصرة، وبين معتزلة بغداد والجاحظ، يمكن إرجاعه إلى أن الطرف الأول ربط بين السلطة السياسية وبين وظائفها الدينية، فرأوا وجوبها شرعاً، انطلاقاً من خصوصية الدين الإسلامي وشمول أحكامه وتلازمها مع السلطة السياسية، بينما الطرف الآخر ربط بين السلطة السياسية وبين وظائفها المدنية، في بعدها الإنساني الكلي. فالرؤية الأولى جزئية خاصة بالسلطة السياسية الإسلامية، والرؤية الثانية أوسع تشمل السلطة السياسية على المستوى الإنساني الكلي(١).

وأخيراً فإن موقف رشيد رضا في وجوب الإمامة استناداً إلى المصادر التنظيرية الإسلامية يختلف ويتناقض مع موقف علي عبد الرزاق(٢) الذي وإن كان لم ينكر أهمية السلطة السياسية وضرورة "القيادة"، إلا أنه رفض مفهوم الخلافة والإمامة ونفى التلازم بين الشريعة الإسلامية وبين السلطة السياسية، فرشيد رضا يرى أن الإمامة من المسائل العملية -لا الإعتقادية- إلا أنّ لها وظائف دينية، تجعل من إقامتها [شرعاً] أمراً ضرورياً وواجباً(٣).

---

(١) قارن ذلك بـ: محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص٢٣.
انظر كذلك: نصوص من كتاب علي عبد الرزاق، **الإسلام وأصول الحكم** في وجيه كوثراني، **الدولة الخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا**، دراسة ونصوص، مرجع سابق، ص١٥٢ وما بعدها.
(٢) علي عبد الرزاق أحد شيوخ الأزهر الذي ألف كتاب **الإسلام وأصول الحكم** رأى فيه أنّ العقيدة والشريعة الإسلامية لا تحدد نظاماً أساسياً بعينه ورفض أن تكون الخلافة هي النظام الذي قرره الإسلام، ورأى أنها مؤسسة تاريخية يجب تجاوزها، وعدم الوقوف عندها، انظر:
Muhammad S. El-AWa, On the Political System of the Islamic State, A merical Trust Puplication, Indiana, 1980, pp.(66_75).
(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة والسلطان القومي**، وجهة نظر الترك إلى هذه المسألة الكبرى-، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٤، جـ٩، ص٦٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً: وسطية السلطة السياسية في الجمع بين مصالح الدين ومصالح الدنيا:-

تمتاز السلطة السياسية الإسلامية (في فكر رشيد رضا) بأنها سلطة وسطية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدينية والدنيوية. ويتضح ذلك جلياً في حديث رشيد رضا عن مقاصد الخلافة الإسلامية، حيث رأى أنها تسعى إلى الجمع بين هداية الدين والحضارة(١).

ورؤية رشيد رضا السابقة -للتوازن بين النظر إلى الآخرة وبين الدنيا، وعدم طغيان جانب على آخر- تنطلق من النظرية الإسلامية للطبيعة البشرية والتكوين الإنساني، الذي يتألف -على حد تعبير رشيد رضا- من بعدين أساسيين: الجسدي والروحي، لذلك هناك متطلبات روحية يلبيها البعد الإيماني الديني، ومتطلبات مادية يلبيها البعد الدنيوي المصلحي، إذ يقول: "فالإنسان حيوان أنسي وحشي بجسده، وملك روحاني بعقله وروحه، ويكمل بكمال العقل والروح، ولا يكون هذا إلا بهداية الإسلام"(٢).

ورجوعاً إلى هذه الرؤية فإنّ السلطة السياسية كظاهرة إنسانية لا بد أن تتجاوب مع هذين البعدين الرئيسيين في التكوين الإنساني، وألا تهمل أحدهما، لأنّ هذا الإهمال -إن حدث- سيؤدي إلى إخلال بإحتياجات رئيسية للإنسان وبالتالي للشعوب.

وبهذا فإن رؤية رشيد رضا تفترق عن خبرتين سياسيتين واتجاهين فكريين:-

الأول: ينتمي إلى المدرسة الفكرية المسيحية وخبرة العصور الوسطى، في المذهب الكاثوليكي، وينظر هذا الإتجاه إلى العلاقة بين الدنيا والدين، على أنها علاقة تناقض وصراع، وأنّ سلطة الحكام الزمنيين هي عقوبة إلهية للبشر أجمعين، بسبب خطأ آدم عليه السلام، وخروجه التاريخي من الجنة (كما هو في النظرية الدينية المسيحية الوسطى) (٣).

ووفقاً لهذا الإتجاه الفكري. فإنّ للحاكم الزمني صلاحية وسلطة السيطرة على أجساد الناس وإدارة شؤونهم في الأرض، أمّا أرواحهم فهي من عالم السماء، ولا تخضع لسيطرة الحكام

---

(١) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص١١٦.
(٢) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٩، ص٢٢، وانظر كذلك مجلة المنار، مرجع سابق، م٢، جـ١، ص٢.
(٣) انظر: جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي**، جـ١، مرجع سابق، صص(١٦٧-١٧١).
John B. Morral, Political Thought In Medieval Times, Op. Cit., pp.(28_41).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الزمنيين، وإنما للحكام الروحيين وهم رجال الدين والكنيسة، فهناك مدينتان (مدينة الله ومدينة الشيطان) (١).

فرشيد رضا يقف من هذا الإتجاه الفكري والخبرة السياسية موقفاً معارضاً رافضاً، انطلاقاً من الرؤية الإسلامية الكونية(٢)، التي تجعل العلاقة بين الروح وبين الجسد علاقة تكامل وانسجام وتناغم، لا علاقة تضاد وتنافر، من هنا فإنّ رشيد رضا يرى أنّ الخليفة يجمع بين السلطتين الزمنية (الدنيوية) والروحية (الدينية)، فمنصب الإمامة منصب من أجل توحيد الأمة وجمعها لا تمزيقها وتشتيتها(٣).

مما يعزز كذلك وسطية السلطة السلطة السياسية في الإسلام، وسطية الشرائع الإسلامية التي تجمع بين المصادر المعرفية المختلفة: العقل والوجدان والوحي والتي تعتمد عليها عملية "الإجتهاد التشريعي" التي تمارسها السلطة السياسية (كما سيأتي لاحقاً في هذه الدراسة).

ومما يعزز فكرة "الوسطية" في الإسلام كذلك، والتي تنطلق منها السلطة السياسية، ذلك التنوع في مبادىء وشرائع وآداب الإسلام، والتي تجمع بين العقل والوجدان والوحي، فوفقاً لرشيد رضا فإنّ الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرجع في رأيه إلى رأي الصحابة مؤكداً مبدأ الشورى في الحكم، كما أنّ الإسلام بيّن العقائد بالبراهين العقلية، وقرن الآداب والأخلاق بذكر فوائدها الروحية والجسدية، وعلل الأحكام بالمصالح والمنافع الإجتماعية، وأمر بالعلم الكوني وجعله أقوى دعائم اليقين، وأرشد إلى سنن الكون والإجتماع، وجعلها معراج الرقي في الدنيا والآخرة، "وجعل الحواس والقلب والعقل شركاء في هدايته"(٤).

---

(١) انظر: حول هذه الأفكار حورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، صص(١٣١-١٤٤)، ولعل أبرز من تحدث عن مدينة الله ومدينة الشيطان هو المفكر المسيحي أوغسطين الذي انطلق في تقسيمه للسلطة السياسية إلى زمنية وروحية من نظرة المسيحيين إلى الإنسان على أنه روح وجسد، تنتمي الروح إلى مملكة ومدينة الله، وينتمي الجسد إلى مدينة الشيطان، وعلى المواطن المسيحي أن يطيع كلا السلطتين فهما من الله، ويمثل سلطة الروح القديسون والرهبان "رجال الدين"، بينما يمثل السلطة الزمنية الحكام والقياصرة، لكن أوغسطين يقدم السلطة الدينية على السلطة الزمنية (انظر نفس المرجع، صص(١٣٥-١٤٤) وقارن ذلك بـ: أحمد محمد الأصبحي، قراءة في تطور الفكر السياسي مرجع سابق، جـ١، (العصور القديمة والوسيطة) صص(١٤٤-١٤٧)).

(٢) انظر: محمد الفاضل بن عاشور، **روح الحضارة الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن (فيرجينيا)، الولايات المتحدة الأمريكية، ط٢، ١٩٩٢، صص(٢٣-٢٨).

(٣) محمد رشيد رضا، **ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١، جـ٣٣، صص(٦٢٨-٦٣٠).

(٤) محمد رشيد رضا، **العقل والقلب والدين**، مجلة المنار، مرجع سابق، جـ٣، ص١٩٤، وص١٩٥، وقارن ذلك بـ: عمر بهاء الدين الأميري، **وسطية الإسلام وأمته في ضوء الفقه الحضاري**، دار الثقافة، الدوحة، ط١، ١٩٨٦، ص٦٩ وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والثاني: هو الإتجاه الفكري والخبرة السياسية التي تقوم على الفصل بين الدين والدنيا، وتستثني الدين وفعاليته من مجالات الحياة المختلفة ومنها السياسية، فرشيد رضا كما رفض السلطة الثيوقراطية، رفض كذلك ابتعاد السلطة وممارستها السياسية عن ميزان الدين والخلق، مختلفاً بذلك مع الرؤية العلمانية للسلطة السياسية(١)، وذلك لأنه (في رأيه) لا غنى للإنسان عن الدين ودوره في تهذيب الأرواح والحفاظ على الأخلاق وصقلها، وحذّر من التعامل مع الإنسان بعيداً عن جانبه الروحي والمعنوي، فالحياة ليست كلها شهوات وملذات جسدية، لأنّ تغييب الجانب الروحي والمعنوي عند الإنسان، واختزال حاجاته في الجانب المادي، سيجعل منه في مرتبة "البهائم" (على حد تعبير رشيد رضا) (٢).

وفي هذا السياق يرى رشيد رضا أنه لا يوجد نظام ديني أو سياسي في العالم يتميز بما يتميز به النظام الإسلامي من وسطية واعتدال، وتمثّل ذلك في: فرض الهدى والحق فرضاً دينيا، والإعتماد في استباناتهما على العلم الصحيح وحصر الإجتهاد فيما سواهما، والإعتماد فيه على الوجدان في الشخصيات، والشورى في المصالح العامة(٣).

وانطلاقاً من تصور رشيد رضا لوسطية السلطة السياسية في الإسلام وجمعها بين مصالح الدنيا والدين، والتوافق بين العقل والدين، نظر رشيد رضا إلى أنّ الجماعة المؤهلة لإعادة الخلافة الراشدة، هم حزب الإصلاح المعتدل، والذي يأخذ بما كان عليه السلف الصالح من الدين والعمل بأحكامه، ويأخذ بما وصلت إليه الأمم الحديثة من هداية الدنيا والحضارة وتطور

---

(١) تقوم الرؤية العلمانية في مجال السياسة على الفصل بين الدين والدولة واعتبار الدين عبادة شخصية يمارسها الإنسان داخل دور العبادة، ولا علاقة له بالسياسة، انظر: **رؤية إسلامية لطبيعة العلمانية في: سفر الحوالي العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة**، مكتبة الطيب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨، أغلب أجزاء الكتاب، وصلاح الصاوي: **تحكيم الشريعة وصلته بالدين**، دار الإعلام الدولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، وانظر كذلك: صلاح الصاوي، **تحكيم الشريعة ودعاوى العلمانية**، دار طيبة، الرياض، صص(٥-١٢١)، وقارن ذلك بـ: هشام أحمد عوض جعفر، **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية، رؤية معرفية**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، صص(٥٥-٨٠).

(٢) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٨، ص٥٢٩، وص٥٣٠.

(٣) نفس المرجع، جـ١١، ص٣٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العلوم(١). ويستثني رشيد رضا الفقهاء الجامدين، الذين وقفوا عند حدود حفظ التراث، والمتفرنجين الذين يقلدون الغرب في الإلحاد والشهوات والبعد عن الدين والأخلاق(٢).

ثانياً: أنها سلطة مدنية وليست ثيوقراطية:-

وتتجلى مدنية السلطة السياسية في فكر رشيد رضا، في العديد من المظاهر الرئيسية، منها:-

١- سيادة القانون والشرع:

فالسلطة في فكر رشيد رضا "مقيدة" بالشرائع والقوانين، وليس الأمر مطلقاً للحاكم، إرادته قانون ومشيئته قضاء، ففي مجال وظائف وممارسة الحاكم السياسية فهو ملتزم بالقانون الذي يضعه مجلس أهل الحل والعقد (نواب الأمة) (٣)، وفي مجال وظائفه وسلوكه الديني، فهو مقيد بالشرع الإسلامي (القرآن والسنة) (٤).

٢- ويرتبط بالنقطة السابقة أن السلطة السياسية -في فكر رشيد رضا- ليست دينية ثيوقراطية، وإنما سلطة مدنية بوظائف دينية، فالسلطة تأتي عن طريق الإختيار والإرادة الشعبية، وتخضع لمحاسبة الشعب، وتقوم على مبدأ تقسيم الوظائف، من خلال فكرة "السلطة ضد السلطة، كل ذلك يقدّم أساساً واضحاً لمدنيتها(٥)، وفي مجال الدين يقتصر دورها على القيام بوظائف دينية والإلتزام بالمقاصد والقيم الإسلامية (كما سيأتي لاحقاً)، وإذا كان هناك وظيفة لعلماء الدين فهي سلطة "الموعظة الحسنة" (لاغير)، فلا رقابة لهم على صدور وضمائر الناس(٦).

وفي هذه النظرة يقترب رشيد رضا من ابن خلدون في تقسيمه لأنواع السلطة السياسية حيث يقول: "الملك الطبيعي: وهو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة، والسياسي: وهو

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٦٩، فيرى رشيد رضا أن هذا الحزب هو القادر على التوفيق بين فقه الدين و"كنه الحضارة الغربية" من خلال آلية الإجتهاد التشريعي، فيزيل الشقاق من الأمة، وموقفه الوسط بين المتغربين والجامدين، سيؤدي إلى خير الذين يسعون إلى تجديد الأمة من الطرفين، ويرى رشيد رضا أن الإمام محمد عبده من زعماء هذا الحزب الإصلاحي (انظر: نفس المرجع، ص٧٠).

(٢) نفس المرجع، ص٦٩.

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **ربنا إننا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١، جـ٣٣، ص٦٣٠.

(٤) نفس المرجع، ص٦٣٠.

(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٩، وقارن ذلك بـ: أحمد محمد الأصبحي، **قراءة في تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، جـ٢، (**الفكر السياسي العربي الحديث والمعاصر**) صص(٨٨٠-٨٨١).

(٦) انظر: محمد عبده، **الإسلام دين العلم والمدنية**، تحقيق ودراسة عاطف العراقي، دار قباء، القاهرة، ط١، ١٩٩٨، ص١٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية، ودفع المضار، والخلافة: وهي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية، والدنيوية الراجعة إليها"(١).

فالملك الطبيعي يعادل عند رشيد رضا الحكم المطلق، والحكم السياسي يعادل عند رشيد رضا الأنظمة الغربية المتطورة كالأنظمة النيابية التي تنظر فقط إلى الأبعاد الدنيوية في ممارسة السلطة السياسية ووظائفها، والخلافة تعادل عند رشيد رضا السلطة السياسية الإسلامية التي تلتزم في ممارستها ووظائفها بالشريعة الإسلامية.

ويوافق كذلك أفلاطون (الواقعي) وأرسطو بأن احترام القانون والإلتزام به عاملاً مفرقاً بين الحكومات(٢). مفترقاً بذلك عن بودان الذي جعل أساس تقسيم الحكومات هو عدد أفراد الطبقة الحاكمة(٣).

٣- تتجلى مظاهر "مدنية" السلطة السياسية -في فكره- من خلال "المؤسسية" وتقسيم الوظائف بين المؤسسات الرسمية للدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وشرعية المؤسسات غير الرسمية كالجمعيات والأحزاب السياسية، وقد أعطى رشيد رضا دوراً رئيسياً للمؤسسات غير الرسمية خاصة "الجمعيات"، حيث أعطاها دوراً تنموياً كبيراً (كما سيأتي في الوظيفة الإستخلافية).

٤- أضف إلى ذلك اعتماده "للإنتخاب" كوسيلة وآلية للوصول إلى مراكز السلطة التنفيذية والتشريعية، ممّا يعزز مدنية السلطة باعتبارها ناشئة عن الإختيار والإرادة الشعبية، وتعبيراً عن مصالح وطموحات الشعب، لا سلطة ثيوقراطية تكتسب شرعيتها (في زعم رجال الدين) من الإرادة الإلهية وبغياب كامل للإختيار البشري. (كما ذكر سابقاً في هذا المبحث).

ثالثاً: أنها سلطة مقيدة ومحكومة بمبدأ الشورى:-

فهي سلطة ترفض الحكم المطلق والفردي، ذلك أن الشورى ليست "محمدة اختيارية" كما اعتبرها بعض الفقهاء(٤)، وإنما هي أصل من أصول الإسلام، الذي بني على أصلين في رأي رشيد رضا هما: التوحيد في الجانب الروحاني، وحكم الشورى في الجانب الجسماني(٥).

---

(١) ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، ص٢٠٢.
(٢) انظر: بطرس بطرس غالي، **المدخل في علم السياسة**، مرجع سابق، ص٢٣٢، قارن ذلك بـ: حورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، ص٦٩.
(٣) بطرس بطرس غالي، **المدخل في علم السياسة**، مرجع سابق، ص٢٣٣، وقارن ذلك بـ:
Judd Harmon, Political thought from plato to the present, Op. Cit., pp. (211, 212).
(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، ص٢٠٤، بمعنى أنها ليست مندوبة وإنما ملزمة وواجبة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفلسفة ذلك في فكر رشيد رضا، أن الشريعة الإسلامية في حين أنها بيّنت الأمور المتعلقة بشؤون الناس الدينية كافة، تركت الشؤون الدنيوية للمسلمين يحددونها كيفما "شاءوا" بما يحقق مصالحهم، ولا يعارض النصوص القليلة الواردة في هذه الشؤون، لكن إدراك المصالح الدنيوية وتحديدها يكون أكثر ملاءمة وأقرب إلى الصواب في رأي الجمهور من رأي الفرد الواحد، لذلك جعلت الشريعة من الشورى أصلاً وطريقاً رئيساً في تحديد وتحقيق التشريعات المؤدية لمصالح الناس الدنيوية(١). بشرط ألا تجني دنياهم على دينهم(٢).

وإذا كان رشيد رضا قد اعتبر الشورى أصلاً رئيساً من أصول الإسلام، ورأى أنها ليست "محمدة اختيارية"، (كما ذُكِر سابقاً) فإن هذه العبارة تشير إلى أنه اعتبرها "قاعدة ملزمة" للسلطة السياسية، وفي هذا يقول رشيد رضا: "وأهم ما يجب على الإمام المشاورة في كل ما لا نصّ فيه عن الله ورسوله، ولا إجماعاً صحيحاً، أو ما فيه نص اجتهادي غير قطعي، ولا سيما أمور السياسة والحرب المبنية على أساس المصلحة العامة، وكذا طرق تنفيذ النصوص في هذه الأمور، إذ هي تختلف باختلاف الزمان والمكان. فهو ليس حاكماً مطلقاً، كما يتوهّم الكثيرون بل مقيّد بأدلة الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين العامة وبالمشاورة..." (٣)، وبهذا يختلف رشيد رضا مع بعض الفقهاء المسلمين الذين عدّوا الشورى مبدأ تفضيلياً في شؤون الحكم والسياسة والتشريع لا يلزم الحاكم المسلم بتطبيقها أو تنفيذ قراراتها، فنتائجها "معلمة لا ملزمة"(٤).

وعلى النقيض من السلطة الشورية، يقف النظام الإستبدادي أو (الحكومة الشخصية) في فكر رشيد رضا إذ يقول: "وكيف يرجو النجاة في دنياه من رضي بحكم الأفراد الإستبدادي، وجعل لنفسه رئيساً من البشر مقدساً غير مسؤول، أي أنّ له في ملكه ما أثبته الله لنفسه خاصة بقوله: (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون)" (٥).

---

(٥) محمد رشيد رضا، **حال المسلمين في العالمين ودعوة العلماء إلى نصيحة الأمراء والسلاطين**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٩، جـ٥، ص٣٦١.
(١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، م٤، ص١٩٩، وانظر نفس المرجع، م٧، ص١٤١.
(٢) نفس المرجع، م٧، ص١٤٠.
(٣) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٣٨.
(٤) انظر: حول الجدل المعرفي في مدى إلزامية مبدأ الشورى ووجوبه في الفكر الإسلامي في: محمود الخالدي، **نظام الشورى في الإسلام**، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ١٩٨٦، صص(٣٧-٤٧).
(٥) محمد رشيد رضا، **حال المسلمين في العالمين ودعوة العلماء إلى نصيحة الأمراء والسلاطين**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٩، جـ٥، ص٣٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمّا في الجانب "النظامي" و"المؤسسي" لمبدأ الشورى، فيرى رضا أنّ الإسلام لم يحدد نظاماً تطبيقياً دائماً للشورى، فلقد مارس رسول الله صلى الله عليه وسلم الشورى وكان يستشير أصحابه من أهل الحل والعقد في الشؤون الدنيوية التي لم يرد فيها نص (من الوحي) ويأخذ برأيهم، لكن عليه السلام لم يضع للمسلمين نظاماً دائماً للشورى، وذلك لعدة أسباب منها:- (١)

١- أن أمر الشورى يختلف باختلاف أحوال الأمة الإجتماعية، والظروف الزمانية والمكانية، وكانت المدة الزمنية القليلة التي عاشها الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ورقعة الجغرافيا الصغيرة (نسبيا) -أي المدنية- التي أقام عليها دولته لا تسمح بوضع نظام للشورى يستوعب النمو المتزايد في عدد السكان والتمدد المتسارع في الإقليم السياسي ".. إذ لا يمكن أن تكون القواعد الموافقة لذلك الزمن صالحة لكل زمن، والمنطبقة على حال العرب في سذاجتهم منطبقة على حالهم بعد ذلك، أو على حال غيرهم"(٢). فكان الأحكم أن يترك رسول الله صلى الله عليهم وسلم وضع قواعد الشورى للأمة تضع في أنظمتها ما يناسب واقعها.

٢- لو وضع الرسول (صلى الله عليه وسلم) ذلك النظام الشوري الدائم فإنه بذلك يكون قد خالف منطق الشورى ذاته، الذي يقضي بأن يشترك نواب الأمة في وضع التشريعات، فانفراده بوضع ذلك النظام، مخالف للمبدأ، وحتى لو وضعه مع أصحابه، وأقر رأي الجمهور ذلك، فإنه سيلزم الأمم التي تدخل في الإسلام بعد ذلك به، ومجموع الجمهور في زمن الرسول عليه السلام لا يقارن بالجمهور والأمم التي دخلت الإسلام بعد ذلك، لذلك فإن الرسول عليه السلام ترك للأمة تحديد نظام الشورى الذي يلائم استعدادها طبقاً لإشكاليات الزمان والمكان.

٣- لو أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) وضع قواعد مؤقتة للشورى بحسب أحوال تلك الفترة الزمنية، لاتخذها المسلمون ديناً خالصاً، وحاولوا العمل بها في كل مكان وزمان، ولأصبحت أمراً عاماً ونظاماً ثابتاً يعتبر من أمر الدين، مع أنها في الحقيقة ليست من الشؤون الدينية الثابتة.

وعلى الرغم من أنّ رشيد رضا يرى أنّ الإسلام لم يحدد نظاماً ثابتاً للشورى، إلا أنه يقرن بين مبدأ الشورى وبين النظام النيابي في العصر الحديث، ويبدو أنه يرى أنّ النظام النيابي أصلح تطبيق مؤسسي لمبدأ الشورى، ففي تفسيره للآية القرآنية: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأسباب التي تم اختصارها انظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٤، صص(٢٠١-٢٠٢).
(٢) نفس المرجع، جـ٤، ص٢٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون"(١) يرى رشيد رضا أنها تشير وتدل على النظام النيابي، الذي وضع أساسه الإسلام، وبنى الخلفاء الراشدون سياستهم عليه(٢)، وفي هذا الخصوص يشيد رشيد رضا بالنظام النيابي قائلا: ".. وقد شعرت الأمم الآخذة بمذاهب الحرية بأنه الضربة القاضية على السلطة الشخصية، طفقوا يهرعون إلى إقامة حكوماتهم على قاعدته المتينة"(٣).

وبناء على قاعدة ارتباط نظام الشورى بمدى استعداد الأمة وأحوالها، يبرر رشيد رضا مبايعة الصحابة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه بالخلافة ومسارعة عمر رضي الله عنه إلى ذلك؛ لأنّ عمر أدرك أن استعداد الأمة لنظام الشورى وتحقيق المصالح المستوحاة منها، لم يكن كافيا، ولو أنه ترك الأمر للأمة لعمّت الفوضى السياسية وحدثت الفتنة والفرقة الأهلية(٤).

وعلى نفس القاعدة أدرك الصديق أنّ الأمة غير مستعدة بعد لإقامة الشورى على وجهها مع الأمن من التفرق والإختلاف(٥)، لذلك لم يترك الأمر بعد وفاته، فاستشار أهل الحل والعقد في العهد لعمر بن الخطاب فأيّد الجمهور وخاف البعض من شدته، وكذلك الأمر فإنّ عمر بن الخطاب حصر أمر الخلافة والتشاور في شأنها بين مجموعة من أهل الحل والعقد، خوفاً كذلك من التفرّق والفتنة في حال لو ترك الأمر لما بعد وفاته(٦).

وبايع المسلمون عليا بن أبي طالب خليفة دون مشاورة لأنّ تميزه على غيره، كان واضحا جداً، وأحقيته لهذا المنصب لا ينافسه فيها أحد(٧).

وبذلك فإن "بيعة" الخلفاء الراشدين الأربعة كانت من الأمة برضاها، وكانوا يستشيرون أهل العلم والرأي في كل شيء(٨).

٥٢٨٠٣٣

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٠٤.
(٢) محمد رشيد رضا، **المشورة**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٣، جـ٢، ص١٢٢.
(٣) نفس المرجع، ص١٢٢، وقارن ذلك بـ: رأي محمد عبده، في تأييده للحكومة النيابية في حورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، صص(٥٤٦-٥٤٧)، وكذلك أحمد محمد الأصبحي، **قراءة في تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، جـ٢، صص(٨٤٨-٨٥١).
(٤) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، ص٢٠٢.
(٥) نفس المرجع، ص٢٠٢، وص٢٠٣.
(٦) نفس المرجع، ص٢٠٣، وص٢٠٤، وقارن ذلك بـ: مصطفى منجود، **الدولة الإسلامية، وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، صص(١٦٧-١٦٩).
(٧) نفس المرجع، ص٢٠٣، وص٢٠٤.
(٨) نفس المرجع، ص٢٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مسار الشورى في خبرة الخلافة الراشدة وعملية إسناد السلطة السياسية، في فكر رشيد رضا، يتضح أنه كان يضع عليها بعض القيود والضوابط والحدود، وخاصة ما أسماه بدرجة "استعداد الأمة"، خوفاً من الفتنة والفرقة، والحروب الأهلية.

لكن الباحث يرى أن أراء رشيد رضا -في هذا الشأن- تخالف القراءة الصحيحة لما حدث فعلاً في عمليات إسناد السلطة في الخلافة الراشدة، فلقد كان استلام أبي بكر الصديق للحكم عن طريق مبايعة أهل الحل والعقد في السقيفة -سقيفة بني ساعدة- بعد حوار سياسي وجدال معرفي وفكري، بين قوتين سياسيتين هما المهاجرين والأنصار، انتهى بقبول الطرفين لخلافة أبي بكر ومبايعته(١).

كذلك الأمر بالنسبة لخلافة عمر، فلقد كان عهد أبي بكر الصديق له عهد ترشيح، لا عهد تعيين، لم ينفذ إلا بعد موافقة أهل الحل والعقد، على ولايته وبيعته. ثم بعد ذلك بايعته الأمة.

وبنفس الطريقة رشح عمر بن الخطاب عدداً من الصحابة لمنصب الخلافة، ولم يستلم عثمان بن عفان الحكم حتى استشار عبد الرحمن بن عوف أهل المدينة جميعهم وأهل الحل والعقد، كما أن بيعة علي بن أبي طالب تمت في ظروف سياسية لا تسمح بأكثر من مشاورة أهل المدينة وأهل الحل والعقد الذين عقدوا له بالخلافة(٢).

من ناحية أخرى فإن القاعدة التي وضعها رشيد رضا وهي (مدى استعداد الأمّة للشورى)، تثير أسئلة مهمة حول إعطاء الحجية للسلطة الإستبدادية بعدم ممارسة الشورى بحجة الأمن، وعدم استعداد الأمة لممارستها، ولدواعي الوحدة الوطنية واللّحمة الشعبية، مما يفتح مجالاً واسعا لاستخدام الأحكام العرفية في الممارسة السياسية، والوراثة والتعيين أساساً في إسناد السلطة السياسية!

رابعاً: أنها تعبير عن الواقع الحضاري للأمة:-

ومن خصائص السلطة السياسية في الإسلام كذلك، أنها تعبير عن الواقع الحضاري للأمة. بما يشتمل عليه هذا الواقع من أبعاد اجتماعية وأخلاقية وثقافية، تكون العلاقة السياسية فيه تبعا

---

(١) انظر: أبو الفداء الحافظ ابن كثير، **البداية والنهاية**، تحقيق: أحمد أبو ملحم وآخرون، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢، م٣، صص(٢١٥-٢٢٣).

(٢) انظر: نفس المرجع، جـ١٤، ص١٨، وكذلك صص(١٥٠-١٥٣)، وصص(٢٣٧-٢٤٠)، وانظر: مصطفى منجود، **الدولة الإسلامية وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام**، مرجع سابق، صص(١٦٧-١٦٩)، وص١٧٧، وص١٩١، وقارن ذلك بـ: أبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، **الإمامة والسياسة**، علق عليه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧، صص(٧-٤٦)، و Asghar Ali Engineer, Theory And Practice of the Islamic State, Vanguard Books, Pakistan/Lahore, pp.(37_65).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وانعكاساً لهذه الأوضاع، وبناءً على هذا فإن السلطة السياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بدرجة رقي وحضارة الشعب وهذا ما تلخصه عبارة رشيد رضا: "فإذا ارتقت الشعوب ارتقت الحكومات"(١).

ووفق هذا الإعتبار، يمكن التمييز بين حالتين متناقضتين للسلطة السياسية (في تعبيرهما عن الواقع الحضاري للأمة)، سلبية وإيجابية، فالعلاقة السياسية بين السلطة السياسية والشعب في الواقع الحضاري المتردي وغير الرشيد للأمة هي علاقة سلبية، والعلاقة السياسية بين السلطة والشعب في الواقع الحضاري الراقي والرشيد هي إيجابية وصحية.

ففي الحالة الأولى: التي تكون فيها الأمة غير رشيدة، ومتخلفة في العديد من الأبعاد، وتكون "أمة صورية" أي أمة بالصورة لا في الحقيقة، ويشبهها رشيد رضا بصورة الأسد على الجدار التي تحاكي الأسد، لكنها في الحقيقة بعيدة كل البعد عن حقيقة الأسد(٢)، هذه الحالة تنطبق في فكر رشيد رضا على واقع الأمة الحضاري في زمنه، والذي يصفها فيه بأنها "أمة طفولية" كالطفل الذي لا يحسن تقدير المسافات والقياسات(٣).

في هذه الحالة تمتاز الأمة بأنها تفتقد إلى "روح الحياة" التي تعني الأعمال الإجتماعية والتكافل العام بين أفراد الأمة(٤)، وبانتشار الرذائل والفساد القيمي والأخلاقي في المجتمع، وباضمحلال الفضائل وظهور المنكرات واهتزاز واختلال العلاقة بين أفراد الرابطة السياسية [الشعب – أهل الحل والعقد – الحاكم] (٥)، وهنا يصور رشيد رضا حالة السلطة السياسية بأنها سلبية، "فهي "الآلة المحللة" لكل اجتماع، إلا الاجتماع لتأييدها، حتى أن الملك ليتجر بالأمة اتجاراً، بل يكون هو الغاصب والناهب ما استطاع، حتى إذا لم يبق للأمة قوة حافظة يبيعها للأجانب بالمحافظة على رياسته الصورية وتمكينه من شهواته الحيوانية والشيطانية"(٦).

---

(١) محمد رشيد رضا، **المسلمون والقبط**، مجلة المنار، مرجع سابق، من١٤، جـ٤، ص٢٨٨.
(٢) محمد رشيد رضا، **حال المسلمين الإجتماعية ومكانة الأغنياء وسائر الطبقات فيها**، مجلة المنار، م١٩، جـ٢، ص(٨٨-٩٦).
(٣) محمد رشيد رضا، **طفولية الأمة وما فيها من الحيرة والغصة**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٢، جـ٤٧، ص(٧٣٧-٧٤٠).
(٤) محمد رشيد رضا، **حياة الأمم وموتها**، المنار، مرجع سابق، م٨، جـ٢، ص٧٠.
(٥) سبق أن بين الباحث في المبحث الأول بأن السلطة السياسية في فكر رشيد رضا تشكل رابطة سياسية تضم الأمة وأهل الحل والعقد، والإمام، انظر الفصل الأول، المبحث الأول من هذه الدراسة.
(٦) محمد رشيد رضا، **حياة الأمم وموتها**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٨، جـ٢، ص٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأمام هذه الصورة السلبية للسلطة السياسية [كما يعرفها رشيد رضا] يمكن استخلاص عدة ملاحظات لطبيعة وخصائص السلطة في هذا الواقع غير الرشيد للأمة:

١- أنها سلطة استبدادية تحارب المعارضة والأحزاب والتجمعات السياسية المعارضة، وتقط تسمح بالصوت المؤيد المردد لصدى سياساتها العامة، الممجد لقياداتها.

٢- أنّ الفساد المالي ينخر في بنيتها، جرّاء استغلال أصحاب النفوذ والسلطة لمناصبهم، في تحصيل الثروات الشخصية.

٣- حالة من الضعف وانعدام الأمن، وعدم القدرة على حماية الأمة لنفسها "انعدام القوة الحافظة"، مما يجعلها عرضة للإستعمار، والإحتلال. وتحول سلطة الحكام إلى "صورية" بلا سيادة حقيقية.

٤- الفساد الأخلاقي لأصحاب السلطة والنفوذ، وانتفاء عنصر أو شرط العدالة، أحد شروط أهلية السلطة (في فكر رشيد رضا) (١).

لكن أخطر ما في هذه الصورة للسلطة السياسية، بسبب الحالة المتردية حضاريا للأمة، واختلال الرابطة السياسية وسلبية العلاقة السياسية بين الأمة والسلطة، أنّ الذي يبرر ويسوّغ هذا الأمر هو "الثقافة الفكرية" السائدة والوعي السياسي المنقاد والمسيطر على الشعب، الذي ينظر إلى الحكام (كما يقول رشيد رضا) على أنهم "رعاة والأمة رعية، ليس لها من أمرها شيء، فهم يسوسونها، كما يسوس الراعي غنمه، أو سادة يتصرفون في ملكهم وعبيدهم"(٢).

ويحمّل رشيد رضا الفقهاء الإسلاميين مسؤولية كبيرة في شيوع هذا التصور السلبي للعلاقة بين السلطة والشعب، فلقد سوّغ الفقهاء القبول بالحكام غير الشرعيين، ورفضوا الخروج على السلطة السياسية في حال فسادها بحجة الخوف من الفتنة (الحرب الأهلية) (٣)، وكان حريا بالفقهاء أن يدونوا كتبا فقهية يبينون فيها أصول الحكومة الإسلامية الشرعية القائمة على

---

(١) انظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة، المبحث الثاني.

(٢) محمد رشيد رضا، **خطبة في الشلم**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٦٧.
وقارن ذلك بـ: عبد الرحمن منيف، **الآن هنا أو الشرق متوسط مرة أخرى**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٤، ١٩٩٣، ص١٣.

(٣) انظر: الفصل الثاني (من هذه الدراسة)، المبحث الثالث حول سقوط السلطة السياسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشورى، وأن يفرقوا بين هذه الحكومات الشرعية وبين حكومات التغلب التي قبلوا بها لأحكام الضرورة(١).

أمّا الحالة الثانية لواقع الأمة الحضاري، والتي تقف على النقيض من الحالة الأولى فهي حالة الأمة الرشيدة، الحيّة، التي تسري فيها "روح الحياة" وتنتشر فيها الفضائل والقيم والأخلاق الحميدة، وتسارع إلى المعارف والأعمال(٢)، وتهتم بقواها الذاتية وتعتمد على ثرواتها الطبيعية ولا تتكل على الحكومات، بل تؤمن بالأعمال الإجتماعية(٣).

وهذه الحالة –واقع الأمة الرشيد– تتصف به الأمة بالقوة والوعي، والقدرة على منع انحرافات الحكام وفسادهم(٤). ومصدر قوة الأمة هو قوة أفرادها، من خلال قوة الفكر وقوة الإرادة(٥). فالأمة هي مجموع الأفراد تقوى بقوتهم وتضعف بضعفهم.

وفي هذه الحالة تمتاز الثقافة الفكرية والوعي السياسي للأمة بالنضج والمبادرة، فهي تنظر إلى الحكام "بأنهم أفراد من الرعية تستأجرهم بمالها، للقيام بأعمال مخصوصة لا تستغني الهيأة الإجتماعية عنها، على الوجه الذي تحدده شريعة الأمة وقوانينها التي يضعها نوابها، الذين تختارهم لذلك"(٦).

وفي تقريره بأن السلطة السياسية تعبير عن الواقع الحضاري للأمة، يوافق رشيد رضا جمال الدين الأفغاني، الذي يقول: "إن الأمة التي ليس لها في شؤونها حلّ ولا عقد، ولا تستشار في مصالحها، ولا أثر لإرادتها في منافعها العمومية، وإنما هي خاضعة لحاكم واحد، إرادته قانون ومشيئته نظام، يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد، فتلك أمّة لا تثبت على حال واحد، ولا ينضبط لها سير (...) وكل ما يعرض عليها من هذه الأحوال خيرها وشرها فهو تابع لحال الحاكم..." (٧).

---

(١) محمد رشيد رضا، **العز والذل**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٢، جـ١٣، ص١٩٧، وص١٩٨، ونفس المرجع، م٩، حال المسلمين في العالمين...، جـ٥، ص٣٦٢.
(٢) محمد رشيد رضا، **حياة الأمم وموتها**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٨، جـ٢، ص٧.
(٣) محمد رشيد رضا، **المسلمون والقبط**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٤، جـ١٤، ص٢٨٨.
(٤) محمد رشيد رضا، تقديم لكتاب إميل **القرن التاسع عشر أو التربية الإستقلالية**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١١، جـ٦، ص٤٢٧.
(٥) نفس المرجع، ص٤٢٧.
(٦) محمد رشيد رضا، **خطبة في الشلم**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٦٧.
(٧) جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، **العروة الوثقى**، مرجع سابق، ص١٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهذه الصورة التي يقدمها الأفغاني توافق الحالة الأولى –في فكرة رشيد رضا– الأمة غير الراشدة، ويطالب الأفغاني الأمة –بعد ذلك– بأن تصل إلى الحالة الثانية وهي "الرشد"، وتملك زمام أمورها ولا تتركها للحاكم يتصرّف فيها كيفما يشاء(١).

كما أن رشيد رضا يخالف ابن خلدون في جانب، ويوافقه في جانب آخر، فابن خلدون يقول: "الناس على دين ملوكهم"(٢)، وهو بذلك يعكس الآية؛ فيجعل من واقع الأمة تبعاً وتعبيراً عن حال السلطة السياسية.

ويستند ابن خلدون في دعواه [هذه] إلى قاعدة: إن المغلوب مولع أبداً بالإقتداء بالغالب(٣)، فإذا كان الحكام والسلطة السياسية غالبين لشعوبهم بقوة السلاح والعسكر، فإنّ الشعوب تميل إلى محاكاتهم وتقليدهم(٤).

بيد أن المفارقة بين ابن خلدون ورشيد رضا ليست تامّة، فرشيد رضا يتفق مع ابن خلدون في اعتبار واقع الأمة تعبيراً عن حالة السلطة السياسية، وليس العكس، إذا تعلق الأمر بالحالة الأولى، وكانت الأمة غير راشدة/واعية، فإنها ستكون تبعاً لواقع الحكام، إذا صلحوا صلحت، وإذا فسدوا فسدت، وابن خلدون ينطلق من ظروفه التاريخية التي كانت السلطة السياسية فيها تأتي عن طريق القوة وتذهب عن طريق القوة، دون وجود فعّال للشعوب، ينطلق من واقع حضاري للأمة.

بينما رشيد رضا أتاحت له ظروفه التاريخية –التي عاشها– المقارنة بين واقعين حضاريين مختلفين: الأوروبي الذي وقفت فيه الشعوب في مواجهة الحكام، وقيدت فيه سلطتهم، وكانت لهم بالمرصاد، والواقع العربي الإسلامي الذي كانت فيه الشعوب غير رشيدة وغير قادرة على محاسبة الحكام ومراقبتهم، وتقييد سلطتهم.

خامساً: سلطة تأخذ بحكم المستبد العادل في ظروف حضارية وثقافية معينة:-

يرتبط بما ذكره رشيد رضا من تعلق الشورى وتطبيقها بمدى استعداد الأمة وقبولها، وبدرجة معينة من الثقافة والوعي تمثل شروطاً لتطبيق الشورى في المجتمع (كما ذكر سابقاً)، كما يرتبط أيضاً بما تحدث به عن حالة الأمة غير الراشدة والتي تفتقد إلى روح الحياة، وتسري

---

(١) نفس المرجع، ص١٥٦.
(٢) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص١٥٦.
(٣) نفس المرجع، ص١٥٦.
(٤) نفس المرجع، ص١٥٦، ويضرب مثالاً على ذلك: بالطفل الصغير الذي يرتدي ملابس العسكر لأنه يشعر بأنهم يملكون وسائل الإكراه والقهر، فيحاول محاكاتهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيها الأمراض الإجتماعية (كما ذكر سابقاً) سؤالٌ رئيسي وهو: إذا كانت الأمة غير مؤهلة في درجة الوعي والثقافة والشروط الإجتماعية، وكانت بالتالي أمة تسري فيها الأمراض الإجتماعية وتعتبر غير راشدة فما هو أكثر أنماط الحكم المناسب لحالتها هذه؟

يجيب رشيد رضا أنه: في مثل هذه الحالة والتي تستوجب عملية إصلاح للأمة، وإنشاء وتعبيد طريق النهضة فيها، لا مانع من التسليم بوجود القائد الداعي للإصلاح المستبد العادل الذي يسوق الناس إلى النهضة والعلياء سوقاً، لكونه يحكم أمة خاملة ورعية جاهلة، فيحملها بالقهر والإلزام على ما يطلب ويرام، فإذا ما عجز هذا الملك أو الحاكم عن تغيير سرائر الناس، فإنه لا يعجز عن التصرف في ظواهرهم(١).

والذي لا شك فيه أن حالة "المستبد الصالح والعادل" ارتبطت في فكر رشيد رضا بحاجة الأمة إلى الإصلاح والتغيير، وأنّ قبول رشيد رضا لهذه السلطة يأتي في سياق وظيفي معين لها وهو الإصلاح، من حيث تقوم بنقل الأمة من حالة اللارشد إلى حالة الرشد، وتنمي استعداد الأمة وقبولها للشورى والحريات السياسية(٢)، وهنا تكمن شرعية هذا النوع من السلطة، فإذا ما تم الهدف المطلوب وتحققت الغاية المرتجاة، فلا بد من فسح المجال للحريات والشورى والحكم النيابي. فإرتباط السلطة المستبدة المصلحة/العادلة بظروف ثقافية وإجتماعية معينة. يمنحها شرعية "مؤقتة"، ودوراً مرحلياً.

ولعل ظهور تفكير رشيد رضا في هذا النوع من السلطة السياسية نابع أساساً من رؤيته لواقع الأمة في وقته، وحاجتها الماسة إلى الإصلاح والنهضة، ونظراً لعدم امتلاكها الإرادة الحاسمة للنهضة، فإنّ وجود حاكم مستبد مصلح يتميز ببعد النظر وعلو الهمة وقوة العزيمة والإرادة، يرتقي بالأمة، أمر محبذ(٣).

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، الإصلاح والإسعاد على قدر الإستعداد، مجلة المنار، مرجع سابق، م٤، جـ١٨، صص(٦٨١-٦٨٨).
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٨، ص١٠٢، وص١٠٣.
(٣) محمد رشيد رضا، الإصلاح والإسعاد على قدر الإستعداد، مجلة المنار، مرجع سابق، م٤، جـ١٨، صص(٦٨١-٦٨٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن هذه النظرة إلى الأمة وواقعها –في وقته– تغيرت، وبدأ رشيد رضا خاصة في عام (١٩٠٩) مع إقرار الدستور العثماني يتحدث عن وعي الأمة وقدرتها على إدارة شؤونها العامة واختيار ممثليها، والإضطلاع بشؤون الإعمار والنهضة(١).

وعلى الرغم من أنّ واقع الأمة الثقافي والحضاري بالضرورة لم يتغيّر في هذه السنين القليلة التي تبدلت فيها نظرة رشيد رضا للأمة، لكن يبدو أن الذي تغير هو الظروف السياسية والتاريخية، التي جاءت بالدستور والبرلمان، وسحبت الناس إلى الحديث عن الحريات والديمقراطية، ممّا يجعل الحديث في غير ذلك خارج إطار الحدث والواقع(٢).

وهنا –في موضوع المستبد العادل– يلاحظ تأثر رشيد رضا بالإمام محمد عبده، والذي تحدث كذلك عن المستبد العادل ودوره المطلوب في نهضة الشرق الإسلامي. وفي نفس السياق فإنّ سلطة المستبد العادل –في فكر محمد عبده– هي خطوة نحو الإعداد الصالح والتدريجي للحكم النيابي والمدني المطلوب(٣).

بيد أنّ الفارق في الظروف التاريخية أنّ الإمام محمد عبده بدأ نضاله الفكري والسياسي بالحديث عن المجتمع المدني والحكم النيابي والإرادة الشعبية، لكنه بدأ يعكس أفكاره بعد فشل الثورة العرابية، فأخذ يتحدّث عن القائد المنتظر والزعيم الذي يقود الأمة إلى النهضة والإصلاح(٤)، أمّا رشيد رضا –فعلى خلاف ذلك– بدأ حديثه عن ضرورة الإصلاح ووجود المصلحين، وحاجة الأمة إلى النهضة، ودور القيادة السياسية في تهيئة الأمة بالتدريج للحريات والحكم النيابي، لعدم استعدادها بعد لذلك، لكنه مع دستور (١٩٠٩) عكس أفكاره وأخذ يتحدث عن الحكم النيابي وقدرة الأمة سياسيا وثقافيا على إدارة شؤونها بذاتها(٥).

---

(١) انظر على سبيل المثال: محمد رشيد رضا، **خطبة في الشام**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٦٧.

(٢) انظر: أحمد فهد الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية**، مرجع سابق، صص(١٨٥-١٩٣).

(٣) انظر: حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى أرسطو**، مرجع سابق، صص(٥٤٧-٥٤٩).

(٤) نفس المرجع، ص٥٤٧.

(٥) انظر: البرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة**، مرجع سابق، صص(٢٤٥-٢٤٩)، حيث أن رشيد رضا وجد في دستور ١٩٠٩ والتفاعل الشعبي الواسع معه اجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وتسارع الأحداث كان يستلزم منه تقديم آراءه وأفكاره في كيفية الإفادة من الدستور، وكيفية تعامل الأمة والشعوب المسلمة مع حقوقها المكتسبة والتي كان يظن رشيد رضا أن الأتراك أعطوها إياهم. (انظر: أحمد الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية**، مرجع سابق، صص(١٨٨-٢٠٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

شرعية السلطة السياسية

في فكر

محمد رشيد رضا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اختلف علماء السياسة في تحديد مفهوم الشرعية السياسية، كما اختلفوا في تحديد العديد من المفاهيم في العلوم الإنسانية، فبعض العلماء يتحدث عن الشرعية السياسية، والبعض الآخر يتحدث عن الفارق بين الشرعية والمشروعية باعتبار أن المشروعية مختصة بالجوانب القانونية ومتعلقة بالسند القانوني الذي ترتكز عليه السلطة السياسية في نيل القبول والإذعان من المحكومين، بينما تختص الشرعية بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم(١).

كما أنّ هناك العديد من العلماء يضفي أوصافا على الشرعيّة، تمنحها دلالات ومعان جديدة، مثل: الشرعية الثورية، الشرعية البرجوازية، الشرعية الدولية(٢).

لكن هناك توجه لدى العديد من علماء السياسة وهو أن الشرعية بالنسبة للسلطة السياسية هي الرضاء والقبول من قبل الشعب بالحكام والقادة(٣)، فإذا كان الشعب يقبل ويرضى بالسلطة السياسية فإنّ هذه السلطة تتمتع بالشرعية، لكن السؤال المطروح هو عن مصدر هذه الشرعية، ومعيار الرضا العام؟ في سبيل الإجابة على هذا السؤال قدمت العديد من الإجتهادات، والرؤى على الصعيد الإنساني، وعلى صعيد الخبرة السياسية الإسلامية.

فعلى صعيد الفكر الإنساني العام(٤)، ارتكزت العديد من النظريات الثيوقراطية على أن أساس الشرعية مرتبط بالإرادة الإلهية، وذهب عدد من المفكرين أمثال ميكيافيلي وهوبز إلى أنّ أساس الشرعية هو تحقيق الأمن والقوة وحماية الناس(٥). إلا أنّ العديد من المفكرين ربطوا

---

(١) انظر: هشام أحمد عوض جعفر، **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية، رؤية معرفية**، مرجع سابق، ص٨٣.
(٢) نفس المرجع، ص٨٣
(٣) انظر: عدنان السيد حسين، **السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية**، المستقبل العربي، ع٢٠٧، السنة التاسعة عشرة، أيار، ١٩٩٦، صص(٨٦-٩١)، وكذلك محمد بشير الحامد، **الشرعية السياسية وممارسة السلطة، دراسة في التجربة السودانية المعاصرة**، المستقبل العربي، ع٩٤، السنة التاسعة، ديسمبر، ١٩٨٦، ص٣٨.
(٤) قسم "ماكس فيبر" السلطة السياسية -من حيث شرعيتها والعلاقة بين الحاكم والمحكوم إلى ثلاثة أقسام هي:-
أولا:- السلطة العقلانية القانونية: وهي سلطة المؤسسات التي تخضع للقوانين والدساتير، وأساس شرعيتها "العقد الإجتماعي" وهذه أفضل أنواع السلطة بالنسبة له.
ثانيا:- السلطة التقليدية:- وهي التي تميزت بها مجتمعات "ما قبل الرأسمالية" تقوم على تمجيد الماضي، ولا تعتمد على قوانين، إنما على أفراد، كما أنها لا تستند في شرعيتها على العقد الإجتماعي وإنما جاءت بطرق أخرى مثل الوراثة.
ثالثا: السلطة الكارزمية: وهي سلطة القائد غير القادر على مخاطبة الجماهير وإقناعهم.
(انظر أحمد ظاهر، **أغوار الأردن عمليات التغيير وأداة التطوير**، مرجع سابق، ص٥٥، وص٥٦، نقلا عن:
Max weber, The theory of social Economic Organization transforming, by Talcott Persons, Free Press, NewYork, 1947, p.226 and after).
(٥) انظر: جان جاك شوفاليه، **تاريخ الفكر السياسي**، جـ١، مرجع سابق، صص(٢٣٧-٢٤٧)، وصص(٣٢٥-٣٣٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشرعية بالعقد الذي يتم بين الشعب وبين السلطة السياسية كما هو الأمر عند جان لوك(١). أو بين أفراد الشعب فيما بينهم، وإلزام السلطة ببنود العقد كما هو الأمر عند جان جاك روسو(٢).

أمّا على مستوى الخبرة السياسية الإسلامية -كما سيأتي في هذا الفصل- لم يكن التباين أقلّ درجة، ولم يكن الإختلاف أخف حدّة، لذلك تعددت الإتجاهات السياسية الفكرية الإسلامية، فبعضها رأى أنّ مصدر شرعية السلطة السياسية هو الإرادة الإلهية، بينما رأى بعضها الآخر أنّ مصدر الشرعية هو القوة والغلبة، فيما رأى اتجاهٌ ثالث أن مصدر الشرعية هو العقد والبيعة. (كما سيأتي لاحقاً في هذا الفصل).

إلاّ أنّ الإختلاف في موضوع شرعية السلطة السياسية بين هذه الإتجاهات لم يقف عند حدود مصادر الشرعية، وإنما تعداه إلى استمرار شرعية السلطة السياسية أثناء الممارسة، ومتى تسقط السلطة السياسية على مستوى الموجبات النظرية أو على مستوى الآليات الفعلية.

من أجل ذلك قدم بعض المفكرين الإسلاميين تقسيماً لمراحل أو أقسام الشرعية السياسية للسلطة في الإسلام كما يلي(٣):-

١- شرعية أهلية تولي السلطة السياسية: ويتناول هذا القسم الشروط التي اشترطها بعض الفقهاء، فيمن يتولى السلطة السياسية.

٢- شرعية إسناد السلطة: ويتناول هذه القسم الطريقة والكيفية التي تتولى بها السلطة السياسية اختصاصاتها.

٣- شرعية ممارسة السلطة السياسية وحركتها، ويرتبط هذا القسم بضوابط ممارسة السلطة، ومدى قيام السلطة السياسية بوظائفها.

٤- شرعية الخروج على السلطة السياسية، ويتناول هذا القسم موجبات الخروج على السلطة، وطريقة الخروج.

---

(١) نفس المرجع صص(٣٧٨-٣٩١). وانظر:
Martyn P. Thompson, Reception and Influence a reply to Nelson On Lock's Two Treatises of Government, Political Studies, Volume, XXVIII, No. 1, March, 1980, pp.100-108.

(٢) جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي**، جـ١، مرجع سابق، صص(٤٧٥-٤٨٧).

(٣) انظر: على سبيل المثال: هشام أحمد عوض جعفر، **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية**، رؤية معرفية، مرجع سابق، صص(٩٧-٩٩)، وقارن ذلك بـ: مصطفى محمود منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، صص(٢٣٨-٢٤٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انطلاقاً مما سبق يثار التساؤل: أين يقف رشيد رضا من هذه الإتجاهات؟ وما هي آراؤه في هذه المسائل المرتبطة بالشرعية السياسية للسلطة؟ وللإجابة على هذين التساؤلين الرئيسيين، قسم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:-

المبحث الأول: شرعية الترشيح لولاية السلطة السياسية.

المبحث الثاني: دور الأمة في إسناد السلطة السياسية.

المبحث الثالث: سقوط السلطة السياسية.

لكن ثمة ملاحظتين منهاجيتين أساسيتين -قبل الخوض في تفاصيل هذه المباحث-:

الملاحظة الأولى: أنّ الباحث استثنى من أقسام الشرعية -الأربعة السابقة- شرعية ممارسة السلطة السياسية، ذلك أنّ هذا القسم يرتبط بموضوعات طويلة ومتشابكة مع قضايا أخرى مثل: ضوابط ممارسة السلطة السياسية، ووظائف السلطة السياسية، لذلك فإنّ الباحث قد أفرد لهذا القسم مواقع أخرى في الدراسة تغطيه بدرجة أكبر(١).

الملاحظة الثانية: أنّ رشيد رضا عندما تحدث عن أهل الحل والعقد -أحد الأركان الرئيسية للسلطة السياسية- فإنه بيّن أنهم بمثابة نواب الأمة الذين يأتون عن طريق الإنتخاب كما سبق(٢)، لذلك فإنّ حديثه عنهم تناول شروط ولايتهم، ولم يتناول دور الأمة في اختيارهم- إلا بمقدار ما ذكر سابقاً من وصولهم عن طريق الإنتخاب -كما أنّ حديثه عن سقوط السلطة السياسية اقتصر على الإمامة وموجبات سقوطها، لأنّ مقاربة رشيد رضا بين أهل الحل والعقد والنواب في الأنظمة النيابية المعاصرة(٣)، فيما يبدو جعلت من الإنتخاب وسيلة الوصول ووسيلة الإسقاط. ومن الضروري الإشارة في هذا المقام إلى أن كثيراً من قضايا شرعية الأهلية والإسناد، تحدث عنها رشيد رضا في كتاب الإمامة، الذي نسجه على منوال كتب الكلام السابقة والتي ركزت على الإمامة في مسألتي الإسناد والسقوط(٤).

---

(١) انظر: هذه الدراسة الفصل الثالث كاملا.
(٢) انظر: هذه الدراسة، الفصل الأول، المبحث الثاني.
(٣) انظر: هذه الدراسة، الفصل الأول، المبحث الثاني.
(٤) انظر: محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول: شرعية الترشيح لولاية السلطة السياسية:-

لقد ربط العديد من علماء الإسلام شرعية ولاية السلطة السياسية بمجموعة من الشروط والصفات للمرشح لهذه الولاية، ولم يقف هؤلاء العلماء عند شروط ولاية السلطة لمنصب الإمامة، بل وضعوا شروطاً لمنصب أهل الحل والعقد، لما لهم من دور فاعل ومؤثر ضمن مؤسسات الحكم والسلطة.

وعلى نهج هؤلاء العلماء سار رشيد رضا، عندما تحدّث عن شروط ولاية السلطة السياسية لأهل الحل والعقد، وللإمامة، ولمعرفة آراء رشيد رضا في هذا الموضوع فإن المبحث يتناول الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:-

ما هي رؤية رشيد رضا لشروط ولاية سلطة أهل الحل والعقد؟ وهل وافق رشيد رضا بعض اتجاهات التراث السياسي الإسلامي في هذا السياق؟ ثم ما هي رؤية رشيد رضا لشروط ولاية سلطة الإمامة في الإسلام؟ وما مدى اتفاقه واختلافه مع بعض اتجاهات التراث الإسلامي في هذه القضية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قسّم الباحث هذا المبحث إلى ما يلي:

أولاً: رؤية رشيد رضا لشروط ولاية السلطة لأهل الحل والعقد.

ثانياً: موقف رشيد رضا من بعض اتجاهات التراث السياسي الإسلامي في هذه المسألة ومقارنته بها.

ثالثاً: رؤية رشيد رضا لشروط ولاية سلطة الإمامة.

رابعاً: موقف رشيد رضا من بعض اتجاهات التراث السياسي الإسلامي في هذه المسألة، ومقارنته به.

أولاً: رؤية رشيد رضا لولاية السلطة لأهل الحل والعقد:-

يتفق رشيد رضا مع الشروط العامة التي وضعها الماوردي لأهل الإختيار (من يقومون باختيار الإمام) (١)، ومن المعلوم أنّ أهل الإختيار عند مجموعة من علماء الإسلام هم أهل الحل والعقد، إذ أنهم الذين تقع عليهم مسؤولية عقد الإمامة، وحلّها إن اقتضت الظروف، ومفهوم أهل الحل والعقد يقترب في فكر محمد رشيد رضا مع الهيئات التشريعية والنواب في الأنظمة النيابية الحديثة، والتي تقوم بعدة وظائف منها اختيار رئيس الحكومة، وتشريع القوانين المختلفة. فمفهوم أهل الحل والعقد يشمل أهل الإختيار والنواب، في فكر محمد رشيد رضا.

---

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتتلخص الشروط التي وضعها الماوردي في هذا السبيل في ثلاثة شروط هي: العدالة الجامعة لشروطها، العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة (على الشروط المعتبرة فيها)، الرأي والحكمة والمؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح، وبتدبير المصالح أقوى وأعرف(١).

وفي حين ينقل رشيد رضا عن الماوردي هذه الشروط، فإنه يعقّب على كل شرط، مبينا مضامينه ومعطياته التي يراها، فيقول عن العدالة بأنها تعني عند الفقهاء: ".. التحلي بالفرائض والفضائل والتخلي عن المعاصي والرذائل، وعمّا يخلُّ بالمروءة أيضا، واشترط بعضهم فيها أن تكون ملكة لا تكلّفا، ولكن التكلف إذا التزم صار خُلقا"(٢).

ويلاحظ من مضمون ومعطيات شرط العدالة عند رشيد رضا أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالأخلاق والقيم والسلوك، ممّا يعني ارتباط تولي وممارسة السلطة السياسية (في فكرة) بالقيم والأخلاق والمثل وعدم انفكاكها عنها. وفي هذا السياق يختلف رشيد رضا مع العديد من الأفكار الغربية التي لا تعير الأخلاق والسلوك أيّ أهمية في مسألة تولي السلطة السياسية.

وفيما يتعلق بالشرط الثاني الذي ذكره الماوردي وهو العلم، فيعلق عليه رشيد رضا قائلا: "ويعنون (أي العلماء) به علم الدين ومصالح الأمة وسياستها وإذا أطلقوه كان المراد به العلم الإستقلالي المعبّر عنه بالإجتهاد"(٣).

ويؤيّد رشيد رضا تقييد الماوردي للعلم بأنه "الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة (على الشروط المعتبرة فيها)" (٤)، مستنتجاً من ذلك أن مضمون هذا العلم، الذي اشترط الفقهاء على من يترشح لمسؤولية الحل والعقد امتلاكهُ، يتغير ويختلف باختلاف الزمان(٥)، إذ أن استحقاق الإمامة في العصور الحديثة يتوقف على علوم، لم يكن يتوقف عليها في العصور القديمة، لكن ما هي هذه العلوم التي يشير إليها رشيد رضا؟

هنا يجيب رشيد رضا بقوله: "ولا بد الآن للإمام وجماعة الشورى (أهل الحل والعقد) الذين هم قوام إمامته وأركان حكومته، من العلم بالقوانين الدولية والمعاهدات العامة، وأحوال الأمم

---

(١) نفس المرجع، ص٦، وقارن ذلك بأبي يعلى الفرّا، **الأحكام السلطانية**، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الوطن، الرياض، د.ت، ص١٩.
(٢) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٢٤.
(٣) نفس المرجع، ص٢٤، وقارن ذلك بـ: أبو يعلى الفرّا، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص١٩.
(٤) انظر: رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٢٤، وكذلك الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص٦.
(٥) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والدول المجاورة لبلاد الإسلام وذات العلاقات السياسية من حيث سياستها وقوتها، وما يخاف وما يُرجى منها، وما يحتاج إليه لإتقاء ضررها والإنتفاع بها"(١)، ويلاحظ من هذا النص، أنّ رشيد رضا، ضمّن شرط العلم في المرشح لسلطة الحل والعقد: علوم العلاقات الدولية، والسياسات الخارجية للدول العظمى، والمصالح القومية، والإقتصاد الدولي، وتضمين شرط العلم هذه العلوم والنظريات تطوير له وإنماء بما وصل إليه علم السياسة والسلطة في العصور الحديثة.

أمّا الشرط الثالث والأخير وهو الرأي والحكمة، فإنّ المادة والأساس الذي يعتمد عليه هذا الشرط هو العلم في الشرط الثاني(٢). وهذا الشرط فيما يبدو يرتكز على الظلال والتأثيرات التي يلقيها العلم في عقلية المرشح ومنطقه في التفكير واتخاذ القرارات.

ثم يعقب رشيد رضا على كلام الماوردي في هذه الشروط، بأنها ليست من ابتكار الفقهاء، وإنّ لها مأخذاً من هدي السلف الصالح والخلفاء الراشدين الأربعة(٣).

وفي النظر إلى آراء رشيد رضا لشروط ولاية سلطة أهل الحل والعقد يتبيّن أنّ هناك ثلاث مسائل رئيسية يمكن مناقشتها في هذا المجال وتتعلق بالإجتهاد، والمرأة، والمواطنين غير المسلمين في المجتمع الإسلامي. فبالنسبة للمسألة الأولى فهناك العديد من العلماء اشترطوا أن يكون المتصدر لمنصب أهل الحل والعقد مجتهداً(٤) (أي أنّ له من الإلمام بالعلوم الشرعيّة والآليات الفكرية، ما يستطيع به الترجيح بين الآراء الفقهية وتمييزها، وتقديم رأيه وحكمه في المسائل المعروضة) (٥). إلا أنّ رشيد رضا يختلف مع أصحاب هذا الإتجاه، ويؤسس اختلافه معهم على عدّة نقاط:

١- أن كتابات بعض العلماء، توحي بأنّ شرط الإجتهاد، لا بد أن يتوفر في بعض أهل الحل والعقد، وليس في كل أفرادهم(٦). لذلك فإنه من الممكن وجود مجموعة من المجتهدين الذين لهم مكنة الإجتهاد الشرعي التي تضبط وتلائم بين تشريعات أهل الحل والعقد وبين الشريعة الإسلامية.

---

(١) نفس المرجع، ص٢٤.
(٢) نفس المرجع، ص٢٤، وقارن ذلك بأبي يعلى الفرّا، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص١٩، وبالماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٦.
(٣) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٢٤.
(٤) انظر: على سبيل المثال: الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص٦٣.
(٥) حول الإجتهاد وقضاياه انظر: عزمي طه السيد وآخرون، **الثقافة الإسلامية، مفهومها، مصادرها، خصائصها، مجالاتها**، دار المنهاج، عمان، ط٢، ١٩٩٧، صص(٩٣-١٠٧).
(٦) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٢٤، انظر تأييداً لهذا الرأي، القلقشندي، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، د.ت، جـ١، ص٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- يرى رشيد رضا أنّ مجالس النواب، والهيئات التشريعية المختلفة (التي توازي جماعة أهل الحل والعقد)، تناقش مصالح الناس الدنيوية المختلفة، ولا تتعرض للقضايا الدينية، والشؤون الدنيوية مبنية (وفق المنظور الشرعي) على أساس تحقيق المصالح العامة للناس لذلك لا ضرورة لتمكن عضو جماعة الحل والعقد أو مجلس النواب من الإجتهاد الشرعي، وإنّما ينبغي عليه إدراك مصالح الناس وحاجياتهم الدنيوية.

٣- إنّ ما ذكره الأصوليون في شروط المجتهدين، ليس "نصوصا" وأحكاما شرعية ملزمة، لكنها آراء اجتهادية، فيها القابلية للتطوير والتعديل والتغير(١).

٤- يدخل رضا في هذه النقطة من مدخل "الضرورات" مبيناً أنّه إذا كان هناك فعلاً من الأدلة الشرعية على تلك الشروط التي اشترطها الفقهاء، فإنّ هذه الشروط كالشروط التي اشترطوها في الخلافة وفي القضاء، فإذا فقدت هذه الشروط أو تعذّر توفرّها في المرشح، فمن باب الإضطرار يمكن الإستغناء عنها، "حيث أنه يجب تحصيلها، ويقدّم من توفرت فيه على غيره، ولكن لا تتعطل الأحكام بفقدها"(٢)، ومن هذه الشروط شرط الإجتهاد، فكما أجاز الفقهاء - للضرورة- تولي الخلافة والقضاء لغير المجتهدين "..يجب أن يجيزوا استنباط الأحكام المالية والسياسية والقضائية لمن لم تتوفر فيهم شروط المجتهد لأجل الضرورة إذ لا فرق بين هؤلاء المستشارين والمستنبطين وبين الحاكمين والمنفذين"(٣)، ويتفق رشيد رضا في هذا الرأي مع العديد من علماء المسلمين الذين تحدّثوا عن شرط العلم (بالنسبة لأهل الإختيار) كإمام الحرمين الجويني والقاضي أبي بكر الباقلاني(٤).

---

(١) محمد رشيد رضا، فتاوى المنار، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٢، جـ٨، ص١٠٩.
(٢) نفس المرجع، ص٦٠٩.
(٣) نفس المرجع، ص٦٠٩، وص٦١٠.
(٤) انظر: الجويني، غياث الأمم، مرجع سابق، ص٦٣، ومحمد عمارة، المعتزلة وأصول الحكم، مرجع سابق ص١٢٨، وص١٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا السياق يتحفظ الباحث على بعض النقاط التي قدمها رشيد رضا سابقا، إذ أنّ العلماء عندما ذكروا شرط العلم، واختلفوا في بلوغ المسألة إلى مرتبة الإجتهاد، كانوا يتناولون مسألة اختيار الإمام، وشروط أهل الإختيار، من المنظور الوظيفي المحض. أمّا رشيد رضا فوظيفة أهل الحل والعقد (عنده)، لا تقف عند حدود اختيار الإمام، وإنما تشمل الوظائف التشريعية والرقابية وغيرها، وإذا كانت النصوص الشرعية نادرة في المسائل السياسية والإقتصادية والإدارية، فإنها متوافرة في مجالات عديدة أخرى كالأحوال المدنية، والحريات الشخصية، والأخلاق الإجتماعية، والوظيفة التشريعية لا تقف عند حدود الشؤون السياسية والإقتصادية، وإنما هي وظيفة شمولية تغطي جوانب الحياة المختلفة، واستنادا إلى ذلك فإنّ النقطة الأولى وهي وجود مجتهدين داخل المجلس، من أجل تنقية التشريعات وتدقيقها، أمر يقبله الباحث، أو حتى وجود هيئة للنظر في دستورية (شرعية) القوانين. لكن خلو المجلس من المجتهدين وعلماء الشريعة، وعدم القيام بتدقيق القوانين والتشريعات الصادرة منه، فإنه سيوقع الدولة ومؤسساتها في فوضى تشريعية، فقد يصدر النواب (أو أهل الحل والعقد) تشريعات تخالف نصوصاً ثابتة وواضحة من الوحي، أو تشريعات تخالف مقاصد الشريعة وغاياتها.

كما أنّ الباحث يتحفّظ على النقطة الرابعة (سابقا) حيث أنّ وظيفة الحاكم والقاضي، تختلف عن وظيفة أهل الحل والعقد، فوظيفة الإمام والقاضي هي تنفيذ التشريعات (لا الإجتهاد التشريعي)، بينما وظيفة أهل الحل والعقد هي (التشريع) فالحاجة إلى الإلمام والقدرة في العلوم الشرعية لمنصب أهل الحل والعقد، أقوى.

أمّا بالنسبة للمسألة الثانية وهي دور المرأة في الحل والعقد، ففي الوقت الذي لا يتعرّض فيه رشيد رضا إلى شروط العلماء (في الولاية العامة في الإسلام) [١] وهي (الإسلام والحرية والذكورة والبلوغ)، لا تجد له استدراكاً عليهم أو رأياً مخالفاً بشأن استثناء المرأة من المناصب العامة كالإمامة والنيابة والقضاء[٢].

---

(١) انظر: حول هذا الأمر: عبد الله الدميجي، **الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة**، مرجع سابق، ص١٦٤، وص١٦٥، والجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص٥٠، وفوزي خليل، **دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم**، مرجع سابق، ص١٦٩، وص١٧٠.

(٢) انظر: حول الجدال المعرفي الساند حول عمل المرأة في الولايات العامة والمجالس النيابية (جماعة الحل والعقد) في التراث السياسي الإسلامي والفكر الإسلامي المعاصر في: هبة رؤوف عزت، **المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، صص(١١٦-١٦٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمّا المسألة الثالثة والأخيرة وهي المتعلقة بالمواطنين غير المسلمين في الدولة الإسلامية، فيخالف رشيد رضا رأي العلماء السابق في عدم جواز توليهم مناصب الحل والعقد(١). ففي تفسير رشيد رضا ومحمد عبده للآية "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً، ودوّا ما عنتم.." (٢) (التي يستشهد بها الإتجاه الفكري المعارض لإشراك المواطنين غير المسلمين في أدوار أهل الحل والعقد) (٣) فإنهما يبينان أن النهي في الآية القرآنيّة عن اتخاذ بطانة وجماعة من أهل الكتاب في مواقع الحل والعقد والشورى، قد قيّد بالخيانة والحقد والكره من قبل هؤلاء للمسلمين، وبالتالي فإن النهي والمنع لم يشمل كل المواطنين غير المسلمين في الدولة الإسلامية(٤). وفي السياق التاريخي لأفكار رشيد رضا، فإنه يرى أنّ مصلحة الدولة العثمانية في وقته تقتضي "بإشراك جميع شعوبها من مسلمين وغيرهم في المشاورة ووضع جميع القوانين، وحده كافٍ للجواز شرعاً"(٥)، ومن هنا فإنّ رشيد رضا يربط إشراك المواطنين غير المسلمين في أهل الحل والعقد بالمصلحة العامة للدولة.

ثانياً: رؤيته مقارنة باتجاهات الفكر السياسي الإسلامي:-

لقد انقسمت الإتجاهات الفكرية في التراث السياسي الإسلامي إزاء قضية شروط ولاية سلطة أهل الحل والعقد إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: النظري، الشيعة، الواقعي. وفيما يلي عرض لهذه الإتجاهات وموقف رشيد رضا منها:-

أ- الإتجاه النظري:- لقد وضع هذا الإتجاه شروطاً نظرية معينة لتولي سلطة الحل والعقد، دون التأثر بالواقع الفعلي والملابسات التاريخية، وتطور مؤسسات السلطة في التاريخ الإسلامي، ومن رواد هذا الإتجاه: الماوردي(٦)، وأبو يعلى الفرّا(٧).

---

(١) انظر: حول رأي العلماء السابقين في هذا الموضوع: في عبد الله الدميجي، **الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة**، مرجع سابق، ص١٦٣، وص١٦٤، وأبو الأعلى المودودي في **حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٩٨٨، مواضع متفرقة.
(٢) سورة آل عمران: آية ٧٨.
(٣) انظر: حول الجدل المعرفي في هذا الموضوع فوزي خليل، **دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم**، مرجع سابق، صص(١٤٨-١٥٠).
(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، ص٨٣.
(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **استشارة غير المسلمين والاستعانة بهم في الحرب**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٢، جـ٨، ص٦١٣.
(٦) انظر: الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٦.
(٧) انظر: أبو يعلى الفرا، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفيما بدا سابقاً فإنّ رشيد رضا يتفق مع آراء هذا الإتجاه من خلال تقريره للعديد من الشروط النظرية لجماعة الحل والعقد. وتأكيده أنّ هذه الشروط مستوحاة من تجربة السلف السياسية الراشدة.

ب- الشيعة: الذين جعلوا من الإرادة الإلهية مصدراً لشرعية السلطة السياسية، وجعلوا من الإمام حافظاً للشرع، وقاسوا الإمامة على النبوة(١)، فهدموا بذلك وظيفتين أساسيتين لأهل الحل والعقد وهما:

- اختيار الحاكم "الإمام"، فما دام الحاكم يعيّن من قبل الله، فلا دور ولا سلطة للأمة في اختياره.

- الوظيفة التشريعية والرقابية لأهل الحل والعقد، فإذا كان الإمام كالنبي في حفظ الشرائع وتبليغها، وفي العصمة من الوقوع في الأخطاء، فأين دور أهل الحل والعقد في التشريع وفي الرقابة؟! بل قبل ذلك وذلك، أين ظلال وأبعاد مفهوم أهل الحل والعقد في الإتجاه السياسي الشيعي؟!

ويردّ رشيد رضا على الإتجاه الشيعي رافضاً نظرية "التعيين الإلهي للإمام"(٢)، معززاً بذلك دور وفعالية أهل الحل والعقد في اختيار الحاكم ومراقبته وفي الإجتهاد التشريعي.

جـ- الإتجاه الواقعي: برز هذا الإتجاه مع عدد من العلماء، الذين انتقلوا في كتاباتهم وأفكارهم من الشروط النظرية التي وضعها العلماء السابقون إلى الواقع الفعلي، من خلال ما حصل فعلاً في التاريخ الإسلامي، وما كان يحصل في واقعهم(٣).

ولقد استعاض هذا الإتجاه عن مفاهيم أهل الحل والعقد وأهل الشورى وأهل الإختيار، بمفاهيم جديدة تلائم المرحلة التاريخية والإكراهات الواقعية التي شهدوها، كمفاهيم: الشوكة والعصبية. ومن أعلام هذا الإتجاه الجويني والغزالي في استخدامهما لمفهوم أهل الشوكة(٤)،

---

(١) انظر: حول آرائهم ابن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، مرجع سابق، جـ٣، صص(١٤-٢٥)، وابن خلدون، المقدمة، جـ١، مرجع سابق، ص٢٠٨، قارن ذلك بكتاب الكافي المعروف عندهم من خلال الرد عليه في: آية الله العظمى أبو الفضل ابن الرضا البرقعي، كسر الصنم أو ما ورد في الكتب المذهبية من الأمور المخالفة للقرآن والعقل **نقض كتاب أصول الكافي**"، مرجع سابق صص(١٢١-٢٨١).

(٢) انظر محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١٠، ص٩ وص١٠.

(٣) E.I.J. Rosenthal, Political Thought in Medieval Islam, An Introdoctory out line, At the university press, Cambridge, London, 1962, pp(38_51).

(٤) الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص٧٢، الغزالي، **فضائح الباطنية**، مرجع سابق، ص١١٠، و Rosenthal, Op. Cit., pp(38_43).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وابن تيمية في استخدامه لمفهوم أهل الشوكة وأهل السيف(١)، وابن خلدون في استخدامه وتطويره لمفهوم "العصبية"(٢).

أمّا الفلسفة الفكرية التي يرتكز عليها هذا الإتجاه، فهي أنّ المقصود بالإمامة والغاية المرجوة منها هو حصول الطاعة، وخضوع الإرادات المختلفة لإرادة واحدة، وسلطة واحدة، تمنع حصول الفوضى والسرقات، وتحمي حقوق الناس من الضياع، وتتيح لهم الفرصة والحرية الكاملة لأداء شعائرهم الدينيّة(٣).

من أجل ذلك لا بد أن تملك السلطة السياسية قوة إكراهية قادرة على مساندتها في القيام بهذه الوظائف، وهذه القوة تأتي -وفقاً لهذا الإتجاه- من خلال من يعقد للإمام، فلا معنى للعقد والبيعة، إذا لم يحصل للإمام جرّاء هذا العقد الطاعة والإنقياد من الشعب(٤).

وعلى هذا النحو يرى الغزالي أنّ بيعة عمر بن الخطاب لأبي بكر الصديق (الخليفة الراشد الأول) ما كانت لتتم، لو لم يكن عمر صاحب شوكة وقوة، ولما كانت الأيدي تتابعت على بيعته وطاعته، ولكان الناس انقسموا، ولم تحصل الطاعة، ولم تتحقق مقاصد الإمامة(٥).

بل إنّ الغزالي يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يقارن بين "العناية الإلهية" عند الشيعة الإمامية، -حيث جعل الشيعة شرعية الإمام مرتبطة بتعيين إلهي رحمة ورأفة بالبشر-، وبين نظريته في الشوكة، حيث يدخل الغزالي العناية الإلهية، لكن بطريقة غير مباشرة، في اختيار السلطة السياسية (الممثلة بالإمام)، من خلال صرف الله عز وجل قلوب الناس لمتابعة صاحب الشوكة في متابعة الإمام(٦).

ويرى الغزالي أنه في حين اخترع الشيعة نصوصاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، في "النص على الأئمة"، فإنه قد أدخل العناية الإلهية دون الإضطرار للتدليس والإفتراء على

---

(١) حسن كوناكتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، مرجع سابق، ص٩٤. وانظر رأياً مختلفاً في: هنري لاووست، **نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة والإجتماع**، ترجمة محمد عبد العظيم يحيى، تقديم وتعليق مصطفى حلمي، مطابع السفير، الإسكندرية/مصر، صص(٢٠٢-٢٠٨).
(٢) ابن خلدون، **المقدمة**، جـ١، مرجع سابق، صص(١٦٦-١٧٢).
(٣) انظر: الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص٧٢.
(٤) انظر: نفس المرجع، ص٧٢، والغزالي، **فضائح الباطنية**، مرجع سباق، ص١١٠.
(٥) انظر: الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص٧٠، والغزالي، **فضائح الباطنية**، مرجع سابق، ص١١٠.
(٦) الغزالي، **فضائح الباطنية**، مرجع سابق، ص١١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرسول: "فإنّ الإمامة عندنا تنعقد بالشوكة، والشوكة تقوم بالمبايعة، والمبايعة لا تحصل إلاّ بصرف الله تعالى قلوب العباد قهراً إلى الطاعة والموالاة"(١).

كذلك الأمر وافق ابن تيميّة كلاً من الجويني وتلميذه الغزالي، في اعتبار الشرط الرئيسي في جماعة الحل والعقد هو القهر والغلبة، أو ما أطلق عليه بـ"مصطلح أهل السيف"(٢)، فالإمامة في فكر ابن تيمية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بمفهوم القدرة والغلبة(٣)، وعلى هذا الأساس يعتبر ابن تيمية مناط الطاعة للإمام قائماً على القدرة والقهر والغلبة(٤).

ولم يخرج ابن خلدون في مفهوم "العصبيّة" عن هذا الإتجاه، بيد أنّه طوّر مفهوم الشوكة، وربطه بالواقع الإجتماعي العربي المرتبط ببنية القبيلة والعشيرة، فجعل من شروط استتباب وتأكيد الحكم والسلطة، أن يكون العاقد والمبايع للإمام عصبية قوية، موالية له، تضمن حصول البيعة والطاعة من الناس(٥).

ولقد وقف رشيد رضا موقفاً رافضاً لأفكار هذا الإتجاه، وربط بين سيادة مفاهيم الإتجاه الواقعي وبين الإنحطاط السياسي، وتبديد مفاهيم الشورى والحل والعقد في الخبرة السياسية الإسلامية(٦).

في هذا السياق يرفض رشيد رضا شرط العصبية الذي جاء به ابن خلدون، ويرى أنّ هذا الشرط خروج على هداية الإسلام ومبادئه السياسية(٧)، ويقارن بين أحد رواد الإتجاه النظري: الماوردي، وبين الإتجاه الواقعي، قائلاً: "ولم يشترط (الماوردي) قوة العصبية فيهم (أهل الإختيار)؛ لأنّ المفروض أنهم أهل الحل والعقد، الذين تعتمد عليهم الأمة في أمورها العامة، وأنّ أحكام الشرع فيها هي الحاكمة النافذة، وأنّ المسلمين لا يدينون إلاّ بها، ولا يخضعون إلاّ لمن

---

(١) نفس المرجع، ص١١١.
(٢) حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، مرجع سابق، ص٩٤.
(٣) نفس المرجع، صص(٨٧-٩٧)، لنظر كذلك: ابن تيمية، **السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨، صص(١٣-٢٨).
(٤) نفس المرجع، ص٩٢، قارن ذلك بـ:
Qamaruddin Khan, The Political Thought at Ibn Taymiyah, Islamic Research Institute, Islam Abad, 1975, pp(106_108).
(٥) ابن خلدون، **المقدمة**، جـ١، مرجع سابق، صص(١٦٦-١٧٢).
(٦) محمد رشيد رضا، **الإسلام وأهله، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٣، جـ٢٧، ص٦٢٧.
(٧) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ينقذها، أمّا التغلب بعصبية الجنس، فليس من هدي الإسلام في شيء، بل هو خروجٌ من هدايته وحكمه"(١).

كما أنّه يفرد فصلاً (من كتابه الخلافة) في الرد على نظرية ابن خلدون في العصبية، منتقداً استدلاله بالحديث النبوي الذي استند عليه في تعزيز آرائه، وتوثيق حججه(٢). ويسترشد رشيد رضا في رده على ابن خلدون بالعديد من الآيات القرآنية التي تتحدث عن عداوة الشعوب وصراعها مع أنبيائها، على خلاف ما زعم ابن خلدون من نصرة القبائل والشعوب للأنبياء(٣).

وبناءً على هذا الإعتبار يرفض رشيد رضا تصويب ابن خلدون لموقف معاوية بن أبي سفيان في قتاله لعلي بن أبي طالب، وموقفه في تولية ابنه يزيد خليفة بقوة العصبية والقهر(٤).

من هنا يفصل رشيد رضا بين فترة الخلافة الراشدة التي برز وظهر فيها دور أهل الحل والعقد، الذين تمتعوا بصفات وشروط معرفية وخُلقية، واتسمت بسيادة مبدأ الشورى، وبين الفترات التي تليها حيث ظهر مفهوم العصبية، وانتقض مبدأ الشورى في السياسة الحكم(٥).

بيد أنّ الباحث يلفت الإنتباه في هذا المجال إلى قضية منهاجية مهمة، إذ أنّ رشيد رضا عندما تحدّث عن شروط أهل الحل والعقد، كان يتحدث عن مؤسسة سلطوية تقوم بوظائف تشريعية ورقابية، بينما أصحاب الإتجاه الواقعي، كان يدور حديثهم حول قضية البيعة وانعقاد الإمامة، دون النظر إلى الأبعاد المؤسسية والوظيفية لأهل الحل والعقد.

أمّا بالنسبة لمسألة العدد، فإنّ رشيد رضا لا يناقش المسألة، كما فعل العلماء السابقون، حيث أنّ بعض هؤلاء العلماء رأى أنّه لا بد من وجود أربعين رجلاً من أهل الحل والعقد يعقدون للخليفة(٦)، ومنهم من حصر العدد في أربعة، وآخرون اكتفوا باثنين(٧)، بينما الإتجاه الواقعي لا

---

(١) نفس المرجع، ص٢٥.
(٢) نفس المرجع، صص(١٤٩-١٥٢)، والحديث الذي استند عليه ابن خلدون هو: "ما بعث نبي إلا في منعة من قومه" أي وله عصبية جنسية قادرة على حمايته ونصرة دعوته.
(٣) انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، صص(٢٠٦-٢٠٨).
(٤) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص١٥٠، وقارن ذلك بإبن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، ص٢١٨.
(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، ص٢٠٤، وم٥، ص٢١٥.
(٦) انظر: الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص٦٨، وص٦٩.
(٧) انظر: حول الإختلاف في مسألة العدد: القلقشندي، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، مرجع سابق، جـ١، صص(٤٢-٤٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعني لديه العدد أهمية إلا بمقدار ترابطه مع الشوكة والقوة، وحتى وإن كان العاقد واحداً فقط يتمتع بقوة وشوكة(١).

لكن يمكن الإستدلال من آراء رشيد رضا، واعتماده على النظرية النيابية، في أهل الحل والعقد، أنّ عدد أهل الحل والعقد ينبغي أن يكون متناسباً مع حجم السكان أو مجموع الشعب في البلاد.

ثالثاً: رؤيته لشرط ولاية سلطة الإمامة: -

كما أيّد رشيد رضا الماوردي في شروط الترشيح لمنصب أهل الحل والعقد، فإنه أيّد سعد التفتازاني في شروط الترشيح لمنصب الإمامة، التي جعلها عشرة شروط: الإسلام، العقل، العدل، الحرية، الذكورة، الإجتهاد، الشجاعة، الرأي والكفاية، سلامة الحواس والأعضاء، القرشية(٢).

وإذا كان رشيد رضا لا يناقش بعض الشروط كالإسلام والعقل والحرية والذكورة والشجاعة والرأي والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء، ويحيل في شرطي العدالة والعلم إلى ما ذكره من شروط وصفات أهل الحل والعقد. فإنه يناقش شرطي: درجة العلم التي يجب أن يبلغها الإمام، والقرشية(٣).

فبالنسبة للشرط المُرتبط بدرجة علم الإمام، ومقدار اجتهاده وتمكنه من العلوم الشرعيّة، فينتقد رضا العلماء الذين قالوا: بجواز إمامة المقلّد (غير المجتهد) وأطلقوا القول في ذلك، دون أن يقيدوا الأمر بالضرورة(٤).

حيث يقول: "وقد صرّح هؤلاء (أي العلماء) بجواز تقليد الجاهل (أي المقلّد) وعدّوه من الضرورة، وأطلق الكثيرون هذا القول وجرى عليه العمل"(٥).

في نفس الإتجاه ينتقد رشيد رضا العلماء الذين تساهلوا في شرطي العدالة (فجوّزوا إمامة الفاسق)، والعلم (فجوّزوا إمامة الجاهل) (٦)، ويشدد على "فساد مسلكهم" هذا، حيث يقول: "وقد عنى الملوك المستبدون بعد ذلك بجذب العلماء إليهم بسلاسل الذهب والفضة والرُتب والمناصب وقضى الله أمراً كان مفعولاً. وضع هؤلاء العلماء الرسميون قاعدة لأمرائهم ولأنفسهم هدموا بها القواعد التي قام بها أمر الدين والدنيا في الإسلام، وهي أنه يجوز أن يكون أولياء الأمور كالأئمة

---

(١) الجويني، غياث الأمم، مرجع سابق، صص(٦٩-٧٢).
(٢) نقلاً عن محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص٢٥، وص٢٦.
(٣) نفس المرجع، صص(٢٥-٢٩).
(٤) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٥، ص٢١٦.
(٥) نفس المرجع، ص٢١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والولاة والقضاة والمفتين فاقدين للشروط الشرعيّة التي دلّ على وجوبها واشتراطها الكتاب والسنة وإن صرّح بها أئمة الأصول والفقه"(١).

وبالإضافة إلى توكيده على شرطي العلم والعدالة، يعطي رشيد رضا شرط القرشية اهتماما كبيرا كذلك. ويصل إلى إثبات هذا الشرط من خلال عدة نقاط:

١- أنّ الأمة مجمعة على هذا الشرط بالدلائل العقلية والنقلية، من خلال الأحاديث التي رواها "الثقات المحدثون"، واستدلّ عليها المتكلمون والفقهاء في كتبهم، ومن خلال تسليم الأنصار وإذعانهم لهذه الأحاديث، ثم إذعان السواد الأعظم من الأمّة(٢).

٢- الأحاديث النبوية المستفيضة (في كتب السنة) -على حد تعبيره-، وقوة سندها، حيث يقول: "وحسبنا من قوة حديث "الأئمة من قريش" من حيث الرواية قول الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند ذكره في المناقب من صحيح البخاري ما نصّه //قد جمعتُ طرقه على نحو أربعين صحابياً لما بلغني أن بعض فضلاء العصر، ذكر أنه لم يرد إلاّ عن أبي بكر الصديق"، وذكر الحافظ أنّ لفظ أبي بكر لسعد بن عبادة في السقيفة في مسند أحمد: "والله لقد علمت يا سعد أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: وأنت قاعد "قريش ولاة هذا الأمر" فقال له سعد صدقت//"(٣).

٣- التاريخ:- فيه شاهد على ذلك، فعلى الرغم من تغلب القواد العسكريين الأتراك على الخلفاء العباسيين وسلبهم السلطة الفعلية منهم، وتلاعبهم بمقاليد الحكم والسياسة، إلاّ أنّهم تركوا لهم السلطة الصُّوَريّة، ولم يجرؤ أحد منهم على ادعاء الخلافة(٤).

٤- أن الطباع البشرية تميل إلى طاعة أصحاب النفوذ والجاه والخبرة خاصة إذا كانوا ذوي سبق في السيادة والحكم، ونشر الدعوة الإسلامية وجمع الكلمة، فخلفاء العرب القرشيون أذعنت لهم العرب، على الرغم من تنازعهم، وكثرة من لم يقم بأعباء الخلافة منهم، فهو يرى أنّ قريشا كانت "أكمل العرب خلقا وأخلاقا وفصاحة وذكاءً وفهما وقوة عارضة، كما كانت أصرح الناس نسبا في سلالة إسماعيل، وأشرف تاريخا في العرب بفضائلها وفواضلها وخدمتها لبيت الله تعالى، فكان مجموع هذه المزايا التي كملت بالإسلام مؤهلا لها لإجتماع كلمة العرب عليها، ثم

---

(٦) نفس المرجع، جـ٥، ص٢١٥.
(١) نفس المرجع، ص٢١٦، وص٢١٧.
(٢) محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص٢٧.
(٣) نفس المرجع، ص٢٧.
(٤) نفس المرجع، ص٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المأساوية التي مرّت بالهاشميين وتنكيل السلطتين الأموية والعباسيّة بهم، فإنّ هذه الأحداث ستترك أثراً وجدانياً في نفوس من ينتسبون إلى منكوبي كربلاء، وشعوراً بالإلتزام الدائم بنسبهم وحقوقهم.

وعلى الرغم من أنّ رشيد رضا، الذي يصر على شرط القرشية، لا يحصر النسب في آل البيت، ويجعله عاماً في "أفخاذ قريش"، إلا أنه يرى لآل بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مكانة خاصة ومنزلة متميزة في الإسلام.

ويأتي مدخل رشيد رضا في الحديث عن هذه المكانة من خلال شرحه لآية الغنائم "واعلموا أنما غنمتم من شيء فإنّ لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.." (١)، وتعليقه على "سهم" (نصيب) ذوي القربى (آل بيت الرسول عليه السلام) من الغنائم. حيث أنّ الآية الكريمة جعلت هناك قدراً مخصوصاً من الأموال التي استولى عليها المسلمون من الحرب لآل بيت الرسول عليه السلام.

إنّ رشيد رضا جعل من شرح هذه الآية مدخلاً للتأكيد على مكانة ومنزلة آل البيت في الإسلام. فهو يرى أنّ هذه المصروفات قد خصصت من أجل تأمين الحياة الكريمة لهم، وحمايتهم من الوقوع في الفساد، وحتى لا يشغلهم "الكسب" عن التربية الدينية، التي تجعل في الأمّة طبقة من الأشراف والزعامات التي يمثلون شرف الأمة وعظمتها(٢).

وفي هذا المجال يرفض رشيد رضا موقف مجموعة من العلماء الذين ألغوا سهم ذوي القربى، بحجة المساواة والديمقراطية، ويرى أنّ هذا السهم ثابت بالنص، وتشريع ثابت، ويرى أنّ نظام إعطاء أموال من الخزينة الإسلامية لآل البيت من مقومات الأمم والدول القومية والملية؛ ذلك أنّ هذه الدول والأمم يوجد فيها طبقة من الأشراف والنبلاء لهم مكانة خاصة، واعتبارات معينة(٣).

بل إنّ رشيد رضا يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يقارن بين النظام السياسي في الإسلام والنظام السياسي الإنكليزي، حيث أن "الدولة الإنكليزيّة "تحافظ دائماً على ثروة رؤوس البيوتات، التي تمثل عظمة الأمة وعليّ كرامتها، وهم اللوردات، ليظل فيها سروات كثيرون لا يشغلهم

---

(١) سورة الأنفال: آية ٤١، انظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ١٠، ص٩.
(٢) انظر: نفس المرجع، ص٩، وص١٠.
(٣) نفس المرجع، ص٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكسب عن المحافظة على شرفها وعظمتها[١]، وهو بذلك يقيس آل البيت على اللوردات من حيث المكانة السياسية والقانونية.

ويرى رشيد رضا أنّ الإسلام قد تجاوز بذلك تقديس الزعامات وجعلها أوثاناً تعبد من دون الله، وفي نفس الوقت ابتعد عن الديمقراطية المتطرفة والمساواة المفرطة، لصالح المساواة الإسلامية المعتدلة[٢].

في المقابل يرى الباحث أنّ كلام رشيد رضا منقوض بمقاصد الشريعة وغاياتها، التي جاءت لتجعل الناس سواسية أمام القانون وفي الحقوق والواجبات السياسية، وقد تضافرت الآيات والأحاديث الدالة على المساواة الكاملة بين المسلمين أمام القانون الإسلامي[٣]. وهذا -بالطبع- لا ينفي الإحترام والتقدير وحسن المعاملة من الأمّة لآل بيت الرسول عليه السلام.

أمّا نصيبهم من الخزينة العامة لبيت مال المسلمين، فقد ربط بعض العلماء ذلك بمنع أخذهم من زكاة الأموال، تعويضاً لهم عن ذلك[٤]، وحتى لا يصل الأمر بأحدهم إلى طلب المساعدة والعوز من الآخرين.

أمّا غير ذلك، فلقد ساهمت الرؤى الفكرية والإدعاءات المذهبية بمكانة وحقوق سياسية مميزة لهم، في إحداث أزمات سياسية، وشروخ داخلية كبيرة في الدولة الإسلامية، على مدى الخبرة التاريخية، ناهيك عن ادعاء العديد من الناس نسبهم إلى رسول الله عليه السلام، طمعاً في مكاسب سياسية وحقوقية، بالإضافة إلى فكرة "المهدوية" وخروج مجموعة من الأشخاص يدّعون أنهم مفتاح الخلاص، ومحور النجاة للأمة، رابطين ذلك بنسبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

رابعاً:- موقف محمد رشيد رضا من بعض اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي ومقارنته بها:-

إنّ رؤية رشيد رضا لشروط الترشيح لسلطة الإمامة، تقارب بعض اتجاهات التراث السياسي الإسلامي وتفارق بعضها.

---

(١) نفس المرجع، ص٩، وص١٠.
(٢) نفس المرجع، ص١٠.
(٣) انظر: مصطفى السباعي، الدين والدولة، دار الوراق، الرياض، ط١، ١٩٩٨، صص(٦٢-٦٨).
(٤) انظر: عفيف عبد الفتاح طبارة، روح الدين الإسلامي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣٠، ١٩٩٥، ص٣٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بيد أنّ الإختلاف بين رشيد رضا والشيعة الإمامية كبير، فالشيعة الإمامية يرون أنّ هناك ثلاث صفات أو شروط للإمام وهي: العصمة، والعلم، والنسب. فهم يرون أنّ الإمام معصوم عن الخطأ لأنّه حافظ للشرع، ومبلغ للدين، فلا يقبل أن يكون من هو بهذه المنزلة مقترفاً للذنوب سواءً كانت من الكبائر أو من الصغائر، أو المتعمّد منها أو الخطأ، كما أنّ العصمة تمتد إلى ما قبل الإمامة وما بعدها(١).

أمّا فلسفة هذا الشرط فتنطلق من منطلق "الطبيعة الدينيّة لمهام الإمام واشتراكه مع النبي في النهوض بهذه المهام ذات الطابع الديني، كونه مثّل النبي صلى الله عليه وسلم واسطة بين الله وبين خلقه، وانطلاقاً كذلك من حكمهم على الأمّة واجتماعها -فيما عدا الإمام- على الخطأ والضلال والردة والكفر، كان قولهم إنّ المرجع الوحيد الذي يُلتمس عنده الصواب والحق هو الإمام. ولو لم يكن معصوماً لكان لا بد من مرجع آخر معصوم نعود إليه في التماس الصواب والحق، فيأتي التسلسل الذي لا بد وأن ينتهي إلى الإمام المعصوم، أو نصير إلى حالة لا تناهي لها(٢).

وفي تبريرهم كذلك لهذا الشرط، ينقد الشيعة الإماميون، المصادر التنظيرية الثلاثة الرئيسية في الإستغناء عن علم الإمام، فهم يرون أنّ القرآن ظني الدلالة، ولم يُحط بجميع الأحكام التفصيلية، والسنة النبوية ظنية الدلالة، وعدم قطعية الثبوت كذلك، وينفون أيضا أن يكون الإجماع مصدراً حافظاً للشريعة من الضياع والدرس؛ لأنّ جواز خطأ الفرد يلزم منه جواز خطأ المجموع، ويرون كذلك أنّ الفطرة لا تصلح لحفظ الشريعة الإسلامية؛ إذ لو كانت كذلك لما أرسل الله الرسل، وبذلك لم يبق عند الشيعة سوى الإمام حافظاً ومبنياً للشرع(٣).

أضف إلى ذلك فإنهم يرون أنه لو جاز الخطأ على الإمام، لجاز على الناس الإنكار عليه، وذلك يتنافى مع أمر الله بطاعة أولي الأمر(٤).

---

(١) انظر: محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص١٦٣ وص١٦٤، وقارن ذلك رؤية شيعية معاصرة (في نقد مبدأ العصمة في الفكر السياسي الشيعي) في: أحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه**، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٧، صص(٧١-٨٢).

(٢) محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص١٦٣، قارن ذلك بـ: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، صص(٢٠٨-٢١٣) وأحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي**، مرجع سابق، صص(٥٦-٦٨).

(٣) محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص١٦٤.

(٤) نفس المرجع، ص١٦٤، لكن يجدر بالإهتمام تطوير الشيعة للفقه الإسلامي الشيعي خاصة مع الإمام الخميني، وتغلبوا على العديد من الصعوبات الواقعية التي تعترض الفقه السياسي الشيعي مع مبدأ ولاية الفقيه وهو صورة مطورة لفكرة النيابة عن الإمام في الخبرة التاريخية الشيعية. انظر: أحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي**، مرجع سابق، صص(٢٦٩-٤٢٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا الشرط رفضته الفرق الإسلامية الأخرى، والعلماء المسلمون، وردّوا عليهم بأنّ الأنبياء أنفسهم لم يكونوا معصومين قبل البعثة، ولم يكونوا معصومين عن الصغائر من الذنوب، حتى يُشترط ذلك في الأئمة(١).

وإذا كان رشيد رضا لا يناقش هذا الشرط، ولا يردّ عليه مباشرة، فإنّ رفضه له، يبدو واضحاً في ثنايا أفكاره حول شرعية السلطة. فمركز الثقل في فكره السياسي هم أهل الحل والعقد، وإجماعهم في الإجتهاد التشريعي، ملزم للأزمة، وهم الذين يحاسبون الإمام ويراقبون سياساته. ويتضح رفض رشيد رضا لهذا الشرط كذلك من خلال رفضه للحكم الدكتاتوري/الإستبدادي واعتباره الشورى أصلاً من أصول الإسلام، وهذا يناقض تلك المكانة والمنزلة المقدّسة للإمام في الفكر السياسي الشيعي، والتي ساهمت في تعزيزها عقيدة العصمة(٢).

أمّا الشرط الثاني الذي اشترطه الشيعة الإماميون فهو شرط "العلم اللدني" فلقد رأى جماعة من الشيعة أنّ الإمام يعلم ما هو كائن وما كان وما سيكون، فيما رأى جماعة أخرى أنه لا يعلم ما سيكون فلا حاجة له بعلم ذلك، إلاّ ما دعت الحاجة إليه فإنّ الله تعالى سيطلعه عليه(٣).

لقد رفض العلماء السنة والمعتزلة هذا الشرط؛ لأنّ فيه مغالاة وتطرفاً فكريّاً، وإخراجاً للإمام عن حدود بشريته(٤)، أمّا رشيد رضا فلقد اشترط الإجتهاد في الإمام لكن من خلال كسبه الخاص لا من الفيض الإلهي كما هو الأمر عند الشيعة.

ورفض علماء الإتجاهات الإسلامية الأخرى شرط الشيعة الثالث وهو أن يكون الإمام من ذرية علي كرّم الله وجهه(٥). ورأى عدد من العلماء أنّ الإمام يجب أن يكون قرشياً دون التخصيص في بني هاشم(٦).

أمّا رشيد رضا فإنه ينقل -بهذا الخصوص- آراء ولي الله دهلوي (من كتابه: الحجة البالغة)، حيث يرى الدهلوي أنّ عدم الإشتراط بأن يكون الإمام هاشمياً فيه حكمتين: حتى لا يقع الناس في الشك بأنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يريد أن تكون الإمامة محصورة في أهل

---

(١) انظر: الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، صص(٩١-٩٧).
(٢) انظر: هذه الدراسة، الفصل الأول، المبحث الثاني.
(٣) انظر: أبو الحسن الأشعري، **مقالات الإسلاميين**، مرجع سابق، صص(٥٠-٥٣)، وقارن ذلك بمحمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص١٧٠.
(٤) انظر: محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، صص(١٦٩-١٨٢).
(٥) انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، صص(٢-٨-٢١١)، والجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، صص(٢٩-٤٢).
(٦) انظر: على سبيل المثال: الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص١، وأبو يعلى الفراء، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بيته، فتتحول السلطة في الإسلام إلى مُلكٍ وراثي، كما أنّ اشتراط أن يكون الإمام من قبيلة معينة تضييق وحرج، فربما لم يكن في هذه القبيلة من تجتمع فيه الشروط المطلوبة(١)، إضافة إلى هذا النقل والإقتباس لرشيد رضا من ولي الله الدهلوي، هناك نصوص أخرى تبين عدم اشتراط رشيد رضا لأن يكون الإمام من ذرية علي كرّم الله وجهه(٢).

أمّا الإتجاهات الفكرية الأخرى -عدا الشيعة-(٣)، فلقد تباينت في تصنيف شروط الإمامة، فعلى صعيد الإتجاه السني، فإنّ الماوردي يذكرها متتالية دون تصنيف، ويجعلها عشرة شروط(٤)، أمّا الجويني فيصنفها إلى أربعة أنواع: ما يتعلق بالحواس، وما يتعلق بالأعضاء، والصفات اللازمة (وهي الذكورة، الحرية، البلوغ، العقل، النسب القرشي، ويلحق بها الشجاعة والشهامة)، والصفات المكتسبة (العلم، والورع، والتقوى)، وتوقد الرأي في عظائم الأمور ومغبّات العواقب. ثم يجملها في صنفين: الإستقلال (الذي يشمل الصفات السابقة) والنسب(٥). بينما يجعلها الغزالي في صنفين يندرج تحتهما عشر صفات: ستّ منها خَلقيّة لا تكتسب (وهي البلوغ، العقل، الحرية، الذكورية، النسب القرشي، سلامة حاستي السمع والبصر) وأربع منها مكتسبة (وهي النجدة والكفاية والعلم والورع) (٦). ويجعلها الفرّا في أربعة أنواع(٧)، وابن جماعة في عشرة(٨)، (لا تخرج عما سبق)، ويجعلها ابن خلدون في خمس صفات، أربعة متفق عليها (وهي العدالة، الكفاية، سلامة الأعضاء، الحواس، العلم) والخامسة مختلف فيها وهي النسب(٩). في حين يجعلها القلقشندي في أربع عشرة صفة (تدور في فلك ما ذُكر سابقا) (١٠). بينما يجعلها الفارابي في اثنتي عشرة خصلة خلقية وخُلقية(١١).

---

(١) نقلا عن: محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٢٨، وص٢٩.
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، ج١٠، ص٩.
(٣) فالشيعة -ما عدا الزيدية- يرون أن الأئمة جميعهم يأتون عن طريق التعيين الرباني، فلا علاقة للحديث عن شروط تولي السلطة بنظريتهم السياسية.
(٤) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٦.
(٥) الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص٧٦.
(٦) نفس المرجع، صص(٨٣-٩١).
(٧) الفرّا، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٢٠.
(٨) ابن جماعة، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، دار الثقافة، الدوحة، ط٣، ١٩٨٨، ص٥١.
(٩) ابن خلدون، **المقدمة**، جـ١، مرجع سابق، ص٢٠٤، الجويني، مرجع سابق، صص(٨٤-٨٨).
(١٠) انظر: القلقشندي، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، مرجع سابق، جـ١، صص(٣١-٣٩).
(١١) انظر: أبو نصر الفارابي، **آراء أهل المدينة الفاضلة**، مرجع سابق، صص(١٢٧-١٣٠)، وحورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، صص(١٩٧-٢٠٥)، وقارن ذلك في شروط الخليفة عند ابن سينا في: علي عباس مراد، **دولة الشريعة**، مرجع سابق، صص(١٧٣-١٧٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعيداً عن هذه الإختلافات الفكرية في تصنيف الشروط، تجد أنّ رشيد رضا يوافق العلماء الذين اشترطوا أن يصل الإمام درجة الإجتهاد، كالجويني(١)، وابن خلدون(٢)، ويخالف الذين لم يروا ذلك كالعديد من العلماء، مثل: الغزالي، الذي اكتفى بأن يكون الإمام عالماً بشؤون السياسة والحكم، وأن يراجع أهل العلم والفتوى(٣). كذلك الأمر يختلف في هذا الرأي مع المعتزلة، الذين لم يشترطوا وصول العلم إلى درجة الإجتهاد(٤)..

كما أنّ رشيد رضا يوافق الذين اشترطوا أن يكون الإمام ذا رأي وكفاية في شؤون الحكم وفي تدبير أمور السياسة والرئاسة، قادراً على اتخاذ القرارات الصعبة "في النوازل"(٥)، ويخالف الغزالي الذي اكتفى بمشاورة الإمام لأصحاب العقول الراجحة والألباب السليمة(٦).

أمّا بالنسبة لشرط النسب القرشي، فإنّ رشيد رضا يخالف الخوارج والمعتزلة الأوائل، وبعض علماء السنة، في عدم اشتراطهم النسب القرشي للإمام(٧)، بل إنّ ضرار بن عمر (مؤسس مذهب الضرارية)، فضّل المرشح غير القرشي على المرشح القرشي لسلطة الإمامة؛ وذلك لسهولة عزله إذا خرج عن بنود العقد(٨)، بينما يوافق في رأيه هذا متأخري المعتزلة، والعديد من العلماء السنة في اشتراط النسب القرشي(٩).

وفي هذا السياق فلقد تباينت التعليلات التي قدّمها العلماء الذين اشترطوا النسب القرشي، ففي حين تمسّك عددٌ منهم بأحاديث نبوية، مثل حديث "الأئمة من قريش"(١٠)، فإنّ بعض العلماء

---

(١) الجويني، غياث الأمم، مرجع سابق، صص(٨٤-٨٨).
(٢) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، جـ١، ص٢٠٤.
(٣) الغزالي، فضائح الباطنية، مرجع سابق، صص(١١٨-١٢١).
(٤) عبد الله الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، مرجع سابق، ص٢٥٠.
(٥) انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص٦، الجويني، مرجع سابق، ص٨٩.
(٦) الغزالي، فضائح الباطنية، مرجع سابق، ص١١٥.
(٧) محمد عمارة، المعتزلة وأصول الحكم، مرجع سابق، ص١٩٧، وعبد الله الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، مرجع سابق، صص(٢٧٤-٢٧٦).
(٨) الشهرستاني، الملل والنحل، مرجع سابق، ص٦٤.
(٩) انظر: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المحلى، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، جـ٩، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص٣٥٩، وص٣٦٠، وانظر: صلاح الدين دبوس، الخليفة، توليته وعزله مساهمة في النظرية الدستورية الإسلامية، دراسة مقارنة بالنظم الدستورية الغربية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، صص(١٢٧-١٣٠).
(١٠) صحيح مسلم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ادّعى إجماع علماء وفقهاء ومجموع الأمة على ذلك(١)، فيما عزا بعضهم ذلك إلى أسباب سياسية لا شرعيّة مثل متأخري المعتزلة الذين رأوا أنّ السبب هو أنّ الناس أكثر انقياداً لقريش(٢).

وكذلك الأمر ربط ابن خلدون هذا الشرط بقوة عصبية قريش (والتي إذا زالت زال السبب) (٣). بينما أحال الجويني إلى الأسباب التاريخية رافضاً الإعتماد على حديث: "الأئمة من قريش"، فحجّة هذا الحديث "مسلك لا يؤثِره"؛ لأنّ الحديث غير قطعي الثبوت "ظني الثبوت"(٤)، ويجمل الجويني الأسباب التاريخية بقوله ".. إنّ الماضين ما زالوا بايحين بإختصاص هذا المنصب بقريش، ولم يتشوّف قط أحدٌ من غير قريش إلى الإمامة (على تمادي الآماد) وتطاول الزمان، مع العلم بأنّ ذلك لو كان ممكناً لطلبه ذووا النجدة والبأس، وتُشمِّر في ابتغائه النفوس عن ساق الجد أصحاب العدد والعُدد"(٥).

بيد أنّه من الضروري أن تؤخذ الظروف التاريخية لتوكيد الفقهاء والعديد من الإتجاهات الإسلامية على شرط النسب القرشي، كذلك الأمر أن تؤخذ الأبعاد الوظيفية (الأيدلوجية) التي سعى هؤلاء إلى تحقيقها من خلال الإصرار على النسب القرشي، فمنذ العصر العباسي الثاني (٢٣٤هـ) تحوّل مركز الثقل السياسي والعسكري من العرب إلى فئات إسلامية/عرقيّة أخرى: كالأتراك والسلاجقة والبويهيين..، وأصبح الخليفة -في الأغلب- صاحب سلطة رمزية صوريّة، تتجسد من خلال وجوده الوحدة السياسية والدينية بين الأقطار والبلدان الإسلامية(٦) وحسب. بينما كان العسكر وقادة الجيوش، أو حكام الدول الإقليمية/دول الأطراف، (التي امتدت وسيطرت على مركز الخلافة كما فعل السلاجقة) هم المتصرفون والمدبرون -حقيقة- لشؤون السلطة والحكم، بل ويعقدون للخلفاء ويسقطون حكمهم(٧)، ولقد عبّر عن هذا الواقع السياسي/التاريخي، أحد الشعراء فقال:

خليفــة في قفص بين وصيفٍ وبغا

---

(١) انظر: الإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، **شرح صحيح مسلم**، جـ١٢، ص٥١٩.
(٢) محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص١٩٦.
(٣) ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، صص(٢٠٦-٢٠٨).
(٤) الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص٧٩، وص٨٠.
(٥) نفس المرجع، ص٨٠.
(٦) انظر: حول هذا الموضوع: الفضل شلق: **الجماعة والدولة جدليات السلطة والأمة في المجال العربي والإسلامي**، **مجلة الإجتهاد**، ع٣، ربيع، ١٩٨٩، ص٦٤.
(٧) انظر: حول هذا الموضوع: الفضل شلق، نفس المرجع، ص٥٣، وحول امتداد دولة السلاجقة إلى العاصمة: عبد المنعم محمد حسنين، **سلاجقة إيران والعراق**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٥٩، ص١، وص٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقول مـــا قالا له كما تقول البغبغا

وفي مواجهة هذه الظروف السياسية الخطيرة، وحرصاً على عدم ذهاب سلطة الخلافة مـن أيدي العرب، لما للترابط الوثيق بين العرب -شعوبا- وبين نشر الإسـلام، أكد الفقهاء والعلماء علـى شـرط القرشية، حمايـة لعروبـة الخلافـة فـي مواجهـة القيـادات والنخـب العسكرية -غـير العربيـة-، وفـي مقابل ذلـك وحتى ترضـى هذه النخـب والقيـادات العسكريـة بـترك الخلافـة -الرمزية- للعرب، أعطاها العلماء الشرعية السياسية، من خلال قبولهم وتنظـيرهم لسلطة وإمـارة التغلب(١).

أمّا شرط العدالة فلقد عبّر عنها بعض العلماء بالورع والفضل(٢)، وكانت تعني لدى الجميع عدم الفسق والمجاهرة بالكبائر والمعاصي، والبدع المكفّرة(٣).

بيد أنّ الإنتقاد الشديد الذي وجّهه رشيد رضا كان للإتجاهات الفكرية الإسـلامية التـي رأت إمكانية افتقاد الإمام لعدد من شروط الترشيح دون أن تقيّد ذلك بقاعدة "الضـرورات"، فاسـتمر الحكام هذه الآراء، وتولّى أمر الأمة مَنْ ليس له أدنى استحقاق لمنصب الإمامة(٤).

ويميّز رشيد رضا في هذا المجال بين الإمامة الشرعيّة التي استكمل فيها المرشّح لمنصـب الإمامة كافة الشروط اللازمة، وبين إمامة الضرورة التي لم يستكمل فيها المرشّح كافّة الشـروط، وإذا كان قد أجاز إمامة الضرورة فقد قيّدها بالضرورة، وعدم القدرة على تعيين من توفرت فيـه الشروط لأيّ سببٍ كان(٥). حيث يقول: "اتفق محققوا العلماء على أنّه لا يجوز أن يبايع بالخلافة إلا من كان مستجمعاً لما ذكروه من شروط وبخاصة العدالة والكفاءة والقرشية، فإذا تعـذّر وجـود بعض الشروط تدخل المسألة في حكم الضرورات.. والضرورات تقـدّر بقدَرها، فيكون الواجب حينئذٍ مبايعة من كـان مستجمعاً لأكثر الشـرائط مـن أهلها، مـع الإجتهـاد والسـعي لإستجماعها كلّها"(٦).

وفـي سـبيل التوكيد علـى هـذا الـرأي يفـرق رشـيد رضـا بيـن إمامـة التغلـب وبيـن إمامـة الضـرورة (عـدم توافـر شـروط الترشيح)، فيرى أن النـوع الأول يطـاع اضطـراراً، والثـاني:

---

(١) حـامد العبد اللـه، **جدليـة العلاقـة بين الدين والسياسـة**: دراسـة فـي الإتجـاه التوفيقـي فـي الفكـر السياسـي الإسلامي، مجلة العلوم الإجتماعية، م٢٤، ع٣، خريف، ١٩٩٦، صص(٣١-٤١).
(٢) انظر: الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص٨٨.
(٣) انظر: القلقشندي، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، مرجع سابق، جـ١، ص٣٦.
(٤) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، صص(٢١٥-٢١٧).
(٥) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٤٣، وص٤٤.
(٦) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٤٣، وص٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اختياراً[١]. في حين يرفض الأولى ويعتبرها كأكل الميتة، ولحم الخنزير، ويطالب الأمة بإزالتها، فإنه "يؤقّت" الثانية، حتى تحين الفرصة لإستبدالها، أو إكمالها بشروط الترشيح الكاملة[٢].

ويفترق رشيد رضا بهذا "النقد" عن الحنفيّة الذين لم يعتبروا شرطي العدالة والعلم في المرشح لسلطة الإمامة، وعن العلماء الذين أجازوا -دون تقييد بالأحوال الإستثنائية- ولاية الفاسق[٣]. وعن ابن جماعة الذي لم يُفرّق بين إمامة الضرورة غير المستكملة للشروط الشرعية وبين إمامة التغلب والقهر، فأطلق الجواز للإمامتين[٤].

كما أنّ رشيد رضا يختلف في رؤيته لشروط ولاية السلطة عن الإتجاه العام للفلسفة السياسية في التراث الإسلامي -كالفارابي مثلاً- الذي نظر إلى الخلفاء كما نظر أفلاطون إلى حكم الفلاسفة، فركزوا على شروط مختلفة عن الشروط التي ركز عليها علماء الكلام والفقهاء، فأعطت تلك الكتابات الحكام منزلة كمنزلة القلب من الجسد، والعلة الأولى، والنظريات الفيضية، بعيداً عن الروح الواقعية التي سادت في كتابات الفقهاء، وعلماء الكلام ورشيد رضا[٥].

ويختلف في ذلك -أيضاً- مع نمط كتابات الأدب السلطاني، والتي لم تناقش أبداً شروط الترشيح للسلطة السياسية، واعتبرت أي سلطة قائمة أمراً واقعياً، لا محالة من التعامل معها، وإرشادها إلى تقنيات الحكم والسياسات اللازمة للتعامل مع الرعية، مع إعطاء الحاكم سلطات كبيرة، وإلباسه ثوب القداسة والأبهة، والإستخفاف كذلك بالوعي السياسي والإجتماعي للرعية[٦].

---

(١) نفس المرجع، ص٤٥.
(٢) نفس المرجع، صص(٤٣-٤٦).
(٣) ابن جماعة، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، مرجع سابق، ص٥٥.
(٤) نفس المرجع، ص٥٥.
(٥) انظر: أبو نصر الفارابي، **آراء أهل المدينة الفاضلة**، مرجع سابق، صص(١٢٠-١٢٧)، ولحمد محمد الأصبحي، **تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، جـ١، ص٥٠٢، وص٥٠٣.
(٦) انظر: أبو عبد الله محمد بن علي القلعي، **تهذيب الرياسة وترتيب السياسة**، مرجع سابق، صص(٧١-١٢٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: دور الأمة في إسناد السلطة

تبيّن سابقاً (في هذه الدراسة) أنّ أهل الحل والعقد، في فكر محمد رشيد رضا ينتخبون انتخاباً شعبياً، وأن للأمة دوراً رئيسياً وكاملاً في اختيارهم.

بينما تثير مسألة إسناد السلطة للإمام إشكاليات فكرية عديدة بين الإتجاهات السياسية الإسلامية قديماً أدت إلى ظهور اختلافات كبيرة بينها، فبعض هذه الإتجاهات يرى أنّ الإمام يعيّن من قِبل الإرادة الإلهية. وأنه لا دور للأمة في إسناد السلطة للإمام. وبعضها الآخر يرى أنّ الإمام يُختار من خلال أهل الحل والعقد، ومنها من قال: أنّ إسناد السلطة يكون من خلال العهد والإستخلاف، ومنها من قال: أنّ إسناد السلطة يكون بالحكم الوراثي، وأخرى ربطت بين مفاهيم الشوكة والغلبة وبين إسناد السلطة للإمام، وغيرها من الآراء.

أمّا في العصر الحديث، فلقد تعددت طرق تنصيب رئيس السلطة التنفيذية (الذي يقابل الإمام في فكر رشيد رضا)، فبعض النظم السياسية يتم تنصيبه فيها بطريقة الإنتخاب المباشر، وأنظمة أخرى تكون بطريقة الإنتخاب غير المباشر (على مرحلتين)، وهناك أنظمة ملكية تعتمد مبدأ "الوراثة"، وهناك الإنقلابات العسكرية، كأداة من أدوات إسناد السلطة لرئيس السلطة التنفيذية(١).

وإذا كان رشيد رضا يعدد ثلاث طرق لإسناد سلطة الإمام، وهي: العقد والبيعة، والإستخلاف والعهد، والتغلب، فإنه يعطي صلاحيات واسعة في الطريقتين الأولى والثانية للأمة، إلاّ أنه ينتقد الطريقة الثالثة بسبب غياب دور أهل الحل والعقد في إسناد السلطة السياسية للإمام.

من أجل تناول هذا الموضوع، وشرح آراء رشيد رضا، يمكن تقسيم المبحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:-

١- العقد والبيعة أساس الإلتزام السياسي والشرعية القانونية.

٢- ولاية العهد لها شروط وضوابط.

٣- إمامة التغلب تدخل في حكم الضروريات، ولا شرعية لها.

---

(١) انظر: بطرس بطرس غالي، **المدخل في علم السياسة**، مرجع سابق، صص(٢٤٤-٢٥١). وكذلك: نظام بركات وآخرون، **مبادىء في علم السياسة**، دار الكرمل، عمان، ط٢، ١٩٨٧، صص(١٩٧-٢٠٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً: العقد والبيعة أساس الإلتزام السياسي والشرعية القانونية:-

إنّ العقد أو البيعة يمثّل الطريقة الشرعية الأولى لإسناد سلطة الإمامة في فكر محمد رشيد رضا، حيث يقول: "الإمامة عقد تحصل بالمبايعة من أهل الحل والعقد، لمن اختاروه إماماً للأمة بعد التشاور بينهم"(١)، فمن خلال هذا النص يمكن استنتاج الملاحظات التالية:-

الأولى – أنّ رشيد رضا عرّف الإمامة بأنها عقد، يتم عن طريق الإختيار وبعد الشورى، ومن هنا فإنّه يرفض الإختيار "الصوري" للإمام أو الخليفة، الذي لا يتوفر فيه عنصر الحرية أو الشورى(٢).

والثانية – أنّ الذين يقومون بالعقد السياسي للإمام، هم أهل الحل والعقد، استناداً إلى ذلك فإنّ أية إمامة لا تنعقد عن طريق أهل الحل والعقد، تعتبر غير شرعيّة؛ لأنّ اختيار أهل الحل والعقد هو أساس البيعة والإلتزام السياسي.

والثالثة – رفض مبدأ الوراثة والإستخلاف غير المستند إلى موافقة وقبول أهل الحل والعقد (كما سيأتي عند الحديث عن الإستخلاف والعهد).

والرابعة – أنّ رشيد رضا لا يفرّق بين العقد وبين البيعة، في إسناد السلطة من قبل أهل الحل والعقد للإمام، على خلاف بعض علماء السياسة المسلمين، والذين يلخّص محمد عمارة رؤيتهم، بقوله: "إنّ البعض يرى أنّ العقد هو البيعة، وأنهما بمعنى واحد، هو إظهار الرضا والطاعة والإنقياد للإمام.. ولكن الرأي الأشهر هو أنّ البيعة هي صفقة اليد"(٣). ويؤيد الباحث هذا الرأي، فالعقد يجب أن يتضمن في فقراته الحقوق والواجبات لكل من الإمام والأمة، والمبايعة هي إعلان بالموافقة على بنود العقد.

والخامسة – أنّ النص السابق يثير مسألة الخواص والعوام في البيعة، في التراث الإسلامي، خاصة الأشعري(٤) والإعتزالي(٥). حيث يتم فيهما تصنيف المسلمين في البيعة إلى مرتبتين وظيفتين أساسيتين هما: الخاصة والعامة.

---

(١) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) قارن ذلك بتطور مفهوم البيعة في التاريخ الإسلامي:
Muhammed Hadi Hussain Abdul Hameed Kamali, The Nature of the Islamic State, National Book foundation, Pakistan, 1977, pp.(218-221).

(٣) محمد عمارة، **المعتزلة، وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٤) انظر: سعيد بن سعيد العلوي، **الخطاب الأشعري، مساهمة في دراسة العقل العربي الإسلامي**، دار المنتخب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص٤٢.

(٥) محمد عمارة، **المعتزلة وأصول الحكم**، مرجع سابق، صص(١٢٦-١٢٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالخاصة تتميز عن العامة بالبعد الثقافي/المعرفي، وتحتل مكاناً مميزاً في البناء السياسي والإجتماعي(١). إلا أنّ مفهوم أهل الحل والعقد (في فكر رشيد رضا) يضم فئات متنوعة تمثل قيادة الشرائح المختلفة في المجتمع بالتالي لا يقف عند الإعتبار العلمي والمعرفي، وإنما يأخذ الإعتبارات العملية المختلفة، كذلك الأمر يختلف مفهوم أهل الشوكة والغلبة عن مفهوم "الخواص" باستناده إلى القوة العسكرية كمعيار رئيسي في ولاية السلطة.

وعلى أي حال، فإنّ الذي يتفق فيه مفهوم الخواص مع مفهوم أهل الحل والعقد والشوكة، هو: القدرة على التأثير والنفوذ البالغ في العوام، فالجاحظ (المعتزلي): يرى أنّ الخاصة هي بمنزلة القلب والعامة بمنزلة الجوارح في البدن، والخاصة في الخطاب الإعتزالي تملك القدرات الفكرية والمعرفية تجعلها أكثر استنارة من العامة في القضايا العامة (ومنها السياسية)، فعلى الجوارح (العامة) أن تخضع للقلب (الخاصة). فالقلب هو ملك الأعضاء(٢). كما أنّ الغزالي (الأشعري) يرى أنّ الخاصة أقدر على الخوض في المسائل العملية والإجتهادية من العوام والتي يجب أن يلجمهم الخواص عنها، وأن يجعلوا اهتمام العوام في القضايا العملية(٣). وعلى الإنسان العامي أن يتبع مذاهب السابرين (كما يرى الجويني) (٤). وقس على هذا النفوذ والتأثير، كلام الغزالي عن صاحب الشوكة "فالشخص الواحد المتبوع المطاع الموصوف بهذه الصفة إذا بايع كفى، إذ في موافقته موافقة الجماهير"(٥).

ورغم موافقة رشيد رضا للآراء السابقة في مدى النفوذ والتأثير اللذين يحظى بهما أهل الحل والعقد (كما هم الخواص) في الجماهير والعامة، إلاّ أنّ رشيد رضا ينطلق من النظرية النيابية، في إسناد السلطة لأهل الحل والعقد، ومن خلال آلية الإنتخابات، على خلاف الآراء الأخرى، من هنا يستطيع الباحث القول: أنّ رشيد رضا لا يقلل من شأن الأمة في هذا المجال، ولا يرى أنها أقلّ منزلة وأخفض قدرةً من أهل الحل والعقد، بل هي أمّة ينبغي أن تكون رشيدة اختارت ممثليها "أهل الحل والعقد" ليقوموا بالفرائض الكفائية المتعلقة بالشؤون السياسية والتشريعية.

---

(١) نفس المرجع، ص١٢٦.
(٢) نفس المرجع، ص١٢٧.
(٣) نقلاً عن: سعيد بن سعيد العلوي، **الخطاب الأشعري**، مرجع سابق، ص٤٣، وص٤٤.
(٤) نفس المرجع، ص٤٥.
(٥) الغزالي، **فضائح الباطنية**، مرجع سابق، ص١١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والسادسة – كما أنّ هذا النص يحدد طريقة اختيار السلطة السياسية في فكر رشيد رضا – التي تتميز عن العديد من أدبيات التراث السياسي الإسلامي–، فأهل الحل والعقد يُنتخبون من خلال العوام، ويمثلون السلطة التشريعية، وهم بدورهم يقومون باختيار الإمام، ويتقارب رشيد رضا –في هذا الرأي– مع النظم السياسية الغربية التي تقوم بانتخاب رئيس السلطة التنفيذية على مرحلتين، كما هو الحال في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، الذي يتم من خلال انتخاب رئيس الجمهورية على مرحلتين(١). والنظام البرلماني البريطاني الذي يقوم فيه نواب الأمة المنتخبون –باختيار رئيس الوزراء(٢)، ونظام الجمعية النيابي، والذي يقوم فيه أعضاء الجمعية التشريعية باختيار رئيس الجمهورية ووزرائه(٣)، مع الأخذ بعين الإعتبار الفروق العديدة بين طبيعة وخصائص هذه الأنظمة فيما بينها.

وإذا كان هناك مجموعة من علماء الإسلام يرون أن أساس الشرعية لسلطة الإمامة يستمد من العقد والبيعة، فإنّ هناك ثغرة فكرية بينهم وبين رشيد رضا، ذلك أنهم لا يحددون الطريقة التي يتم من خلالها تمايز ومعرفة أهل الحل والعقد، في اختيارهم الإمام.

فالماوردي –نموذجا– يرى جواز أن يعيّن الإمام دون موافقة أهل الحل والعقد(٤)، وهذا الرأي يؤول في النهاية إلى تبديد دور الأمة في اختيار السلطة السياسية، ويثير علامات استفهام على مبدأ سلطة الأمة عنده، وقد يؤدي في النهاية إلى الفصام بين عملية إسناد سلطة الإمامة وبين الإرادة السياسية للأمة الإسلامية.

أضف إلى ذلك –في مجال الإختلاف والإفتراق بين رشيد رضا ومجموعة من علماء الإسلام– عدم وجود نسبة بين عدد أفراد الشعب أو الأمة وبين أهل الحل والعقد الذين يقومون بعملية الإختيار، فاكتفاء بعض العلماء بعدد قليل من أهل الإختيار –حتى أن بعضهم أجاز الإقتصار على واحد يملك الشوكة مثل (الجويني)(٥). لا يتناسب مع انسجام نسبة أهل الحل والعقد إلى نسبة السكان، حتى يكون تمثيلهم للإرادة العامة صحيحا أو معتبرا(٦).

---

(١) يحيى الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، ص١٨٢، وص١٨٣، ونظام بركات وآخرون، **مبادىء في علم السياسة**، مرجع سابق، صص(١٩٨-٢٠٠).
(٢) بطرس بطرس غالي، **المدخل في علم السياسة**، مرجع سابق، صص(٢٤٤-٢٤٥).
(٣) يحيى الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، ص١٦٦.
(٤) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٨ وص٩.
(٥) انظر: هذه الدراسة، هذا الفصل، المبحث الأول.
(٦) انظر: نظام بركات، **مبادىء علم السياسة**، مرجع سابق، صص(٢٠٣-٢٠٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويشير الباحث هنا إلى ملاحظة منهاجية وهي أنّ كتابات أمثال هؤلاء العلماء، وإن بدت في بعض الأحيان، بعيدة عن تجسيد السلطة السياسية للإرادة العامة للأمة فإنها تأثرت بالإكراهات الواقعية والظروف التاريخية، التي فرضت عليهم واقعاً معيناً اضطروا للتعامل معه، كما أنّ التراكم المعرفي في مجال الفكر السياسي لم يكن قد تطور ووصل إلى ما وصل إليه في القرون الأخيرة من تقنين لدور الأمة وبلورة لآليات مشاركتها في مسؤولية الحكم، ومن هنا فإن كتابات علماء الإسلام آنذاك تعتبر متطورة ومتقدمة عن الآراء والأفكار السياسية عند الأمم الأخرى.

لذلك فإنّ توكيد رشيد رضا على العقد والبيعة، ودور الأمة في إسناد السلطة السياسية، جاء حلقة ضرورية في تطور الفكر السياسي الإسلامي الحديث وتجاوزه لآراء بعض العلماء والمفكرين المسلمين التي ارتبطت بظروف تاريخية معينة. واستيعابه -في ذات الوقت- للعديد من المفاهيم والآليات السياسية الحديثة التي تكرس سلطة الأمة ودورها في إسناد السلطة للحكام.

ثانياً: ولاية العهد لها شروط وضوابط:-

إنّ الطريقة الشرعية الثانية -عند رشيد رضا- لتولي السلطة السياسية لمنصب الإمامة هي العهد والإستخلاف، حيث يقول: "اتفق الفقهاء على صحة إستخلاف الإمام الحق والعهد منه بالخلافة إلى من يصح العهد إليه على الشروط المعتبرة فيه أي في الإمام الحق، فالعهد أو الإستخلاف لا يصح إلاّ من إمام مستجمع لجميع شروط الإمامة لمن هو مثله في ذلك، هذا شرط العهد إلى الفرد واستدلوا على ذلك باستخلاف أبي بكر لعمر"(١).

ويلاحظ من "النص" السابق لرشيد رضا أنه يجعل هناك شروطاً للإستخلاف والعهد وهي:

١- أن تتوفر الشروط الكاملة في المرشح للخلافة (أي الذي عهد إليه الإمام)، وهذا اتفاق على ما يذكر(٢).

٢- أن يكون الإمام المُستَخلِف، مستكملاً لشروط أهلية الإمامة، وأن تكون سلطته شرعية، وهو ما يطلق عليه رشيد رضا بالإمام الحق.

٣- أنّ مشروعية طريقة العهد والإستخلاف، جاءت كسابقة تاريخية في الخبرة الإسلامية من حادثة استخلاف أبي بكر لعمر رضي الله عنه من بعده(٣).

٤- الإستخلاف توصية وليس إلزاماً بالمستخلف، هو عهد بالترشيح وليس عهداً بالتعيين.

---

(١) محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص٤٢.
(٢)قارن ذلك بـ:
Asghar Ali Enginner, Theory And Practise of the Islamic State, Op. Cit., pp.(40_95).
Muhammed Hadi Hussain, The Nature of the Islamic State, Op. Cit., (6_13).
(٣) محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- ثم إن البيعة لا تكون لولي العهد إلا بعد انقضاء ولاية الخليفة أو القائد الذي استخلفه حتى لا يكون ثمة بيعتان، ومن ثم خليفتان.

والعهد والإستخلاف يكون أمّا لواحد أو لعدة أشخاص، فإمّا أن يكون عهد واستخلاف الإمام لشخص معين، أو أن يكون استخلافه وعهده لعدة أشخاص ".. وأمّا العهد إلى الجميع وجعله شورى في عددٍ محصور من أهل الحل والعقد، فاشترطوا أن تكون الإمامة متعينة لأحدهم، بحيث لا مجال لمنازعة أحد لمن يتفقون عليه منهم، وهو الموافق لجعل عمر إياها شورى في الستة (رضي الله عنه)" (١).

بيد أنّ رشيد رضا في كلتا الحالتين- الإستخلاف لفرد أو العهد لمجموعة من الأفراد- يشترط ضرورة موافقة أهل الحل والعقد ورضاءهم بالمرشح الذي عهد إليه الخليفة سواءً كان واحداً أو مجموعة أفراد(٢).

وهذا العهد أو الإستخلاف هو عهد ترشيح، لا عهد تقرير كما سبق، ولا تصبح إمامة المرشح صحيحة وشرعية، إلاّ إذا عقد له أهل الحل والعقد وبايعوه. وفي هذا يقول رشيد رضا: "وأيُّ عالم أو عاقل يقيس عهد أبي بكر إلى عمر في تحري الحق والعدل والمصلحة بعد الإستشارة فيه ورضاء أهل الحل والعقد به على عهد معاوية واستخلافه ليزيد الفاسق والفاجر بقوة الإرهاب من جهة، ورشوة الزعماء من جهة أخرى؟.." (٣).

---

(١) قارن ذلك بـ: مصطفى محمود منجود، **الدولة الإسلامية وحدة العلاقات الخارجية**، مرجع سابق.
(٢) نفس المرجع، ص٤١، وص٤٢.
(٣) نفس المرجع، ص٤٢، قارن ذلك بـ:
Muhammad Hadi Hussain, The nature of the Islamic State, Op. Cit., pp.22-23.
وقارن ذلك أيضاً بـ:
Abdul Malik A. Al-Sayyed, Social Ethics of Islamic - Arabic Political Theory and Practice, Vantage Press, NewYork, 1982, pp.(29-32).
وانظر توثيقاً لما ذكره رشيد رضا في المقارنة بين عهد أبي بكر الصديق إلى عمر وعهد معاوية إلى يزيد (في الخلافة) فيما أورده المؤرخون؛ حيث قام أبو بكر الصديق بمشاورة كبار الصحابة في عهده بالخلافة إلى عمر، وبعد أن استوثق بخصاله وصفاته التي رأى أبو بكر أنه لا يجاريه فيها أحد، وبعد ذلك خرج على الناس قائلاً: "أترضون بمن أستخلف عليكم، فإني والله ما ألوت من جَهد الرأي ولا وليت ذا قرية، وإني قد استخلفت عمر بن الخطاب، فاسمعوا وأطيعوا، فقالوا: سمعنا وأطعنا".
ويبدو واضحاً من خطاب أبي بكر السابق الأمور التالية:-
١- اختيار "أبي بكر" لعمر، جاء على اعتبارات توفر الصفات التي تؤهله، أكثر من غيره، لتولي الخلافة، وليس بناءً على علاقات قرابة ونسب.
٢- أن أبا بكر قد استدعى كبار الصحابة، وشاورهم في الأمر، وتحاور معهم، ووافقوه على رأيه.
٣- أن ولاية عمر لم تحدث، حتى أقرّها الناس (الرعية) ووافقوا عليها.
في المقابل كان عهد معاوية إلى يزيد، ينتقصه أمور عديدة أهمها:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن هنا يفرّق رشيد رضا بين الإستخلاف في عهد الخلفاء الراشدين وبين الإستخلاف في العهود الإسلامية اللاحقة، ابتداءً من عهد معاوية بن أبي سفيان لابنه يزيد. فالإستخلاف في عهد الخلفاء الراشدين كان يجري وفقاً للمثالية السياسية الإسلامية القائمة على اعتبارين أساسيين في هذا الموضوع:

الأول: توفر شروط الإمامة في المستخلف.

الثاني: موافقة أهل الحل والعقد في الأمة وقبولهم بهذا المرشح.

وفي حين يتفق رشيد رضا مع بعض المعتزلة وأهل الحديث في اشتراط موافقة أهل الحل والعقد على المستخلف، وعدم حصول الشرعية للإمام إلا بهذه الموافقة، يختلف رشيد رضا في هذا الشرط مع العديد من العلماء الذين لا يشترطون موافقة أهل الحل والعقد، فالجويني مثلاً لا يشترط موافقة أهل الحل والعقد -استناداً إلى فلسفة الشوكة والغلبة-؛ لأنّ الإمام المستخلِف هو صاحب الشوكة والقوة، فإذا عقد لواحد كان هذا الأخير خليفة وإماماً للمسلمين، وحصلت الطاعة له من الناس(١).

كذلك الأمر يذهب القلقشندي إلى عدم اشتراط موافقة أهل الحل والعقد على الإستخلاف ".. لأنّ الإمام أحقّ بها، فكان اختياره فيها أمضى وأنفذ"(٢).

كما أنّ العلماء المسلمين قد اختلفوا في عهد الإمام لولده، أو والده، فأيّد فريق من العلماء المسلمين ذلك، وعارض فريقٌ آخر ذلك استناداً إلى قاعدة عدم قبول شهادة الوالد لولده والإبن

١- رأى مجموعة من كبار الصحابة عبد الله بن الزبير والحسين بن علي، عبد الله بن عمر، وغيرهم، أن يزيد لا تتوفر فيه أهلية استلام الخلافة والحكم.

٢- رفض مجموعة كبيرة من أهل الشورى، وكبار الصحابة المعروفين مبايعته، وعدم موافقتهم على عهد معاوية، واعتراض مجموعة من الصحابة على ذلك العهد.

٣- انقسام الناس في شأن العهد، ومبايعة عدد كبير منهم لغيره مثل الحسين بن علي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير، وتأييد عدد كبير من القيادات الشعبية والعسكرية لهما، وحدوث ثورات شعبية وحروب أهلية، نتيجة ذلك.

٤- أن معاوية قد جاء بسُنّةٍ جديدة في الخبرة السياسية الإسلامية آنذاك، وهي: توريث الحكم، والذي رفضه كبار الصحابة، ولم يقم به الخلفاء الراشدون من قبله.

فالمقارنة بين الحالتين السابقتين تبرز بوضوح الهوة الشاسعة بينهما والتحول الجذري في مسار السلطة السياسية في الإسلام منذ حكم معاوية بن أبي سفيان.

انظر أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، ص٣٥٢، وص٣٥٣، وجـ٣، صص(٢٦٩-٢٧٤)، وانظر كذلك: ابن كثير، **البداية والنهاية**، مرجع سابق، جـ٤، صص(١٤٩-١٥٢).

(١) الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص١٣٩، وص١٤٠.

(٢) القلقشندي، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، مرجع سابق، ص٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لأبيه، حيث أنّ الشهادة هنا موضع تهمة(١). بينما أيّد فريق آخر تولية الأب، وعارض تولية الإبن؛ لأن عاطفة الأب تجاه ابنه أقوى من عاطفة الأب تجاه أبيه(٢).

ويؤيد الباحث هنا رأي العلماء ورشيد رضا الذي أكّد ضرورة موافقة أهل الحل والعقد على الإستخلاف، ورفض جعل أمور الخلافة وراثة يرثها الأبناء من الآباء(٣)، فالسلطة هي للأمة، وليست كما ذكر القلقشندي سابقاً حقاً للخليفة المستخلِف.

ولا يرى الباحث –هنا– مسوّغاً للتفريق بين استخلاف الإبن واستخلاف الأب، في ضرورة موافقة أهل الحل والعقد، ويستغرب كيف يدرج العلماء والفقهاء سير الخلفاء الراشدين، للمحاججة على صحة الإستخلاف والعهد، ويتناسون رفض الخلفاء الراشدين تعيين أبناءهم من بعدهم والعهد إليهم بالخِلافة(٤).

وفي هذا السياق يُدين رشيد رضا الآراء التي تبنّاها بعض العلماء في إطلاق جواز الإستخلاف والعهد دون تقييده بالشروط السابقة، حيث يقول: "وقد تمسّك بهذا أئمة الجور وخلفاء التغلب والمطامع، ولم يراعوا فيه ما راعاه من احتجوا بعمله من استشارة أهل الحل والعقد والعلم برضاهم أولاً، وإقناع من كان توقف فيه"(٥).

مما سبق يتبين أنّ شرعية السلطة السياسية، ترتبط في فكر محمد رشيد رضا، بالإرادة السياسية لأهل الحل والعقد، سواء جاءت الإمامة بطريق البيعة والعقد، دون استخلاف أو عهد، أو جاءت عن طريق الإستخلاف والعهد.

وهذا الرأي يضعه في موقف فكري مخالف لمواقف الشيعة الإمامية، التي رأت أنّ الإمام يتم تحديده بالنص الرباني، وأنّ الخلافة محصورة في ذرية علي بن أبي طالب (كرّم الله وجهه) بإرادة إلهية لا باختيار بشري(٦).

---

(١) انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، ص٢٢٢.
(٢) نفس المرجع، ص٢٢٣، وقارن ذلك بالقلقشندي، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، مرجع سابق، صص(٥٠-٥٢)، وقارن ذلك بابن تيمية، **السياسة الشرعية**، مرجع سابق، صص(١٤-١٩).
(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٤٢.
(٤) انظر: مثالاً على ذلك في قول عمر بن الخطاب عندما أشار عليه أحد الصحابة أن يولي ابنه عبد الله "قاتلك الله والله ما أردت الله بهذا، ويحك كيف أستخلف رجلاً عجز عن طلاق امرأته! لا أرب لنا في أموركم، ما حمدتها فأرعن فيها لأحد من أهل بيتي، إن كان خيراً فقد أصبنا منه، وإن كان شراً فشرعنا آل عمر، بحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد..". (الطبري، تاريخ الأمم والملوك، مرجع سابق، جـ٢، ص٥٨٠).
(٥) نفس المرجع، ص٤١.
(٦) انظر: حول هذا الموضوع: أحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي**، مرجع سابق، صص(١١-٣٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا السياق يرد محمد رشيد رضا النصوص الشيعية في ولاية علي بن أبي طالب، فيتأول حديث: "من كنت مولاه فعلي مولاه"(١) بأن المقصود في هذا الحديث هو ولاية النصرة والمودة، وليس الإمامة العظمى، كما أنه يرى أن العديد من الروايات السياسية الشيعية في الإمامة قد اخترعت ووضعت أثر تبلور الفرق السياسية الإسلامية، وبعد نشوء التعصب المذهبي(٢).

وإذا كان رأي محمد رشيد رضا في نفي النص وتبني الإختيار البشري أساساً لشرعية السلطة السياسية، يوافق العديد من الإتجاهات الفكرية الإسلامية قديماً مثل المعتزلة والخوارج والسنة، فإنه يتفق مع "الجويني" في اعتبار أمور الإمامة في أغلبها مرتبطة بالإجتهاد البشري، وليست مرتبطة بالنصوص الشرعيّة، كما ذكر سابقاً، وكما يؤكد الجويني بقوله: "ولا مطمح في وجدان نص من كتاب الله تعالى في تفاصيل الإمامة، والخبر المتواتر معوز أيضاً"(٣).

كما أنّ هذا الرأي يضعه في موقف مخالف للنظريات الثيوقراطية الوسيطة في أوربا والتي عزت شرعية السلطة السياسية للإرادة الإلهية، وفي موقف مؤيد للنظريات التعاقدية التي ترجع شرعية السلطة السياسية لمبدأ العقد(٤).

ويخالف رشيد رضا كذلك كلاً من الزيدية والإباضيّة -اللتين تخالفان الخط الفكري العام للإتجاهات السياسية الإسلامية قديماً- فالزيدية استغنوا بالظهور- (ويقصد به خروج الإمام على السلطة الجائرة والدعوة إلى نفسه إماماً)- عن العقد كأساس لشرعية السلطة السياسية. ويوضح

---

(١) أخرجه الحاكم في **مستدركه**. انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، صص(٢-٨-٢١٤).
(٢) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٦، ص٤٤٢، وص٤٤٣.
(٣) الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص٦١.
(٤) النظريات الثيوقراطية التي سادت في الحضارة المسيحية الوسطى، كانت ترجع السلطة السياسية إلى الإرادة الإلهية، وتدّعي أن الحاكم يستمد شرعيته من الله، وقد مرّت هذه النظريات في مرحلتين أساسيتين -تبعاً للعلاقة بين السلطة السياسية الممثلة بالأباطرة والأمراء والسلطة الدينية الممثلة بالكهنة- وهما:-
١- نظريات السلطة الثيوقراطية المباشرة:-
والتي ترى أن الحاكم يستمد سلطته من الله بطريقة مباشرة، وأنه معين من قبل الله، فلا يجوز عصيانه والخروج عليه، مهما فعل، حتى وإن ارتكب المعاصي والذنوب والظلم، فعلى الشعوب أن تصبر عليه؛ لأن ذلك نتيجة ذنوبها ومعاصيها، ولقد سادت هذه النظريات في مرحلة التوافق بين الكنيسة والأباطرة أو الحكام.
٢- نظريات السلطة الثيوقراطية غير المباشرة:- والتي ترى أن الحاكم يستمد سلطته من الله بطريقةٍ غير مباشرة، عن طريق الشعوب المسيحية، والشعوب المسيحية يمثلها رجال الدين، فالحاكم يستمد سلطته من رجال الدين الذين يملكون تعيينه وعزله، ولقد سادت هذه النظريات في فترة الصراع بين الكنيسة والحكام الزمنيين، وأراد رجال الدين منازعة الحكام في شرعية السلطة من خلال النظريات.
(انظر جان جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، مرجع سابق، صص(١٤٣-١٤٩)، وصص(١٤٩-١٩٧) و
John B. Morrall, Political Thought in Medieval Times, Op. Cit., pp(12_41).
انظر كذلك: أحمد محمد الأصبحي، **قراءة في تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، جـ١، صص(١٤٩-١٧٢)، وقارن ذلك بـ: حورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، صص(١٢٥-١٥٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك الشهرستاني بقوله عنهم: ".. لم يجوّزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنّهم جوّزوا أن يكون كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج للإمامة، أن يكون إماما واجب الطاعة"(١).

أمّا الإباضيّة، فينطلقون في رؤيتهم لشرعية السلطة السياسية من أصل رئيسي من أصولهم السياسية وهو "مسالك الدين"(٢). ويقصدون به "الطرق التي يتوصّل بها إلى إنفاذ الأحكام الشرعية، وهي تعبّر عن مراحل الإمامة للإباضية، التي يمكن أن تجتازها في مختلف أدوار حياتها إزاء واجب الدعوة لدين الله(٣).

وانطلاقا من هذا الأصل فإنّ الإباضية تميز بين أربعة أنواع للإمامة(٤) هي: إمامة الظهور، وإمامة الدفاع، وإمامة الشراة، وإمامة الكتمان، ويوافق رشيد رضا الإباضية في مرحلة إمامة الظهور، بأنّ العقد والبيعة هما أساس شرعية السلطة السياسية. وتعبّر إمامة الظهور عند الإباضية عن التمكين العقيدي لمذهبهم في الأرض أو الإقليم السياسي(٥).

أمّا المراحل الأخرى للإمامة، فإنّ شرعية السلطة السياسية ليست مرتبطة بالعقد، وإنما بالدعوة ومباينة الظلمة من قبل من هو أهل للإمامة، وقائمٌ بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٦).

أمّا ابن حزم الأندلسي فرأى أنّ طرق انعقاد وإسناد سلطة الإمامة تستوحى من فترة الخلافة الراشدة، والتي شهدت ثلاثة أنواع من طرق إسناد سلطة الإمامة(٧):-

---

(١) الشهرستاني، **الملل والنحل**، مرجع سابق، جـ١، ص١١٢.
(٢) انظر: عدون جهلان، **الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف اطفيش**، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، ط١، ١٩٩١، ص٤٩، وص٥٠.
(٣) نفس المرجع، ص١٤٩.
(٤) نفس المرجع، ص١٤٩، وص١٥٠.
(٥) نفس المرجع، صص(١٥٦-١٦٦)، أما المقصود بكل نوع من أنواع الإمامة السابقة فإمامة الظهور هي الإمامة التي تأخذ نتيجة انتصار المذهب الأباضي، وسيطرته على مقاليد الحكم فتتم بناءً على العقد والبيعة، أمّا إمامة الدفاع فهي مرحلة من مراحل سعي دعاة المذهب الأباضي إلى إزالة السلطان الجائر والوصول إلى الحكم العادل وتحكيم الشريعة الإسلامية وتكون في حالتين:-
أ- مداهمة العدو للأمة وسيطرته على الوضع.
ب- تفشي الفساد وإشاعة الفاحشة، وكثرة الظلم بسبب انحراف الإمام عن الجادة وتخليه عن الأمانة.
فعند وقوع هاتين الحالتين ينبغي على الأمة أن تثور على الحاكم ويسمى قائد الثورة بإمام الدفاع، فإذا نجحت الثورة، انتهت إمامة الدفاع، وتختار الأمة عند ذلك إمام الظهور، ويصبح إمام الدفاع واحداً من أفراد الرعية، وإذا فشلت قد يتحول الثوار الباقون "مرحلة الشراء" وهنا، حيث يقود "إمام الشراء" هؤلاء الثوار الفدائيين ويهاجم السلطة السياسية الباغية من خلال الإعتماد على الحيلة والمباغتة والعنف، فإذا فشلت الثورات، ولم تستطع الأمة تغيير المنكر وإزالة السلطة الجائرة، يدخل الإباضيون في مرحلة الكتمان، فينعزلون بعيداً عن المجتمع الفاسد، ويقومون بترتيب مجتمعهم الداخلي وتنظيمه على مبادىء وتعاليم دقيقة في إطار إمامة الكتمان.
(٦) نفس المرجع، ص١٥٦.
(٧) انظر: التفاصيل في: **أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الأندلسي**، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مرجع سابق، صص(٩٧-٩٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأولى: أن يعهد الإمام إلى أحدهم، وهذه الطريقة التي يفضلها ابن حزم، حيث أنها تضمن "اتصال الإمامة وانتظام أمر الإسلام وأهله..".

والثانية: يبادر رجل مستحق للإمامة فيدعو إلى نفسه، ولا يوجد له منازع فيبايعه الناس، ويلتزمون بإمامته وطاعته، كما فعل علي بن أبي طالب(١).

أمّا الطريقة الثالثة: فهي أن يصيِّر الإمام عند وفاته اختيار خليفة المسلمين إلى رجل، أو عدة رجال ثقات كما فعل عمر بن الخطاب وهي الطريقة التي تولى فيها عثمان بن عفان أمور الإمامة، وشؤون الرياسة.

ويختلف رشيد رضا مع ابن حزم في توكيده على موافقة ورضا أهل الحل والعقد على الترشيح والعهد في الطريقتين الأولى والثالثة.

أما الطريقة الثانية عند ابن حزم فهي لا تظهر عنده -أي رشيد رضا- إلاّ إذا كان ابن حزم يقصد بتصدر ذلك الرجل إلى الإمامة عن طريق العقد من قبل جماعة الحل والعقد، وإذا كانت غير ذلك، فإنّ الحديث سوف يأتي لاحقاً عن البيعة الإكراهية بالتغلب والقهر.

ثالثاً: البيعة الإكراهية بالتغلب والقهر:

الطريقة الثالثة لإسناد السلطة في فكر محمد رشيد رضا هي طريقة الغلبة والقهر، أو الخلافة القهرية (على حد تعبير ابن جماعة) (٢)، وهذا النوع من الإمامة لا يراعي (بالضرورة) توفر شروط ولاية السلطة، كما أن الإمامة في هذا النوع من الخلافة يعوزها العقد حتى تتمتع بالشرعية مثل الطريقين الآخرين.

إن محمد رشيد رضا يرفض هذا النوع من السلطة، ويعتبرها غير شرعية، ويطالب المسلمين بالسعي لإزالتها أينما وجدت في بلادهم وخضعوا لجبروتها "لا يجوز أن توطن الأنفس على دوامها، ولا أن تجعل الإمامة كالكرة بين المتغلبين يتقاذفونها ويتلقونها.." (٣).

كما يلقي رشيد رضا مسؤولية خاصة على أهل الحل والعقد، ويطالبهم بالسعي لإزالتها عند الإمكان، وفي حالة ضمان عدم حدوث فتنة خطيرة بين المسلمين(٤).

---

(١) يتحفظ الباحث على هذه الطريقة، حيث أن علي بن أبي طالب، لم يتصدر للإمامة، وإنما تولى السلطة عن طريق إسناد أهل الحل والعقد في المدينة والإمامة له ومبايعته عليها، ولقد حاول التنصل منها مراراً، لكن الناس وكبار الصحابة استجاروا به وبايعوه خوفاً من حدوث الفتنة، والحرب الأهلية، انظر الطبري، تاريخ الأمم والملوك، مرجع سابق، جـ٢، صص(٧٠١-٧٠٤).
(٢) انظر: ابن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، مرجع سابق، ص٥٥.
(٣) محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص٤٥.
(٤) نفس المرجع، ص٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا السياق ينتقد محمد رشيد رضا العلماء الذين أجازوا السلطة القهرية "إمامة التغلب" دون تحديدها بحالة الضرورة وبيان أحكامها، ودون بيان أصول الحكومة الإسلامية(١).

ويلاحظ من آراء محمد رشيد رضا في حكومة التغلب، أنه يعتبرها في بعض الأوقات في حكم الضرورة، فكما أجاز العلماء أكل الميتة عند الضرورة، أجازوا سلطة التغلب للضرورة(٢).

ومن هنا فإنّ من الواضح أن قبول محمد رشيد رضا بإمامة التغلب من باب الضرورة، ليس عاما لكل أشكال القهر والتغلب، فرشيد رضا من خلال ما سبق يرفض شكل التغلب القائم على إزاحة السلطة الشرعية القائمة وتبوء مكانها وإنما يقبل ذلك في حالة عدم وجود خليفة أصلا، وتصدر واحدٍ من الناس للخلافة اعتماداً على قوته أو شوكته، وقد يكون من خلال استيلاء شخص على السلطة بعد فساد الخلافة، وارتكاب الإمام القائم العديد من المفاسد والخطايا التي تؤثر بدرجة كبيرة على مقام الخلافة وواجباتها(٣).

ويختلف رشيد رضا في موقفه الرافض من خلافة التغلب مع مجموعة من الأفكار والآراء التي سادت في أوساط علماء السنة وأيدت خلافة التغلب، لا سيما الفقيه "ابن جماعة" الذي قرر بوضوح أنّ من اشتدت وطأته وجبت طاعته"، قائلا: "وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده، انعزل الأول وصار الثاني إماما"(٤). وكذلك الأمر بالنسبة إلى ابن خلدون الذي طوّر مفهوم الشوكة وبنى عليه مفهوم العصبية، حيث قدم نظرية واضحة في دوره العصبية في السلطة السياسية، ودورها في زوال السلطة، ولا تعتمد وفقا لآرائه شرعية السلطة على العقد والبيعة، وإنما تعتمد على القوة والعصبية(٥).

---

(١) نفس المرجع، ص٤٣، وص٤٤، وص٤٥.
(٢) نفس المرجع، صص(٤٣-٤٩.
(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، صص(٤٣-٤٦)، قارن ذلك بالطرق المتعددة في عملية إسناد السلطة السياسية في: مصطفى منجود، **الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، صص(٢٦٠-٢٦٦).
(٤) انظر: ابن جماعة، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، مرجع سابق، ص٥٥، وقارن ذلك بما أورده:
Erwin I. J. Rosenthal , Political Thought in Medieval Islamm, Op. Cit, pp.(43-51).
(٥) انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، صص(١٦٣-١٨٠)، وقارن ذلك بما أورده:
Muhammad Hadi Hussain, The nature of the Islamic State, Op. Cit., pp.(148-156).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث: سقوط السلطة السياسية:-

لا تقل حدة الجدال والإختلاف الفكري بين الإتجاهات السياسية الإسلامية قديما في موضوع سقوط وعزل السلطة السياسية عن الموضوعات الأخرى.

وموضوع سقوط السلطة السياسية يتطرق إلى مفهوم شرعيتها من باب آخر، ذلك أنه إذا كانت قضيتا شروط الترشيح للسلطة السياسية، ودور الأمة في اختيار السلطة تحددان شرعية الأهلية لولاية السلطة، وشرعية إسنادها، فإنّ سقوط السلطة السياسية يرتبط بعوارض استمرارها، وعدم التزامها بالعقد والبيعة(١).

ولقد تناول رشيد رضا هذا الموضوع، كما تناولته الإتجاهات السياسية الإسلامية، تحت عناوين كثيرة منها: عزل الإمام، الخروج على الإمام، استخدام السيف.. الخ.

ومن أجل التعرف ودراسة مساهمة رشيد رضا في هذا الموضوع، فإنّ الأسئلة التي سيحاول هذا المبحث الإجابة عليها هي: ما هي موجبات عزل السلطة السياسية في فكر رشيد رضا؟ ثم ما هي أشكال الخروج على الإمام في فكره؟ وأين تقع آراؤه في هذا الموضوع من الإتجاهات الإسلامية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، فإنّ المبحث سيقسّم إلى المحاور التالية:-

أولا: موجبات عزل الإمام أو سقوط السلطة السياسية في فكر رشيد رضا.

ثانيا: أشكال الخروج على الإمام في فكره.

ثالثا: مقارنة أرائه في سقوط السلطة مع الإتجاهات السياسية الإسلامية الأخرى.

أولاً: موجبات عزل الإمام أو سقوط السلطة السياسية في فكر رشيد رضا:-

تبيّن مما سبق أن رشيد رضا يميز بين خلافتين: الخلافة الشرعية وخلافة الغلبة والقهر، وفيما يلي رؤيته لموجبات عزل كلا الإمامين:-

أ- الإمامة الشرعية الحقة: التي استكمل فيها الإمام شروط الترشيح، وأتى عن طريق "الإختيار" من خلال أهل الحل والعقد. ومارس واجباته ووظائفه وفقا لشروط العقد(٢).

فهذا النوع من الإمامة، قد يطرأ عليه من الأمور والأسباب التي تؤدي إلى سقوطها، وعزل الإمام، وخروج إمامته من إطار الشرعية الذي بدأت منه، لكن السؤال هو: ما هي الموجبات التي تؤدي إلى إسقاط شرعية السلطة السياسية، والخروج عليها؟

---

(١) مصطفى منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص٣٤٣.
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يرى رشيد رضا -في هذا المجال- أنّ العلماء المسلمين قد اختلفوا في هذه الموجبات والأسباب، ويُرجع رشيد رضا أسباب اختلاف العلماء إلى "اختلاف ظواهر النصوص التي وردت في الطاعة والصبر وتغيير المنكر، ومقاومة الظلم والبغي"(١).

لكن على الرغم من هذا الإختلاف في ظواهر النصوص في موضوع سقوط وعزل السلطة، والذي يستوجب من علماء ومفكري الأمة مجهوداً معرفياً وفكرياً كبيراً في استنباط الأحكام وتأصيلها من هذه الأحاديث، والموازنة بين المصادر التنظيرية الإسلامية في مدى قوتها وضعفها، ودلالاتها اللغوية والشرعية والسياسية، ووضع كل واحدٍ من هذه الأدلة الشرعية في موضعه المعرفي والتنظيري من عزل السلطة وإسقاطها، وفي ذات الوقت استحضار سياق الأدلة الكلي وأسباب النزول ومناسبة القول، وتطور المفاهيم واختلافها وسيرتها التاريخية منذ زمن التنزيل وما بعده(٢).

على الرغم من ذلك الإختلاف، فإنّ رشيد رضا، يبيّن أنّه لم يرَ قولاً أو أثراً لأحد، قام بالمجهود المعرفي السابق، وقدم نظرية إسلامية محددة وكلية ودقيقة(٣).

ويتفق الباحث في هذا الرأي مع رشيد رضا، في غياب المجهود المعرفي والفكري التنظيري، في موضوع سقوط السلطة السياسية، وعلى الرغم من جهود بعض العلماء، في تحديد بعض الموجبات لسقوط السلطة وتغييرها، فإنّ هذه المحاولات ينقصها كثير من الخطوات التأصيلية التي ذكرها رشيد رضا سابقاً، بينما تدعو الحاجة الماسّة العلماء والمفكرين، إلى إكمال هذا النقص، ومصدر أهمية الحاجة هو الإختلاف الكبير الذي ظهر في التاريخ وفي الواقع المعاش بين المسلمين في هذا الموضوع، وما يؤول إليه هذا الإختلاف إلى نزاعات وصراعات فيما بينهم، وهذا الرأي وإن كان بالضرورة لن يقطع مصدر هذه النزاعات والصراعات بالكلية، إلا أنه سيضع النقاط على الحروف، ويقرّب تناول مسائله بطريقة علمية أعمق وأكثر موضوعية، تتغلب فيها المعرفة والحياد "الإستقامة" على الأيدلوجيا والتحيُّز(٤).

---

(١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٦، ص٣٦٦، وص٣٦٧.
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، نفس المرجع، بتصرف، ص٣٦٦ وص٣٦٧.
(٣) نفس المرجع، ص٣٦٧.
(٤) انظر: حول هذا الموضوع: محمد جابر الأنصاري، **العرب والسياسة، أين الخلل؟** جذور العطل العميق، دار الساقي، بيروت، ط١، ١٩٩٨، صص(٦٧-٨٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وينتقد رشيد رضا العلماء الذين قاموا بتوظيف مجموعة من الأحاديث النبوية التي تحض الأمة على الصبر على أخطاء وزلات الحكام وأئمة الجور، ساعين إلى "تخدير" الأمة والشعوب، وجرّها إلى القبول بهذا النوع من السلطة المنحرفة زعماً أن هدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يأمر بذلك، وفي رأي رشيد رضا أن هذا الرأي غير صحيح، ومجافٍ لهداية الله وهداية رسوله، لسببين أساسيين هما: -

(١) أنّ هذه الأحاديث التي يستشهد بها هؤلاء العلماء تعارضها أحاديث أخرى، تدعو الأمة إلى عدم القبول بهؤلاء الحكام وتبين عدم شرعية سلطتهم(١).

(٢) أنّ أولئك العلماء، لم يلتزموا في فتاواهم وآرائهم بمقصود وغاية هذه الأحاديث، وهو اتقاء الفتنة، وعدم تفريق الكلمة المجتمعة، والحفاظ على وحدة المجتمع الإسلامي وتماسكه(٢).

أمّا بالنسبة للموجبات التي يراها رشيد رضا سبباً وداعية لإسقاط وعزل السلطة السياسية (المنصب الإمام)، فإنّ رشيد رضا وعلى الرغم من كل الإنتقادات التي وجهها للعلماء السابقين في تقصيرهم في التنظير في هذا الموضوع، إلاّ أنّه لم يقدّم محاولة تأصيلية، أو مقدمات لمشروع تأصيلي تنظيري، وإنما اكتفى بنقل كلام الماوردي في هذا الموضوع، وبالتعقيب على عدد من الموجبات التي ذكرها الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية) (٣).

والموجبات في رأي الماوردي يمكن إجمالها في نقطتين: (٤)-

(١) الجرح في العدالة، وهو قسمان: أولهما وجود "شبهة" بكفره، وهذه أيضاً لها وجهان: ما يحتمل التأويل (أي الإجتهاد والإعذار) وهذه لا توجب عزله، وما لا تحتمل التأويل وهذه توجب عزله، والثاني ما يتعلّق بالشهوات (السلوك الشخصي والتصرفات المختلفة للإمام)، وسيأتي الباحث عليها فيما بعد.

(٢) نقص في بدنه: فإمّا أن يتعلّق بالحواس، كأن يفقد الإمام عينيه، أو أذنيه (فهذا يوجب العزل)، وإمّا أن يتعلّق بالأعضاء (كفقدان بعض أطرافه الرئيسية كاليدين والساقين)، وهذا كذلك يوجب العزل، وإمّا أن يتعلّق النقص في تصرف الإمام وهذا يقسم إلى قسمين:-

(أ) حجر الإمام: وهذا له وجهان: الأول: إذا كان الحاجرون عليه يسيرون في الحكم وفق الشريعة وأحكام الإسلام، ففي هذه الحالة لا يُعزل الإمام. الثاني: إذا كانوا لا يفعلون ذلك: فهنا يعزل.

---

(١) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٦، ص٣٦٧، وص٣٦٨.
(٢) نفس المرجع، ص٣٦٧ وص٣٦٨.
(٣) انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، صص(١٧-٢١).
(٤) قارن ذلك بمحمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، صص(٤٦-٤٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(ب) قهر الإمام: وهنا وجهان كذلك، الأول: إذا كان القاهرون له مشركين يُعزل الإمام، الثاني: إذا كان القاهرون من بغاة المسلمين فالأمر هنا مرتبط باحتمالين: أولهما: ألا يكون الإمام راجياً الخلاص منهم فيعزل من الإمامة، وثانيهما: أن يكون راجياً الخلاص منهم. وهنا كذلك احتمالان: الأول: أن يعيّن الباغون إماماً لهم، ففي هذه الحالة يُعزل الإمام وتعتبر أرضُ الباغين "أرضُ جور"، والثاني: ألا يعيّن الباغون إماماً لهم وهنا لا يُعزل الإمام.

وعودٌ إلى بدء، إلى النقطة التي تركها الباحث، وهي: الفسق الذي يتعلّق بالشهوات، حيث يقول الماوردي: "... وهو ارتكابه (أي الإمام) للمحظورات وإقدامه على المنكرات تحكيماً للشهوة وانقياداً للهوى، فهذا الفسق يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها"(١).

بيد أنّ رشيد رضا لا يدع كلام الماوردي –الذي نقله– هنا يمرُّ بدون تعليق، إذ يقول "وما ذكره (أي الماوردي) من انعزال الإمام بالفسق، قد اختلفوا فيه: والمشهور الذي حققه الجمهور أنه لا يجوز تولية الفاسق، ولكن طروء الفسق بعد التولية لا يبطل الإمامة مطلقاً"(٢). فهل نحن أمام موقفين مختلفين لكلٍّ من الماوردي ورشيد رضا في مسألة عزل الإمام بالفسق؟

نعم ثمة موقفين، لكن ليس ابتناءً على أنّ الماوردي يقول بعزل الفاسق، ورشيد رضا لا يرى عزل الإمام بالفسق، فالماوردي لم يفصّل في مسألة طبيعة الفسق ودرجته، أمّا رشيد رضا، فهو إن لم يفصّل في هذا الموضع، إلاّ أنه قد بدأ حديثه في موجبات العزل بالربط بين الخلافة المستوفية للشروط الشرعيّة والإمام القائم بالواجبات وبين استمرار الشرعية(٣)، بمعنى: أنّ عدم قيام الإمام بواجباته ومسؤولياته يعتبر سبباً في العزل في فكر رشيد رضا، وبالتالي فإنّ الفسق إذا أثّر على المسؤوليات الدستورية للإمام فإنه يعتبر "خرقٌ" في استمرار شرعيته، خاصة إذا كانت مجموعة من وظائف الإمام مرتبطة بالشعائر الدينية والعقيدة الإسلامية، بل ومرتكزة عليها(٤).

كذلك الأمر يمتدح رشيد رضا العلماء الذين يثورون على الأئمة الظالمين الجائرين، وينقد العلماء الذين يبررون شرعية الجائرين والطغاة(٥)، لكنه لا يحدد مفهوم الجور والطغيان والظلم، الذي يستوجب الثورة.

---

(١) انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص١٧.
(٢) محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص٤٨.
(٣) نفس المرجع، ص٤٨.
(٤) انظر: الفصل الرابع من هذه الدراسة، المبحث الأول.
(٥) انظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٦، ص٣٦٧، وص٣٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- إمامة القهر والغلبة:-

تمتاز هذه الإمامة -في فكر رشيد رضا- بأنها غير شرعية، ولم تأت من خلال القنوات المشروعة، ولم تحصل على الشروط المطلوبة من أجل السلطة الشرعية، ولذلك فإنّ بقاء هذه الخلافة يرتبط بالضرورات، وبعدم القدرة على تغييرها من قبل الأمة. ويتحمل أهل الحل والعقد (في هذا السياق) مسؤولية السعي الحثيث لإزالتها، و"توطين الأنفس على عدم استمرارها"(١).

من هنا فإنّ موجبات عزل السلطة السياسية المتمثلة بالإمام في هذه الحالة، قائمة -من الأصل-، ومن الناحية النظرية، لكن الأمر هنا يرتبط بالناحية العملية وبإمكانيات العزل ومدى القدرة على تغييرها بأقل الخسائر والتكاليف، بناءً على القواعد في المصالح والمفاسد(٢).

ويُظهر رشيد رضا في هذا المجال اختلافه مع بعض علماء السنة، الذين (كما يرى) قبلوا سلطة المتغلب، غير الحائز على الشروط الكاملة للترشيح، بناءً على قاعدة الضرورات، لكنهم لم يؤكدوا على تقييد قبولهم هذا النوع من السلطة بالضرورة، فصارت فتاواهم تؤخذ مأخذ الإطلاق(٣). مما فتح المجال أمام الحكام ليستثمروا هذه الفتاوى في تكريس نفوذهم، وفي محاربة الثائرين الذين يطالبون بشرعية السلطة السياسية.

كما أنّ قبول هؤلاء العلماء لهذه السلطة -في رأي رشيد رضا- جاء من باب الإحتجاج بالمصلحة الشرعية، على الرغم من اختلافهم في حصر تحديد المصلحة الشرعية واعتبارها داخلة في القياس الأصولي وفي مسالك العلة، واختلافهم كذلك في النظر إلى مبدأ سدّ الذرائع كأصل من المصادر التنظيرية الإسلامية(٤). لكنهم أصرّوا عليها في مجال السياسة، من أجل تثبيت دعائم السلطة، وتقديم المبررات الفكرية والشرعية لها(٥).

فرشيد رضا يحمّل هذه الفتاوى مسؤولية رئيسية في نشر ثقافة القبول والإستسلام لجور الحكام وطغيانهم؛ ذلك أنّ هذا القبول أو الخضوع نزل عليهم من سماء "الفتوى الشرعية"، وقرّب إلى الناس من باب "المصلحة الشرعية"(٦).

---

(١) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٤٥.
(٢) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، صص(٤٣-٤٥).
(٣) نفس المرجع، ص٤٣، وص٤٤، وص٤٥.
(٤) محمد رشيد رضا، **المسألة العربية، مقالة للتاريخ**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٢٠، جـ١، ص٤١، وص٤٢.
(٥) نفس المرجع.
(٦) نفس المرجع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى النقيض من علماء السنة، يشيد رشيد رضا بالإمام زيد، مؤسس مذهب الزيدية(١)، الذي رفض الإعتراف بأية سلطة لا تتمتع بالشرعية الكاملة، فكان هو وأتباعه بمثابة "الفدائيين" ".. الذين يقاومون الظلم بالثورات على الجائرين الظالمين، إلى أن يئلوا عروشهم، ويريحوا الأمم من جورهم"(٢).

ويتفق رشيد رضا في قبوله بأحكام وتصرفات المتغلب -للضرورة-، مع موقف أهل الحديث وأهل السنة: (الماتريدية والأشاعرة)، والأباضية، الذين رأوا أن حفظ الدين والنظام يقتضي إمضاء أحكام المتغلب -أثناء فترة حكمه-(٣).

ثانياً: أشكال الخروج على الإمام في فكره:-

إنّ النقطة السابقة المتعلقة بموجبات عزل السلطة السياسية "الإمام" قد عالجت موضوع سقوط السلطة من أحد جوانبه فقط ألا وهو الجانب النظري، لكن بقي الحديث عن الجانب الآخر وهو الجانب التطبيقي / العملي، المرتبط بتنفيذ العزل والخروج الفعلي في حالة استيفاء مبررات وموجبات العزل والخروج، والسؤال المطروح هنا يتكوّن من شقين: الشق الأول: يرتبط بمن يملك صلاحيات عزل الإمام، أما الشق الثاني: فيرتبط بأشكال الخروج وفيما إذا أجاز رشيد رضا الخروج المسلح على الحاكم.

أمّا من يملك عزل الإمام فإنّ رشيد رضا يحيل الأمر إلى أهل الحل والعقد، ممثلي الأمة ونوابها، الذين يقررون فيما إذا كان الأمر يقتضي عزل الإمام أم لا؟ (٤)

فإذا قرر أهل الحل والعقد، عزل الإمام، فذلك يقتضي قيامهم بعزله دستورياً، إذ أنهم مؤسسة رئيسية من مؤسسات السلطة السياسية تملك حقّ التشريع - وفق الضوابط الشرعية-، وتملك حق الرقابة، وكذلك تولية الإمام وعزله(٥)، فإذا قرّروا ذلك فإنّ قرارهم يعتبر دستورياً.

لكن إذا لم يستجب الإمام لقرارهم، ورفض تنفيذه؟

يحيل رشيد رضا الأمر في هذه الحالة إلى قاعدة توازن المصالح والمفاسد، فإنه يوجب على أهل الحل والعقد الثورة واستخدام القوة على الإمام، إذا لم يستجب سلمياً، شريطة أن يثبت لديهم أن المصلحة أكبر من المفسدة المتوقعة. "..إنّ أهل الحل والعقد يجب عليهم مقاومة الظلم

---

(١) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٨، ص٢٢٥.
(٢) نفس المرجع، ص٢٢٥.
(٣) نفس المرجع، ص٢٢٥.
(٤) محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص٤٩.
(٥) انظر: هذه الدراسة، الفصل الأول، المبحث الثاني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والجور والإنكار على أهله بالفعل، وإزالة سلطانهم الجائر ولو بالقتال، إذا ثبت عندهم أنّ المصلحة في ذلك هي الراجحة والمفسدة هي المرجوحة.." (١).

لكن إذا تبيّن لأهل الحل والعقد، أنّ المفسدة المترتبة على ثورتهم أكبر من المصلحة المرتجاة من عزل الحاكم، فلهم أن يرجئوا العزل والخروج إلى حين توفر مكنته وإمكانيته، وعدم القبول بهذه السلطة إلاّ من باب الضرورة(٢).

ثالثاً: مقارنة أرائه مع اتجاهات التراث السياسي الإسلامي:-

هناك العديد من النقاط التي يمكن مقارنة أراء رشيد رضا فيها مع آراء إسلامية أخرى في هذا الموضوع، منها:-

١- لم يقبل رشيد رضا بفتاوى بعض الفقهاء والعلماء في ضرورة القبول بإمامة القهر والتغلب مطلقاً، إمّا استناداً إلى مجموعة أحاديث تبرر هذه السلطة(٣)، من خلال التركيز على الطاعة، أو استحضاراً للحال والوظائف التي تقوم بها السلطة، انطلاقاً من أن المهم هو أداء الوظائف فقط دون النظر إلى الشكليات(٤).

فرشيد رضا وإن أجاز القبول بالأحكام والتصرفات التي يصدرها المتغلب في وقته للضرورة -(متفقاً في ذلك مع الماتريدية والأشعرية من السنة) والإباضية من الخوارج الذين رأوا في إمضائها حفظاً للدين والنظام-(٥) إلا أنه رفض القبول بسلطة التغلب مطلقاً، واعتبرها غير شرعية، تقبل للضرورة فقط.

٢- يختلف رشيد رضا في قبوله أحكام المتغلب وولاياته أثناء وجوده في السلطة، مع المعتزلة الذين رفضوا ذلك، ومنعوا أن يستعين الناس أو يتحاكموا إلى البغاة، لكنهم استثنوا بعض الأحكام كإقامة الحدود؛ لأن وقوع الضرر على المحكوم قد تحقق ولا سبيل إلى إعادة تطبيق الحد(٦).

---

(١) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٤٩.
(٢) نفس المرجع، ص٤٤، وص٤٥.
(٣) انظر: بعض هذه الأحاديث في النووي، **شرح صحيح مسلم**، مرجع سابق، جـ١٢، صص(٥٤٢-٥٥١).
(٤) انظر: رضوان السيد، **الأمة والجماعة والسلطة**، مرجع سابق، ص٣٥، و
Muhammad Hadi Hussain, The nature of the Islamic State, Op. Cit., pp.(118-122).
(٥) انظر: محمد عمارة، **المعتزلة والثورة**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، صص(٢٤-٢٩).
(٦) نفس المرجع، ص٢٥ وص٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- يتفق رشيد رضا فيما ذكره من موجبات العزل الخاصة بـ: الفسق المتعلق بالشبهات، نقص التصرف من حجر وقهر للإمام وفقدان الأعضاء، أو الحواس، مع العديد من علماء الإسلام مثل: الجويني(١)، والقلقشندي(٢)، والفرّا(٣). ناهيك عن الماوردي.

٤- وفيما يتعلق بالفسق المرتبط بالشهوات، فإنّ أقرب من يتفق معه رشيد رضا في آرائه الجويني، الذي فصل في طبيعة الفسق ودرجته، فإذا كان فسق الإمام يمكن أن يتراجع عنه، ويتوب منه، وليس له كبير أثر على واجباته الشرعية، فهذا لا يقتضي العزل(٤)، أمّا إذا كان الفسق من النوع الذي "عظمت جنايته (أي الإمام)، وكثرت عاديته، وفشا احتكامه واهتضامه، وبدت فضحاته، وتتابعت عثراته، وخيف بسببه ضياع البيضة، وتبدد دعائم الإسلام..." (٥). أي الفسق الدائم المستقر الذي يؤدي إلى الإخلال بوظائف وواجبات الإمام الشرعية، فإنه يؤدي عند الجويني إلى عزل الإمام والخروج عليه.

أمّا الخوارج، فلقد رأوا أنّ الفسق يوجب عزل الإمام، انطلاقا من أصولهم المعرفية/المذهبية، في أنّ مرتكب الكبيرة كافر(٦)، ووافقهم في اعتبار الفسق داعية وموجبا للعزل الإمام القرطبي والزيدية، والمعتزلة(٧).

في حين رفض سعد التفتازاني(٨)، والإمام النووي(٩)، والقاضي عياض، وأحمد بن حنبل وأصحاب الحديث(١٠)، اعتبار الفسق موجبا لإسقاط شرعية الإمام.

٥- تختلف آراء رشيد رضا في موجبات عزل السلطة السياسية جذريا مع آراء الشيعة الإمامية، الذين قاسوا إمامهم الحق على النبوة، واعتبروه معصوما ومعيّنا من قِبل الله، وبالتالي

---

(١) الجويني، غياث الأمم، مرجع سابق، صص(١١٦-١٣١).
(٢) القلقشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، مرجع سابق، صص(٦٤-٧٤).
(٣) أبو يعلى الفرّا، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص٢١ وما بعدها.
(٤) الجويني، غياث الأمم، مرجع سابق، صص(١٢١-١٢٥).
(٥) نفس المرجع، ص١٢١.
(٦) عدون جهلان، الفكر السياسي عند الإباضية، مرجع سابق، ص١٩٥، وص١٩٧.
(٧) انظر: عبد الله الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، مرجع سابق، ص٤٧٤، ومحمد عمارة، المعتزلة والثورة، مرجع سابق، ص٣٢، وص٣٣.
(٨) انظر: محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص٤٤.
(٩) انظر: القلقشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، مرجع سابق، ص٧٢، وعبد الله الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، مرجع سابق، ص٤٧٥.
(١٠) انظر: عبد الله الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، مرجع سابق، ص٤٧٥، ومحمد عمارة، المعتزلة والثورة، مرجع سابق، ص٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

ضوابط ممارسة السلطة السياسية

في

فكر محمد رشيد رضا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تأتي ممارسة السلطة السياسية وأداؤها لوظائفها، بعد عملية الإسناد، لتقوم السلطة السياسية باختصاصاتها المختلفة وواجباتها المتعددة.

لكن هذه الممارسة تخضع للعديد من الضوابط التي تحكمها، وتشكل سقفاً عاماً، ينبغي على السلطة السياسية التقيد بها وعدم الخروج عليها.

وفي هذا الخصوص فإنّ السلطة السياسية في القيام بوظائفها، تسعى لتحقيق أهداف معينة، من وراء هذه الوظائف، تستند وجودها وتبرر بقاءها، وهذه الأهداف والغايات تحددها القيم السياسية التي تنطلق منها السلطة السياسية(١).

كما أنّ جوهر السياسة الشرعية التي تمارسها السلطة السياسية هو تحقيق مصالح الناس، وهذه المصالح مربوطة بشكل رئيسي بمقاصد عامة جاءت الشريعة لتحقيقها والوصول إليها، ولا بد للسلطة السياسية من مراعاتها، والسعي للوصول إليها(٢).

كذلك الأمر، فإن السلطة السياسية تخضع لمنطق وقانون السنن الكونية، وترابط الأسباب بالمسببات، مما يعني ضرورة حرص السلطة على السير وفق هداية السنن التي تؤدي إلى التقدم والرقي.

وفي هذا المجال فإنّ الأسئلة الرئيسية التي سيحاول الباحث الإجابة عليها في هذا الفصل هي:-

- ما هي القيم العامة التي يجب على السلطة السياسية الإلتزام بها؟ وما هي الآثار المترتبة على تغييب القيم في المجتمع السياسي -في فكر رشيد رضا-؟

- ما هي المقاصد العامة التي تسعى السلطة السياسية إلى تحقيقها، وما هي خصائص المصالح وحجيتها، ودورها في العملية التشريعية -في فكر رشيد رضا-؟

- ما هي السنن الكونية التي يجب على السلطة السياسية مراعاتها وعدم الخروج عليها، وماذا يحدث في حال خروج السلطة السياسية عليها -في فكر رشيد رضا-؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة، قام الباحث بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: - الإلتزام بالقيم السياسية الإسلامية.

المبحث الثاني: - الإلتزام بالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: - فهم السنن الكونية العامة للوجود الحضاري والإجتماع الإنساني، وعدم الخروج عليها.

---

(١) انظر: حامد عبد الماجد، **الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية**، دراسة منهجية في النظرية السياسية الإسلامية، ط١، ١٩٩٣، ص١٢.

(٢) انظر: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمة في الإسلام**، مرجع سابق، ص٢٦٩، وص٢٧٠، ومصطفى منجود، **الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص٢٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول: الإلتزام بالقيم السياسية الإسلامية:-

أخذ الحوار والجدال في موضوع السلطة السياسية والقيم، أبعاداً وجوانب متعددة حول قضايا رئيسة مرتبطة بهذا الموضوع، ومن هذه الأبعاد:-

١- الإختلاف بين المدرسة التجريبية التي ترفض منطق التجريد والتأمل في دراسة ظاهرة السلطة السياسية، وترى أنّ عالم السياسة هو الذي يبحث عن الواقعة، وينظفها، ويحولها إلى متغيرات بينها علاقات ارتباطية، تحوّل من خلالها ظاهرة السلطة إلى قوانين مجردة، وبين المدرسة التجريدية التي لا ترى في الممارسة السياسية وفي حركة السلطة إلا استجابة لقيم معينة، تسعى إلى تحقيقها(١).

٢- الجدال في الفكر السياسي الغربي حول محورية القيم والتزام السلطة السياسية بها، فمنذ ميكيافيلي أخذ الفكر السياسي الغربي يتحدث بشكل صريح عن إبعاد القيم الدينية والأخلاقية عن الممارسة السياسية(٢)، فحدث بذلك فجوة كبيرة بين الفكر السياسي المسيحي/الوسيط وبين الفكر الحديث حول محورية القيم ودورها في ترشيد الحركة السياسية.

٣- إذا كان البعد السابق يتعلّق بمدى التزام السلطة السياسية بالقيم الدينية والخلقية، فإنّ هناك بعداً آخر يرتبط بإشكالية السلطة السياسية بين الفكر والحركة، وتبرز هذه الإشكالية في التراث السياسي الإسلامي في ا لمقارنة بين نموذجين: النموذج الفلسفي التأملي، والفارابي في مدينته الفاضلة مثال على ذلك، حيث يهتم وينظّر المفكر السياسي لما يجب أن تكون عليه السلطة السياسية وما تلتزم به من القيم، والنموذج الواقعي، وابن خلدون أحد أمثلته في نظرية العصبية والدولة، حيث يسعى المفكر إلى تنظير حركة السلطة السياسية الواقعية، دون النظر إلى القيم التي يجب أن تلتزم بها.

٤- ويرتبط هذا البعد بالسلم القيمي (أو الترتيب السلمي للقيم)، ونظام القيم الذي تنطلق منه السلطة السياسية، ويفرض بدوره ترتيباً معيناً للقيم(٣).

---

(١) انظر: حامد ربيع، **نظرية القيم السياسية**، جامعة القاهرة / كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، محاضرات غير منشورة، القاهرة، مرجع سابق، ص٢، وانظر كذلك: نصر محمد عارف، حالة علم السياسة في القرن العشرين تاج العلوم هل يستطيع أن يكون علما؟ مجلة النهضة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ع١، اكتوبر، ١٩٩٩، صص(٢٣-٢٨)، وقارن ذلك بـ: السيد غانم، **التنظير في علم السياسة، البؤرة والوضع والمستقبل، اتجاهات حديثة في علم السياسة** (جامعة القاهرة،-مركز البحوث والدراسات)، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٨٧، صص(٢٣-٢٦).

(٢) انظر: حامد ربيع، **نظرية القيم السياسية**، مرجع سابق، ص٢، قارن ذلك بـ: حورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، صص(٣٢١-٣٢٥).

(٣) انظر:حامد ربيع، **نظرية القيم السياسية**، مرجع سابق، ص٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ الأبعاد السابقة لموضوع السلطة والقيم، يثير تساؤلات عديدة فيما يخص فكر رشيد رضا، ومنها:-

١- ما مدى التزام السلطة السياسية بالقيم في فكر رشيد رضا؟ وما هي خصائص القيم التي يرى رشيد رضا أن على السلطة السياسية الإلتزام بها؟

٢- ما هي مفردات القيم أو القيم الرئيسية التي ترتبط بها الممارسة السياسية للسلطة؟ وما هي نقائضها؟ ويرتبط بذلك أيضاً كيف يرتب رشيد رضا القيم من حيث الأهمية وعلاقتها بالسلطة؟

٣- هل هناك "ظروف استثنائية" يمكن أن تبتعد فيها السلطة السياسية عن القيم استجابة للواقع؟ وهل هناك تصور عند رشيد رضا لمآلات ابتعاد السلطة السياسية عن القيم؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة، قُسّم هذا المبحث إلى المحاور الرئيسية التالية:-

أولاً: محورية القيم السياسية الإسلامية في تصور رشيد رضا لموضوع السلطة السياسية، وخصائص هذه القيم.

ثانياً: مفردات القيم السياسية، التي تلتزم بها السلطة السياسية في فكر رشيد رضا.

ثالثاً: تغييب دور القيم وأثره في الإضرار بالمجتمع السياسي.

أولاً: محورية القيم السياسية في تصور رشيد رضا لموضوع السلطة السياسية، وخصائص هذه القيم:-

تشكل القيم لدى رشيد رضا المثاليات التي تسيطر على حركة السلطة السياسية، وتظلل مؤسساتها العامة، وتصاغ من خلالها أهداف السلطة، وبعبارةٍ أخرى هي "أخلاقيات" الحركة والممارسة السياسية للسلطة(١)، من هنا ارتبط مفهوم القيم في رؤية رشيد رضا مع مفاهيم تستمد قوتها من المنظور الشرعي الإسلامي، وتأخذ أبعاداً أخلاقية واسعة مثل: مفهو الحسنات، الصالحات، الفضائل، الأخلاق،...، وإذا كانت هذه المفاهيم تفرضها علاقات "الجذب" مع مفهوم القيم في فكر رشيد رضا، فإن علاقات "الرفض" تفرض مفاهيم: السيئات، المنكرات، الفواحش،...، فالحديث عن القيم التي يجب أن تلتزم بها السلطة السياسية في فكره هو حديث عن الأخلاق والمثل الإسلامية(٢)، والتي تمتاز لديه بعدة ميزات منها:-

١- أنها تنبع في مصدرها من الوحي (بشقية القرآن والسنة):-

---

(١) نفس المرجع، ص٦.
(٢) نفس المرجع، ص٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يؤكد رشيد رضا على أهمية "الدين" في الحفاظ على السياج الأخلاقي الذي يضبط ممارسة السلطة والأفراد، وعلى ضرورة الإلتزام بالأخلاق والفضائل التي جاء بها الوحي(١)، ويرى أنّ أية محاولة لإبعاد الدين وما يشتمل عليه من أخلاق وقيم ومبادىء ستؤدي إلى "فساد اجتماعي" كبير(٢)، ولا تغني أية فلسفة وضعية/عملية عن الدين، لأنها لا تملك أثراً عميقاً في النفوس كما يملك الدين، ومؤدى هذه المحاولات التي بدأت في بعض البلدان الإسلامية من قبل "المتفرنجين" ستؤول في النهاية إلى "فوضى أدبية" غير محمودة(٣).

ويختلف رشيد رضا في بنائه: الأخلاق والواجبات الخلقية على أسس دينية، وعلى إلزام قادم من الأعلى المطلق، عن العديد من الفلاسفة الغربيين الذين حاولوا بناء "الواجبات الأخلاقية" على أسس وضعية: كالعقل أو الحس(٤)، أو أسس "بيولوجية" كما هو الحال عند هربرت سبنسر(٥).

٢- أنها مطلقة من ناحية التنظير والتجريد، لا تتغير بتغير الظروف، ولا تقبل الخضوع للنسبية الإجتماعية أو التاريخية، في هذا يقول رشيد رضا "وإنّ من الأخلاق الكريمة ما صار الفاسدون المفسدون يجادلون في حسنه وكونه من الفضائل التي يصلح بها حال الأفراد ويرتقي بها مجموع الأمة كالحياء والرحمة والعفة، ويقولون: إنّ الحياء ضعف في النفس وكذلك الرحمة، وهذا خطأ لا محلّ هنا لبيانه وهو قديم، إنما الجديد الذي لم يطرق أسماعنا قبل هذه الأيام هو المراد في فضيلة "العفة"، فإن دعاة الفساد الذين يسمونه تجديد الأمة، قد اقترفوا هذه الجريمة ولا غرو فإن من أركانه عندهم (أي الغرب) تهتك النساء وامتزاجهن بالرجال في الملاعب والمراقص والمسابح (أي أماكن السباحة)، فقد كتب أحدهم في بعض الصحف الناشرة لدعايتهم: أنّ العفة يختلف معناها باختلاف معارف الناس وعرفهم وأذواقهم وتقدمهم في الحضارة"(٦).

---

(١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، ص٤٠٨.
(٢) انظر: نفس المرجع، جـ٩، ص٥٤٩.
(٣) نفس المرجع، جـ٤، ص٤٢٩.
(٤) انظر: محمد عبد الله درّاز، **دستور الأخلاق في القرآن**، تعريب وتحقيق وتعليق عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٩٩٦، صص(١٢٥-١٢٧)).
(٥) ول ديورانت، **قصة الفلسفة**، مرجع سابق، ص٤٨٨.
(٦) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سباق، جـ١٠، ص٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبهذا يختلف رشيد رضا مع المفكرين الوضعيين في الغرب، الذين ربطوا القيم والأخلاق بالتطور التاريخي، أو مع بعض العلماء الفلاسفة في الحضارة الإسلامية مثل أبي حيان التوحيدي الذي يقول: "ليس في جميع الأخلاق شيء يحسن في كل زمان وفي كل مكان ومع كل إنسان"(١).

٣- أنها متعددة الجزئيات، فكل قيمة تعني: تصوراً، والتصور يعني جسداً كاملاً من الفرعيات(٢)، وإذا كانت القيم في جوهرها "دينية" تتعلق بالعبادة والطاعة، إلا أنها ذات أبعاد متعددة، فعلى سبيل المثال: التقوى قيمة دينية تتعلق أساساً في جوهرها بالعلاقة بين العبد وربه، لكن لها أبعاداً سياسية جلية (عند رشيد رضا) فهي التي تدفع الإنسان ليكون مواطناً صالحاً ومسؤولاً(٣)، كما أنها شرط لتولي السلطة السياسية(٤)، وضابط مهم من ضوابط ممارستها(٥).

٤- وكما أنها متعددة المصادر في البناء والتأسيس، انطلاقاً من الوحي أو الإجتهاد أو التراث الإسلامي، فإنها متعددة الوجهات في المخاطبة والإلتزام، فهي تخاطب الغني والفقير، والقوي والضعيف، والمسلم وغير المسلم، لأنها باختصار تخاطب "الإنسان" متى كان وأينما وجد، ومطالبته بالإلتزام بالأخلاق والقيم دون التمييز بناءً على أساس طبقي أو ديني أو جنسي، فيقول: "يا من خُلِق على صورة الإنسان ولكنه يعيش بروح أخس حيوان، أفق من سكرتك، وهب من رقدتك، واكفف عن التمادي في الشهوات البهيمية، والإسترسال في التعديات الوحشية، واعلم أن لك روحاً أخرى إذا غلبتها على هواك، وحكمتها في قواك، فإنك ترتقي إلى حال جديدة تحيا بها حياة سعيدة"(٦).

٥- ثم إنها قيم لا ازدواجية في التعامل الداخلي والخارجي، فالقيم الإسلامية التي ينبغي أن تلتزم بها السلطة السياسية في فكر رشيد رضا تتسم بوحدة التعامل، وعدم التناقض على المستويين الداخلي والخارجي، فالرحمة والعدالة والرأفة ورفع الظلم، قيم وأخلاق إسلامية، يتعامل بها المسلمون في المجتمع الإسلامي فيما بينهم، كما تتعامل بها السلطة معهم، وأيضاً تلتزم بها السلطة في تعاملها مع الأمم الأخرى وفي حالات الحرب والسلم كذلك، حيث يقول رشيد رضا: "فأين حرب هذه الأمم والدول (أي الغربية) التي خُدع الناس كلهم حتى المسلمون بها وصاروا يباهون بفضائلها، وارتقائها في معارج المدنية، الإنسانية بعلومها وفنونها -من حرب

---

(١) انظر: أبو حيان التوحيدي، المقابسات، تحقيق حسن التندوي، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٢٩، ص٢٠٠، وقارن ذلك بـ: السيد غانم، اتجاهات حديثة في علم السياسة، مرجع سابق، ص١٣.
(٢) انظر: حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص٧.
(٣) انظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٦، ص١٣٢.
(٤) انظر: هذه الدراسة، الفصل الثاني، المبحث الأول.
(٥) انظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٢، ص٤٩، ص٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصحابة الذين كان أكثرهم أميين؟ واستعمال الرأفة والرحمة في السر والعلن، بل شهد فيلسوف التاريخ والإجتماع (غوستاف لوبون) للعرب كلهم بذلك، فقال: ما عرف التاريخ فاتحاً أعدل ولا أرحم من العرب"(١).

٦- وتفريعاً على السمات السابقة، وبناءً عليها، فإن من السمات المهمة للقيم السياسية الإسلامية في فكر رشيد رضا، أنها قيمٌ تظلل الوجود السياسي بأكمله وتشكل سقفاً لطرفيه الحاكم والمحكوم.

ويترتب على ذلك ارتباط عضوي بين الشعب والحاكم، والمجتمع السياسي بأسره، فإن "صلاح" أحد طرفي الوجود السياسي سيؤدي إلى صلاح الطرف الآخر، و"فساده" سيؤدي إلى فساد الطرف الآخر، إذ يقول رشيد رضا: "دب الفساد الإجتماعي في جسم الأمة فلم تشعر به فتعالجه، فكان أفرادها يفقدهم الشعور بما يحل بهم وبما يكون من عاقبته في مجموعهم كخلايا الشجرة أو الثمرة يعرض الفساد بجانبٍ منها ولا تدري حتى تفسد جميعها، ذلك أن الظالمين بدأوا بإزهاق روح التكافل الذي يربط بعض الأفراد ببعض فيكون سبباً لسريان شعور المجموع بما يطرأ على الأفراد..." (٢).

ويتحدث كذلك رشيد رضا عن نوع خطير من إفساد السلطة السياسية وابتعادها عن النظام القيمي الإسلامي (وأثر ذلك على المجتمع الإسلامي عامة)، وهو "الحيلولة بين المسلمين وبين هداية القرآن الذي جعل أمر المسلمين شورى بينهم لا في أيدي أفراد يستبدون فيهم وفرض عليهم مقاومة الظلم والإفساد في الأرض بقوة الأمة وغير ذلك، بما يحفظ حياة الأمم بل ينميها حتى تبلغ كمالها، ولولا هذا الإفساد لما تمّ لظالم ولا لمفسدٍ ما أراد"(٣).

---

(٦) انظر: محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة الثانية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١، جـ١، ص٢.

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **الحرب المدنية الأوروبية**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٨، جـ٣، ص١٨٣، وقارن ذلك بنفس المؤلف، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص١٨٣، وص١٨٤، وكذلك ص٣١٠.

(٢) محمد رشيد رضا، **تطور الأمم وانتقالها من حال إلى حال**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٩، جـ٢، ص١٢٣، وص١٢٤، قارن ذلك بـ: **مصطفى منجود**، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٤٤، حيث يبين دور القيم في بناء المؤسسات السياسية ومجال عملها في الإسلام وأيضاً ارتباطها بحياة الأمة وممارستها لعبادة الله عز وجل. فهي تجمع بين الحاكم والمحكوم في ضرورة الإلتزام والتقيد.

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **تطور الأمم وانتقالها من حال إلى حال**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٩، جـ٢، ص١٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: القيم السياسية الرئيسية التي تلتزم بها السلطة السياسية في فكر رشيد رضا:

إن تناول موضوع القيم السياسية التي تضبط ممارسة السلطة، وتنطلق منها، في فكر رشيد رضا، يحتاج إلى دراسة كاملة، ذلك أنّه موضوع ثرّ وغني ومتشعب، وله أبعاده الكثيرة، لذلك سيتناول هذا المحور القيم الرئيسية الثلاث التي كانت موضع جدال بين الفلسفات السياسية في سياق الحديث عن النظام القيمي أو السلم القيمي في كل فلسفة سياسية، فلقد رأى بعض المفكرين أن القيمة الأساسية العليا في الفلسفة الليبرالية هي الحرية، والقيمة الأساسية العليا في الفلسفة الإشتراكية هي المساواة، بينما في الإسلام فإنها العدالة(١)، فيا ترى أين يقف رشيد رضا من ذلك وما هي القيمة التي تحتل المرتبة الأولى والرئيسية في سلمه القيمي؟

لكن قبل الإجابة على هذا السؤال تجدر الإشارة إلى القيمة الرئيسية العليا والتي تظلل القيم الأخرى، ألا وهي قيمة التوحيد، فالتوحيد هو القيمة الأصلية التي تنبثق عنها القيم الأخرى، لأن الإسلام في الأصل يقوم على قيمة التوحيد، التي هي بمثابة الجذور التي تنبت عليها القيم الأخرى -أيًا كانت أهميتها- وتبرز الأبعاد السياسية للتوحيد في أهم تجلياتها في رفض الحكم الإستبدادي والحكم المطلق (غير الخاضع للشرائع والقوانين)، فالحكم المطلق -في رأي رشيد رضا- ادعاءٌ لحق الألوهية؛ لأنّ الله وحده هو الذي لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون، فالسمة التي يعطيها الحكم المطلق للحاكم الفرد المستبد بأنه فوق القانون والشرائع، وبأنّ الأمة لا تملك حقّ مساءلته ومحاسبته، تتعارض مع المنطق العام للشريعة الإسلامية في مسؤولية كل الأفراد عن أعمالهم وأفعالهم، وخضوعهم أجمعين للقانون والشرع(٢)، ويؤيد رأي رشيد رضا السابق القول المأثور عن الإمام مالك بن أنس، عندما وقف على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: "كلٌ يؤخذ من قوله ويردُّ عليه إلا صاحب هذا القبر (أي الرسول)" (في صفته مرسلاً وكلامه من الوحي، أمّا بصفته البشرية وآرائه الإجتهادية، فتحتمل النقاش والحوار) (٣).

---

(١) انظر: حامد ربيع، **نظرية القيم السياسية**، مرجع سابق، ص١٥ وما بعدها، قارن ذلك بـ: حامد عبد الماجد، **الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص٢٢٠، وص٢٢١، وموريس ديفيرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص١٦٥ (حول أسس الأيدلوجية الليبرالية).

(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **حال المسلمين ودعوة العلماء إلى نصيحة الأمراء والسلاطين**، مجلة المنار مرجع سابق، م٩، جـ٥، ص٣٦٢، قارن ذلك بـ: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن**، مرجع سابق، صص(٢٣٦-٢٣٨).

(٣) انظر حول تصرفات الرسول واجتهاداته: وهبة الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥، صص(٤٣-٤٥)، وقارن ذلك بـ: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٩، ص٣٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويوافق المودودي رشيد رضا في أنّ الحكم الإستبدادي يناقض التوحيد، حيث يرى المودودي أن الحاكم الذي يطلق لنفسه عنان التصرف والتشريع، ويجعل من نفسه فوق المحاسبة، إنما ينازع الله "الحاكمية" ويصبغ على نفسه صبغة إلهية لا بشرية كغيره من الناس(١).

أمّا فيما يتعلق بالقيم الرئيسية الثلاث السابقة (العدالة – الحرية – المساواة) فلا مندوحة من الإشارة إلى قضية هامة وهي أن القيم الجزئية التي تتفرع عنها، قد تصل إليها من أكثر من قيمة رئيسية فتتشابك القيم الجزئية في ظل القيم الرئيسية (كما سيأتي لاحقاً عند رشيد رضا)، وهذا ينسجم مع ما ذكر حامد ربيع من خصائص القيم، حيث يقول: "إن القيم التابعة أو الجزئية قد نستطيع أن نصل إليها من منطلقات متعددة كل منها يقدم قيمة سياسية مستقلة، وهكذا نجد ذلك في النهاية بحيث يزيد من تدعيم وتقويم المثالية السياسية"(٢).

ويرى الباحث أنّ القيمة العليا في إطار النظام القيمي الإسلامي، الذي ينطلق من التوحيد، في فكر رشيد رضا، هي قيمة العدالة ثم قيمة الحرية ثم المساواة، والذي حدا بالباحث إلى هذا الإعتبار، أن قيمتي العدالة والحرية تتصدران اهتمامات رشيد رضا الفكرية، كما سيأتي، لكن تتميز قيمة العدالة عن الحرية، أنّ قيمة العدالة متحررة من القيود والتحفظات والضوابط، على النقيض من قيمة الحرية التي يقيّدها رشيد رضا بالعديد من القيود، كما هو الحال بالنسبة للحرية الشخصية والحرية الإقتصادية والإجتماعية.. الخ، كذلك الأمر بالنسبة للمساواة، حيث يرفض رشيد رضا المساواة الإقتصادية، كما سيأتي لاحقاً، وفي هذا الإعتبار يتفق رشيد رضا مع الفكر السياسي الإسلامي قديماً وحديثاً(٣).

ويأخذ تصور قيمة "العدالة" عند رشيد رضا الكثير من الأبعاد ويتفرع عنها العديد من القيم الجزئية، كما أنها ترفض العديد من القيم، فالعدالة شرط لتولي السلطة السياسية عند رشيد رضا، كما أنها الصفة التي إذا أضيفت إلى السلطة السياسية أعطتها عنواناً شرعياً، فالسياسة التي تتقيد

---

(١) انظر: أبو الأعلى المودودي، **المصطلحات الأربعة في القرآن (الإله – الرب – العبادة – الدين)**، تعريب: محمد كاظم شلباية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٩٩٤، صص(٣١-٣٣)، وكذلك: أبو الأعلى المودودي، **تدوين الدستور الإسلامي**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط٣، ١٩٨٨، صص(٢٧-٣٠)، وقارن ذلك بـ: هشام أحمد عوف جعفر، **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية، رؤية معرفية**، مرجع سابق، صص(٢٩-٣٢).

(٢) انظر: حامد ربيع، **نظرية القيم السياسية**، مرجع سابق، ص٧.

(٣) انظر: ابن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، مرجع سابق، جـ١، ص١٥٥، وص١٥٦، تعليقات حامد ربيع، وقارن ذلك بـ: وليد سليم التميمي، **القيم السياسية في الفكر العربي المعاصر**، المستقبل العربي، ع(٢٦)، نيسان، ١٩٨١، ص٤٩، وص٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتسير وفق القيم الإسلامية هي السياسة الشرعية العادلة(١). وينقل رشيد رضا ما يقوله ابن القيّم: "أينما وجد العدل فثمّ شرع الله"(٢).

ويميز رشيد رضا بين الأقاليم الجغرافية السياسية بناءً على "الشرعية" فالأقاليم التي أتت فيها السلطة السياسية عن طرق شرعية وقانونية واتسمت ممارستها بالإلتزام بالقيم الإسلامية وقيمة العدل هي "دار العدل" وعلى النقيض منها دار الجور(٣).

ومن مآلات التزام السلطة السياسية بقيمة العدالة في سياساتها وممارساتها ازدهار العمران والنهضة وارتفاع شأن الدولة(٤)، وسعادة المجتمع السياسي عامة(٥). وفي هذا يتفق رشيد رضا مع بعض المفكرين الإسلاميين -خاصة ابن خلدون- الذين ربطوا العمران بتحقيق العدل من قبل السلطة السياسية(٦).

وإذا كان العدل يقود إلى السعادة (في فكر رشيد رضا) فيجعل من قيمة السعادة غاية وثمرة ونتيجة لتطبيق مبادىء العدل من قبل السلطة السياسية، فإن العدل يتعانق مع أحد السمات البارزة للثقافة الإسلامية بعامة، والفكر السياسي الإسلامي بخاصة ألا وهي قيمة "الوسطية"(٧)، التي تشير عند رشيد رضا إلى الإعتدال وعدم التطرف(٨)، فالسلطة السياسية الإسلامية كذلك لا بد أن تتسم ممارستها السياسية بالإعتدال والتوازن. كما أن قيمة العدالة تتساند وتتكامل مع قيمة "الأمانة" في محتواها السياسي وصولاً إلى السياسة الشرعية النافعة في فكر رشيد رضا(٩).

وفي ذلك الترابط الوثيق الذي يصيغه رشيد رضا بين قيم العدالة والوسطية والسعادة، يقترب من مساهمات الفكر السياسي اليوناني(١٠)، ومن مساهمات الفارابي والأفغاني (على مستوى الخبرة الإسلامية) (١١).

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٦، ص٣٥٧.
(٢) انظر: نفس المرجع، جـ٦، ص٤٠٥، قارن ذلك بـ: محمد رشيد رضا، **باب الفتاوى، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ١٠، ص٧٤٠.
(٣) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٥٠.
(٤) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٢، ص٢٦١.
(٥) نفس المرجع، جـ٣، ص١٨، وص١٩.
(٦) انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، ص٣٠٥ وما بعدها.
(٧) انظر: محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٦٧، وقارن ذلك بـ: عمر بهاء الدين الأميري، **وسطية الإسلام وأمته في ضوء الفقه الحضاري**ص٣٥ وما بعدها.
(٨) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٦٧.
(٩) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، ص١٦٨ وما بعدها.
(١٠) ول ديورانت، **قصة الفلسفة**، مرجع سابق، صص(٨٦-٩١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمّا القيم السياسية التي ترفضها قيمة العدالة في النظام القيمي الإسلامي، فإنّ رشيد رضا يجعل من الإستبداد السياسي مناقضا لقيمة العدالة من حيث الممارسة، والمآلات، فالإستبداد "شرط امتناع" متى وجد غابت العدالة فلا عدل مع استبداد(١)؛ لأن الإستبداد قرين الظلم، وإذا كان العدل وفق السنن الكونية يؤدي إلى الإزدهار والإعمار والنهضة، فبالضرورة القيمة المضادة له وهي الظلم الذي إذا وقعت به السلطة السياسية فإنه يعود بخراب العمران وهلاك الأمم(٢).

أمّا القيمة الأخرى الرئيسية في فكر رشيد رضا فإنها قيمة الحرية، التي قيّدها رشيد رضا على المستوى الفردي والإجتماعي بالضوابط الإسلامية الناجمةعن قيم إسلامية أخرى تتدرج في إطار قيم الفضائل مثل العفة والحياء، وفي إطار الأخلاق، ورفض ما أسماه "الحرية البهائمية" أي إطلاق العنان من قبل السلطة السياسية للناس في الأمور الشخصية لتحقيق ملذاتهم وأهوائهم(٣). حيث يقول: "وليست سعادة الإنسان في حياة البهائم بل في الحرية التي تكون في دائرة الشرع ومحيطه، فمن اتبع هداية الله فلا شك أنه يتمتع تمتعا حسنا"(٤).

ويلاحظ أن رشيد رضا أعطى أبعاد كبيرة للحرية على المستوى السياسي كحرية التنظيم والتجمع(٥)، وحرية التعبير والرأي والنشر(٦)، وحرية الاعتقاد والعبادة(٧).

كما أنّه جعل من الأبعاد السياسية الرئيسية لقيمة الحرية المشاركة في الحكم وصناعة القرار السياسي(٨)، ومن هنا فإنّ قيمة الحرية لا تظهر إلا في مؤسسات الحكم النيابي(٩)، ذلك أن الحرية (في بعدها السياسي) هي الشورى(١٠)، فالحرية قيمة سياسية يجب أن تلتزم بها السلطة

---

(١١) انظر ما أورده الفارابي في آراء أهل المدينة الفاضلة، مرجع سابق، ص١٣٩ وما بعدها، وقارن برؤية الأفغاني للعدالة في: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم العدل في فكر الأفغاني، جمال الدين الأفغاني عطاؤه الفكري ومنهجه الإصلاحي**، حلقة دراسية، تحرير إبراهيم غرايبة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط١، ١٩٩٩، صص(٤٢٤-٤٣٣).

(١) محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة السابعة عشرة، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٧، جـ١، ص٦.

(٢) انظر حول دور الظلم في خراب العمران والتخلف، هذا الفصل، المبحث الثاني.

(٣) محمد رشيد رضا، تقديمه كناشر لكتاب أميل القرن التاسع عشر، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٠، جـ٦، ص٤٢٩.

(٤) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١، ص٢٨٦.

(٥) انظر: الفصل الرابع، المبحث الثاني، حول مفهوم الجمعيات عند رشيد رضا.

(٦) محمد رشيد رضا، **الثورة، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٣، جـ٢، ص١٢٣.

(٧) محمد رشيد رضا، **الإمتيازات والشريعة الإسلامية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٧، جـ١١، ص٨٧٦.

(٨) محمد رشيد رضا، خطبة في الإحتفال بافتتاح مجلس المبعوثين في الأستانة، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٧٠.

(٩) محمد رشيد رضا، **الثورة، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٣، جـ٢، ص١٢٢.

(١٠) نفس المرجع، ص١٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السياسية مبدأ من خلال مفهوم الشورى، ومؤسسات من خلال الحكم النيابي، وممارسة من خلال إطلاق الحريات العامة وفق منظومة الضوابط الإسلامية.

والذي أفضى إلى اهتمام الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر بقيمة الحرية اهتماماً بالغاً هو تلك الظروف التاريخية (إضافة إلى المصادر التنظيرية) التي تفاعل معها، فبينما كانت دول الحضارة الغربية تنعم بانتشار الحريات العامة وظهور المؤسسات الديمقراطية، كانت الدول العربية والإسلامية خاضعة لحكم استبدادي يمنع الحريات[١]، ومن المفارقات المدهشة (التي يذكرها رضا نفسه) أن الدول التي كانت تخضع للدولة العثمانية تعيش حالة من الكبت والمنع والإستبداد، بينما الدول الإسلامية الخاضعة للإستعمار كالهند ومصر (أنذاك) كانت تعيش حالة واسعة من الحريات السياسية[٢]. فهذه المقارنة بين الحضارة الغربية (والسلطات السياسية التي أعطت شعوبها حرياتها) والأوضاع السياسية في البلاد الخاضعة للسلطة العثمانية (وما تعانيه من الاستبداد والقمع) مما جعل الفكر السياسي الإسلامي يؤكد أنّ الإسلام يناقض الحكم الإستبدادي القمعي.

ويؤكد كذلك على فتح المجال أمام الحريات السياسية والدينية للناس.

وفي هذا المجال يقول رضا (بعد أن أعلن الدستور العثماني) [٣]: "الحرية تقابل الرق والعبودية، فمعنى كوننا صرنا أحراراً، كنا من قبل مستعبدين للحاكم المستبد، وأننا الآن قد خرجنا من هذا الرق والعبودية، كان الحاكم قادراً على أن يمنعنا من التصرف في أنفسنا وأموالنا كما نشاء، فأصبح عاجزاً عن ذلك"[٤].

وكما أن من نتائج ومآلات العدل حدوث العمران والنهضة، فإن من مآلات الحرية الإبداع والإزدهار، وإطلاق الإستعداد الإنساني من قيوده "فالحرية! هي تحرير البشر من هذه العبودية، فالحرية هي التي يكون بها البشر بشراً لا غنماً ولا بقراً، فالإنتفاع من الحرية يجب أن يكون بتوجيه الإستعداد الإنساني إلى العلوم والأعمال التي ترتقي بها الأمة"[٥].

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، المنار والأزهر، القاهرة، مطبعة المنار، ط١، ١٣٥٢هـ، ص١٩١.
(٢) نفس المرجع، صص(١٩١-١٨٣)
(٣) أعلن الدستور العثماني عام (١٩٠٨) بعد انقلاب جمعية الإتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد، انظر: أحمد فهد الشوابكة، محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية السياسية، مرجع سابق، ص٣٣.
(٤) محمد رشيد رضا، خطبة في الإحتفال بافتتاح مجلس المبعوثين، مجلة المنار، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٧٠.
(٥) نفس المرجع، ص٨٧١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن هنا فإن قيمة الحرية، تتساند مع العديد من القيم السياسية الإسلامية مثل قيم العدالة والرأفة والرحمة في قطع دابر الإستبداد (على حد تعبير رشيد رضا) (١). وتتفق أيضا مع قيمة العدالة في كونهما سببا لقيمة جزئية نتجت عن تساندهما وهي قيمة "العمران".

وكما أن الحرية السياسية تتناقض مع مؤسسات الحكم الإستبدادي القمعية، ومع السلطة الشخصية المطلقة، فإنها كذلك (عند رشيد رضا) تتناقض مع قيمتي "سوء الظن" و"الريبة" (في أبعادهما السياسية)، ووفقا لذلك فإن العلاقة السياسية بين السلطة والمعارضة السياسية خاصة يجب أن تقوم على حسن الظن لا سوء الظن والتشكيك والتخوين(٢).

إنّ تلك المساحة الواسعة للحرية السياسية في فكر رشيد رضا تجعل من آرائه مبتعدة عن بودان وهوبز وميكيافيلي، الذين أعلوا قيم القوة والوحدة والأمن على قيمة الحرية السياسية. فتلك القيم قيم رئيسية عندهم والحرية قيمة تابعة(٣).

أمّا قيمة المساواة، فإنها تعني له ابتداءً المساواة في الحقوق العامة والحقوق السياسية بخاصة، فهو يرى أن العثمانيين وإن اختلفوا في الدين وفي اللغة وفي الجنس إلا أنهم مجمعون على ضرورة المساواة في حقوق المواطنة وفي حكم القانون(٤).

وتشير المساواة كذلك لديه إلى حقوق المواطنين غير المسلمين الشخصية في التحاكم إلى محاكمهم الدينية الخاصة في شؤونهم المدنية(٥). كما أنها تشير إلى المساواة في الأحكام الجزائية(٦).

وأمام الإشكالية الفكرية بين المدرستين الليبرالية والإشتراكية يقف رشيد رضا موقفا وسيطا، ففي الوقت الذي يرفض المساواة الإقتصادية والإجتماعية ويأخذ الأبعاد المدنية والسياسية

---

(١) محمد رشيد رضا، الثورة، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٣، جـ٢، ص١٢٢.
(٢) محمد رشيد رضا، التربية القويمة والسياسة الحكيمة، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٣، جـ٨، ص٥٨٤، وص٥٩٦.
(٣) انظر: منذر المعاليقي، معالم الفكر العربي في عصر النهضة، دار القرأ، بيروت، ١٩٨٦، صص(٢٠١-٢٠٣).
(٤) محمد رشيد رضا، الإمتيازات والشريعة الإسلامية، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٧، جـ١١، ص٧٦٨ وما بعدها.
(٥) نفس المرجع، ص٨٧٢.
(٦) نفس المرجع، ص٢٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للمساواة، فالمساواة كما يراها ليست بأن "يُجعل الناس كلهم في مرتبةٍ واحدة من كل وجه، وهذا من المحال الذي لا ينال بالدستور، وإنما يجعل الدستور الناس سواء في الحقوق"(١).

إلاّ أنه يرى أن الإسلام على مدى خبرته السياسية أقرّ "الإشتراكية الإختيارية" حيث يقول:- "ولقد كانت في عصر السلف الصالح اشتراكية اختيارية، أوسط أحوالها مساواة المسلم أخاه المسلم بنفسه وأعلاها إيثاره على نفسه وأهله وولده"(٢)، وواضح من هذا النص (لرشيد رضا) أنّ الإشتراكية هنا ليست مشابهة للمضامين الماركسية وإنما من الجذر اللغوي (شرك) وتحمل في حقيقة الأمر القيم الإسلامية كالإيثار والتكافل والتراحم.

وإذا كان الباحث اكتفى في هذا المحور بعرض القيم السياسية الثلاث (الحرية – العدالة – المساواة)، فإنّ القيم الدينية في أغلبها تحمل مضامين سياسية لا يسع المقام لشرحها هنا كقيم الأمانة والإقتصاد والتقوى و"عدم الإسراف" بما تحمله من محتوى سياسي يرفض القيم الإستهلاكية الغربية(٣).

وكذلك الأمر يمكن الحديث عن قيم الأمن القومي والأهداف القومية في فكر رشيد رضا، والتي تتسم بأنها قيم سياسية ذاتية مؤقتة ومحلية(٤)، فهي في فكر رشيد رضا مرتبطة بالحضارة والدول الإسلامية، والتي كان رشيد رضا يحثها دوما على الوصول إلى قيم النهضة والتقدم، والقوة العسكرية والإقتصادية، من أجل مجابهة التحديات التي تواجه المسلمين سياسيا وعسكريا وحضاريا، فهذه القيم: التقدم والنهضة والقوة هي أهداف قومية ترتبط بضرورة سعي الشعوب والسلطات المسلمة على تحقيقها في ممارساتها السياسية، وهي قيم تترتب على الأخذ بالأسباب والعمل بالقيم الأخرى التي تؤدي إليها "وأما أنتم يا معاشر المستضعفين والمظلومين (يعني الأمم الضعيفة) فما زلتم شرا على أنفسكم من الأقوياء العادين، لا أنعم الله شكرتم، ولا دين الفطرة أقمتم، ولا سنن الله في الكون عرفتم، ولا على سنته في ارتقاء ا لبشر سرتم، لا بالقوى المادية انتفعتم، ولا بالقوة المعنوية اعتصمتم،...، يا قوم طالما أنذركم المنار على رؤوس السنين والأحوال، سوء عاقبة ما أنتم عليه من التفريط والغرور والإهمال، وطالما فصّل لكم في أعقاب الشهور، ما تخرجون به من الظلمات إلى النور، مبينا لكم بآيات القرآن أو أقيسة الميزان، وسنن

---

(١) محمد رشيد رضا، خطبة في الإحتفال بافتتاح مجلس المبعوثين، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٧٢.
(٢) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١٠، ص١٩٠.
(٣) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١٢، ص٤٩، وص٥٠.
(٤) انظر: حامد ربيع، **نظرية القيم السياسية**، مرجع سابق، ص١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الله في سيرة الإنسان، أنّ الأمر ليس بالأماني والأحلام، ولا بمجرد الإنتساب إلى الإسلام، وإنما هو بالأخلاق والأعمال، والعدل والإعتدال، التي بالإيمان تبلغ درجات الكمال..." (١).

ثالثاً: تغييب دور القيم الإسلامية وأثره في الإضرار بالمجتمع السياسي:-

يتبين ممّا سبق أنّ القيم الإسلامية تمثل الضوابط والمثاليات والسقف الذي يحكم طرفي الوجود السياسي من حاكم ومحكوم، والتي يجب على السلطة السياسية الإلتزام بها، وعدم الخروج عليها، لكن السؤال: ماذا يترتب على عدم التزام السلطة السياسية بهذه القيم؟

إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في معاناة رشيد رضا المفكر الذي قرأ واقع أمته، وتألم له، لما فيه من فساد واختلال كبير، فرشيد رضا لم يكن مفكراً بعيداً عن الواقع يكتب بعيداً عما كان يجري حوله، محلقاً في عالم المثاليات والتأملات، وإنما اعتمد رشيد رضا في منهجه الفكري والعملي على استقراء الواقع ودراسته، ومن ثمّ استنباط العوامل والظواهر التي تحكم هذا الواقع وتسيّره(٢).

وهذا المنهج الإستقراني هو الذي قاده إلى وصف الواقع الإسلامي وتحليله واستخراج مفرداته ومميزاته.

وإذا كان الأمر كذلك فإنّ الواقع الذي عايشه كان مصدر ألم ومعاناة لرشيد رضا المفكر والمصلح الإسلامي، ذلك أنه كان واقعاً مليئاً بالآفات والأمراض، التي جعلت منه فاسداً خرباً لا يتصل بالمثالية الإسلامية في كثير من جوانبه.

وإذا تأملنا هذه الظروف التاريخية التي عايشها وانفعل بها رشيد رضا، فسنجد أنّ رشيد رضا ألقى على تغيب وغياب القيم والأخلاق الإسلامية تبعة عظيمة فيما آل إليه واقع الأمة والمجتمعات الإسلامية.

فغياب قيم الإسلام السامقة من عدالة حرية وتقوى وأخلاق وأمانة.. الخ، أصاب المجتمع الإسلامي بالعطب، وأصاب طرفي الوجود السياسي حكاماً ومحكومين بالعديد من الأمراض الإجتماعية والتي أصبحت سمة رئيسية للأمة والمجتمعات السياسية الإسلامية في وقته(٣).

---

(١) محمد رشيد رضا، فاتحة السنة الثامنة عشرة، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١، ص٥، وص٦. وقارن ذلك بـ: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، صص(٢٤٨-٢٥١) حيث يبين أثر قيمة الأمن على القيم في الرؤية الإسلامية.

(٢) انظر: مصطفى منجود **في مفهوم التجديد السياسي في فكر محمد رشيد رضا**، مرجع سابق، صص(٤-٧).

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **طفولية الأمة، وما فيها من الحيرة والفصة**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ٤٧، ص٧٤٠، قارن ذلك: حول مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وحالة الضرورة، وقضية القيم في ممارسة السلطة السياسية في الإسلام في: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن**، مرجع سابق، صص(٢٥٥-٢٥٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإذا أراد الباحث أن يستقصي آثار غياب القيم، وروافد ذلك، في فكر رشيد رضا، وطبيعة الأمراض الإجتماعية، ومشاربها، وأبعادها وفروعها، فإنّ هذا بحاجة إلى دراسة جديدة، لأنّ غياب القيم متعلق بطبيعة وخصائص القيم ذاتها، والتي سبق وأشار الباحث إلى تشعبها وامتدادها إلى مجالات الحياة المختلفة، ومستويات الدولة المتعددة(١).

لكن السؤال الرئيسي في هذا السياق:- على عاتق من تقع مسؤولية مكافحة ومحاربة الأمراض الإجتماعية، وإعادة الإعتبار لدور القيم في المجتمع الإسلامي بعامة والعلاقة السياسية بخاصة؟

إنّ مسؤولية الحفاظ على القيم ومراعاتها، وإصلاح المجتمع، ليست مسؤولية السلطة السياسية وحدها -عند رشيد رضا-، بل مسؤولية عناصر الرابطة السياسية كافة من الإمام والشعب وعلماء الشريعة، أساس أهل الحل والعقد(٢).

ويوكل رشيد رضا إلى علماء الشريعة الجانب الأعظم من المسؤولية في ذلك؛ فهم أدرى الناس بشريعة الإسلام وأخلاقه وقيمه "إنّ أولى الناس بتعليق الآمال بالعلماء، من دون الحاكم والأمراء، هي الأمة التي ما ترك دينها رابطة إلاّ حلها، وحل بعد ذلك محلها، حتى أحاط بجميع المصالح البشرية، وأوضح محجة الشؤون الروحية والجسدية، فكل ما أصابها من السعادة كان يفيض عليها من سماء الدين وكل ما أصابها من الشقاء إنما هو بالإنحراف عن صراط الدين. فلا جرم أن تكون حياتها بحياة الدين وموتها بموت رجال الدين"(٣).

لكن مفهوم علماء الدين الذين يحافظون على القيم والأخلاق، وصحّة المجتمع المسلم، لا يُطلق على الذين ألمّوا بالجانب العلمي، وإنّما يطلق على ".. الذين عرفوا الفروض العينيّة والكفائية وأحيوا سنة الرسل بالتعليم والإرشاد والتبشير والإنذار لجميع الناس، ولا يكفي في هذا أن ينقطعوا عن الناس في مكان واحد من البلد أو من القطر الذي يتدارسون فيه اصطلاحات بعض الفنون وقواعدها مع من يحضرهم ويَدَعُون سائر الأمة وشؤونها"(٤).

---

(١) يتحدث رشيد رضا "المفكر الإصلاحي" بشكل دائم عن الفساد والأمراض الإجتماعية، التي أصابت المجتمع الإسلامية بما فيه "الشق السياسي" في مواضع عديدة وكثيرة من مؤلفاته، خاصة في السنين الأولى من مجلة المنار، انظر مجلة المنار، مرجع سابق، م١، مواضع متفرقة.

(٢) انظر: محمد رشيد رضا، وظائف علماء الدين، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٤، جـ١٢، ص٤٤٧، وص٤٤٨.

(٣) محمد رشيد رضا، افتتاحية السنة الثالثة، مجلة المنار، م٣، جـ١، ص٣.

(٤) محمد رشيد رضا، علماء الدين، مجلة المنار، مرجع سابق، جـ١١، ص٤٠٣، وص٤١٠، وانظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٢، ص٧٩، وص٨٠، قارن ذلك بـ: محمد رشيد رضا، وظائف علماء الدين، مجلة المنار، مرجع سابق، م٤، جـ١٢، ص٧٤٧، وص٧٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذه الوظيفة المحورية للعلماء في مسألة القيم، لا تقف في الرابطة السياسية الإسلامية عند حدود الأمة والشعب، بل تتعداها إلى السلطة السياسية، ودور العلماء في مراقبة التزام السلطة السياسية بالقيم، ومحاربة فساد السلطة السياسية وتخليها في ممارستها عن ضابط القيم والأخلاق الإسلامية(١).

من هنا فإنّ رشيد رضا يرفض جعل رواتب العلماء ومراتبهم بأيدي السلطة السياسية، حيث يقول: "وإنني لا أعقل لجعل الرتب العلمية ومعايش العلماء في أيدي السلاطين والأمراء، إلا جعل هذه السلاسل الذهبية أغلالاً في أعناقهم يقودونهم بها إلى حيث شاءوا من غش العامة باسم الدين، وجعلها مستعبده لهؤلاء المستبدين، ولو عقلت العامة لما وثقت بقول ولا فتوى من عالم رسمي مطوّق بتلك السلاسل"(٢).

وإذا كان الفساد المتشعب والمستشري قد نشأ عن غياب القيم في المستوى الداخلي.... – أي علاقة السلطة بالشعب– فإن غياب القيم والأخلاق وسيادة نظريات المدرسة الواقعية، ومنطق القوة والمصلحة قد أدى إلى حروب وكوارث كونية في المستوى الخارجي والعلاقات الدولية(٣).

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص١٤٨، وقارن ذلك بـ: محمد رشيد رضا، **السياسة ورجال الدين في مصر، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٢، جـ٧، ص٥٣٢، وص٥٣٢.
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، ص٢٨٣.
(٣) انظر: الفصل الرابع، المبحث الرابع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: الإلتزام بالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية:-

يعتبر كثير من علماء ومفكري الإسلام أن المقاصد العامة للشريعة الإسلامية هي بمثابة المباديء الدستورية العليا التي يجب أن تتقيّد بها السلطة السياسية في ممارستها التشريعية وحركتها التنفيذية(١). ويعدُّونها كذلك بما تتضمنه من مفهوم "المصلحة الشرعية" جوهر السياسة الشرعية في الإسلام(٢).

وانطلاقا من الإعتبارات السابقة، فإنّ الأسئلة الرئيسية التي سيتناولها هذا المبحث هي:-

- هل وافق رشيد رضا -غيره من العلماء- على أنّ المقاصد العامة للشريعة الإسلامية تمثل الإطار الكلي والمبادىء الدستورية العليا والمعاني السامية، التي تلتزم بها السلطة السياسية تشريعيا وتنفيذيا؟

- ما هي أهم المقاصد العامة للشريعة الإسلامية على المستوى الكلي (المجتمع والدولة) في فكر رشيد رضا؟

- ما هو مفهوم المصلحة الشرعية وخصائصها وحجيتها وموقعها من العملية التشريعية في فكر رشيد رضا؟ وهل ثمة تناقض بين العقل والنص في مسألة المصلحة؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة، فقد قُسّم هذا المبحث إلى المحاور التالية:-

أولا: ماهية المقاصد العامة للشريعة الإسلامية في فكر رشيد رضا، على مستوى الدولة والمجتمع.

ثانيا: المصالح الشرعية هي جوهر السياسة في الإسلام، ومحور العملية السياسية، ومدار المقاصد العامة للشريعة الإسلامية في فكر رشيد رضا.

ثالثا: حجية المصالح الشرعية في مصادر الإلزام الديني، والعملية التشريعية السياسية في فكر رشيد رضا.

---

(١) انظر على سبيل المثال: فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص١٩٦، وفتحي الدريني، **المناهج الأصولية في الإجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي**، دار الرشيد، دمشق، ١٩٧٦، ط١، جـ١، ص٢٢، وانظر كذلك: هشام أحمد عوض، **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية، رؤية معرفية**، مرجع سابق، صص(١٨١-١٩٤).

(٢) انظر: فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، صص(١٨٩-١٩١)، وهشام أحمد عوض جعفر، **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية، رؤية معرفية**، مرجع سابق، ص١٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً: ماهية المقاصد العامة للشريعة الإسلامية في فكر رشيد رضا على مستوى الدولة والمجتمع:-

تناولت كتب الأصول والفقه الإسلامي مفهوم المقاصد كمفهوم مرادف لمفاهيم أخرى عديدة، فاعتبر الشاطبي أنّ "المقاصد" (وهي المصطلح الذي درج عليه العلماء بعد الشاطبي الذي له قصب السبق في بلورة هذا العلم والإنتقال به نقلة نوعية) (١) بمثابة الغايات والأسرار التي تسعى إليها الشريعة الإسلامية من خلال تشريعاتها، وهي المنطق العام الذي يحكم فلسفة التشريع الإسلامي(٢).

لكن الإعتناء بتقديم تعريف لمفهوم "المقاصد" ظهر مؤخراً في العصور الحديثة: مع بروز الحاجة إلى "التجديد" ومواكبة تطورات العصر ومنجزاته بروح الأصالة المتمثلة باستلهام مقاصد وغايات وأهداف الشريعة والبناء عليها، فقد عرّفها محمد الطاهر بن عاشور بأنها "المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة، وغايتها العامة، أو المعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها"(٣).

ويتقاطع هذا التعريف الذي قدّمه ابن عاشو مع نوع المقاصد العامة (أحد أنواع المقاصد التي جاءت الشريعة لتحقيقها)، وهذا النوع يشمل المقاصد "التي تراعيها الشريعة وتعمل على تحقيقها في كل أبوابها التشريعية أو في كثير منها"(٤).

واتفق علال الفاسي وأحمد الريسوني ويوسف أحمد العالم، في تعريف مفهوم المقاصد العامة للشريعة الإسلامية بأنها "الغايات والأهداف التي جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيقها"(٥).

بينما لم يجهد رشيد رضا نفسه في تعريف المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، وكذلك الأمر لم يتناول المقاصد التي وضعها الشاطبي وغيره من العلماء بالتحليل، (حيث أنهم اعتبروا أن الشريعة جاءت لتحقيق مقاصد وغايات رئيسية وضرورية هي: حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ

---

(١) انظر حول هذا الموضوع: أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، صص(٣٩-١٤١).

(٢) انظر: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٩٤، جـ١، صص(٢١-٢٧).

(٣) محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ص٥١.

(٤) انظر تفصيلاً في هذه الأنواع في أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، مرجع سابق، ص٩.

(٥) انظر في نفس المرجع، ص١٨، ومحمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ص٥١، ويوسف أحمد العالم، **المقاصد العامة للشريعة الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، ط٢، ١٩٩٤، صص(٧٩-٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العقل وحفظ العرض وحفظ المال)(١). إلا أنه بنى كثيراً من أحكامه وفتاويه وآرائه على هذه القواعد في استنباط واضح لها(٢).

بيد أن المساهمة الواضحة والجلية لرشيد رضا كانت من خلال كتابه "الوحي المحمدي"(٣) (الذي اقتطعه من تفسير المنار) ويحتوي فيما ذكره وبيّنه رشيد رضا على المقاصد والغايات التي جاء بها الوحي الرباني وتكمن وراء التشريعات والأحكام الإسلامية في مجالات الحياة المختلفة، وتشكل ضابطاً رئيسياً في الممارسة السياسية للسلطة، إذ أنها القواعد التشريعية والغايات الكبرى التي تتأسس عليها الشريعة الإسلامية والسياسة الشرعية.

وهذه المقاصد هي عشرة أنواع رئيسية كل نوع يتعلق بجانب من جوانب الحياة، وترتكز على خمسة أهداف إصلاحية هي: الإصلاح الديني والإجتماعي والسياسي والمالي والحربي. وهذه المقاصد جاءت الشريعة الإسلامية من أجل تقديم منهج إصلاحيٍّ فيها(٤).

يرى رشيد رضا أن المقاصد العشرة للوحي هي(٥):-

١- بيان حقيقة أركان الدين الثلاثة، التي دعا إليها الرسل وضلّ فيها أتباعهم، وهذه الأركان هي: الإيمان بالله تعالى، عقيدة البعث والجزاء، والعمل الصالح.

٢- بيان ما جهل الناس من أمور النبوة والرسالة ووظائف الرسل.

٣- إكمال نفس الإنسان من الأفراد والجماعات والأقوام، ويدخل في هذا المقصد عدة خصائص للإسلام هي:

- الإسلام دين الفطرة.
- الإسلام دين العقل والفكر.
- الإسلام دين العلم والحكمة والفقه.
- الإسلام دين الحجة والبرهان.
- الإسلام دين القلب والوجدان والضمير.

---

(١) انظر: الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، جـ١، ص٣٨، وقارن ذلك بـ: فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، صص(٢٠٣-٢٣٤) حيث يقدم هذه المقاصد برؤية معرفية سياسية جديدة.

(٢) انظر: مصطفى منجود، **في مفهوم التجديد السياسي في فكر رشيد رضا**، في: **محمد رشيد رضا، دوره الفكري، ومنهجه الإصلاحي**، مرجع سابق، ص٣٧، كذلك الأمر عبد الرحمن الكيلاني، **معالم فقه المقاصد عند الشيخ محمد رضا**، في: **محمد رشيد رضا ودوره الفكري ومنهجه الإصلاحي**، مرجع سابق، صص(٣-١٢).

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، صص(١٢-١٨).

(٤) نفس المرجع، ص٢٩.

(٥) نفس المرجع، ص١٦٦ وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- منع التقليد والجمود على اتباع الآباء والجدود.

- الحرية الشخصية في الدين بمنع الإكراه والإضطهاد ورياسة السيطرة.

٤- الإصلاح الإنساني الإجتماعي السياسي الوطني بالوحدات الثمان (وحدة الأمة - وحدة الجنس البشري - وحدة الدين - وحدة التشريع بالمساواة في العدل - وحدة الأخوة الروحية والمساواة في التعبد - وحدة الجنسية السياسية الدولية - وحدة الفضاء - وحدة اللغة).

٥- مزايا الإسلام العامة في التكاليف الشخصية من الواجبات والمحظورات ويلخصُّها رشيد رضا في عشر مزايا:-

- كون الإسلام وسطاً جامعاً لحقوق الروح والجسد ومصالح الدنيا والآخرة.

- كون غايته الوصول إلى سعادة الدنيا والآخرة بتزكية النفس بالإيمان الصحيح، ومعرفة الله، والعمل الصالح ومكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال.

- كون الغرض منه التعارف والتأليف بين البشر لا زيادة التفريق والإختلاف كما يزعم أعداء الأديان.

- كونه يسراً لا حرج فيه، ولا عسراً، ولا إرهاقاً ولا إعناتاً.

- منع الغلو في الدين، وإبطال جعله تعذيباً للنفس، بإباحة الطيبات والزينة بدون إسراف ولا كبرياء.

- قلة تكاليفه وسهولة فهمها.

- انقسام التكاليف بين العزائم والرخص.

- مراعاة تفاوت درجات البشر في العقل والفهم، وعلو الهمة وضعفها، في نصوص الكتاب وهدي السنة النبوية.

- معاملة الناس بظواهرهم، وترك المجال واسعاً لحرية الإعتقاد.

- مدار العبادات كلها على اتباع ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، وليس لأحدٍ أنْ يقدّم فيها رأيه واجتهاده الشخصي؛ لأنها علاقة مباشرة بين العبد وربه.

٦- بيان حكم الإسلام السياسي الدولي: ويشتمل على عدة قواعد:-

- الحكم في الإسلام للأمة، وشكله شوري، ورئيسه الإمام أو الخليفة منفذ لشرعه، والأمة هي تملك نصبه، وعزبه، والتشريع القضائي والسياسي هو حق للأمة.

- أصول التشريع الأساسية الأربعة:- القرآن المجيد، السنة النبوية، إجماع الأمة، اجتهاد الأئمة الأمراء أو القضاة والقواد في الأمور القضائية والسياسية والإدارية والحربية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إيجاب العدل المطلق، والمساواة فيه، وحظر الظلم.
- مراعاة الفضائل في الأحكام والمعاملات.

٧- الإرشاد إلى الإصلاح المالي ويقوم الإصلاح المالي على عدّة أقطاب:

- القاعدة العامة في المال: كونه فتنة واختباراً في الخير والشر.
- ذم طغيان المال وغروره، وصدّه عن الحق والخير.
- ذم البخل بالمال، والكبرياء به، والرياء في إنفاقه.
- مدح المال والغنى بكونه من نعم الله، وجزائه على الإيمان والعمل الصالح.
- ما أوجب الله من حفظ المال من الضياع بالإسراف، والإقتصاد فيه.
- إنفاق المال في سبيل الله آية الإيمان والوسيلة لحياة الأمة، وعزّة الدولة وسعادة الإنسان.
- الحقوق المفروضة في المال والمندوبة فيه، ويدخل في ذلك أصول التشريع الإقتصادي في الإسلام(١).

٨- إصلاح نظام الحرب، ودفع مفاسدها، وقصرها على ما فيه الخير للبشر وفيه، ويلخصها رضا (هنا) في عدة قواعد:-

- رد الأمر بقتال المعتدين لكف عدوانهم.
- الغاية الإيجابية بعد دفع الإعتداء والظلم، حماية الأديان كلها من الإضطهاد فيها أو الإكراه عليها.
- إيثار السلم على الحرب.
- الإستعداد التام للحرب لأجل الإرهاب المانع منها.
- الرحمة في الحرب.
- الوفاء بالمعاهدات أو تحريم الخيانة فيها.
- الجزية وكونها غاية للقتال لا علة له.

٩- إعطاء النساء جميع الحقوق الإنسانية، والدينية، والمدنية.

١٠- تحرير الرقبة وإيجاد الوسائل للتقليل من ظاهر استرقاق الإنسان وصولاً إلى منعها بالكلية.

---

(١) انظر: الفصل القادم، المبحث الثاني، الوظيفة الإستخلافية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلاحظ من المقاصد العامة وتفريعاتها التي قدّمها رشيد رضا، أنها على المستوى الكلي: الأمة، الدولة، التشريع/السلطة، مع عدم إغفال الجانب الجزئي الذي ظهر جليّا في المقصد الخامس من مقاصد الوحي المتعلقة بالتكاليف الشخصية. والمقصد التاسع في الحقوق العامة للنساء.

وهذه نقلة نوعية ومساهمة رائدة من رشيد رضا، يتفق فيها مع محمد الطاهر بن عاشور في أنّ غاية الشريعة تتمثل في: حفظ النظام، جلب المصالح، درء المفاسد، إقامة المساواة بين الناس، جعل الشريعة مهابة مطاعة نافذة، وجعل الأمة قوية مرهوبة الجانب مطمئنة البال(١).

فهذه المقاصد التي ذكرها محمد الطاهر بن عاشور متضمنة فيما ذكره رشيد رضا. ويتفق أيضاً -رشيد رضا- مع يوسف حامد العالم في أن المقصد العام للشريعة هو: إسعاد الأفراد والجماعات وحفظ النظام، وتعمير الدنيا بكل ما يوصل إلى الخير والكمال(٢). فبالإضافة إلى تضمين المقاصد الذي ذكرها رشيد رضا لهذه المقاصد فإن رشيد رضا يوضح أنّ سعادة الأفراد لا تكون إلا من خلال مقاصد الشريعة ومبادئها إذ يقول: "..العلوم والفنون البشرية المحضة غير كافية لجعل البشر سعداء في حياتهم الدنيا، فضلاً عن سعادتهم في الحياة الآخرة، وإنما تتم السعادتان لهم بهداية الدين فالإنسان مدني بالطبع، ومتديّن بالطبع، أو بالفطرة كما يقول الإسلام"(٣).

كما أنّ المقاصد والمصالح الضرورية الخمس التي ذكرها الفقهاء، وفصّلها أبو إسحاق الشاطبي، وهي: حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال(٤)، تجدها داخل الإطار المقاصدي الذي قدّمه رشيد رضا، فحفظ الدين يكمن في الإصلاح الديني الذي قدّمه رشيد رضا في المقصدين الأول والثاني، وحفظ العقل يدخل في المقصد الثالث، وحفظ المال يدخل في المقصد السابع، وحفظ النسل يكمن في المقصد التاسع المتعلق بالحقوق المدنية والدينية التي يعطيها الإسلام للنساء. أمّا المقصد الأول الذي ذكره الفقهاء وهو حفظ النفس، فإنّه يتسرب إلى المقاصد الرابع والخامس (الذي يهدف بيان مزايا الإسلام في التكاليف الشخصية)، والمقصد الثامن المتعلق بإصلاح نظام الحرب والذي يتضمن تفضيل السلم على الحرب (وما في هذا من حفظ لأرواح

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، صص(٦٣-٧٨)، وصص(٩٥-١٠٠)، وصص(١٣٩-١٤٠).

(٢) يوسف حامد العالم، **المقاصد العامة للشريعة الإسلامية**، موجع سابق، ص٨٣.

(٣) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢١، وقارن ذلك بنفس المؤلف، **تفسير المنار**، مرجع سابق، م٨، ص٥٢٩، وص٥٣٠.

(٤) تناول رشيد رضا هذه المقاصد بشكل موجز في: **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٥، ص٣٥، وص٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بشرية) كما أنه يتضمن الإلتزام بأخلاق الإسلام في الحرب (وما في هذا من حفظ لأرواح الصغار والنساء والشيوخ) [١]، ويوجد كذلك في المقصد التاسع (المتعلق بحقوق النساء والإعتراف بآدميتهن وتكريم نفوسهن)[٢]. وأيضا المقصد العاشر (المتعلق بمحاربة ظاهرة الإسترقاق وتكريم نفس الرقيق وعدم الإسفاف بروحه وحياته)[٣].

وأخيراً، فإنّ هذه المقاصد العشرة بما تمثله من غايات وأهداف ومبادىء سعت الشريعة الإسلامية إلى تحقيقها وإقامتها في الأرض، محوراً أساسياً تقوم عليه العملية السياسية والتي ترتبط بسعي السلطة السياسية الإسلامية لتحقيق مقاصد الإسلام وهديه في المجتمع الداخلي والخارجي[٤]. وتأسيساً على هذا الإعتبار فإنّ أهمية المقاصد العشرة في العملية السياسية، تكمن في:-

١- أنها تمثل الإطار التشريعي الكبير الذي تنطلق منه العملية التشريعية بأسرها، بل وينبغي أن تسعى السلطة التشريعية من خلال ما يصدر عنها من تشريعات إلى تحقيقها أو الإقتراب منها.

٢- أنها بمثابة ضابط رئيسي لحركة السلطة التنفيذية وسياساتها وتفاعلها مع المجتمع الداخلي والخارجي لا بد لها -أي السلطة التنفيذية- استبطانه في جميع تصرفاتها وممارساتها المختلفة.

٣- وهي كذلك تتداخل مع ضوابط أخرى من ضوابط ممارسة السلطة، فهي من ناحية تستبطن القيم السياسية الإسلامية، بما تتضمنه (كلتاهما: المقاصد والقيم) من إصلاح وأخلاق ومثل عليا، كما أنها من ناحيةٍ أخرى تترابط مع السنن، فتشكل "الأسباب" التي إذا أخذت بها السلطة السياسية -أي التزامت بمقاصد الشريعة- فإنّها ستؤدي إلى "المسبّبات"/النتائج، وفق منطق السنن الكونية (كما سيأتي لاحقا).

إذن فإنّ ضوابط ممارسة السلطة في فكر رشيد رضا تتشابك وتترابط لتشكل فيما بينها قيوداً وموانع تحول بين السلطة السياسية الإسلامية، وبين الإنحراف والخروج عن دائرة الرشاد والصلاح.

---

(١) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، نفس المرجع، صص(٣٠٥-٣١٨).
(٢) نفس المرجع، صص(٣١٨-٣٢٧).
(٣) نفس المرجع، صص(٣٢٨-٣٤٠).
(٤) قارن ذلك بـ: فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، صص(٢٠٣-٢٣٤)، وصص(٢٥٦-٢٦٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في تحديدها(١)، وفي هذا المجال يمكن استنباط الخصائص والسمات التالية للمصالح في فكر رشيد صالح:-

١- أنها تشمل مصالح الناس في الدنيا والآخرة(٢)، فلا تقتصر المصالح التي تسعى السلطة السياسية الإسلامية إلى تحقيقها على الجوانب الدنيوية، ذلك أن الإسلام جاء لتحقيق سعادة الناس في الدنيا والآخرة، بالتالي فإن المصالح التي تسعى لها السلطة السياسية تكتسب قيمة الإنسجام بين الجانبين الدنيوي والديني والتوازن بينهما(٣).

وبهذا تختلف رؤية رشيد رضا للمصلحة عن مفهوم المصلحة وخصائصها في الثقافة الغربية التي تقتصر على الحياة الدنيا وتحقيق لذات الناس ومنافعهم فيها، حتى ولو كان الأمر على حساب التفكير في اليوم الآخر، ذلك أنّ هذه "الثقافة" قامت على أنقاض الصراع بين الكنيسة والسلطة الزمنية، والذي أسفر عن إبعاد الدين وقضاياه عن شؤون السياسة والحكم.

كذلك الأمر تختلف رؤية رشيد رضا هذه، عن بعض الأديان التي تجعل من الدنيا وملذاتها شروراً ينبغي على الإنسان الإرتقاء بروحه وأفكاره عنها سعياً إلى مصالحه في الحياة الآخرة، باعتبار إن المصالح التي تسعى السلطة السياسية إلى تحقيقها تقوم على الإنسجام بين الجوانب الدنيوية والجوانب الأخروية، لا على التناقض بينهما، كما هو الشأن في الخبرة السياسية الغربية(٤).

---

(١) يعرف بعض علماء اللغة المصلحة بأنها المنفعة أو "ضد الفساد" (انظر: ابراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص٥٢١، وقارن ذلك بـ: مصطفى منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن، مرجع سابق، ص٢٧١)، ويعرفها الخوارزمي بأنها "المحافظة على مقصود الشارع بدفع المفاسد عن الخلق" (انظر: يوسف حامد العالم، **المقاصد العامة للشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ص١٣٥)، أما من حيث طبيعتها وحقيقتها فيصنفها العز بن عبد السلام إلى أربعة أنواع: اللذات وأسبابها، والأفراح وأسبابها، وعلى النقيض منها المفاسد أربعة أنواع: الآلام وأسبابها، والغموم وأسبابها، انظر: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩، صص(١٢-١٣). وقارن ذلك بـ: محيي الدين محمد قاسم، **السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث**، مرجع سابق، صص(١٣٣-١٣٦).

(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، ص١٤١.

(٣) قارن ذلك بـ: العز بن عبد السلام، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، مرجع سابق، جـ٢، ص٥١، حيث يقول: "واعلم أن مصالح الأخرة لا تتم إلا بمعظم مصالح الدنيا...".

(٤) قارن ذلك بـ: محيي الدين محمد قاسم، **السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث**، مرجع سابق، صص(٧٠-٧٤)، وقارن ذلك بـ: نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، ط١، ١٩٩٢، صص(١٨٩-١٩٩) حيث تناول الإختلاف بين المفاهيم المؤسسة للثقافة الغربية الحديثة والمفاهيم الإسلامية من خلال نموذج الخلافة والإستخلاف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من هنا فإنّ مفهوم المصلحة في فكر رشيد رضا يتمايز عن مفهوم المنفعة في الفكر الغربي الذي يرتبط بالرؤية الوضعية التي تغفل عن الآخرة وتنكر لها(١).

٢- أنها تشمل الجوانب المادية والروحية، فالسلطة السياسية مطالبة -وفق تفكير رشيد رضا- أن تحفظ وتحقق مصالح الناس المادية المرتبطة بالحياة الدنيا ولذاتها، والمعنوية/الروحية المرتبطة بالدين والأخلاق والقيم(٢).

في هذا السياق ينتقد رشيد رضا الحضارة الغربية والتي أحرزت تقدما في المجالات المادية والعلمية لكنها تراجعت في مجال الأخلاق والأدب، حيث يقول: "ومن المعلوم اليقيني أيضا أن البشر يرجعون القهقرى في الآداب والفضائل على نسبة عكسيّة مطردة لإرتقائهم في العلوم المادية واستمتاعهم بثمراتها، فهم يزدادون إسرافا في الرذائل وجرأة على اقتراف الجرائم افتتانا بالشهوات البهيمية، ونقض ميثاق الزوجية، وقطيعة وشائج الإسلام، وعقوق الوالدين، ونبذ هداية الأديان، حتى كادوا يفضلون الإباحة المطلقة على كل ما يقيّد الشهوات من دين وأدب وعرف وعقل، بل رجع بعضهم إلى عيشة (العري) في أرقى ممالك أوروبة وأمريكة علما وحضارة، كما يعيش بعض بقايا السذج في غابات إفريقية، وبعض جزائر البحار النائية في العمران"(٣).

وابتناءً على ما سبق، فلا يحق للسلطة السياسية في ممارستها التشريعية وحركتها التنفيذية، وضع تشريعات وقرارات تتناقض مع الأخلاق والقيم الإسلامية، لأنّ هذا يتعارض مع مقاصد وغايات الشريعة الإسلامية التي جاءت السلطة لتحقيقها(٤).

٣- أنّ هذه المصالح تستبطن القيم الإسلامية، انطلاقاً من قيمة التوحيد، ومن خلال القيم الإسلامية المتنوعة والمتكاملة(٥). وبهذا تكتمل دائرة مفهوم السياسة الشرعية بحيث تنسجم المصالح التي تسعى السلطة التشريعية إلى ابتنائها والتنفيذية إلى تحقيقها مع القيم والأخلاق والمقاصد الإسلامية.

---

(١) انظر: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، صص(٢٩٠-٢٩٣)، كذلك فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص١٦٣.
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٩، ص٤٢٣.
(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٠.
(٤) قارن ذلك بـ: فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، صص(٣٩-٧١).
(٥) انظر هذه الدراسة، الفصل الثالث، المبحث الأول: حول القيم السياسية الإسلامية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالتوحيد في أحد دلالاته السياسية هو "جعل الإنسان حرّاً كريماً عزيزاً لا يخضع خضوع عبودية مطلقة إلا لمن خضعت له الكائنات"(١)، فأي تشريع أو ممارسة سياسية للسلطة، يجب أن تنطلق من هذه الدلالة وألاّ تتناقض معها. وهو في دلالة سياسية أخرى "وحدة الأمة وقوتها وتكاتفها في سبيل تقوية وتعزيز شوكة الأمة"(٢)، لهذا على السلطة السياسية السعي لتحقيق هذه المصلحة.

مثالٌ آخر: التقوى، فالإنسان التقي هو الإنسان الصالح(٣). وبالتالي فإنّ من وظائف السلطة السياسية المرتبطة بتحقيق المصالح: إيجاد الإنسان التقي الصالح في مجال التنشئة السياسية.

كذلك الأمر فإنّ التقوى في أوسع معانيها هي "اتقاء كل ما يفسد العقائد والأخلاق والروابط الخاصة والعامة وتحري ما يصلحها بهدي الكتاب والسنة، وما يرشد إليه من سنن الله تعالى في حياة الأمم وموتها، وقوتها وضعفها، وبقاء دولها وزوالها"(٤)، وبهذا المعنى فإنّ مفهوم التقوى يتداخل بصورة كبيرة وفي مساحة واسعة مع مفهوم المصالح التي تسعى السلطة السياسية إلى تحقيقها.

٤- أنّها مصالح شرعية، تتأسس وتتبنى من خلال مصادر التنظير السياسي الإسلامي، ومن رؤية معرفية شرعية، ولقد عدّ العديد من علماء الأصول والمفكرين الإسلاميين "المصلحة المرسلة" أحد مصادر الإلزام في التشريع الإسلامي، وبالأخص علماء المذهب المالكي، وشوامخ في الفكر الإسلامي كالشاطبي والعز بن عبد السلام وفتحي الدريني وغيرهم(٥). (وسيأتي تفصيل هذه النقطة في المحور الثالث من هذا المبحث لاحقاً).

لكن هذه الرؤية يختلف فيها رشيد رضا مع نماذج من الفكر الغربي التي اعتبرت المصلحة دون إيلاء أية أهمية لشرع أو دين أو خلق يحول دون تحقيقها، بل إنّ من القواعد الرئيسية التي يتحرك من خلالها هذا الفكر قاعدة أنّ "الغاية تبرر الوسيلة"، فإنّ المصلحة، إذا ثبتت كان على

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، ص١٤٩، وقارن ذلك بـ: فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص١١٥، حول الأبعاد السياسية للقيم والحقائق في الإسلام.

(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **ما بين الإمامتين في جزيرة العرب**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٣٣، جـ٧، ص٥٥١.

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١٠، ص٣٤٢.

(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٤٢. وكذلك قارن بنفس المرجع، ص١٩٠، وص١٩١.

(٥) انظر: أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، مرجع سابق، صص(٨٠-٩٠)، انظر كذلك فتحي الدريني، **الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده**، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٧، صص(٥٦-٦٠)، وحول "الإستحسان"، نفس المرجع، صص(١٧٩-١٩٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السلطة السياسية السعي إلى تحقيقها دون كوابح دينية أو شرعية تذكر، بينما ينسجم رشيد رضا مع الفكر الإسلامي عموما الذي جعل المصلحة ضمن إطار شرعي وتنظير أصولي متين(١).

ويختلف مفهوم المصلحة بهذا النحو -الذي يراه رشيد رضا- عن مفهوم المصلحة القومية على مستوى الحركة الخارجية للسلطة السياسية، فمفهوم المصلحة القومية يرتبط بمقولات ونظريات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، والتي ترى أنّ المجتمع الدولي هو مجتمع صراع للمصالح بين الدول، ولا ينسجم مفهوم المصلحة القومية ووسائل تحقيقها مع المنظور القيمي والشرعي الذي يتأسس عليه مفهوم المصلحة الشرعية عند رشيد رضا، ففي حين تكون القوة هي العامل الرئيس في تحديد المصالح القومية ومدى القدرة على تحقيقها، في النظريات الواقعية(٢)، تجد أن القوة تخضع للشرع إما مباشرة أو ابتناءً في فكر رشيد رضا، وفي المنظور الإسلامي، وهذا ما أكده الشاطبي عندما قال: "المصالح المجتلبة شرعا والمفاسد المندفعة إنما تعتبر من حيث نظام الحياة الدنيا للحياة الأخرة، لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية أو دفع مفاسدها العادية"(٣). وعلى الرغم من كل هذه الإختلافات "المفصلية" إلا أنّ مفهوم المصلحة الشرعية يلتقي مع مفهوم المصلحة القومية في السعي لتحقيق النفع والخير للدولة والمجتمع(٤).

٥- أن المقصود بها هو الفرد والمجتمع معا، فبناءً على قراءة المقاصد العشرة التي قدمها رشيد رضا للشريعة -كما مرّ سابقا- يلاحظ التوازن في هذه المصالح بين المصالح العامة للجماعة السياسية "المجتمع" والمصالح الجزئية "الخاصة" للأفراد، وعدم تغلب أحد هذين الجانبين على الآخر.

ففي الجانب السياسي -مثلا- تسعى السلطة السياسية لتحقيق مصلحة الشعب ككل، والعمل على رفعة شأن الدولة وقوتها، لكن مع حفظ حقوق الأفراد السياسية والمدنية وعدم المساس بها(٥). وفي الجانب الإقتصادي يقر رشيد رضا -انطلاقا من المنظور الإسلامي- الملكية الفردية

---

(١) انظر: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن**، مرجع سابق، صص(٢٩٣-٢٩٦)، حول الإختلاف بين مفهوم المصلحة الشرعية ومبدأ الغاية تبرر الوسيلة، والتفصيل في شأن قاعدة: "الضرورات تبيح المحظورات"، انظر كذلك: فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢) انظر حول مقولات المدرسة الواقعية ومفهوم المصلحة القومية: ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥، صص(٢٣-٣٨).

(٣) انظر: الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، جـ١، ص٣٥١. وقارن ذلك بـ: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، صص(٢٩٦-٢٩٩).

(٤) قارن ذلك بـ: فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص٧٤.

(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، صص(٢٤٢-٢٥٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرفض الإشتراكية الماركسية "المساواة التامة"، إلا أنه يتحدث عن التكافل الإجتماعي وضوابط وقيود على الحرية الإقتصادية تكفل وجود توازن داخل المجتمع(١).

وبهذه السمة للمصلحة يفترق رشيد رضا عن مدرستين: المدرسة الماركسية والتي تنطلق من الفلسفة الجماعية/الإجتماعية، التي تغلب مصلحة الجماعة ككل على مصلحة الأفراد، وتقدم "المصلحة العامة" على "المصلحة الخاصة" فتلغي حق الملكية الخاصة، ومجموعة من الحقوق السياسية والمدنية، وتفرض فكراً عاماً تلزم الأفراد به، بمنطق توليتاري واضح (كما حدث في الإتحاد السوفياتي سابقاً) (٢).

والمدرسة الليبرالية التي تغلب قيمة "الحرية" والفلسفة الفردية التي ترى أن مصلحة الفرد هي التي تؤدي إلى مصلحة المجموع، وهنا ينحصر دور السلطة السياسية في مفهوم "الدولة الحارس" ويخضع المجتمع لآليات السوق والتنافس بين الأفراد، وتتضاءل في هذه الفلسفة قيم التوازن الإجتماعي وقيم المساواة والتكافل(٣).

بينما رشيد رضا -كما ذُكِرَ سابقاً- والذي يلتزم بالمنظور الإسلامي في تغليب قيمة "العدالة" على القيم الأخرى، والتي تشير في أينع صورها إلى القسط والوسطية والإعتدال، بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة(٤).

ثالثاً: حجية المصالح الشرعية في مصادر الإلزام الديني والعملية التشريعية السياسية في فكر رشيد رضا:-

وإذا كانت المصلحة الشرعية مفهوماً وخصائص وتطبيقاً، تختلف عن المفاهيم السابقة، فإن هذا يطرح سؤالاً مشروعاً عن دور العقل في تحديد وبيان ترتيب المصلحة في الممارسة التشريعية للسلطة السياسية، وبعبارةٍ أخرى إشكالية النص والعقل في تحديد التشريعات المقننة للمصالح في فكر رشيد رضا؟

---

(١) انظر: نفس المرجع، صص(٢٨٤-٣٠٥)، وانظر كذلك: محمد رشيد رضا، **خطبة في الإحتفال بافتتاح مجلس المبعوثان، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٧٢.

(٢) انظر حول هذه الفلسفة: إدوار م. بيرنز، **النظريات السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، صص(١١٣-١١٨)، وقارن ذلك بـ: إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، صص(١٧٣-١٧٩)، وقارن ذلك أيضاً بـ: جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية**، مرجع سابق، صص(٢٢٨-٢٣٤).

(٣) انظر حول هذه الفلسفة: مجموعة من المختصين، **قاموس الفكر السياسي**، ترجمة أنطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٤، جـ٢، صص(٣٣-٣٦)، وجون استيوارت مل، **أسس الليبرالية السياسية**، مرجع سابق، صص(١١٣-٢٣١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والجواب على هذا السؤال ينطلق من تحديد رشيد رضا لمقاصد الخلافة الإسلامية في أنها جاءت لتحقيق هداية الدين وهداية الدنيا(١)، فالشؤون التي تتعامل معها السلطة السياسية قسمان: دينية، ودنيوية، ويظهر الجانب السلفي في فكر رشيد رضا في الشؤون الدينية، حيث يرى أن المصالح في هذا الجانب ثابتة لا تتبدل ولا تتغير بتغيرات الزمان والمكان، والمرجع فيها هو نصوص الوحي وإجماع الصحابة لا مجال للفكر الإنساني والجهد التشريعي فيها(٢). وهكذا معنى قول الله عز وجل "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا"(٣)، ويردّد رشيد رضا في هذا الجانب مقولة مالك بن أنس "لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها"(٤).

أما الشؤون الدنيوية والمصالح المرتبطة بها، فإن السلطة السياسية في ممارستها التشريعية تجد نفسها أمام خمسة أنواع من الأمور(٥): النوع الأول: ما ورد فيه نص قطعي في دلالته ومفاهيمه وقطعي في ثبوته فهذا لا بد من العمل به، والثاني: ما يدلّ عليه نص عام في مفاهيمه ومدلولاته وعمل به جمهور السلف الصالح (على حد تعبير رشيد رضا) فهو مثل النوع السابق، والثالث: ما ورد فيه نص غير صحيح تماما لكنه غير واهٍ، فإنّ على أولي الأمر أن يتشاوروا فيه من حيث قوة ثبوته وقوة دلالته ومعانيه، فإمّا أن يعتبروه كالقسمين السابقين، وإمّا أنْ ينفوه فيكون بمثابة "المسكوت عنه" كالقسم الخامس (كما سيأتي)، أمّا القسم الرابع فيما ورد فيه نص غير وارد موارد التكليف كالأحاديث المتعلقة بالعادات والإرشادات كالأكل والشرب والطب، وهنا لا يجوز لولاة الأمر (السلطة التشريعية) أن يضعوا تشريعات أو أنظمة ملزمة.

أمّا القسم الخامس والأخير فهو ما سكت عنه الشارع، وهو ما يطلق عليه "منطقة العفو التشريعي" وللسلطة السياسية هنا أن تشرّع ما تشاء بما يوافق مصالح الناس ولا يكون معصية لله عز وجل"(٦).

---

(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٧٦، وقارن ذلك بـ: فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، صص(٣٠٧-٣٠٩)، حول التوازن بين مصالح الفرد والمجموع، وانظر نفس المرجع في: رفض مبدأ الدولة الحارس، ص١٧٩.

(١) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص١١.

(٢) محمد رشيد رضا، **يسر الإسلام وأصول التشريع العام**، المؤتمر الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٥٦، ص٧٥.

(٣) سورة المائدة: آية ١٣، وانظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٦، صص(١٥٧-١٦٧).

(٤) محمد رشيد رضا، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٥، جـ٥، ص٣٣٨.

(٥) محمد رشيد رضا، **يسر الإسلام**، مرجع سابق، صص(٧٦-٧٨).

(٦) انظر حول المسكوت عنه ومفهوم المصلحة المرسلة وخصائصها في: الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، م١، صص(٥٨٩-٥٩١)، وأيضا: وهبة الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه**، مرجع سابق، صص(٩٢-٩٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتفق رشيد رضا في تقسيمه المصالح إلى دنيوية وتعبدية مع العز بن عبد السلام الذي يقسمها ذات التقسيم ويجعل من المصالح الدنيوية جميعها معللة بالعقل وأحكامه(١).

فالتفصيل السابق الذي قدّمهُ رشيد رضا بيّن أن هناك "مصالح ثابتة" نصّ عليها الشارع، فلا مجال فيها للإجتهاد، وهناك مصالح "متغيرة" مرتبطة بالملابسات الواقعية، كذلك الأمر فإنّ هناك مصالح مقررة قرّرها الشارع من خلال نصوص الوحي، وهناك مصالح مرسلة مرتبطة بتقدير أهل الحل والعقد(٢).

كما أن رشيد رضا يرى بان المصالح الدنيوية تقل فيها نصوص الوحي، وهذا يفسح مجالا واسعا للإجتهاد التشريعي في دائرة العفو التشريعي أو البراءة والاباحة التي يقرر فيها أهل الحل والعقد "المصالح المرسلة" في تحقيق نفع الأمة والدولة(٣).

في هذا السياق يثور تساؤل رئيسي حول إشكالية النص والعقل وتعامل السلطة السياسية معها، وهنا يرى رشيد رضا جواز تخصيص النص بالمصلحة المرسلة عند التعارض، ويحتج في ذلك بأنّ حقيقة التعارض بين النص والمصلحة المرسلة بما تمثله من اجتهاد عقلي، هو تعارض بين النصوص أنفسها لأنّ مراعاة المصلحة مؤيدة بالنصوص(٤). وهنا تقدّم المصلحة الأكبر.

ويضرب رشيد رضا مثالاً على ذلك في مسألة الربا، حيث يبين رشيد رضا أن ربا النسيئة قد حرّمته الشريعة "لذاته" ولمضرته الأصلية، وأن ربا الفضلة قد حرمته الشريعة "سدّا للذرائع" وحتى لا يكون وسيلة لربا النسيئة(٥)، وبالتالي يرى رشيد رضا أنّ لأهل الحل والعقد صلاحية "إباحة" ربا الفضلة (تجويزه تشريعا) إن قضت الحاجة إلى ذلك، بل يذهب إلى أبعد من ذلك في تجويزه أن "يبيح" أهل الحل والعقد "ربا النسيئة" إن دعت الضرورة لذلك(٦).

---

(١) انظر: العز بن عبد السلام، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، مرجع سابق. جـ١، ص١١، وانظر: د. الشاطبي على القاعدة التي ذكرها العز بن عبد السلام سابقاً في الفروقات، م١، مرجع سابق، ص٣٥٩. وص٣٦٠.

(٢) انظر: محمد بن عبد الكريم حسن، **المصالح المرسلة**، دراسة تحليلية ومناقشة فقهية وأصولية مع أمثلة تطبيقية، دار النهضة، بيروت، ط١، ١٩٩٥، صص(٥٥ وما بعدها).

(٣) انظر حول منطق العفو التشريعي وعلاقتها بالفكر السياسي الإسلامي: عبد الجواد ياسين، **السلطة في الإسلام، العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨، ومواضع متفرقة.

(٤) انظر: عبد الرحمن الكيلاني، **معالم فقه المقاصد عند الشيخ محمد رضا**، مرجع سابق، ص٧، وص٨.

(٥) يشير مصطلح "ربا الفضلة" إلى نسبة محدودة يأخذها الدائن على دينه، بينما "ربا النسيئة" هو الربا الذي يتضاعف مع الزمن. (انظر: محمد أحمد الداعور، **رد على مفتريات حول حكم الربا وفوائد البنوك**، دار النهضة، بيروت، ط١، ١٩٩٢، صص(٤٥-٤٦)).

(٦) محمد رشيد رضا، **العسر المالي والربا والبنوك**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٠، جـ٦، ص٤٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا يظهر جلياً أن رشيد رضا يقدم العقل على الشرع في تحقيق المصالح الدنيوية، وهذا يثير اختلافا بينه وبين علماء السنة، باستثناء بعضهم -كالطوفي- والذين -يجعلون النص في مرتبة أعلى من مرتبة "المصلحة المرسلة"(١).

أما المثال الذي قدّمه رشيد رضا في مسألة الربا، فيرد عليه عدد كبير من علماء الإسلام خاصة فيما يتعلق بإباحة ربا الفضلة، أمّا ربا النسيئة وإباحته للضرورة، فهو يثير مخاوف كبيرة ذلك أنّ الربا من الكبائر (التي اعتبرها الشارع من المهلكات) فإذا كان العقل يستطيع أن يصل إلى دائرة المحرمات الكبرى ويعفيها، فإنّ هذا يهدد في النهاية "حرمة" الشرع نفسه ومكانته في العملية التشريعية، وهذا يناقض في النهاية المعيار الذي وضعه علماء الأصول في أن تخصيص النص بالمصلحة يشترط أن يكون النص "ظني" وليس قطعيا كمسألة الربا(٢).

وبذلك يظهر خطأ الباحث عبد الرحمن الكيلاني في تعقيبه على كلام الشيخ رشيد رضا في مسألة النص والمصلحة، حيث يعقب على تخصيص رشيد رضا النص بالمصلحة بقوله: "ولا ريب أن مقصوده -رحمه الله- بالمصلحة المصلحة الشرعية: المتفقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وأن مراده من النص: النص غير القطعي ودلالته أو ثبوته"(٣)؛ لأن رشيد رضا قد قدّم "المصلحة المرسلة" التي يقررها العقل على "النص" القطعي الذي لا يحتمل تأويلا".

ولهذا كله فإن الباحث يخالف رشيد رضا في تقرير مسألة الربا والعلاقة بين النص القطعي والمصلحة في العملية التشريعية، لأنّ تحريم الشارع القطعي لأمر معين فيه حكم كثيرة وعلة جليّة، والشارع الكريم أعلم وأقدر من العقل البشري المحدود على تقرير المصالح والمفاسد.

---

(١) انظر: **تأييد رشيد رضا للطوفي وتبنيه لمذهبه في محمد رشيد رضا، تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٧، صص(١٩٤-١٩٥).

(٢) انظر في موضوع الربا وتحريمه والمعاملات البنكية في: محمد أحمد الداعور، **رد على مفتريات حول حكم الربا وفوائد البنوك**، مرجع سابق، ص٣٦ وما بعدها.

(٣) عبد الرحمن الكيلاني، **معالم فقه المقاصد عند الشيخ محمد رضا**، مرجع سابق، ص٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث: فهم السنن العامة للوجود الحضاري والإجتماع السياسي وعدم الخروج عليها:-

يشكّل موضوع "السنن العامة للوجود الحضاري والإجتماع السياسي" (السنن الكونية والإجتماعية) رافداً مهماً لفهم أفكار رشيد رضا عامة، وأفكاره السياسية خاصة.

فموضوع السنن الكونية يأخذ حيزاً رئيساً وبنائياً في أفكار رشيد رضا، وخاصة فيما يتعلق بالنهوض والسقوط في حياة الأمم والمجتمعات والسلطات السياسية. بل ويعتبر هذا الموضوع "مفتاحاً" لفهم المشكلة الحضارية التي حاول الفكر الإسلامي (في وقته وإلى اليوم) الإجابة عليها ألا وهي: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ (كما سيأتي لاحقاً بيانه).

لكن الذي يعني الباحث في هذا المقام هو "المحتوى السياسي" للسنن الكونية، وعلاقتها بالسلطة السياسية في فكر رشيد رضا، ومن أجل مناقشة هذا الأمر، يدور هذا المبحث حول أربعة محاور رئيسية هي:-

أولاً: ما المقصود بالسنن الكونية؟ وما هي أنواعها (في فكره).

ثانياً: المحتوى السياسي للسنن الكونية في فكر رشيد رضا.

ثالثاً: السنن الكونية في فكر رشيد رضا والخبرة السياسية الإسلامية.

رابعاً: السنن الكونية والخبرة السياسية الغربية.

أولاً: المقصود بالسنن الكونية وأنواعها:-

يعرّف رشيد رضا مفهوم "السنن" بالعودة إلى أصولها اللغوية بأنّها جمع سُنّة وهي "الطريق المعبده والسيرة المتبعة أو المثال المتّبع، قيل إنها من قولهم سنّ الماء إذا وجد وإلى صبّه، فشبّهت العرب الطريقة المستقيمة بالماء المصبوب، فإنّه لتوالي أجزائه على نهج واحد يكون كالشيء الواحد"(١).

ويلاحظ من تعريف رشيد رضا السابق لمفهوم السنن: أنها بمعنى "القوانين" فانظر عبارات "الطريقة المستقيمة"، و"توالي أجزائه على نهج واحد".

فإذا أضيفت كلمة الكونية إلى مفهوم السنن، بما تملكه كلمة "الكون" من امتداد واتساع وشمول، يطغى بذلك مفهوم "السنن الكونية" على مجالات الحياة كافة. وبناءً على هذا الإعتبار فإن هناك العديد من السنن/القوانين التي تحكم سير الأشياء والأمور بل والإنسان، فهناك سنن

---

(١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، م٤، ص١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وموضوع السنن الكونية -عند رشيد رضا- يصلح أنْ يكون علماً ينبغي تعلمه وتعليمه عند المسلمين، فإذا كان "أمر البشر في اجتماعهم، وما يعرض فيه من مصارعة الحق للباطل، وما يتبع ذلك من الحرب والنزال والملك والسيادة وغير ذلك، قد جرى على طرق قديمة وقواعد ثابتة اقتضاها النظام العام"(١) فإنّ رشيد رضا يطالب بأن يتخصص مجموعة من العلماء المسلمين لهذا العلم بقوله: "فيجب على الأمة بمجموعها أن يكون فيها قوم يبينون لها سنن الله في خلقه، كما فعلوا في غير هذا العلم من العلوم والفنون التي أرشد إليها القرآن بالإجمال وقد بيّنها العلماء بالتفصيل"(٢).

هذا العلم "علم السنن الكونية" الذي أشار إليه رشيد رضا، هو علم الإجتماع عينه، الذي يعرّفه رشيد رضا بأنه " العلم بسنن الله تعالى في قوة الأمم والشعوب وضعفها وعزها وذلها وغناها وفقرها وبداوتها وحضارتها وأعمالها"(٣)، وتبدو أهمية وفائدة هذا العلم عند رشيد رضا مماثلة لفائدة علم النحو والبيان في حفظ اللغة العربية، فهو يحفظ الإجتماع البشري مما يطرأ عليه من الأخطاء والأمراض، ويوجهه إلى الطريق الصحيح(٤).

وعلى الرغم من أن القرآن قد قدّم معرفة ثرية حول علم السنن الكونية، واحتوى بالإضافة إلى القواعد والقوانين الكونية على وقائع تاريخية تطبيقية (حيث يقول رشيد رضا: "فجاء القرآن يبين للناس أن مشيئة الله تعالى في خلقه إنما تنفذ على سنن حكيمة وطرائق قويمة، فمن سار على سننه في الحرب -مثلاً- ظفر بمشيئة الله وإن كان ملحداً أو وثنياً، ومن تنكبها خسر وإن كان صديقاً أو نبياً"(٥))، إلا أن المسلمين قصّروا وقصّر علماؤهم في فهم وإدراك هذه السنن والعمل بمقتضاها.

وبالإضافة إلى اعتبار رشيد رضا القرآن مصدراً مهماً في فهم وإدراك السنن الكونية، فإن القرآن (في رأيه) حثّ أيضا على "السير في الأرض" واستنباط السنن والقوانين التي تحكم الإجتماع الإنساني من خلال التاريخ ومن خلال الواقع المعاين، ولكن المسلمين لم يفعلوا! ".. أما إنهم لو فعلوا فبدأوا بالسير في الأرض لمعرفة أحوال الأمم البائدة وأسباب هلاكها، ثم اعتبروا

---

(١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، ص١٤٠.
(٢) نفس المرجع، جـ٤، ص١٣٩.
(٣) نفس المرجع، جـ٨، ص٢٩٣، وص٢٩٤.
(٤) نفس المرجع، جـ٨، ص١١١، وقارن ذلك بأهمية السنن الكونية، نفس المرجع، جـ٩، ص٥٧٩.
(٥) نفس المرجع، جـ٤، ص١٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بحال الأمم القائمة وبحثوا عن أسباب عزها وثباتها لعلموا أنهم أمسوا من أجهل الناس بسنن الله، وأبعدهم عن معرفة أحوال خلق الله.." (١).

وإذا كان هذا حال المسلمين وعلمائهم تجاه علم السنن الكونية، فلماذا لم نجد عند الصحابة اهتماما أو تدوينا لقضايا هذا العلم وقواعده؟ يجيب رشيد رضا على ذلك بأنّ الصحابة كانوا يعملون وفق هذه السنن الكونية بطريقة طبيعيّة، دون الطريقة الصناعية التعليمية، ولكن الحاجة برزت فيما بعد لتدوين هذا العلم وتدريسه، كما برزت الحاجة لغيره من العلوم مثل الفقه والنحو وغيرها(٢).

ثانياً: المحتوى السياسي للسنن الكونية في فكر رشيد رضا:-

إذا ما انتقل البحث من موضوع علم السنن الكونية بشكل عام إلى المحتوى السياسي لهذه السنن، فإنّ رشيد رضا -في تعقيبه على الآيات- غالبا ما يذكر أنواعاً من هذه السنن فيما يتعلق بالأمم والسلطات السياسية.

فمن هذه السنن التي يذكرها رشيد رضا فيما أطلق عليه "سنن الله تعالى في الإجتماع والعمران البشري"، السنن التالية(٣):

١- سنة إهلاك الله تعالى الأمم بظلمها لنفسها ولغيرها، وهذه السنة على المستوى الجزئي المتعلق بالفرد تزول بالتوبة وبالإستغفار وعقوبتها خاصة بالمذنب إمّا في الدنيا أو في الآخرة، أمّا عقوبة "الأمم" فهي إضاعة استقلالها وسلطانها واستذلال أمة أخرى لها.

٢- سنة أنّ للأمم آجالاً لا تتقدم ولا تتأخر عن أسبابها التي اقتضتها السنن الإلهية العامة، كما أنّ للأفراد سننا في الآجال لا تتقدم ولا تتأخر. وإذا ما كانت الأمم غافلة عن هذه السنن الكونية، فإنها تؤخذ بغتة، والعقوبة الإلهية للأمم والأفراد التي تعاند هداية السماء نوعان:-

(الأول): العقاب الوضعي الذي توعّد به الله من خالف رسله وهدايته، وهو من قبيل عقاب الحكام لرعاياهم لمخالفة الشرائع والقوانين والنظم.

(الثاني): العقاب الطبيعي والذي يترتب وفق منطق الأسباب والمسببات على الجرائم، وهو من قبيل ما يعاقب به المريض على مخالفة أمر طبيبه في معالجته له.

---

(١) نفس المرجع، جـ٤، ص١٤٤.
(٢) نفس المرجع، جـ٤، ص١٣٨.
(٣) لمزيد من التفصيل والإبانة، انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٩، صص(٥٧٦-٥٨٠) بتصرف بسيط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- سنة ابتلاء الله الأمم بالبأساء والضراء تارة وبضدها من الرخاء والنعماء تارة أخرى، فإمّا أن تعتبر الأمة بذلك فيكون هذا الإبتلاء تربية وإرشاداً لها وإمّا أن تغبي وتغفل فيكون مهلكة لها.

٤- سنة أنّ الإيمان بالله وبما دعا إليه والتقوى في العمل بشرعه فعلاً وتركاً سبب اجتماعي طبيعي لسعة بركات السماء والأرض وخيراتها على الأمة، مثال ذلك في الآية القرآنية: "ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض"(١).

وتفسير رشيد رضا [هنا] بأن البركات والخيرات سبب طبيعي وليس إلهي مباشر للتقوى يعود إلى أنّ غياب التقوى والإيمان والقيم الروحية من حياة الأمم سيشجع دواعي الطمع والنزعة المادية الأنانية التي تخلق الصراع والحروب بين الشعوب، مما يؤدي إلى زوال النعم والنعم والبركات والعمران وحلول الدمار والخراب(٢).

٥- سنة استدراجه تعالى للمكذبين والمجرمين وإملاؤه لهم أي إمهالهم حتى يحق عليهم العذاب، وتفسير ذلك (في شرح قوله تعالى: "والذين كفروا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون، وأملي لهم إنّ كيدي متين"(٣)، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنّ الله تعالى ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته"(٤)) "أن سنة الله تعالى في الأمم والأفراد قد مضت بأن يكون عقابهم بمقتضى الأسباب التي قام بها نظام الخلق، فالمخذول إذا بغى وظلم ولم ينزل به العقاب الإلهي عقب ظلمه، يزداد بغيا وظلما ولا يحسب للعواقب حسابا فيسترسل في ظلمه إلى أن تحيق به عاقبة ذلك بأخذ الحكام له أو بتوريطه في مهلكة أخرى(٥).

٦- سنة الله في إرث الأرض واستخلاف الأمم فيها والإستيلاء والسيادة على الأمم والشعوب.

وتفسير ذلك أن السيادة والتمكين في الأرض ليست حكراً على شعب دون شعب أو قوم دون قوم، وعلى الأمم والشعوب المغلوبة أن تنفث روح اليأس من حياتها وتخرج من إصر سنن الهلاك والضعف والخذلان وأن تتلبس سنن القوة والإرتقاء. وذلك بالتمسك بالتقوى؛ لأن العاقبة دائما -وفق منطق القرآن- للمتقين الذين يتقون أسباب الهلاك والضعف (من:- اليأس من روح

---

(١) الأعراف: آية ٩٦.
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، حرب أمم المدنية لا الملل الدينية، مرجع سابق، م١٨، جـ١٠، ص٧٤٩.
(٣) الأعراف: آية ١٨٢-١٨٣.
(٤) متفق عليه.
(٥) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٩، صص(٤٥٢-٤٥٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الله، التنازع، الفساد في الأرض، الظلم، الفسق) ويأخذون بأسباب ووسائل ما تقوى به الأمم (من: الأخلاق، الأعمال، وأعلاها: الإستعانة بالله، الصبر على المكاره مهما عظمت) (١).

ويرى رشيد رضا أن هذه السنة مطردة في القرآن الكريم في أن البقاء للأقوى والأصلح مثل: قوله تعالى: "ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أنّ الأرض يرثها عبادي الصالحون"(٢)، والصالحون: "هم الذين يصلحون لإقامة الحق والعدل وسائر شرائع الله وسننه في العمران"(٣)، وبهذا فإن هذه السنة موافقة -في رأي رشيد رضا- للنظرية الإجتماعية: "بقاء الأصلح والأمثل في كل تنازع"(٤).

٧- أن سنة الله تعالى في الأمم التي ترث الأرض من بعد أهلها (الأصلاء) هي سنته في أهلها، فإذا كان المنتصرون قد غلبوا أهلها بسبب ظلمهم وفسادهم وجهلهم وعمى قلوبهم، فإنّ شأن المنتصرين سيكون ذاته شأن المنهزمين إذا صاروا إلى ما صار إليه أولئك.

ويلاحظ من "السنن" السابقة أنها جاءت مجملة، وملخصه لما أفاض فيه محمد عبده ورشيد رضا في تناول هذه السنن في تفسير القرآن الكريم، ومن خلال ربطها بالصور الواقعية للدورات الحضارية للأمة الإسلامية والحضارة الغربية(٥).

كذلك يلاحظ أنّ رشيد رضا قد استفاد من العبر والدلائل المختلفة للآيات القرآنية، وبالأخص فكرة "النموذج التاريخي"(٦)، في استنباط السنن المختلفة التي تحكم الوجود السياسي، فعلى سبيل المثال:- قصة موسى مع قومه في سورة الأعراف، حيث جاء موسى ليدعو قومه بني إسرائيل إلى التغير والنهوض، وتبديل ما هم عليه من الخضوع للفراعنة، فعمل موسى على

---

(١) يستنتج رشيد رضا أن من سنن التمكين والتقدم: الإستعانة بالله والصبر على المكاره من الآية الكريمة: "قال موسى لقومه استعينوا بالله واصبروا إنّ الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين" [الأعراف: ١٢٨].

(٢) الأنبياء: آية ١٠٥.

(٣) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٩ ص٥٧٨.

(٤) تشير هذه النظرية إلى فكرة ومفهوم التطور الذي قدمه مجموعة من علماء الغرب مثل دارون وبوفوت، وبالضرورة فإن رشيد رضا يختلف مع هؤلاء الذين بنوا نظريتهم على أسس "لا دينية" وإذا كان قد ذكر هذه القاعدة، فهي على المستوى الإجتماعي والخبرة "الإنسانية" وليس في نطاق الخلق والنشأة، انظر في الرد على نظريات التطور: فريق من العلماء، **خلق لا تطور**، عرفه بتصرف: إحسان حقي، دار النفائس، عمان، ط٤، ١٩٨٦.

(٥) انظر نوعاً آخر من السنن الكونية التي تحكم الإجتماع البشري والنفس الإنسانية في: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١٠، صص(١٣٥-١٣٨)، انظر مثالاً آخر على السنن الكونية في عاقبة الظلم، نفس المرجع، جـ١١، صص(٣٤٤-٣٤٦).

(٦) انظر حول فكرة النموذج التاريخي وتوظيفها في بناء علم السياسة الإسلامي ومناهجه في: سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص٦٢، مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، صص(٢٠-٢١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ترسيخ الإيمان بالله والتقوى والصبر في نفوسهم، و"بيّن لهم أنّ الأرض ليست رهن تصرف الملوك والدول بقدرتهم الذاتية فتدوم لهم وإنما هي لله، وله سبحانه وتعالى سنة في سلبها من قوم وجعلها إرثا لقوم آخرين بمحض مشيئته وسلطانه، ومدار هذه السنة على أنّ العاقبة في التنازع بين الأمم على الأرض التي تعيش فيها أو تستعملها للمتقين"(١) (بالدلالات الحضارية والسياسية للتقوى التي سبق الحديث عنها). وفعلا استطاع بنو إسرائيل بقيادة موسى عليه السلام أن ينتصروا ويرثوا الأرض من بعد فرعون وقومه.

ويستغرب رشيد رضا كيف تيأس الشعوب والحكومات المسلمة اليوم بسبب تفوق الغرب عليها ماديا وصناعيا، فتفقد الثقة بمقوماتها واستقلالها الحضاري، وبسبب استذلال أصحاب القوة العالمية الإستعمارية لها، فيبين أن نموذج موسى وفرعون يقدم مثالا واضحا على أنّ قوى أطغى وأكبر من هذه القوى المادية في القهر والإذلال للشعوب الأخرى قد زالت، بل إنّ الواقع السياسي الحديث يشهد بزوال دول قوية وسقوطها بما لا يقل دلالة عن عبر التاريخ(٢).

ثالثاً: السنن الكونية والخبرة السياسية الإسلامية:-

أمّا إذا انتقلت الدراسة من المستوى التنظيري للسنن الكونية إلى المستوى الواقعي يظهر جليا مساهمة رشيد رضا وإبداعه في تفسير عوامل الإنحطاط والضعف التي منيت بها الأمة الإسلامية حاكما ومحكوما من خلال تطبيق السنن الكونية التي استنبطها من القرآن الكريم على الخبرة التاريخية للحضارة الإسلامية.

ولعلّ هذا الأمر يقود إلى جوهر المشكلة الحضارية التي واجهها الفكر الإسلامي الحديث وهي إشكالية التخلف والتقهقر، والتي تزداد إلحاحا وتكثر علامات الإستفهام التي تفرضها في لحظة المقارنة مع الحضارة الغربية المتطورة والمتقدمة علميا وصناعيا، فيثور السؤال الأبرز في عقل ووجدان المفكر المسلم وهو: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟

أمّا الشق الأول من السؤال: لماذا تأخر المسلمون؟ فهو موضع النقاش والدراسة في هذا المحور، بينما الشق الثاني هو موضع النقاش في المحور الرابع.

لماذا تأخر المسلمون؟...

باختصار؛ لأنهم خالفوا السنن الكونية، التي ترشد إلى التقدم والإزدهار، وارتكبوا من الأسباب، ما أدى وفق منطق هذه السنن إلى الضعف والأفول، ولم يقتصر الفساد على طرف من

---

(١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٩، ص٥٧٧.
(٢) نفس المرجع، ص٥٧٨، قارن ذلك بنموذج "الرابطة السياسية الفرعونية" في: سيف الدين عبد الفتاح، **التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر**، مرجع سابق، صص(١٩٧-٢١٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أطراف الرابطة السياسية الإسلامية بل أصاب جميع أطراف هذه الرابطة بداية من فساد وإفساد السلطة انتهاءً بفساد الرعية. فيما يلي:-

١- الفساد على مستوى السلطة السياسية:-

فمنذ عصر الأمويين تحولت السلطة السياسية تحولاً جذرياً حيث فقدت شرعيتها السياسية المتمثلة في الشورى ودور الأمة في اختيار الحاكم، فأصبح الحاكم يأتي عن طريق التعيين لا عن طريق العقد والبيعة، ولم يشذ عن هذا الإنحراف إلا نماذج نادرة لم يكن لها أثر يذكر(١).

وفقدت كذلك شرعيتها السياسية المتمثلة في توفر شروط ولاية السلطة في الخلفاء فأصبح يحكم المسلمين من لا يملكون علماً ولا عدالة ولا صفات تهيئهم للسلطة(٢).

وأثر هذا بدوره -بشكل بالغ- على ممارسة السلطة السياسية، ففسدت القيم السياسية التي تحكم سلوك السلطة وأهم ظواهر هذا الفساد القيمي على مستوى السلطة:-

- غياب الشورى والحريات السياسية، وسيطرة الإستبداد السياسي الذي تنشأ عنه آثار مدمرة على ثقافة وأخلاق الشعوب، إذ يقول رشيد رضا: "إن الشعوب التي تنشأ في مهد الإستبداد وتساس بالظلم والإضطهاد، تفسد أخلاقها، وتذل نفوسها، ويذهب بأسها، وتضرب عليها الذلة والمسكنة، وتألف الخضوع، وتأنس المهانة والخنوع، وإذا طال عليها أمد الظلم تصير هذه الأخلاق موروثة ومكتسبة حتى تكون كالغرائز الفطرية، والطباع الخلقية، إذا أخرجت صاحبها من بيئتها، ورفعت عن رقبته نيرها، ألفيته ينزع بطبعه إليها، ويتفلت منك ليقتحم فيها، وهذا شأن البشر في كل ما يألفونه، ويجرون عليه من: خير، وإيمان، وكفر"(٣).

ويتفق رشيد رضا في طبيعة هذه النظرة إلى الإستبداد السياسي ومآلاته على كافة المستويات سياسياً واجتماعياً ونفسياً وثقافياً...الخ، مع عبد الرحمن الكواكبي، الذي ربط بين مظاهر التخلف والضعف التي تعيشها الأمة الإسلامية وبين الإستبداد السياسي فجعلها نتائج له(٤).

- غياب قيمة العدالة وشيوع الظلم ومن صوره ظلم الحكام للأفراد "وأمّا بغي الملوك والحكام على الأقوام والشعوب فأهون عاقبته عداوتهم والطعن عليهم، وقد تفضي إلى اغتيال

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا، مجلة المنار، مرجع سابق، م١، جـ٣٢، صص(٧٦-٧٨)، وجـ٣٣، صص(٦٢٨-٦٣٣)، وجـ٣٤، صص(٦٥٢-٦٥٥).

(٢) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ١٠، ص٣٣٧، انظر كذلك، نفس المرجع، م٢، ص١٢٢.

(٣) نفس المرجع، م١، جـ٣٤، ص٦٥٠.

(٤) انظر: عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الإستبداد، دار الشرق، بيروت، ط٣، ١٩٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أشخاصهم، أو إلى ثل عروشهم والقضاء على حكمهم، إمّا بثورة من الشعب تستبدل بها عرشا بعرش، أو نوعاً من الحكم بنوع آخر، وإمّا بإغارة دولة قوية على الدولة التي يضعفها البغي تسلبها لاستقلالها، وتستولي على بلادها.." (١).

ويتفق رشيد رضا في تعريضه بالظلم ودوره السلبي على الشعوب والحضارة مع الغزالي الذي قسّم الظلم إلى نوعين(٢):

أ- ظلم السلطان لنفسه وهو نتاج معصيته.

ب- ظلم السلطان لرعيته وجور القوي على الضعيف وكذلك جور الغني على الفقير.

كذلك الأمر يتفق مع ابن خلدون الذي عقد فصلاً في مقدمته وعنونه: "في أنّ الظلم مؤذن بخراب العمران"(٣)، حيث بين فيه مآلات وآثار ظلم الحكام للرعية وأهمها زوال حكم هؤلاء الحكام وذهاب عصبيتهم وأفول دولتهم. وأيضاً مع الأفغاني في مآلات الظلم وخطورته(٤).

- الفسق والفساد الأخلاقي وانتشار الترف:-

وهذا لم يصب السلطة السياسية وحدها -كما سيأتي- بل امتد وضرب أطنابه في فئة كبيرة من المسلمين(٥)، ويتفق رشيد رضا في ربطه بين ترف وفساد السلطة الحاكم وأثر ذلك على ضعف الدولة مع ابن خلدون الذي عقد فصلاً في مقدمته بعنوان "في أنه إذا استحكمت طبيعة الملك من الإنفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم"(٦) وتحديداً في علاقة الترف بالفساد الأخلاقي إذ يقول ابن خلدون: "فالترف مفسدٌ للخلق بما يحصل في النفس من ألوان الشر والسفسفة وعوائدها،...، فتذهب منهم (أي من الحكام) خلال الخير التي كانت علامة على الملك، ودليلاً عليه، ويتصفون بما يناقضها من خلال الشر، فيكون علامة على الإدبار والإنقراض"(٧).

---

(١) رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١١، ص٣٤٤.
(٢) انظر: حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، ص٣٤٧، وقارن ذلك بـ: محمد ايت علي، **الفلسفة السياسية عند الغزالي**، دار التنوير، بيروت، ط١، ١٩٩٨، صص(١١٩-١٢٥).
(٣) انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، ص٣٠٥.
(٤) انظر: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم العدل في فكر الأفغاني**، مرجع سابق، صص(٤١٠-٤١١).
(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١، جـ٣٤، ص٦٥.
(٦) انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، ص١٧٨.
(٧) نفس المرجع، جـ١، ص١٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأصاب الفساد على مستوى السلطة السياسية كذلك وظائفها المختلفة خاصة على مستوى مستوى الوظيفة العقيدية "حفظ الدين" على مستويات فرعية عدة منه مثل: الوحدة الدينية، حماية الأخلاق، التمزق المذهبي(١).

٢- الفساد على مستوى العلماء المرشدين:-

يرى رشيد رضا أن فساد الحكام والخلفاء في الخبرة السياسية الإسلامية تبعه فساد العلماء والمربين، الذين مالوا مع الحكام في الإنحراف والفساد وكانوا عوناً لهم في خروجهم عن جادّة الصواب(٢)، ويلخص رشيد رضا جملة أخطاء العلماء بـ(٣):-

- الإختلاف في الدين في الأصول وفي الفروع.
- الإعراض عن القرآن والسنة والإشتغال بعلوم الآلات عن الغايات منهما.
- الإعراض عن علم التهذيب الذي هو لب الدين.
- الإعراض عن معرفة سنن الكون التي أرشد إليها القرآن كثيراً.
- معاداة العلوم والفنون التي عليها مدار العمران.
- ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الدين.
- ترك الخطابة يوم الجمعة والخروج في خطبة الجمعة عما شرعت له.
- الخروج بالدين عن سذاجته بتوسعهم في الواجبات العينية وصعوبة الكتب بحيث صارت الحنفية السمحة التي كان يتلقاها الأعرابي من صاحب الشريعة من مجلس واحد، لا يمكن أن يعرفها الإنسان إلا في سنين طويلة ولا سيما إذا كان له عمل آخر.
- عدم مراعاة الزمان في أحكام المعاملات القضائية حتى اضطر الحكام إلى العمل بالقوانين الوضعية.
- عسر طريقة التعليم.

ولقد أفاض رشيد رضا في الحديث عن "الأخطاء" أو الإنحرافات السابقة للعلماء(٤)، بيد أنّ ما أعطاه رشيد رضا أهمية قصوى كذلك هو فساد العلماء بالتذلل للحكام وإخراجهم الدين عن

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا، مجلة المنار، مرجع سابق، م١، جـ٣٤، صص(٦٥٠-٦٥٥).
(٢) نفس المرجع، م١، جـ٣٦، صص(٦٩٧-٦٩٩).
(٣) انظر تفصيل ذلك في: نفس المرجع، م١، جـ٣٦، صص(٧٠٣-٧٠٤) بتصرف بسيط.
(٤) انظر على سبيل المثال:- محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٢، ص٣٤٠، كذلك: نفس المرجع، جـ٢، ص٧٩، ونفس المرجع، جـ٢، صص(٦٣-٦٤) أيضاً كتابه الخلافة، مرجع سابق، صص(٦٨-٦٩)، وقارن ذلك بـ: محمد رشيد رضا، مجلة المنار، افتتاحية السنة الثالثة، مرجع سابق، م٣، جـ١، ص٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هدايته لإرضاء الحكام، وكان من أخطر سلبيات هذه العلاقة هو ربط أرزاق ورتب العلماء بالحكام والأمراء، فأصبحت "فتاوى" هؤلاء العلماء كما أرادها ويريدها الحكام(١).

وأيضا فساد العلماء بارتكابهم سنة التمزق والإختلاق في الدين والتي أدت إلى انتشار العداوة والبغضاء بين المسلمين، فيقول رشيد رضا (في تفسير قول الله عز وجل: "إنَّ الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يعملون"(٢)) :- "ذكر الله تعالى جده وجل ثناؤه هذه الأمة بما هي عرضة له حسب سنن الإجتماع من إضاعة الدين بعد الإهتداء به بمثل ما أضاعه به من قبلهم، وهو الإختلاف والتفرق بالمذاهب والآراء والبدع، التي تجعلهم أحزابا وشيعا تتعصب كل منها لمذهب من المذاهب أو إمام، فيضيع العلم وتنفصم عروة الوحدة، وتصبح الأمة الواحدة بعد أخوة الإيمان أمما متعادية ليس لها مرجع متفق عليه، يجمع كلمتها، فيحل بها ما حل بالأمم التي تفرقت قبلها"(٣).

ويتفق رشيد رضا في رؤيته لإنحراف العلماء ودور هذه "السنة الإجتماعية" في الوصول بالدورة الحضارية للمسلمين إلى التراجع والنكوص مع الغزالي، بل إنّ رشيد رضا ينقل من كتاب الغزالي "إحياء علوم الدين" نصوصا في هذه المسألة، ذلك الكتاب الذي يشكل جزءا كبيرا من مشروع الغزالي الذي استغرق سنوات طويلة في نقد أوضاع العلم والعلماء في وقته، ولقد تتبع الغزالي فيه التطور التاريخي للعلوم الشرعية ولمجتمع العلماء وجدلية العلاقة بينهم وبين السلاطين والأمراء، فقدّم رؤية متكاملة لهذه القضية من خلال:-

- قراءة في مظاهر فساد العلماء والتطور التاريخي لمجتمعهم(٤).

- قراءة في تحوّر المفاهيم الشرعية في الإنتاج العلمي، في التاريخ الإسلامي وخروج هذه المفاهيم عن معانيها الأصيلة، ومثال ذلك مفهوم التوحيد الذي كان يعني الإيمان وأثره في حياة الإنسان، فأصبح بالكتابات العلمية يعنى بقضايا الخلافات والجدالات بين الفرق والطوائف الإسلامية(٥).

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص١٤٨، وقارن ذلك بـ: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار** مرجع سابق، جـ٤، ص٢٨٣.
(٢) سورة الأنعام: آية ١٥٩.
(٣) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، م٨، صص(٢١٣-٢١٤).
(٤) انظر: أبو حامد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، دار الخير، بيروت، ط٣، ١٩٩٤، صص(٧٨-١٠٧).
(٥) نفس المرجع، جـ١، صص(٤٥-٥٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

– قراءة في انحراف المناهج التعليمية والتربوية، فبدلاً من تدريس العلوم بقصد الهداية والإصلاح، صار التدريس يرتبط بمصطلحات معقدة، وبأهداف أخرى(١).

ولقد استعرض الغزالي الإنحرافات السابقة من خلال التطور التاريخي لجدلية العلاقة بين السلطة والعلماء، انطلاقا من فرضية أساسية وهي: أن انحراف الحكام تبعه انحراف العلماء، وانحراف هذين الصنفين ترتب عليه فساد وانحراف العامة(٢).

في هذا السياق فرّق الغزالي بين علماء الدنيا وعلماء الآخرة(٣)، ووافقه في ذلك رشيد رضا(٤)، هذا التفريق الذي ينطلق من عدة اعتبارات رئيسية –عند الغزالي– منها: العلاقة مع السلطة، فعلماء الدنيا يدخلون على السلاطين ويتذللون لهم ويقدمون لهم الفتاوي التي يريدون، بينما علماء الآخرة تتسم علاقتهم مع السلاطين بالنصيحة وبيان أوجه انحرافهم(٥)، كذلك الإقبال على الدنيا: فعلماء الدنيا منشغلون بتحصيل أكبر قدر من المنافع والثروات في الدنيا، بينما علماء الآخرة زاهدون مقلون من الدنيا ومنافعها(٦)، كذلك الأمر لا يقوم علماء الدنيا بوظيفتيهم الحضارية والاجتماعية في هداية الناس على النقيض من علماء الآخرة(٧).

ويتفق رشيد رضا (كذلك) مع الإمام محمد عبده، والذي أجمل فساد العلماء بما يلي: (٨)–

– التمتع بالشهوات الدونية واللذائذ الفانية.

– الخوف من الحكام والرجاء فيهم، فيحرف "رجال الدين"(٩) النصوص عن مواضعها المقصودة ويصرفونها إلى معان أخرى ليوافقوا ما يريد الحاكم فيأمنوا شرّه وينالوا برّه.

– إرضاء العامة أو الأغنياء خاصة بموافقة أهوائهم لاستفادة الجاه والمال.

– الجدل والمراء بين رجال الدين أنفسهم لا سيما الرؤساء وطلاب الرئاسة فيهم.

– الجهل فإنّ المتصدر للتعليم أو الفتيا (أي الفتوى) قد يجهل مسائل فيتعرض لبيانها بغير علم.

---

(١) نفس المرجع، جـ١، صص(٤١–٤٤).
(٢) انظر: نفس المرجع، جـ١، صص(٥٧–٥٨).
(٣) انظر: نفس المرجع، جـ١، ص٧٨.
(٤) انظر: نفس المرجع، جـ١، صص(٩١–٩٩).
(٥) انظر: نفس المرجع، جـ١، صص(٩١–٩٩).
(٦) انظر: نفس المرجع، جـ١، صص(٨٥–٩٠).
(٧) انظر: نفس المرجع، جـ١، صص(٧٤–٨٠).
(٨) انظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، جـ٤، ص٢٨٢، وص٢٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- انقطاع سلسلة أهل الفهم والتبيين، وضبط الناس بعدهم فيما يؤثر عنهم من بيان.

٣- الفساد على مستوى الرعية:-

ويرى رشيد رضا أن انحراف الرعية ترتب على انحراف الأمراء والحكام من جهة وانحراف العلماء من جهة أخرى، إذ يقول: "فلولا انحراف العلماء والخلفاء لما انحرفت العامة ولما وقع المسلمون بهذه الرزايا والمصائب التي انتهت بهم إلى فقر العقول وفقر الأيدي وضياع السلطة وتمزقوا كلّ ممزق"(١).

والفساد الذي أصاب الرعية هو فساد القيم والأخلاق، والذي أدى إلى وقوع المجتمع في العديد من "الأمراض الروحية" و"الإجتماعية" وتبع ذلك فقدان المجتمع فعاليته النهضوية وأفول دورته الحضارية.

إن وقوع الأمة الإسلامية في الجور والفسق والفجور أدى وفق سنة الله في الوجود الحضاري إلى ما وصلت إليه من حال، إذ يقول: "ومنه هلاك الأمم بما يغلب عليها من الظلم أو الفسوق، والفجور الذي يفسد الأخلاق ويقطع روابط الإجتماع ويجعل بأس الأمة بينها شديداً، فيكون ذلك سبباً اجتماعياً لسلب استقلالها، وذهاب ملكها، بحسب سنن الإجتماع"(٢) ويشير رشيد رضا في هذا السياق إلى خطورة "الظلم" وانتشاره على مستوى الرعية بأشكاله المتعددة، إذ يقول: "إنّ الأمم تبقى مع الشرك ولا تبقى مع الظلم"(٣)، وفي هذا يتفق رشيد رضا مع ابن خلدون الذي ربط بين الظلم والنكوص الحضاري بقوله: "إنّ الظلم مؤذن بخراب العمران"(٤).

وبذلك فإن الفساد الذي أصاب الأمة في الخبرة التاريخية الإسلامية على المستويات الثلاثة (الحكام - العلماء - الرعية)، قد أدى في النهاية إلى تعطيل كوامن الإبداع والإقتدار فيها، وشلّ حركتها الحضارية، ودخولها في مرحلة الهرم التي سبق وأن بين رشيد رضا أنها مرحلة - طبيعية- لا بد أن تصل إليها كل أمة(٥). وفق سنن الوجود الحضاري والإجتماعي.

---

(٩) يتحفظ الباحث [هنا] على مصطلح رجال الدين، فالإسلام ليس فيه كهنوتية ولا ثيوقراطية، فكل مسلم هو رجل دين، وليس للعلماء أي سلطة على أرواح وعقول الناس في دار الإسلام.

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١، جـ٣٦، ص٧٠٣.

(٢) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٨، صص(١١٠-١١١).

(٣) نفس المرجع، جـ١٢، صص(١٩٢-١٩٣).

(٤) انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، ص٣٠٥.

(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٩، ص٥٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولئن كانت سنن التراجع والإنحطاط قد ابتليت بها الأمة الإسلامية في الخبرة السياسية الإسلامية ابتداءً من الخلافة الأموية حتى الآن، فإنّ خروج الأمة من هذا المأزق الحضاري والوهن العملي يستدعي أخذ الأمة بسنن التقدم والإزدهار، والبدء بالإصلاح الشامل في جميع الجوانب التي تطرق لها الفساد وهي: الإصلاح الديني والإجتماعي والسياسي والمال والحربي(١).

وسنن التقدم والإرتقاء تقسم عند رشيد رضا إلى قسمين:-

الأول: السنن الخاصة بالدين والأدب والأخلاق وهي "المعنوية"(٢)، وهنا يدعو رشيد رضا إلى العودة إلى منهج "السلف الصالح"، وخبرة الجيل الأول من الصحابة (رضي الله عنهم). حيث كانت العقيدة صافية بسيطة مستمدة بطريقة مباشرة من المصادر التنظيرية الرئيسية: القرآن والسنة الصحيحة. والأحكام الفقهية واضحة تخلو من التعقيد والتكلف، وقيم العمل والسلوك والعطاء هي السائدة(٣). إذ يقول: "إنّا لندعو الناس إلى عقيدة السلف ونحن بها موقنون، ونرشد من بلغته الدعوة إلى سيرتهم الدينية، ونحن على طريقتها إن شاء الله مستقيمون"(٤)، ولكن بين رشيد رضا أنه قد يأخذ في مجالات متعددة من تفسير المنار والأحكام الفقهية بعض التأويلات التي قد تخالف "مذهب السلف" من آراء الخلف أو من الآراء العصرية بحكم الضرورة وبقصد "الدفاع عن القرآن والسنة الصحيحة"(٥).

في هذا الجانب لا يفتأ رشيد رضا من تأكيد التزامه بمنهج السلف وبالأخص منهج ابن تيمية وتلميذه ابن القيم(٦)، والقاعدة الذهبية التي ينطلق منها رشيد رضا في هذا الجانب وفي تقريره لأسس المذهب السلفي هي: "رفض الجمود والتقليد على مذاهب الخلف" والإنطلاق من الإجتهاد وفتح باب العقل في شؤون المعاملات، والإلتزام فقط بمنهج السلف في جانب العبادات،

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٩.
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **النهضة الإسلامية في مصر**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ٢١، ص٢٤١.
(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة الثامنة عشرة**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١، ص٥، وانظر كذلك: محمد رشيد رضا، **النهضة الإسلامية في مصر**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ١٦، ص٢٤١.
(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **فاتحة المجلد العشرين**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٠، جـ١، ص٤.
(٥) نفس المرجع، ص٤.
(٦) لا يعجز القارىء لرشيد رضا في رصد اختلافات عديدة بينه وبين ابن تيمية وابن القيم سواء من ناحية أفكاره السياسية في العديد من المجالات، أو من الناحية المنهاجية، وليس أدل على ذلك من تقديمه للمصلحة على العمل بالنصوص، وهذا يخالف منهج ابن تيمية وابن القيم بشكل كبير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورفض البدع والخرافات وأنواع الشرك (من التوسل بالقبور والإستغاثة بالأموات) التي انتشرت بين المسلمين(١).

ويتفق رشيد رضا في تأكيده على قيمة التوحيد وأبعادها المختلفة، ورفض "الشركيات" والبدع، مع الإمام محمد بن عبد الوهاب في العصر الحديث ودعوته إلى تنقية التوحيد والشريعة مما علق بها من الشوائب الدخيلة والطارئة(٢).

كما يبين رشيد رضا أن الأخذ بسنن التقدم والإرتقاء في الجانب "الديني والأدبي"/المعنوي، هي التي يعتمد عليها الجانب المادي الصناعي(٣)، لكن كيف يمكن أن نفهم هذا الرأي أو نفسّره عند رشيد رضا؟ (٤)

إنّ الجواب على هذا السؤال يرتبط برؤية رشيد رضا إلى أنّ الإسلام قد دعا إلى تحرير العقول وأخذ الهدى والحق أخذا عقليا وذلك بتعليل أحكامها -الدنيوية- تعليلا عقليا منطقيا، ورفض الجمود وتغييب العقل والتقليد لمذاهب الخلف والمتأخرين الملينة بالتعقيد والتكليف والحواشي، فدعا إلى العودة إلى صفاء عصر الصحابة -كما ذكر سابقا-. وبالتالي إخراج جزء كبير من التراث الفقهي من حيز الإلزام والقداسة إلى حيز القبول والرد، مما يحرر العقل المسلم من كثير من العوائق والموانع التي تحول بينه وبين الإجتهاد والإبداع(٥).

ثم إن الإسلام دعا إلى معرفة واستثمار سنن الله في الخلق والتكوين(٦)، بمعنى القوانين الطبيعية، لتحقيق معنى الإستخلاف والإعمار في الأرض، فالإلتزام من قبل أطراف الرابطة السياسية بهذه الرؤية وهذا الفهم للإسلام، سيؤدي إلى حدوث الإرتقاء المعنوي والإرتقاء المادي. الذي سيكون نتيجة للإرتقاء المعنوي.

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **فاتحة المجلد العشرين، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٠، جـ١، ص٣، وص٤.

(٢) انظر شرح كتاب التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب في: عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط٦، ١٩٧٧، معظم فقرات الكتاب جاءت لتقرير التوحيد والرد على الشركيات المنتشرة.

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **عبر الحرب البلقانية وخطر المسألة الشرقية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٦، جـ٢، ص١٣٠، وقارن ذلك بـ: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، ص٤٢٩ حيث يقول: "إن الإرتقاء المعنوي هو الذي يبعث على الإرتقاء المادي".

(٤) لا يريد الباحث (في هذا المجال) الدخول في الإشكالية الفلسفية بين هيجل وماركس حول الديالكتيك الفكري والديالكتيك المادي، وأسبقية أحد الجانبين على الآخر، ولكن فيما يبدو أنه يغلب الجانب الفكري على الجانب المادي في التطور والتغير. (انظر حول الإختلاف بين ماركس وهيجل في: أحمد ظاهر، **أغوار الأردن، عمليات التغيير وأدوات التطوير**، مرجع سابق، صص(٤٣-٥٤)).

(٥) يوافق هذا الرأي في الجمود الذي انتاب علوم النقل والعلوم الشرعية، ابن خلدون، انظر **المقدمة**، مرجع سابق جـ٢، صص(٢٣٢-٢٣٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن أن نستخلص هنا قاعدة مهمة عند رشيد رضا وهي أنّ عملية النهوض والإرتقاء والسنن العامة التي تحكمها تعتمد على الإلتقاء والتوافق بين سنن الخلق والنشأة (القوانين الطبيعية) وسنن الإجتماع البشري (العلوم الإنسانية)، وهذا ما تتميز به الرؤية الإسلامية عامة من الإنسجام بين الكون والطبيعة والإنسان، بين الدين والدنيا وبين الحياة والآخرة(١).

الثاني: السنن الخاصة بالقوة الصناعية، والجوانب المرتبطة بالأخذ بأسباب التقدم المادي والتكنولوجي(٢)، وقد استطاعت الحضارة الغربية أن تبرز في هذا المجال وأن تسير وفق هذه السنن، وهذا محور النقاش التالي:-

رابعاً: السنن الكونية والخبرة السياسية الغربية:-

يرى رشيد رضا أن الخبرة السياسية الغربية قد انتقلت انتقالا بارزا في الإنتقال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، فلقد كان الغرب يخضع في العصور الوسطى إلى سيطرة رجال الدين وتحكمهم في الأوضاع السياسية والإجتماعية للناس، ولقد أساء رجال الدين استخدام سلطتهم وحجروا على الشعوب الأوروبية وأجبروها على اعتقاد ما يقولونه(٣).

بيد أنّ ظهور عدد من المصلحين والمفكرين في الغرب، الذين قاوموا سلطة الكنيسة ورجالها، ودعوا إلى تحرير العقول والأفهام من الخرافات والأوهام، أدى إلى التسريع في انتقال أوروبا إلى العصور المدنية الحديثة، ومن هؤلاء المصلحين مؤسس مذهب البروتستانتية "مارتن لوثر" والذي قدمت آراؤه وأفكاره حول تقليص سلطة رجال الدين وترجمته للإنجيل..إلخ، خدمة إلى الحضارة الغربية والمساهمة في التحديث والصناعة(٤).

ومن السنن التي ساهمت في تقدم الغرب وقوته:-

- استعمال العقل في العلم والدين، والأخذ بالبرهان العقلي(٥).

- الإقبال على العلوم الطبيعية: والذي أحدث تقدما هائلا في الجانب الصناعي والمادي(٦).

---

(٦) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١٢، صص(٢٣٥-٢٣٧)، ومحمد رشيد رضا، ربنا أطعنا سادتنا وكبرائنا، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١، جـ٣٦، صص(٧٠٣-٧٠٤).

(١) انظر حول هذه الرؤية في: محمد الفاضل بن عاشور، **روح الحضارة الإسلامية**، مرجع سابق، صص(٢٧-٣٧).

(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **النهضة الإسلامية في مصر**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ١٦، ص٢٤١.

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **الحياة الملية**، **مجلة المنار**، م٢، جـ٥، ص٣٠٩.

(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **مارتن لوثر وابن تيمية**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٥، جـ٧، ص٥٤٢.

(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **الحياة الملية**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ٢، ص٣٠٩ وما بعدها.

(٦) انظر: محمد رشيد رضا، **فاتحة السنة الثامنة عشرة**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١، صص(٢-٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- سيادة القانون والحريات العامة مثل حرية الفكر وحرية القول والعمل داخل حدود شريعة الأمة(١).

- تقييد السلطة الروحية والسياسية(٢).

- العمل الإجتماعي، والمؤسسية التي تظهر من خلال التنظيمات مثل: الجمعيات والأحزاب والشركات(٣).

لكن نظرة رشيد رضا إلى الغرب "مزدوجة"(٤): فهو من ناحية غرب متقدم في مجالات الصناعات والعلوم والطاقة والقوة، لكنه من ناحية أخرى خالٍ من القيم الروحية والأدبية/الأخلاقية، فإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت السنن الكونية -كما تبين سابقاً- تستبطن قيماً روحية وأخلاقية، فلماذا لم يؤثر فقدان هذه القيم والأخلاق على الحضارة الغربية ويؤدي إلى انهيارها كما حدث في الخبرة الإسلامية؟

إنّ الجواب على هذا السؤال -في فكر رشيد رضا- يكمن في قضيتين:-

الأولى: أنّ هناك تأثيراً سلبياً واضحاً لخلو الغرب من الروح والأخلاق، ولعلّ أبرز مظاهر هذا التأثير في العلاقات الدولية، وسيطرة القيم المادية والرأسمالية على سلوك السلطة السياسية الغربية في الخارج مما أدى إلى تضارب المصالح والأطماع، وحدوث حرب عالمية هائلة قتل فيها ملايين البشر، وأسيء فيها استخدام التقدم العلمي والصناعي، فبدلاً من أن يكون في صالح الإنسانية كان وبالاً عليها ودماراً للأرواح والأموال. "تعارضت بين دول الشمال المطامع، وتنازعوا على ما يصيبون في الجنوب والشرق من المنافع، فحكم القضاء في قضيتهم المدافع، وكان عذاب ربك واقعاً ماله من دافع، فقتلوا من أبنائهم في أربع سنين، أضعاف ما قتلوا في حرب المطامع في عدة قرون، وخسروا في هذه السنون من الأموال أضعاف ما ذبحوا من الأجيال"(٥).

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **الحياة الملية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ٢، ص٣٠٩.

(٢) نفس المرجع، م٢، جـ٢٠ ص٣٠٩.

(٣) انظر Emad Eldin Shahin, Through Muslem Eyes M. Rashid Rida And the West, Op. Cit., (60_65).

(٤) انظر حول رؤية رشيد رضا للغرب والحضارة الحديثة التي أقامها بشكل مفصل في:-
Emad Eldin Shahin, Through Muslem Eyes M. Rashid Rida And the West, Op. Cit., (41_93).

(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **افتتاحية المجلد الحادي والعشرون، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢١، جـ١، ص٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلاّ أن هذا التأثير السلبي لا يقوى على العوامل الإيجابية – الحالية – التي تمد الحضارة الغربية بالقوة والقدرة. ويشبه رشيد رضا ذلك بجسد الإنسان "إن تأثير الفسق والفساد يشبه تأثيره في الأفراد،...، فأطباء الأبدان مجمعون على مضار السُّكر الكثيرة وكونها سبباً للأمراض البدنية والعقلية المفضية إلى الموت، وإننا نعلم أن تأثيرها في البدن القوي دون تأثيرها في البدن الضعيف،...، وأطباء الإجتماع مجمعون على أنّ الإسراف في الفسق والترف مفسد للأمم، وأنّ الظلم والبغي بغير الحق، والغلو في المطامع والعلو في الأرض، والتنازع على الإستعمار كل ذلك من أسباب الهلاك والدمار، ولكن لدى هذه الدول كثيراً من القوى المعنوية(١) والمادية التي تقاوم بها سرعة تأثير الأمراض الجسدية والرياضة الشاقة التي يتقى بها إضعاف الترف للأبدان"(٢).

وبما أن "المزاج الصحي" للحضارة الغربية تتغلب فيه قوى المناعة الذاتية، وتستعلى على "المزاج المرضي"، فإن انهيار هذه الحضارة بعامل الأخلاق والدين في المدى المنظور أمر غير متمكن الحدوث.

الثانية: أن مشيئة الله تقتضي سنة الإمهال والإستدراج، ففي القوة كما في الضعف ابتلاء وامتحان(٣)، والله يمهل القوة الفاسدة حتى تستمريء الفساد، وتدعي أنها على وضعها الحالي هي الأقوى، ثم يأخذها على غرورها إنّ أخذه أليم شديد(٤). "يا أيها المغرورون بالعلم والقوة، قد عرفتم القوى المادية، فلا تنسوا القوة المعنوية، يا أيها المغرورون بعرفان السنن الكونية والإجتماعية، لا تنكروا سنن العدالة الإلهية"(٥).

إذن فسنن "العدالة الإلهية" هي التي تجعل هناك عقاباً للظالم على ظلمه والمسيء على إساءته، فتترابط بذلك سنن الإمهال والإستدراج وسنن العدالة الإلهية، لتحدد في تفكير رشيد رضا مصير القوة الغربية المادية، إن هي بقيت على ذات الطريق من استبعاد الدين والأخلاق وظلم الأمم الأخرى واحتكار المعرفة المفيدة(٦).. إلخ

---

(١) لا يقصد رشيد رضا هنا بالقوة المعنوية الدين والأخلاق والآداب، إنما الأفكار والمبادىء الإجتماعية التي استهدت بها الحضارة الغربية في تقدمها وتطورها.
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٨، صص(٤٠٤-٤٠٥).
(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٩، ص٥٧٦، وص٥٧٩، وص٥٨٠.
(٤) انظر: نفس المرجع، جـ٩، ص٥٧٧.
(٥) محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة الثامنة عشرة، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١، ص٥.
(٦) انظر: محمد رشيد رضا، **فاتحة السنة الثامنة عشرة، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١، ص٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويجيب رشيد رضا على سؤال حول سبب انتصار الأمم الشمالية على كثير من الممالك الإسلامية في الجنوب، على الرغم من كفر الأمم الشمالية وإبعادهم الدين والأخلاق عن السياسة؟ بأنهم يفضلون الدول والممالك الإسلامية في كثير من الأخلاق والأعمال والعدل والإصلاح واتباع سنن الله في نظام الإجتماع والسياسة، فالإيمان قد يكون من جملة أسباب النصر، لكن هناك شروطا وسننا أخرى للنصر(١).

كما أن سؤالاً مهماً يثور -لدى دراسة رؤية رشيد رضا للحضارة الغربية، وتمييزه بين منافع ومضار هذه الحضارة- وهو ماذا نأخذ وماذا ندع من هذه الحضارة؟ وكيف نأخذ ما نريد؟

في هذا المجال ينتقد رشيد رضا "الإصلاح الصوري" والأخذ بلا وعي وبلا إدراك كبير لفنون وصناعات هذه الحضارة "وإنما سرى إلينا ما سرى منهم (أي الغرب) بالتقليد لا بالإستقلال، لذلك كان سبباً لضعف استقلالنا أو ذهابه، لا لرسوخه وثباته"(٢)، فالإستقلال في الأخذ من علوم وثقافة الحضارة الغربية من صناعات وما تتوقف عليه هذه الصناعات من العلوم والفنون العملية، والإعتبار بتاريخهم وأطوار حكوماتهم وجماعاتهم(٣)، هو الضابط لعملية التفاعل الحضاري والإقتباس من حضارتهم، بما يكفل المحافظة على المقومات المليـة والقومية، التي تحول دون الفناء في الآخر، وفقدان التوازن الحضاري والثقافي واختلافه(٤). إذ يقول: "إنما بقاء الأمم والملل بمقوماتها التي تمتاز بها عن غيرها، فإذا قصّر أفرادها في التماسك والإعتصام بالمحافظة على تلك المقومات وما يتبعها من المشخصات زالت الأمة أو الملة بانقراض أهلها أو اندغامهم في أمةٍ أخرى. مضت سنة الله في البشر بمحافظة كل قوم على مقوماتهم ومشخصاتهم وحرصهم عليها بقدر ارتقائهم في حياتهم الإجتماعية، فالأمة الحية المستقلة لا تتبع أمة أخرى ولا تقلدها في دينها ولا عاداتها ولا تقاليدها.." (٥).

فإذا كانت تلك ضوابط "الإقتباس الحضاري والثقافي" وحدوده، فمن يقوم بالإقتباس؟ يقول: "ولكن يجب أن يقوم باقتباس ذلك جماعات منّا يجمعون بينه وبين حفظ مقوماتنا ومشخصاتنا،

---

(١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، ص٢٩٤.
(٢) محمد رشيد رضا، **المسلمون والقبط، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٢، صص(١١٠-١١١)، وقارن ذلك بـ: نفس المرجع، **افتتاحية السنة السابعة عشرة**، م١٧، جـ١، صص(٣-٤).
(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة السابعة عشرة، مجلة المنار**، م١٧، جـ١، ص١٠.
(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **المسلمون والقبط، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٢، صص(١١٠-١١١)، ومحمد رشيد رضا، **خطبة في مدرسة هندية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٥، جـ٨، صص(٥٨٥-٥٨٦).
(٥) محمد رشيد رضا، **المسلمون والقبط، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٢، ص١٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأركانها: اللغة والدين والشريعة والآداب.." (١). والقدرة على هذه العملية من "التمييز" و"التصنيف" و"الجمع" بين المقتبس والأصالة الحضارية، لا يملكها إلا أناس متخصصون في هذه المجالات ولديهم من الوعي الحضاري والتأصيل المعرفي ما يكفي لنجاح هذه العملية.

أمّا عن سنن التغيير والإنتقال منْ حالة الإنكسار الحضاري إلى الصعود، فتتسم بالتدريج والمرحلية(٢)، وتبدأ بأن "يسوق الله تعالى إليها (أي الأمة) أو ينشيء فيها أفرادا من أصحاب العقول الكبير والهمم العالية والفضائل السامية تكون لهم هذه المزايا بالفطرة فيدركون بها علل ضعف الأمة وخمولها وأسباب صحتها ونباهتها ويجتهدون في نشر هذا فيها بالتعليم الصحيح.."(٣).

وتقف الأمة من هذه الأفكار مواقف متعددة، وتقع في حيرة واضطراب، يُؤمن بها مجموعة من العقلاء و"لكن أشعة أفكارهم لا تخترق حجب الأوهام الضاربة في أذهان بني وطنهم إلا رويدا رويدا كما هي سنة الله في الإنسان يعرج في سلاليم الترقي درجة درجة لا أنه يطفر طفورا"(٤).

---

(١) محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة السابعة عشرة، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٧، جـ١، ص١٠.
(٢) انظر: نفس المرجع، ص٢٤١، وقارن ذلك بـ: مصطفى منجود، **في مفهوم التجديد السياسي في فكر محمد رشيد رضا**، مرجع سابق، صص(٣٨-٣٩).
(٣) محمد رشيد رضا، **النهضة الإسلامية في مصر، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ١٦، صص(٢٤١-٢٤٣)، قارن ذلك بـ: محمد رشيد رضا، **باب الفتاوى، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٢، جـ٨، ص٦١١.
(٤) محمد رشيد رضا، **النهضة الإسلامية في مصر، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ١٦، ص٢٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يثير موضوع وظائف السلطة السياسية، على مستوى الفكر السياسي عامة، العديد من الجدالات والنقاشات، بيد أنّ أبرز هذه النقاشات هي تلك الدائرة بين المدرستين الليبرالية والإشتركية، فالأولى: تدعو إلى تقليص دور الدولة وتدخلاتها في الحياة العامة إلا بمقدار حفظ الحريات والأمن والنظام(١). أمّا الثانية فتدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في العديد من المجالات من أجل ضمان حقوق الطبقات العاملة الفقيرة، وصولاً إلى المساواة الفعلية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية(٢).

من ناحية أخرى يميز بعض العلماء بين ثلاث مدارس معرفية في وظائف السلطة السياسية(٣) وهي: الفرنسية: التي تتبع من منطق مونتسكيو في تقسيم السلطات وبالتالي التمييز بين ثلاث وظائف رئيسية: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، والألمانية: والتي ترفض التمييز بين السلطات أساساً لتحديد وظائف السلطة، وترى أنّ وظائف السلطة ترتبط بالغاية التي من أجلها أقيمت الدولة، فالتمييز يكون بناءً على الأهداف لا على الأدوات في وظائف السلطة السياسية، أمّا المدرسة الأخيرة فهي الأمريكية والتي تصيّر الوظيفة مفهوماً مرادفاً للحركة، ومرتبطاً بشكل مباشر بالقوة، وفي هذا المجال يمكن أن تؤخذ مجهودات أيستون ولاسويل والموند.

أمّا في مجال الفكر السياسي الإسلامي، فقد تناولت العديد من كتابات التراث السياسي الإسلامي، في تناولها وظائف السلطة السياسية، تحت بند واجبات الإمام. خالطين بين مؤسسة السلطة السياسية وبين شخص الإمام(٤). غير أنّ بعض الدراسات التراثية ربطت بين وظائف السلطة السياسية وبين مفهوم "الولاية" في الإسلام(٥)، وكذلك بعض الدراسات التي ربطت بين الوظائف والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية وتحقيق المصالح(٦).

---

(١) انظر: جون ستيوارت مل، **أسس الليبرالية السياسية**، مرجع سابق، صص(٢٠٧-٢٣١).

(٢) انظر: شانتال ميلون دلول، **الأفكار السياسية في القرن العشرين**، ترجمة جورج كتورة، مؤسسة الدراسات الإجتماعية، بيروت، ط١، ١٩٩٤، صص(١٥٣-١٩٠).

(٣) انظر: حامد ربيع، **نظرية القيم السياسية**، مرجع سابق، ص٢٢٤.

(٤) انظر على سبيل المثال: الماوردي **في الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص١٥، وص١٦، وانظر كذلك تحت بند حقوق الرعية على السلطان، ابن جماعة، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، مرجع سابق، صص(٦٥-٧١).

(٥) انظر: ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، مواضع متفرقة، قارن ذلك بحامد عبد الماجد، **الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية**، مرجع سابق، صص(١٠٥-١٠٦).

(٦) حامد عبد الماجد، **الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص١٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمّا الدراسات الإسلامية الحديثة، فقد تنوّعت في نظرتها للسلطة السياسية بين دراسات تقوم على اجترار وتكرار ما ورد في كتب التراث وبين دراسات ربطت وظائف السلطة السياسية بفكرة الدولة وعقيدتها ورسالتها. أو الربط بين وظائف السلطة السياسية بمفهومي "الإستخلاف" و"الحاكمية" والنظرة الشاملة لوظائف السلطة السياسية(١)، ومن هذه المحاولات، محاولة د. حامد ربيع، التي قسّم فيها وظائف السلطة السياسية إلى أربعة وظائف رئيسية هي: (٢)-

١- الوظيفة العقيدية (الإتصالية).

٢- الوظيفة التطويرية.

٣- الوظيفة التوزيعية.

٤- الوظيفة الجزائية.

كذلك الأمر محاولة حامد عبد الماجد والتي قسمت وظائف الدولة إلى وظيفتين أساسيتين(٣): الوظيفة العقيدية "حفظ الدين" والوظيفة الإستخلافية والتي تقسم إلى وظيفتين فرعيتين رئيسيتين: العمران والعدل، العمران تقسم إلى وظيفتين رئيسيتين: إنمائية وأمنية، أمّا العدل فتقسم إلى وظيفتين أساسيتين: توزيعية وجزائية.

لكن ثمة سؤال رئيس إزاء هذه الإتجاهات والآراء في وظائف السلطة السياسية، وهو أين يقف رشيد رضا من ذلك كله؟

فرشيد رضا وإن كان قد تناول الموضوع من خلال نفس النسق التقليدي في "واجبات الإمام" كتعبير عن وظائف السلطة السياسية في كتابه الخلافة(٤)، إلا أنه توسع في مصادر أخرى في الحديث عن وظائف السلطة السياسية وواجباتها.

وسيعتمد الباحث في هذا السياق، ذات النسق والمنظور الذي سار عليه كلٌّ من حامد ربيع وحامد عبد الماجد مميزاً بين ثلاث وظائف رئيسية، تناولها رشيد رضا بشكل متناثر في مصادره الفكرية، وهي: الوظيفة العقيدية التي تعبر عن مسؤولية السلطة السياسية في حفظ الدين، والوظيفة الإستخلافية التي تعبر عن مسؤولية السلطة السياسية في رعاية شؤون الدنيا والإعمار والنهضة، والوظيفة الإتصالية: المعبرة عن سعي السلطة السياسية في التعبير عن مثالياتها

---

(١) انظر: حامد عبد الماجد، **الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية**، مرجع سابق، صص(١١٤-١١٧).

(٢) انظر: حامد ربيع، **نظرية القيم السياسية**، مرجع سابق، ص٢٢٣.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل: حامد عبد الماجد، **الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية**، مرجع سابق، صص(١٣٣-١٤٥).

(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، صص(٣٥-٣٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأفكارها التي قامت عليها الجماعة السياسية بعبارة أخرى "كفاحية الدعوة" على المستوى الداخلي والخارجي. لكن ثمة ملاحظة منهاجية هنا قبل الحديث عن هذه الوظائف ومقتضاها أنها وإن كانت تستهدى بالمحاولتين السابقتين إلا أنها لا تعني إعتاق نصوص رشيد رضا لتستنطق هذه الوظائف، أو لإجبارها على أن تسير في هذا التقسيم الثلاثي، بقدر ما هي استنتاج واستنباط من هذه النصوص التي تشير إليها بشكل أو بآخر وإن لم يكن مباشرة في أغلب الأحيان.

وسيستعرض الباحث في ثنايا كل وظيفة، مدى مقاربة ومقارنة رشيد رضا لإتجاهات الوظائف في الفكر السياسي عامة والفكر الإسلامي خاصة من خلال المباحث التالية: -

المبحث الأول: الوظيفة العقيدية.

المبحث الثاني: الوظيفة الإستخلافية.

المبحث الثالث: الوظيفة الإتصالية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول: الوظيفة العقيدية

شغلت قضية فصل السلطة السياسية عن السلطة الروحية، -وتحرير السياسة من رجال الدين والكنيسة، وحصر الدين في مجال العلاقة الروحية الفردية-، الفكر السياسي الغربي، ردحا من الزمن خاصة في العصور الوسطى، وظهرت (في هذا السياق) الحركة البروتستانتية كرد فعل واحتجاج ضد سلطة الكنيسة وفسادها(١).

بينما لم يشهد الفكر السياسي الإسلامي جدالاً واسعاً وحاداً في هذه القضية، وفي حين جنح أغلب المفكرين الإسلاميين قديما وحديثاً في السلطة عن القضايا الميتافيزيقية والغيبية، وخلعوا على السلطة طابعها الإنساني، بجعلها أمرا بشرياً محضاً، فإنهم جعلوا من وظائف السلطة السياسية: مسؤولية حفظ الدين. بل إنّ هذه الوظيفة لأهميتها تدخل في تعريف مفهوم الإمامة، إذ عرّفها العديد منهم بأنّها "خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"(٢)، وبذلك تشكل الوظيفة الدينية للسلطة السياسية مسؤولية رئيسية ومهمة لا يمكن تجاهلها في الفكر السياسي الإسلامي.

وفي هذا السياق تابع رشيد رضا الفكر السياسي الإسلامي، إذ جعل من الوظيفة الدينية، وظيفة رئيسية ومهمة من وظائف السلطة السياسية، وحتى يتم مناقشة الموضوع بأبعاده الرئيسية فإن الباحث يقسّم هذا المبحث إلى عدة محاور رئيسية:

أولاً: طبيعة الوظيفة الدينية للسلطة السياسية وأبعادها عند رشيد رضا.

ثانياً: الإلتزام العقيدي ودور السلطة السياسية في حفظ عقيدة الإسلام وتشريعاته في فكر رشيد رضا.

ثالثاً: الإلتزام الأخلاقي ودور السلطة السياسية في حفظ قيم الإسلام وأخلاقه في فكر رشيد رضا.

رابعاً: الإلتزام الشعائري ودور السلطة السياسية في حفظ وإظهار الشعائر التعبدية في فكر رشيد رضا.

---

(١) انظر: جان جاك شوفاليه، **تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**، مرجع سابق، صص(٢٥٦-٢٨٢).

(٢) انظر على سبيل المثال: الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً: طبيعة الوظيفة الدينية للسلطة السياسية وأبعادها عند رشيد رضا:-

تختلف طبيعة الوظيفة الدينية للسلطة السياسية في الإسلام عن غيرها في الخبرات السياسية الأخرى، ويرتبط ذلك بطبيعة وخصائص الإسلام نفسه، الذي يرفض الوساطة أيا كانت بين الإنسان وخالقه، فالوظيفة الدينية لا تعطي رجال الدين -كما يرى رشيد رضا- سيطرة على أفئدة الناس ووجدانهم(١). وإنما تعني تقييد السلطة السياسية بمسؤوليات اتجاه حفظ قوانين وأنظمة وأخلاق الدين(٢).

وقد بيّن الباحث (في الفصل الأول من الدراسة) أن من خصائص السلطة السياسية في فكر رشيد رضا أنها سلطة مدنية وتعاقدية تلتزم بالشورى، لذلك فإنّ قيام هذه السلطة بوظائف دينية لا ينزع بها إلى المنحى الثيوقراطي الذي تبدى في الخبرة السياسية الغربية الوسيطة أو في نظرية "التعيين" (عند الشيعة الإمامية)، بل يجعل من آرائه السياسية [هنا] متفقة مع أغلب الفقه السياسي السني(٣)، الذي جعل من اختيار السلطة السياسية أمراً بشرياً (سواء عن طريق الإختيار كما هو الحال في نظرية العقد والبيعة، أو القوة كما هو الحال في نظرية الغلبة والشوكة). فالماوردي – مثلاً- يرى أن من واجبات السلطة السياسية "حفظ الدين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه، أوضح له (أعني الإمام) الحجة، وبيّن له الصواب، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من خلل والأمة ممنوعة من زلل"(٤).

ويتفق رشيد رضا كذلك في جعله السلطة السياسية مدنية بوظائف دينية مع محمد عبده الذي رفض وجود هيئة "كهنوتية" تقوم على استقلال الدين وبناء سلطة هيراركية كالتي وجدت في العصور الوسطى، ورفض بنفس المنطق دولة السلطان الإلهي وأكد على مدنية السلطة في الإسلام مع إعطائها وظائف دينية(٥).

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا، مجلة المنار**، مرجع سابق م١، جـ٣٣، صص(٦٢٩-٦٣٠).

(٢) نفس المرجع، م١، جـ٣٣، ص٦٣٠.

(٣) انظر على سبيل المثال: الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، صص(١٥-١٦)، وكذلك: أبو يعلى الفرّا، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٢٧، وقارن ذلك بـ: علي عباس مراد، **دولة الشريعة قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا**، مرجع سابق، صص(١٨١-١٩٠).

(٤) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص١٥.

(٥) انظر: حورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، صص(٥٤٢-٥٤٣)، وقارن ذلك بـ: الإمام محمد عبده، **الإسلام دين العلم والمدنية**، مرجع سابق، صص(١٣٤-١٣٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما تتميز به الطبيعة الدينية للسلطة السياسية كذلك -في فكر رشيد رضا- أنها لا تقتصر على الجانب التعبدي دون غيره من الجوانب، فالعقيدة الإسلامية تخاطب جوانب الحياة المختلفة(١)، وتمتد لذلك الوظيفة الدينية للسلطة السياسية إلى مجالات التشريع والشعائر والقيم والأخلاق والثقافة انطلاقا من أنّ "الإسلام دين سيادة وسلطان وتشريع"(٢)، على النقيض من الخبرة السياسية الأوروبية الحديثة التي فصلت الدين عن الحكم وعن شؤون السياسة(٣).

وفي هذا يتفق رشيد رضا مع أغلب الفكر السياسي السني الذي جعل الوظيفة الدينية للسلطة السياسية ذات أبعاد متعددة(٤)، فعلى سبيل المثال: فإنّ الجويني قسم الواجبات الدينية للسلطة إلى قسمين من الواجبات هما:

أ- نظر الإمام في أصل الدين.

ب- نظر الإمام في فروع الدين.

وقسم نظر الإمام في أصول الدين إلى ثلاثة أضرب: -

أ- حفظه على المؤمنين.

ب- دفع شبهات الزائغين.

جـ- دعاء الكافرين(٥).

ويختلف رشيد رضا في طبيعة الوظيفة الدينية للسلطة السياسية وأبعادها مع الفكر السياسي الشيعي الذي جعل الإمام حافظاً للشرائع وعالماً بالعلم الإلهي، ولا تجوز الشعائر إلا معه وبه(٦).

---

(١) لذلك وخشية من التباس مفهوم الدين بالجانب التعبدي المحض، سيستخدم الباحث في المحاور القادمة مفهوم "الوظيفة العقيدية" بدلاً من "الوظيفة الدينية".

(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٦، جـ١، ص٧٠٣.

(٣) نفس المرجع، م٢٦، جـ١، ص٧٠٣.

(٤) قارن ذلك بـ: حامد عبد الماجد، **الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية**، مرجع سابق، صص(٧٩-١٤٧) حيث يتحدث عن اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في وظائف السلطة السياسية، بما في ذلك الوظيفة العقيدية.

(٥) انظر: الجويني، **الغياثي**، مرجع سابق، صص(٢٦٩-٢٩٣).

(٦) انظر: أحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي**، مرجع سابق، صص(٩٠-٩٢)، وصص(٣١٤-٣٢٣). قارن ذلك بـ: السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقعي، **كسر الصنم**، مرجع سابق، صص(١٩١-٢٠٧) حول مفردات نظرية العلم الإلهي للأئمة في الفكر الشيعي والرد عليها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: الإلتزام العقيدي ودور السلطة السياسية في حفظ عقيدة الإسلام وتشريعاته:-

يثير هذا المحور مسألة العلاقة بين المعرفة والسلطة، إذ أنّ حفظ السلطة السياسية للعقيدة والشرائع من الدس والتحريف، في ضوء الخبرة السياسية الإسلامية التي شهدت اختلافات طائفية ومذهبية كبيرة بين المسلمين، يطرح سؤالاً حول الأفكار العقيدية والمذهبية التي ستتبناها السلطة، فهل يرى رشيد رضا أن على السلطة السياسية تبني مقولات مدرسة إسلامية معينة كما تبنى بعض الخلفاء العباسيين مقولات المعتزلة، وحدث ما يسمّى بالمحنة[١] في الأدبيات الإسلامية الكلاسيكية، وكما حدث عندما تبنى السلاجقة العقيدة الأشعرية[٢]؟ أم أنّ حفظ العقائد والشرائع بالنسبة لوظيفة السلطة السياسية يكون من خلال فتح باب "الحرية الدينية" والطائفية والمذهبية؟

أمام هذه الإشكالية يقسم رشيد رضا العلوم الشرعية إلى ثلاثة أقسام: التوحيد والآداب، العبادات، الأحكام القضائية والمعاملات[٣]. ويناقش كل قسم على حدة، وكيفية تعامل السلطة السياسية معه[٤].

ففيما يتعلق بالتوحيد يرى رشيد رضا أنّ توحيد الأمة في العقيدة يكون من خلال تأليف جمعية بإشراف الإمام، تقدّم كتاباً تبين فيه أصول الإسلام دون الدخول في اختلافات الفرق

---

(١) انظر حول المحنة وتداعياتها الفكرية والسياسية: فهمي جدعان، **المحنة، بحث في جدلية الديني والسياسي في الإسلام**، دار الشروق، عمان، ط١، ١٩٨٩، انظر الصفحة الثامنة.

(٢) انظر: رضوان السيد، **الجماعة والمجتمع والدولة**، مرجع سابق، صص(٣٥٩-٣٦٠).

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٣٥، ومحمد رشيد رضا، **الإصلاح الديني، المقترح على مقام الخلافة الإسلامية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١، جـ٣٩، ص٧٦٧.

(٤) يثير تصنيف رشيد رضا العلوم الشرعية إلى الأقسام السابقة، مسألة تقسيم العلوم وفلسفتها عند العلماء المسلمين (انظر: حول اجتهادات بعضهم مثل الكندي، وابن سينا، والفارابي، والخوارزمي، وإخوان الصفا في: علي عيسى مراد، **دولة الشريعة، قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا**، مرجع سابق، صص(٣٩-٥٨)، وكذلك تقسيم العلوم عند علماء الأشاعرة في: سعيد بن سعيد العلوي، الخطاب الأشعري، **مسالك في دراسة العقل العربي الإسلامي**، مرجع سابق، صص(٢٤-٤٩).

ومن الأمثلة على هذه التقسيمات، تقسيم الغزالي، حيث يقسم العلوم الشرعية وفق معايير متعددة منها: وجوب التعلم والنفع والإفادة، ففيما يتعلق بالوجوب يقسمها إلى ضربين: محمود ومذموم، ويقسم المحمود إلى أربعة أضرب:-

١- الضرب الأول: وهو الأصول وفيها أربعة علوم: القرآن والسنة الصحيحة والإجماع وأثر الصحابة.

٢- الضرب الثاني: وهو الفروع، ويكون على جزئين:-

أ- ما يتعلق بمصالح الدنيا وتحتويه معظم كتب الفقه.

ب- ما يتعلق بمصالح الأخرة وهو علم أحوال القلب وأخلاقه المحمودة والمذمومة.

٣- الضرب الثالث: وهو العلوم التي تجري مجرى الآلات كعلوم اللغة والنحو.

٤- الضرب الرابع: وهو المتممات كعلوم التفسير وأصول الفقه وعلوم الحديث.

(انظر تفصيل ذلك في: أبو حامد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، مرجع سابق، جـ١، صص(٢٣-٤١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقسيم العلوم الشرعية عند رشيد رضا (السابق) لم يكن بقصد وضع فلسفة وتأصيل للعلوم، إنما لغرض عملي وهو كيفية تعامل السلطة السياسية مع هذه الأنواع وفق وظيفتها العقيدية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإسلامية، ودون مزج قضاياه بالفلسفة، وإنما تعرض فيه عقيدة الإسلام وآدابه العامة بطريقة سهلة بلا تعقيد بما يتناسب مع سذاجة الإسلام(١)- وبالطبع يقصد رشيد رضا بعبارة سذاجة الإسلام سهولة عرض عقائده وآدابه، بما يسهل على الناس فهمها والعمل بها-(٢).

وهذا الرأي يجعل من موقف رشيد رضا في مسألة تبني السلطة السياسية للعقيدة موقفاً وسطياً، فهو لا يرى أن تتبنى السلطة السياسية مقولات طائفة إسلامية معينة، ولا يؤيد في نفس الوقت ترك شؤون المعتقد فوضى؛ لأن ذلك الأمر الأخير سيؤدي إلى تمزق الأمة وتشتتها كما كان في التاريخ السياسي للمسلمين، حيث أن عدم قيام الخلفاء (الأمويين والعباسيين ومن بعدهم) بدورهم أدّى إلى فوضى علمية وتمزق وتفرّق وفي النهاية عدم تحقيق مقاصد الشريعة في حياة الأمة(٣).

وفي هذا المجال (أي: تبنى السلطة السياسية لأصول التوحيد الأساسية) يحيل رشيد رضا إلى كتاب رسالة التوحيد لأستاذه محمد عبده، ويرى أنه كتاب مناسب في العقيدة خاصة أنه تجنب الخلافات الطائفية والقضايا الفلسفية وعرض التوحيد بما يلائم أنفاس وروح هذا العصر(٤).

إلاّ أنّ الباحث يتحفظ بشأن هذا الرأي، مكمن هذا التحفظ هو السؤال الآتي: هل من السهولة بمكان أن تتبنى السلطة السياسية كتاباً في العقيدة يجمع الفرق الإسلامية كلها، في حين أن هذه الفرق ترفض أصلاً أن تتنازل عن الإختلافات العقيدية وتطرحها جانباً، وتلتقي مع الفرق الأخرى، متناسية ذلك الإرث التاريخي الكبير من الصراعات الدموية بينها، والتي أسهمت في تكوين هذه العقائد المذهبية، فهل من السهل تحقق ذلك واقعياً خاصة إذا عُلِم أن رشيد رضا نفسه فشل في التقريب بين شيعة إيران وبين السنة فانقلب إلى مهاجمتهم وتفنيد عقائدهم؟! (٥)

وفي الواقع إنّ الباحث يطرح هذا التحفظ، وهو يعلم مسبقاً جواب رشيد رضا، بأنه: نعم، يمكن ذلك، فالسياسة التي مزقت الأمة في التاريخ، ستكون سبباً في تجميعها في الحاضر، في

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **الإصلاح الديني المقترح على مقام الخلافة الإسلامية**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١، جـ٣٩، ص٧٦٧.

(٢) قارن ذلك بـ: أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، جـ١، صص(٤٢-٥١).

(٣) محمد رشيد رضا، **ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١، جـ٣٦، ص٦٩٧.

(٤) محمد رشيد رضا، **الإصلاح الديني المقترح على مقام الخلافة**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١، جـ٣٩، ص٧٦٦، وص٧٦٧.

(٥) انظر: أحمد فهد الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية**، مرجع سابق، صص(٤٨-٦٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نظرته، السؤال هنا: ولماذا لم تقم السياسة لتجميعهم في الحاضر (على الرغم من خطورة الأوضاع التي كان يشهدها العالم الإسلامي في وقته، وإلى اليوم)!

أمّا فيما يتعلق بالعبادات، فإنّ رشيد رضا يرى إطلاق الحرية التامة فيها طبعا في حدود المقبول من الإجتهادات الشرعية(١). فالعبادات تبقى مرتبطة بالعلاقة بين العبد وخالقه، وتكمن حدود تدخل السلطة السياسية في حماية ذلك.

وفيما يخصُّ القسم الثالث والأخير وهو الأحكام القضائية والمعاملات، فيرى رشيد رضا أن توحيد الأمة يكون من خلال اعتماد السلطة السياسية كتابا معينا لا يلتزم بمذهب فقهي مخصص، وإنما يأخذ من جميع المذاهب بما يتناسب مع مسؤولية التشريع والقضاء في الزمن المعاصر(٢).

وعدم اعتماد مذهب فقهي معين، من قبل السلطة السياسية، في فكر رشيد رضا، يعود إلى اعتقاده عدم صلاحية الكثير مما جاءت به هذه المذاهب الفقهية الإسلامية للتطبيق في وقتنا الراهن، ذلك أنّ تلك المذاهب جاءت في ظروف تاريخية معينة، تفاعلت معها، بل إنّ الإجتهاد التشريعي قد توقف في التاريخ الإسلامي، مما أدى إلى توقف التطور المعرفي والتشريعي في الفكر الإسلامي، فلم يجد حكام المسلمين، لقلة بضاعتهم من العلوم الإسلامية، إلا تبني القوانين الغربية(٣)، فرشيد رضا –على هذا الأساس– يرفض إعطاء النص الفقهي مكانة مصاحبة للنص التنزيلي، ويرى ضرورة إطلاق العقل الإسلامي من قيود الإلتزام بالتراث الفقهي التاريخي(٤). وتحرر المسلمين من التعصب المذهبي(٥).

---

(١) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) محمد رشيد رضا، **الإصلاح الديني المقترح على مقام الخلافة الإسلامية**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١، جـ٣٩، ص٧٦٧.

(٣) نفس المرجع، ص٧٦٧.

(٤) قارن ذلك بعبد الجواد ياسين، **السلطة في الإسلام**، مرجع سابق، مواضع متفرقة عديدة.

(٥) قارن ذلك بـ: جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، **العروة الوثقى**، مرجع سابق، صص(١٦٦–١٦٨)، في دعوتهما إلى تجاوز الخلافات المذهبية بين المسلمين والتجمع تحت راية الإسلام العامة، وقارن ذلك بـ: أحمد محمد الأصبحي، **قراءة في تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، جـ٢، صص(٨٢٨–٨٢٩)، في دعوة الأفغاني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: الإلتزام الأخلاقي ودور السلطة السياسية في حفظ قيم الإسلام وأخلاقه في فكر رشيد رضا:-

الإلتزام الآخر الذي يناط بالسلطة السياسية من قبيل الوظيفة العقيدية هو الإلتزام القيمي والأخلاقي، فكما تبين سابقاً (في مبحث القيم)، أن القيم والأخلاق ذات علاقة طردية -في فكر رشيد رضا-، مع سنن الإرتقاء والتقدم، وعكسية مع سنن التخلف والإنحطاط، من هذا المنطلق يجب على السلطة السياسية أن تحافظ على القيم الإسلامية، والأخلاق، وتمنع المجتمع من الإنحطاط الأخلاقي(١). بل إنّ الإلتزام بالقيم والأخلاق الإسلامية، لا يقف لدى رشيد رضا عند حدود السلطة السياسية ذاتها، إنما يتعداها إلى المدينة والحضارة، فالمدنية الحقة أساسها ومرتكزها الدين، الذي يقوم على الإرتقاء المعنوي حيث يبنى عليه الإرتقاء المادي(٢).

ومن هذا المنطلق يتفق رشيد رضا مع الجويني وغيره من فقهاء الإسلام، الذين جعلوا من الأخلاق محوراً مهماً في الوظيفة العقيدية للسلطة، حيث يقول الجويني: "ومن العبارات الرائقة الفائقة المُرضية في الإعراب عن المقاصد الكلية في القضايا الشرعية: أنّ مضمونها وعاءٌ إلى مكارم الأخلاق ندباً واستحباباً، وحتماً وإيجاباً، والزجر عن الفواحش، وما يخالف المعالي تحريماً وحظراً، وكراهية تبين عيافة وزجراً، وإباحة تغني عن الفواحش"(٣)، ولمّا كانت هذه الأمور من أصل الدين عند الجويني، وكان الوعيد الرباني بالعذاب الأخروي لا يزجر الناس وحده عن ارتكاب ما يخالف هذه القيم والأخلاق، أناط الشارع بالسلطة السياسية القيام بمهماتها في حفظ الأخلاق والقيم والفضائل وحقوق الناس(٤). وكذلك ابن خلدون الذي ربط بين الدعوة الدينية وما تشتمل عليه من أخلاق وبين تحصيل الملك واستقراره(٥).

لكن رشيد رضا أراد أن يحمي هذه الوظيفة الأخلاقية، ممن أسماهم بالمتفرنجين الذين يحاكون الحضارة والثقافة المادية الغربية محاكاة تامة، بلا تمييز بين ما يجدر ويحسن اقتباسه من العلوم والصناعات، وما يؤدي اقتباسه إلى فوضى أدبية وتدمير لمشخصات الأمة من الشرع واللغة والدين(٦).

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٩، ص٢٤.
(٢) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٩، ص٢٤.
(٣) الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، ص١٨١.
(٤) نفس المرجع، ص١٨٢.
(٥) انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، جـ١، ص١٦٠.
(٦) محمد رشيد رضا، **المتفرنجون والإصلاح الإسلامي**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٠، جـ٨، ص٣٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجودها"[١]، فالصيام من مقومات الجنسية السياسية عند المسلمين[٢]، والصلاة هي الرابطة الروحية الإجتماعية الدينية بين المسلمين. والزكاة هي الرابطة المالية السياسية الإجتماعية بينهم[٣].

وزيادة على مسؤولية إظهار وحفظ الشعائر التعبدية من قبل السلطة السياسية، فإنّ رشيد رضا وغيره من الفقهاء والمسلمين يحيلون إلى السلطة مسؤولية حماية ورعاية الأماكن المقدسة والبلاد التي تحتوي في أراضيها على المقدسات في فكر المسلمين، كالبلاد الحجازية[٤].

---

(١) محمد رشيد رضا، **رأي في الصيام والسياسة**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٩، جـ٨، ص٦٣٦، وص٦٣٧، وقارن ذلك بـ: ابن جماعة، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، مرجع سابق، ص٦٦، والجويني، **الغياثي**، مرجع سابق، صص(٢٩١-٢٩٣).

(٢) محمد رشيد رضا، **رأي في الصيام والسياسة**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٩، جـ٨، ص٦٣٦، وص٦٣٧.

(٣) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١٠، ص١٧١.

(٤) محمد رشيد رضا، **الإصلاح الديني المقترح على مقام الخلافة**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٢، جـ٣٩، ص٧٦٠، وقارن ذلك بـ: الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، صص(١٠٨-١١٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: الوظيفة الإستخلافية:-

يشير مفهوم الإستخلاف إلى الإعمار والتنمية للبلاد في الحياة الدنيا(١)، فتتكامل الوظيفتان العقيدية في مجال الدين، والإستخلافية في مجال الدنيا، إذ أنّ السلطة السياسية في الإسلام تقوم بنوعين رئيسيين من الوظائف وهما: وظائف دينية، ووظائف دنيوية(٢).

وإذا كان الفكر السياسي الغربي الحديث قد اقتصر في وظائف الدولة على الشؤون الدنيوية، ومصالح الناس فيها، على النقيض من الفكر السياسي الإسلامي، إلاّ أنّ طبيعة وخصائص الوظائف الدنيوية للسلطة السياسية في الإسلام تختلف عن طبيعتها وخصائصها في الفكر السياسي الغربي كما سيتضح لاحقاً.

وتشمل الوظيفة الإستخلافية للسلطة السياسية، العديد من الوظائف الفرعية، التي عدّدها الفقهاء، فهي تشمل الوظائف الأمنية، والإنمائية والتوزيعية(٣).

بيد أنّ الباحث سيولي الإهتمام لطبيعة الوظيفة الإستخلافية. والقيم التي تتأسس عليها وعوائدها في فكر رشيد رضا، دون الدخول في تفريعات وتفاصيل كثيرة، على النحو التالي:-

أولاً: مضمون الوظيفة الإستخلافية وضرورتها.

ثانياً: قيم الوظيفة الإستخلافية: (الإيمان والعمل الصالح، الحرية، العدالة والوسطية، الأمن والقوة).

ثالثاً: عوائد الوظيفة الإستخلافية راجعة إلى عناصر الرابطة السياسية حاكماً ومحكوماً.

---

(١) انظر حول مفهوم الإستخلاف: نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، مرجع سابق، صص(٢٥٢-٢٦١).

(٢) انظر حول الوظائف الدينية والمدنية للسلطة السياسية في الإسلام على سبيل المثال: الجويني، **غياث الأمم**، مرجع سابق، صص(١٨٠-٣٠٥).

(٣) انظر حول أبعاد الوظيفة الإستخلافية، حامد عبد الماجد، **الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية**، مرجع سابق، صص(١٣٤-١٤٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً: مضمون الوظيفة الإستخلافية وضرورتها:

يكمن جوهر الوظيفة الإستخلافية في الفكر الإسلامي، في أصل الوجود البشري والظاهرة الإنسانية برمتها، عندما أخبر الله الملائكة (في القرآن) بأنّ الإنسان هو خليفته في الأرض "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة"(١)، فالإنسان وفقاً لهذه الرؤية يتميز عن غيره من المخلوقات بما أنعم الله عليه به من الفكر والعقل، وفي ذلك يقول الأصفهاني: "للإنسان فضل على الحيوانات كلها في نفسه وجسمه. أمّا فضله في نفسه فبالقوة المفكرة التي بها العقل والعلم والحكمة والتمييز والرأي، فإنّ البهائم وإن كانت كلها تحس وبعضها يتخيّل فليس لها فكر ولا رويّة ولا استنباط المجهول بالمعلوم، ولا تعرف علل الأشياء وأسبابها.." (٢).

ويوافق رشيد رضا ومحمد عبده الفكر الإسلامي في طبيعة هذه النظرة التكريمية للإنسان، وحتى يكون الإنسان أهلاً لهذه الخلافة -كما يريان- أعطاه الله العديد من القدرات والإستعدادات، بيد أن أهم ما ميّزه عن غيره من المخلوقات وكان السبب في تفضيله عليها هو "العقل" الذي منح الإنسان القوة والإستعداد الدائم للتطور والتنمية والإعمار. يقول رشيد رضا: "فالإنسان بهذه القوة -أي العقل- غير محدود الإستعداد ولا محدود الرغائب ولا محدود العلم، فهو على ضعف أفراده يتصرف في مجموعة في الكون تصرفاً لا حدّ له بإذن الله وتصريفه"(٣).

إلاّ أنّ العناية الإلهية للجنس البشري (في فكر محمد عبده ورشيد رضا) لم تقف عند حدود تسخير الكون وإعطاء العقل للإنسان، فقد يسيء الإنسان استخدام عقله، ويوظف استعداداته بما يضر في مصالح الناس وسعادتهم، فيكون بذلك الإنسان عدوٌ نفسه ومهلكها، لذلك أنزل الله الشرائع الهادية للإنسان إلى المنهاج والمسار الصحيح الذي يحقق للناس سعادتهم "وكما أعطاه الله تلك المواهب والأحكام الطبيعية ليُظهر بها أسرار خليقته وملكه الأرض وسخّر له عوالمها، أعطاه أحكاماً وشرائع حدّ فيها لأعماله حداً يحول دون بغي أفراده وطوائفه بعضهم على بعض، فهي تساعده على بلوغ كماله لأنها مرشد ومربٌ للعقل الذي كان له تلك المزايا"(٤).

ويرى محمد عبده ورشيد رضا أن مفهوم الخلافة الإنسانية أخذ بعده التاريخي الواقعي فعلاً، وكان هناك جهد بشري تراكمي في الإختراعات والإكتشافات والإعمار، فاستثمر الإنسان

---

(١) البقرة: آية ٣٠.

(٢) أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، **الذريعة إلى مكارم الشريعة**، تحقيق ودراسة أبو اليزيد العجمي، دار الصحوة، القاهرة، ط١، ١٩٨٥، ص٨٣.

(٣) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١، ص٢٦٠.

(٤) نفس المرجع، جـ١، ص٢٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تلك المواهب والإستعدادات التي وُهبت له، إلاّ أنّ هذا العصر أدخل البشرية في طور جديد بما يشبه "الطفرة"، التي أصابت الجنس البشري، جرّاء الإكتشافات الهائلة في العلوم الطبيعية، إذ يقول رشيد رضا: "ظهرت آثار الإنسان في هذه الخلافة على الأرض ونحن نشاهد عجائب صنعه في المعدن والنبات، وفي البحر والبر والهواء، فهو يتقن ويبتدع، ويكتشف ويخترع ويعمل، حتى غير شكل الأرض، فجعل الحزن سهلاً، والماحل خصباً، والخراب عمراناً، والبراري بحاراً وخلجاناً.." (١).

وهذا المفهوم "الإستخلاف"، الذي يشمل الظاهرة الإنسانية ككل عند المفكرين الإسلاميين، بالضرورة، يشمل البعد السياسي المرتبط بالسلطة السياسية فهو أحد أبعاد الظاهرة الإنسانية، خاصة أن السلطة السياسية تملك من النفوذ والآليات ما يعطيها القدرة أكثر من غيرها في القيام على تحقيق هذه الوظيفة (الإستخلافية)، فكما أنّ الوظيفة الإستخلافية تتضمن استخلاف النوع البشري على الكائنات، فإنها تتضمن كذلك استخلاف بعض الأفراد "السلطة" على بعض(٢).

ويلاحظ من مناقشة رشيد رضا لمفهوم الإستخلاف البشري، أنه يلامس بدرجة كبيرة المشكلة الحضارية والهموم الكبرى التي عايشها هو وغيره من المفكرين، فتخلف الأمة والشعوب والدول الإسلامية وضعفها مقارنة بالحضارة الغربية يتناقض مع الوظيفة الإستخلافية للإنسان، وللحضارة وللسلطة في الإسلام، لذلك أخذ هذا المفهوم وأبعاده جزءاً كبيراً من أفكار رشيد رضا، وآرائه، والذي يعني الباحث في هذا المقام، هو القيم التي تحكم هذه الوظيفة الإستخلافية، والتي استنبطها الباحث من كتاباته وأفكاره، وسيعرضها تباعاً في الصفحات التالية:-

ثانياً: قيم الوظيفة الإستخلافية (الإيمان والعمل الصالح، والعدالة والوسطية، والأمن والقوة) عند رشيد رضا:-

فالمتطلب الأول من متطلبات هذه الوظيفة عنده أنها تنطلق من منهاج الإسلام في الحياة، الذي يندرج في مفهوم العبودية حيث يجتمع في ثناياه الإيمان بالله والعمل الصالح(٣).

والواقع أن رشيد رضا ينتقد من خلال هذا المقوم الواقع العربي الإسلامي والحضارة الغربية، فالواقع العربي الإسلامي لأنه آل إلى التخلف والضعف، بما يتنافى مع أبعاد الوظيفة

---

(١) نفس المرجع، جـ١، ص٢٦٠.

(٢) انظر بهذا الخصوص: أحمد مصطفى المراغي، **تفسير المراغي**، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط٤، ١٩٦٩، جـ١، ص٨٠.

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١، ص٣٣٦، وكذلك نفس المرجع، جـ٣، صص(٣٥٩-٣٦٠) حيث يبين فيها أن الإيمان الحق يستلزم العمل الصالح والتضحية من أجله.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإستخلافية في الإسلام والتي تقوم على الجمع بين الإيمان والعمل الصالح، فلا يقبل إسلام بلا عمل نافع ومثمر يحقق معنى هذا الإسلام في الحياة الدنيا ويكون سبباً في رفعة المؤمنين بهذا الدين، ولهذا لم يكتف رشيد رضا بما ذكره العلماء من دلالات التقوى بأنها ترك جميع الذنوب والمعاصي وفعل ما يستطاع من الطاعات، إذ زاد عليه بأنها "اتقاء (أي تجنب) الأسباب الدنيوية المانعة من الكمال وسعادة الدارين بحسب سنن الله تعالى في الكون كالنصر على الأعداء، وجعل كلمة الله هي العليا في الأرض وكلمة الذين كفروا السفلى كذلك"(١). ولذلك تجد رشيد رضا يستنهض همم الأمة الإسلامية لتحقق معاني استخلافها في الأرض وفق منطق الإيمان، فيقول: "حسبكم حسبكم أيها الرؤساء وأفيقوا أيها المرؤسون، فقد ذهبت تلك الأزمان وتغيّرت طبيعة العمران، ودخل البشر في طور جديد، فمنهم شقي وسعيد، فأمّا الذين سعدوا في دنياهم وكاد يخلص لهم ملكها دون سواهم، فهم الذين نظروا في الأكوان واسترشدوا بسننها وسبروا أحوال الأمم فأخذوا بنافعها ومستحسنها"(٢).

في المقابل ينتقد رشيد رضا الحضارة الغربية الحديثة التي انطلقت من الفلسفة المادية المحضة وأبعدت الإيمان بالله عن حياتها السياسية والإجتماعية، فتسبب بذلك اعتداء الإنسان على أخيه الإنسان وظلمه له، وعدم تحصيل السعادة التي يسعى إليها البشر، فيقول: "يا أيها الناس لا خير في الحضارة المادية، إذ أقيمت على قواعد الأثرة والقوة المادية، ولا خير في العلم ولا في العمران إذا كانا وسيلة لإستعباد الإنسان لأخيه الإنسان"(٣). فهناك فقدان للتوازن في هذه الحضارة نجم من تغلب الجانب المادي على الجانب الروحي في العمران البشري.

وأمام حضارة ذبلت فيها فتيلة الإيمان وتلاشت آثاره، فلم يدفعها إلى الرقي والعمران، وأمام حضارةٍ أخرى أقيمت بعيداً عن الإيمان والتقوى، وشيّدت على قواعد المادة والتنكر للروح، تأتي الرؤية الإسلامية لوظيفة السلطة السياسية الإستخلافية في الحضارة والنهضة والإعمار، مبنية على الجمع بين الإيمان بالله وبين الأعمال النافعة والصالحة "ومن يعمل من الصالحات من ذكر وأنثى وهو مؤمن، فأولئك يدخلون الجنة ولا يُظلمون نقيرا"(٤)، فالإيمان بالله يمثله البعد الروحي والمعنوي الذي يوجه ويقوم بل ويؤسس البعد الأخر وهو الدنيوي "العمل الصالح"(٥).

---

(١) نفس المرجع، جـ٩، ص٦٤٩.
(٢) محمد رشيد رضا، **ذكرى لرؤساء الأمة**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ٣٣، ص٥٠٤.
(٣) محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة الثامنة عشرة**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١، صص(٢-٣).
(٤) سورة النساء: آية ١٢٤.
(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٥، صص(٤٣٦-٤٣٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ هذا الجمع في مجال الوظيفة الإستخلافية بين القيم الروحية والمادية[١]، هو الذي يميز الرؤية الإسلامية، ويصبغها بصبغة الوسطية والتي هي ثمرة من ثمرات قيمة "العدل الإسلامي" الذي يقتضي القسط والتوازن في الحياة، يقول رشيد رضا "ذلك أن الناس كانوا قبل ظهور الإسلام على قسمين -قسم تحكم عليه تقاليده المادية المحضة، فلا همّ له إلاّ الحظوظ الجسدية كاليهود والمشركين، وقسم تحكم عليه تقاليده بالروحانية الخالصة، وترك الدنيا وما فيها من اللذات الجسمانية- كالنصارى والصابئين وطوائف من وثنيي الهند أصحاب الرياضيات.

وأمّا الأمة الإسلامية فقد جمع الله لها في دينها بين الحقين هما حق الروح وحق الجسد، فهي روحانية جثمانية، وإن شئت قلت أنه أعطاها جميع حقوق الإنسانية فإن الإنسان جسم وروح، حيوان وملك"[٢]. ويتبدّى هذا في الآية الكريمة "وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً"[٣].

ويتفق رشيد رضا في رؤيته هذه في الربط العضوي بين الإيمان والعمل والتلازم بينهما مع مجموعة كبيرة من علماء الإسلام، الذين أكدوا دخول العمل في مسمّى الإيمان، يقول سفر الحوالي: "أمّا الإنسان ذاك الذي خلقه الله تعالى بطبيعته حارثاً هماماً حياً حساساً مريداً عاملاً، فإنه لا يمكن في الحالة السوية أن يؤمن بشيء ولا يعمله، أو يعمل شيئاً وهو لا يؤمن به. فالصلة بين الإيمان -أيا كان- وبين العمل كالصلة بين العمل والحياة"[٤].

ويجعله هذا الرأي مخالفاً للمرجئة وهم الذين يخرجون العمل من دائرة الإيمان ويقصرون الإيمان على مجرد الإعتقاد دون تأثره إيجاباً أو سلباً بالأعمال من الطاعات والمعاصي[٥].

كما أنّ رشيد رضا يتفق مع الأصفهاني الذي جعل من "طهارة النفس" / البعد الروحي شرطاً لصحة خلافة الله وإعمار الأرض[٦]. ورأى أن تكريم الإنسان وتمييزه عن غيره من المخلوقات كان بسبب الإيمان والعقل[٧].

٥٢٨٠٣٣

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٢، صص(٤-٥).
(٢) نفس المرجع، جـ٢، صص(٤-٥).
(٣) سورة البقرة: آية ١٤٣.
(٤) سفر بن عبد الرحمن الحوالي، **ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي**، القاهرة، مكتب الطيب، ط١، ١٤١٧هـ، جـ١، ص١٨٩.
(٥) انظر لمزيد من التفاصيل حول المرجئة وأسسهم الفكرية:- نفس المرجع، جـ٢، صص(٤٠١-٤٢١).
(٦) الأصفهاني، **الذريعة إلى مكارم الشريعة**، مرجع سابق، صص(٩٢-٩٨).
(٧) نفس المرجع، صص(٩٠-٩٢)، وقارن ذلك بـ: نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، صص(٩٢-٩٨): حول مرتكزات الوظيفة الإستخلافية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمّا المتطلب الثاني من متطلبات الوظيفة الإستخلافية فهو سيادة مناخ من الحرية العامة بعيداً عن الإستبداد السياسي؛ ذلك أن رشيد رضا يرى أنّ للإنسان استعداداً وقدرات لا تنمو إلا بتوفر أجواء من حرية التفكير والتعليم والعمل النافع "لكن نهوضنا يتوقف على أمر عظيم لا يحصل بدونه، فما هو هذا الأمر الذي هو شرط" للإرتقاء في كلّ علم وكلّ عمل بحيث يلزم من عدمه العدم؟ ألا إنّه الحرية الشخصيّة واستقلال الفكر"(١). وحرية التفكير والكتابة والنشر في كافة المواضيع هي في رأي رشيد رضا أساسا مهماً لتحقيق التقدم والإعمار، "مضت سنة الله في البشر أن الفكر يسبق العمل، فإذا كانت أفكار العقلاء والأذكياء مضغوطة ممنوعة من الحركة والنمو فإنها لا تكون مستقلة، والأمة لا تخطو خطوة واحدة إلى الأمام إلا إذا أطلقنا العنان لجياد الأفكار تجول في ميادين الكتابة والخطابة بلا حجر ولا ضغط، لا فرق في ذلك بين المسائل الدينية والإجتماعية والسياسية وغيرها"(٢).

لكن رشيد رضا يرى أنه إذا كانت الحرية شرطاً لتحقيق معاني الإستخلاف، فإنّ الإستبداد السياسي بالضرورة "مانع" للنهضة والتقدم والإعمار "وإنما مدار التقدم والتأخر على العدل والإستبداد، ورسوخ جذور إحدى الكلمتين في البلاد"(٣)، وبهذا فإنّ التخلف والضعف يرجع إلى مآلات وآثار الإستبداد(٤).

ولذلك فإنّ الوظيفة الإستخلافية للسلطة السياسية، لا تقف عند حدود القيام بقسط من أمور النهضة والإعمار، بل يتعداه في ضمان السلطة السياسية للحريات العامة في الدولة، ومحاربتها لأشكال الإستبداد المتعددة(٥).

والمتطلب الثالث من متطلبات الوظيفة الإستخلافية هو وجود نظام اقتصادي عادل، يساهم في زيادة الثروة والعمران اللذين بهما يتم تحصيل العدة، وفي هذا يقول رشيد رضا رابطاً بين النظام الإقتصادي وبين القوة "وإصلاح الأموال واستثمارها في هذا الزمان هو أساس القوة، فقوى الدول على قدر ثروتها، فالأمة التي تقصّر في توفير الثروة هي التي تلقي بأيديها إلى التهلكة،

---

(١) محمد رشيد رضا، **خطبة في بيروت، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٢، جـ٢، ص١١٤.
(٢) نفس المرجع، ص١١٤.
(٣) محمد رشيد رضا، **إحدى الكبر وكبرى العبر، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٢، جـ٤، ص٢٧٨.
(٤) انظر: نفس المرجع، ص٢٧٧.
(٥) انظر على سبيل المثال: حول التناقض بين مفاهيم العمران والإستبداد، **رشيد رضا، الجنسية واللغة، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٦، جـ١١، ص٨٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتي تقصّر في الإنفاق في سبيل الله للإستعداد لقتال من يعتدي عليها، تكون أدنى إلى التهلكة"(١).

وفي هذا السياق يبين رشيد رضا أصول النظام المالي الإسلامي، التي يرى أنها تساهم في تحقيق العدالة، وزيادة ثروة وقوة الأمة، وهي(٢):-

١- إقرار الملكية الشخصية وتحريم أكل أموال الناس بالباطل.

٢- تحريم الربا والقمار.

٣- منع جعل المال دولة بين الأغنياء، أي يتداولونه بينهم من دون الفقراء ولم يكن هذا التداول في عصر من أعصار البشر كما في عصر النظام المالي المتبع في الحضارة الغربية الذي يقوم على نظام البيوت المالية (المصارف)، والشركات، والإحتكارات التي يحاربها العمال ويعادون لأجلها أرباب الأموال.

٤- الحجر على السفهاء في أموالهم حتى لا يضيّعوها فيما يضرّهم، ويضرُّ أمتهم.

٥- فرض الزكاة المطلقة في أول الإسلام، وكانت إشتراكية باعثها إذعان الوجدان لا إكراه الحكام، ثمّ نسخت وقُيّدت بالمعيّنة الإجبارية، بعد قيام الدولة، ولو وجدت تلك الحالة المشابهة لما كان عليه المسلمون في مكة قبل قيام الدولة، بمعنى وجود جماعة محصورين من المسلمين فيهم الموسر والمعسر، وصاحب الثروة وذو الفقر المدقع، وجب أن يقوم أغنياؤهم بكفاية فقرائهم وجوباً دينياً، إذا كانت الزكاة المعنية لا تكفي.

٦- جعل الزكاة المعينة ربع العشر في النقد والتجارة، والعشر أو نصف العشر في الغلات الزراعية التي عليها مدار الأقوات، وهناك كذلك نسب معروفة لزكاة الأنعام في كتب الفقه.

٧- فرض نفقة الزوجة والقرابة.

٨- إيجاب كفاية المضطر من كل جنس ودين، وضيافة الغريب حيث لا مأوى ولا فنادق للمسافرين، إلا إذا كان مهدورَ الدّم أو محارباً للمسلمين.

٩- جعل بذل المال كفّارة لبعض الذنوب (ومنها الظهار وإفساد صيام يوم من رمضان بشروطها المعروفة).

١٠- ندب صدقات التطوع والترغيب فيها.

---

(١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٢، ص٢١٤.

(٢) نفس المرجع، جـ١١، ص٣٠، وص٣١، بتصرف بسيط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١- ذم الإسراف والتبذير والبخل والشحّ والتقتير، وعدّها من أسباب الهلكة، وسوء المصير، أي للأفراد والأمة والدولة.

١٢- إباحة الزينة والطيبات من الرزق بشرط اجتناب الإسراف والخيلاء الموقعين في الأمراض والأدواء البدنية، المضيّعين للثروة المالية، المثيرين للحسد والعداوة والمفاسد الإجتماعية.

١٣- مدح القصد والإعتدال في النفقة على النفس والعيال.

١٤- تفضيل الغني الشاكر على الفقير الصابر، بجعل اليد العليا خير من اليد السفلى، وأعمال البر المتعدي نفعها إلى الناس، أفضل من الأعمال القاصر نفعها على فاعلها، وجعل الصدقة الجارية من المثوبات الدائمة الباقية.

ويتضح مما سبق من خلال اجتهاد رشيد رضا في تحري وبيان أصول النظام المالي الإسلامي، الذي يعدّ محوراً أساسياً جوهرياً في الوظيفة الإستخلافية، أنه يتميز عن غيره بالآتي:-

أولا: وسطيته وتوازنه في حفظ مصالح الفرد والجماعة، فالمدرسة الليبرالية الرأسمالية تنبع من المذهب الفردي في ترجيح حقوق الفرد ومصالحه، وتكريس الملكية الفردية المطلقة، والإعتماد على مبدأ السوق ورعاية الإحتكارات والمصارف والشركات (بغض النظر عن الفروق بين أفكار آدم سميث وكنز) (١)، والمدرسة الإشتراكية تنبع من المذهب الجماعي، في ذوبان حقوق الفرد ومصالحه في إطار المجتمع الذي يعيش فيه، وعدم الإعتراف بالملكية الخاصة الشخصية، وبين هاتين المدرستين تقف خصائص النظام الإقتصادي الإسلامي، من حيث صيغة التوازن بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، وعدم التضحية بمصالح أحدهما لحساب الآخر، فالإسلام وإن أباح الملكية الفردية، فقد أوجب على الإنسان تحري أبواب "المال الحلال"، (التي سمح بها الشرع)، وكذلك فإنه قد فرض الزكاة على أموال الأغنياء من خلال إلزامهم بدفع قدر مخصوص من أموالهم للسلطة السياسية التي تصرفه للفقراء والمحتاجين، وبذلك لا يُحرم الفرد حقه في حريته المالية والإقتصادية، في ذات

(١) انظر حول الفارق بين فكر كلا المفكرين في: أحمد جمال ظاهر، **دراسات في الفلسفة السياسية**، دار ومطبعة الكندي، اربد، ط١، ١٩٨٨، صص(٣١٤-٣١٩)، وصص(٣٤٣-٣٤٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوقت الذي لا تجد فيه تفاوتا طبقيا فظا[١]. وفي حالة الضرورة يسوغ الإسلام تقييد الملكية الفردية لصالح المجتمع وفق ضوابط شرعية.

ثانيا: يرتبط بما سبق، مسألة حدود تدخل السلطة السياسية في الحركة المالية والتجارية، فهذه المسألة وإن كانت لا تظهر واضحة جلية في سياق ما ذكر رشيد رضا (سابقا)، إلا أنه يمكن ربطها بميزة الوسطية، وهو عدم ترك السوق تحكم بالكلية فيحدث التفاوت والإحتكار، والصراع بين الأغنياء والفقراء، أن السلطة السياسية لا تفرض نفسها بالكلية في تأميم كل الممتلكات ورفض القطاع الخاص.

ثالثا: أنه (أي النظام الإقتصادي الإسلامي) لا ينفصل عن مفهوم "العبودية"، فحركة الإنسان والسلطة السياسية تدخل في مفهوم عبادة الله في الرؤية السياسية الإسلامية، أضف إلى ذلك الربط السابق الذي بيّنه رشيد رضا بين العبادات والمفاهيم الشرعية وبين النظام المالي الإسلامي، فالزكاة أحد الأسس الرئيسة في هذا النظام، عبادة شرعية، وأحد أركان الإسلام الخمسة[٢]، كذلك الأمر في الربط بين "الكفارات الشرعية" والنظام المالي، والربط بين "العبادات التطوعية" وبين هذا النظام. وفوق ذلك وذلك الترابط الوثيق بين منظومة القيم الإسلامية وبين النظام المالي: كقيم الإقتصاد والإعتدال، وذم الإسراف، وتعزيز قيم العطاء والبذل والتكافل.

رابعا: كذلك فإن النظام الإقتصادي الإسلامي ينطلق من اعتبار المال وسيلة لا غاية، فالمال وفقا للرؤية الإسلامية (كما بينها رشيد رضا) وسيلة للإعمار ومعادة للإنسان وتقدمه، لا كما هو في النظام الإقتصادي العالمي الذي يسيطر عليه رأس المال والعقل الصهيوني "غلا عُبّادُ المال من اليهود والإفرنج في جمعه واستغلاله واستعباد الألوف والألوف والفقراء به، بجعله دولة بينهم، وغلا خصومهم من الإشتراكيين في مقاومتهم ومحاولة جعل الناس فيه شرعاً، وجعله بينهم حقاً شائعاً، فانتهى هذا الغلو بالشيوعية الروسية في عصرنا أن استعبدت أكثر من مائة ألف من البشر تسخرهم في تنفيذ مذهبها كالأنعام والدواب.." [٣].

---

(١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، جـ٥، ص٣٩، وص٤٠، جـ١١، ص٢٩.

(٢) انظر حول فرضية الزكاة وأهميتها في:- عفيف عبد الفتاح طبارة، **روح الدين الإسلامي**، مرجع سابق، صص(١٩٠-٢١١).

(٣) نفس المرجع، جـ١١، ص٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خامساً: مرونة النظام الإقتصادي الإسلامي، من خلال إفساحه مجالاً واسعاً للفكر البشري في تقدير المصالح الإجتهادية للأمة في واقعها المعاصر، مسترشداً بالقواعد الفقهية والمقاصد الشرعية العامة مثل: الضرورات تبيح المحظورات، دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح، قاعدة رفع الحرج... الخ(١).

وأخيراً فإن المتطلب الرابع من متطلبات الوظيفة الإستخلافية هو تحصيل السلطة السياسية للأمن والقوة، فالنهضة المدنية لا تتم ولا تكمل إذا لم تكن هناك قوة عسكرية قادرة على تحصيل القوة والأمن للدولة في ا لداخل والخارج، فإعداد القوة وتحصيلها من تداعيات الوظيفة الإستخلافية للسلطة السياسية(٢). ولذلك يقول في تفسير "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل، ترهبون به عدو الله وعدوكم، وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم، وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون"(٣): "فالواجب على المسلمين في هذا العصر بنص القرآن صنع المدافع بأنواعها والبنادق والدبابات، والطيارات، والمناطيد، وإنشاء السفن الحديثة بأنواعها ومنها الغواصات التي تغوص في البحر ويجب عليهم تعلم الفنون والصناعات التي تتوفر فيها صنع هذه الأشياء وغيرها"(٤).

ومن هذا المنطلق فإنّ رشيد رضا يدعو الأمة والسلطة إلى رصد جزء من أموال الدولة والأفراد في سبيل زيادة قوة الدولة على وجه العموم، والقوة العسكرية على وجه الخصوص، حتى تكون دولة مرهوبة الجانب لا يتعدّى عليها الأعداء أو تكون لقمة سائغة لهم(٥).

---

(١) انظر حول مرونة هذا النظام، بعض القضايا المرتبطة بذلك في فكر رشيد رضا، في مقالته: **العسر المالي والربا والبنوك، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٠، جـ٦، ص٤٣٤.

(٢) انظر حول إعداد القوة العسكرية وبذل المستطاع في سبيل ذلك: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١٠، صص(٤٣-٤٦)، وصص(٦١-٦٣).

(٣) سورة الأنفال: آية ٦٠.

(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **الإتحاد والإقتصاد، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٢، جـ١، ص٧٦.

(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١، صص(٤٣-٤٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: عوائد الوظيفة الإستخلافية راجعة إلى دور الأمة حاكماً ومحكوماً وأهل الحل والعقد:-

تنطلق عوائد الوظيفة الإستخلافية من أنّ السلطة السياسية تشارك في تحمل قسط من مسؤولية هذه الوظيفة، وأنّ جزءاً كبيراً من هذه المسؤولية يقع على عاتق الشعوب من خلال العمل الجماعي.

وهذه العوائد تقوم على ركنين أساسيين؛ عدم الإعتماد على السلطة السياسية وحدها في القيام بالمشاريع الإعمارية والنهضوية، فإنّ مفهوم الإستخلاف يتطلب تظافر الشعوب بأفرادهم وجماعاتهم، وإنما وظيفة الحكومة تقتصر على تنفيذ ما عهد إليها. وفي ذلك يقول رشيد رضا مخاطباً المواطنين: "أول ما يجب علينا أن نفكّر فيه، ونتوجّه إليه هو أن نتولى نحن بأنفسنا إصلاح أمورنا، ولا نتكل على الحكومة في عمل من الأعمال التي يفرضها القانون على رجال الحكومة، فحسبنا من هؤلاء أن يقوموا بما عهد إليهم بالصدق والإستقامة، ويجب أن يكون منّا عونٌ ومساعدةٌ على ذلك، وأن نتولى نحن سائر الأمور التي تحتاج إليها الأمة"(١).

ويمكن فهم الحال وتأكيد رشيد رضا على الركن الأول من خلال الظروف التاريخية التي عايش فيها وتفاعل معها، فإنّ رؤيته للإستعمار الغربي تأسست على كونه ظاهرة ثقافية حضارية، وليس فقط سياسية؛ ذلك أنّ الإستعمار ما كان ليكون لو أنّ الأمة كانت قوية ومتقدمة ومرهوبة الجانب وإنما ضعف الأمة وتفككها وتخلفها، هو الذي جعلها طعمة سائغة، ومن هنا فلقد رأى رشيد رضا أنّ مقاومة الإستعمار لا تكون فقط بالخطب والنضال السياسي، وإن كان هذا مطلوباً بدرجة معينة، إذ أن مقاومته من السهل الممكن وهو الكلام الطبيعي لا اعتراض عليه، والإنتقاد على الحكومة -والحرية واسعة- طبيعي لا بد منه، وإنما المنتقد هو جعل المسلمين همهم كله في ذلك، وإهمالهم أمر تربية الأمة وتكوينها(٢)، إلا أنّ الأهمية القصوى يجب أن تكون لإصلاح أحوال الأمة، وتكاتف فعالياتها المختلفة في تحقيق نهضتها وتقدمها، وهذا لا يتم بالسياسة، ولكن بالعطاء والإعمار في كافة الميادين العامة "إنّ للأمة حقوقاً على العلماء والكتّاب والأغنياء الذين يهتمون بالأمور العامة ويتصدون لها، منها خدمة مصلحتها الدينية والأدبية، ومنها خدمة مصلحتها الإجتماعية، ومنها خدمة مصلحتها الإقتصادية فإذا حصروا عملهم في

---

(١) محمد رشيد رضا، **خطبة في الإحتفال بافتتاح مجلس المبعوثان في الآستانة، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٦٧.

(٢) محمد رشيد رضا، **المسلمون والقبط، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ١٤، ص٢٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السياسة، أو جعلوه كله باسم السياسة، أضاعوا عليها هذه المصالح والمنافع التي لا قوام لها ولا بقاء إلا بها"(١).

هذا الركن يتضمن منطق "الثغرة" بمعنى مسؤولية كل مواطن مسلم عما يقوم به من عمل أمام الله ثم أمام الأمة، فلكل مواطن مسلم قسط من هذه المسؤولية والمصلحة العامة، إن أهمل هو القيام به تداعت أركان المصلحة العامة في باقي المسؤوليات الأخرى.

الركن الثاني: ينطلق من أنّ الشعوب لا تستطيع أن تقوم بهذه المهمة أفرادا، فلا بد أن تتعاون وتجتمع على شكل جمعيات، تقوم بأعباء العمران، والإستخلاف، فرشيد رضا يربط بين العمران والنهضة وبين مفهوم الجمعيات ربطا محكما، إذ يقول: "... فهذا الزمن زمن الجمعيات، ولم ترتق أمة فيه بغير الجمعيات"(٢).

بيد أن فكرة ومفهوم الجمعيات عند رشيد رضا لا ينطلق من الرؤية الغربية أو يقترب بحال من الأحوال من المفهوم السياسي المحض لجماعات الضغط والمصالح(٣)، إذ أنه ينطلق من قيم التعاون والإجتماع والتكافل في المنهج الإسلامي. ويتأسس مفهوم الجمعيات عند رشيد رضا (فيما يبدو) على أساسين(٤): -

أ- إنّ مفهوم "الجمعيات" يهدف إلى تحقيق التعاون والجماعية في العمل، اللذين يحققان قدرا أكبر من الفاعلية والقوة في إنجاز الأهداف وتحقيق الغايات فتوحد المواطنين في أعمال جماعية يعطيهم القدرة على تحصيل مصالحهم والدفاع عن حقوقهم(٥)، والقيام بأعباء الإعمار والتنمية، وتكون الجمعيات كذلك أداة فعّالة لتحقيق الثروة. "لا ينتشر علم في هذا العصر إلا بالجمعيات، ولا يرتقي نوع من أنواع العلوم إلا بالجمعيات، ولا يقوم أمر من الأمور العامة إلا بالجمعيات، فعلينا أن نبدأ قبل كل شيء بتأسيس الجمعيات الخيرية التي تنشيء لنا المدارس والكتاتيب، وأن نعضدها بأموالنا على قدر استطاعتنا، فبذلك نكون أهلا لترقية أنفسنا وترقية زراعتنا، وترقية تجارتنا، وسائر موارد الثروة التي تعتز بها الأمة"(٦).

---

(١) نفس المرجع، ص٢٨٩.
(٢) محمد رشيد رضا، **خطبة مجلس المبعوثان، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٦٩.
(٣) انظر حول مفهوم جماعات المصالح والضغط في: نظام بركات وآخرون، **مبادىء علم السياسة**، مرجع سابق، صص(٢٤٦-٢٥٧).
(٤) محمد رشيد رضا، **قوة الإجتماع والتعاون، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٣، جـ٥، ص٣٤٥.
(٥) محمد رشيد رضا، **خطبة مجلس المبعوثان، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١١، جـ١١، ص٨٦٩.
(٦) محمد رشيد رضا، **المسلمون والقبط، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٤، ص٢٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- أنّ مفهوم "الجمعيات" لديه، يقوم على مبدأ تقسيم العمل؛ لأن توزيع الأعمال هو (على حد تعبيره) "وسيلة الإتقان"(١)، وهذا يشير إلى الوظيفة العضوية للجمعيات وجعلها كالجسد البشري، الذي تتقاسم أجهزته أعمال الإنسان.

فهناك وفق هذا المبدأ جمعيات للصناعة، وجمعيات للتربية والتعليم، وجمعيات لشؤون الخدمات "وإنما المراد أنّ هذه المصالح كأعضاء البدن: العينان تبصران والأذنان تسمعان، واليدان تعملان، والرجلان تسعيان، وكذلك الأعضاء الباطنة كالمعدة والكبد تعمل أعمالها، كل هذه الأعمال الإختيارية وغير الإختيارية تجري على نظام واحد غايته حفظ البدن كله"(٢).

ومن الأساسين السابقين اللذين يقوم عليهما مفهوم الجمعيات في فكر رشيد رضا يمكن استخلاص أن مبدأ "الجمعيات" لديه، يؤكد ما يلي:-

- رؤيته لضرورة "مأسسة" العمل الإجتماعي.
- رؤيته لأهمية التخطيط والتنسيق على مستوى العمل الإجتماعي.
- استفادة رشيد رضا من الثقافة الغربية الإجتماعية في هذا المجال، والتي رأى رشيد رضا أنها نجحت في خلق مفهوم العمل الإجتماعي المنظم(٣).

ويذكّر مفهوم الجمعيات ومبدأ "تقسيم العمل" في فكر رشيد رضا، بأفلاطون، الذي انطلق في تقسيم العمل داخل الدولة من الطبيعة البشرية ذاتها، والتي تحتوي على ثلاث نزعات(٤):

١- نزعة العقل والتفكير والحكمة.

٢- نزعة الشجاعة والغضب.

٣- نزعة الشهوة وحب التملك.

ويرى أفلاطون أن كل إنسان توجد فيه هذه النزعات، لكن هناك نزعة غالبة، من هنا نشأ تنظيم اجتماعي وتقسيم للعمل مكون من ثلاث طبقات أساسية(٥):

---

(١) الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، مرجع سابق، صص(١١٧-١٢٦).

(٢) محمد رشيد رضا، تقديمه كناشر لكتاب إميل القرن التاسع عشر أو التربية الإستقلالية، مجلة المنار، مرجع سابق، م١١، جـ٦، ص٤٢٨.

(٣) انظر: Emad Eldin Shahin, Through Muslim Eyes M. Rashid Rida and The West, Op. Cit., pp(46_47).

(٤) انظر: حورية مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مرجع سابق، ص٥٢.

(٥) نفس المرجع، ص٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- طبقة الحكام الفلاسفة: وتتوافر فيهم أسمى النزعات وهي نزعة العقل والحكمة، وأطلق عليهم اسم "حراس المدينة".

٢- طبقة المدافعين: وهم الجنود والحراس وتتوافر فيهم النزعة الغضبية أو الشجاعة.

٣- طبقة المنتجين: من زراع وصناع وتتوافر فيهم نزعة حب التملك.

كذلك الأمر يذكر مبدأ تقسيم العمل في تفكير رشيد رضا بأقسام ومراتب وفئات المدينة الفاضلة عند الفارابي المبنية على اختلاف قدرات الأفراد وبالتالي اختلاف صلاحياتهم للقيام بالمهام(١)، واختلاف قدرات الأفراد مبني -عند الفارابي- على اختلاف وتدرج القوى العقلية للمواطنين(٢).

ولقد قسّم "الفارابي" المدينة الفاضلة إلى خمسة أجزاء ومراتب(٣):-

المرتبة الأولى: الأفاضل وهم الحكماء والمتعقلون من ذوي الآراء في الأمور العظام، وتعادل هذه الطبقة طبقة الفلاسفة عند أفلاطون، لكن مع فارق أنّ الأفاضل عند الفارابي "على رأسهم الفلاسفة العمليون وليسوا المعتمدين على التأمل المجرد"(٤).

المرتبة الثانية: ذوو الألسنة: منهم حملة الدين، والخطباء، والبلغاء، والشعراء، والملحنون، والكتاب، ومن كان في عدادهم.

المرتبة الثالثة: المقدّرون، وهم الحسّاب والمهندسون والأطباء والمنجمون، ومن يجري مجراهم.

المرتبة الرابعة: المجاهدون وهم المقاتلة وحفظة البلاد ومن يجري مجراهم.

المرتبة الخامسة: الماليون وهم مكتسبوا الأموال في المدينة مثل الفلاحين والرعاة والباعة، ومن يجري مجراهم.

وعلى الرغم من تحديد هذه المراتب على أساس تقسيم العمل، وانضمام كل فرد لطبقة أو فئة حسب الترتيب السابق، إلا أنّ العلاقات بين هذه الفئات والأفراد المكونين لها تتسم -عنده- بالترابط والتعاون من أجل تحقيق الكمال والسعادة(٥).

---

(١) نفس المرجع، صص(٢٠٥-٢٠٦).
(٢) نفس المرجع، ص٢٠٦.
(٣) نفس المرجع، ص٢٠٦.
(٤) نفس المرجع، ص٢٠٧.
(٥) نفس المرجع، ص٢٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث: الوظيفة الإتصالية:

إن مفهوم الأمة –عند رشيد رضا– هو تجمع حضاري ينطلق من البناء العقيدي والفكري، وسلطة الأمة (في هذا المجال) ليست مطلقة بل مقيدة بالتعاليم الإسلامية(١)، وتنطلق في الأصل السلطة السياسية من المثالية السياسية الإسلامية، وتتضبط ممارستها بها، وتسعى إلى الحفاظ عليها، وتحقيقها في أرض الواقع(٢).

فالوظيفة الإتصالية للسلطة السياسية تعني: تلك العلاقة التواصلية بين الحاكم والمحكوم في الحفاظ على المثالية السياسية الإسلامية، والسعي إلى تمكينها في الأرض، لذلك جعل بعض الباحثين من الوظيفة الإتصالية وظيفة كلية تشمل عدة وظائف جزئية تتكامل وتتساند للوصول إلى غاية الوظيفة الإتصالية وهي: الوظيفة الإعلامية، الوظيفة العقائدية، الوظيفة الأيدلوجية(٣).

بينما تتجلى الوظيفة الإتصالية في فكر رشيد رضا في مستويين رئيسيين هما: –

أ– المستوى الداخلي ويتعلق بثلاث مسؤوليات هي: نشر الدعوة الإسلامية (أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، التنشئة السياسية، عقوبة الخروج على الشرعية من قبل الجماعات والأفراد (الوظيفة الجزائية).

ب– المستوى الخارجي: ويتعلق بالعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع الخارجي/الدولي، وكيفية تحقيق السلطة السياسية وظيفتها الحضارية. ويستدعي هذا المستوى معرفة وتحليل تصور رشيد رضا لطبيعة المجتمع الدولي وعلاقاته، وفلسفة الصراع الدولي، وضوابط ممارسة السلطة خارجيا، وصولاً إلى تمكن السلطة من أداء وظيفتها الإتصالية والحضارية.

لذلك قسّم هذا المبحث إلى قسمين، كل قسم منهما يحتوي ثلاثة محاور:–

أ– الوظيفة الإتصالية داخليا:

ويحتوي على ثلاثة محاور:

أولا: نشر الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثانيا: التنشئة السياسية أو التربية والتعليم.

ثالثا: عواقب الخروج على الشرعية من الأفراد والجماعات أو الوظيفة الجزائية للسلطة السياسية.

---

(١) انظر: ابن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، مرجع سابق، جـ١، ص١٦١، وقارن ذلك بمفهوم الأمة –عند رشيد رضا– في هذه الدراسة، الفصل الأول، المبحث الثاني.

(٢) انظر ابن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، مرجع سباق، جـ١، ص١٥٦.

(٣) انظر: حامد ربيع، **نظرية القيم السياسية**، مرجع سابق، ص٢٣٤، وص٢٣٧، وص٢٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- الوظيفة الإتصالية خارجياً:-

ويحتوي على ثلاثة محاور:

أولا: رؤيته لطبيعة العلاقات الدولية وأسباب الحروب الدولية في وقته.

ثانيا: رؤيته للإستعمار أو العلاقة بين الشرق والغرب.

ثالثا: ضوابط ممارسة السلطة السياسية خارجيا.

الوظيفة الإتصالية داخلياً:-

ويرتبط بهذا القسم التساند بين السلطة السياسية بفئاتها المختلفة، والقوى السياسية، والأمة، في الحفاظ على ديمومة وفعالية المثالية السياسية الإسلامية في حياة الأمة وتماسكها، وعقوبة من يخرج على هذه المثالية من الأفراد أو الجماعات.

أولا: نشر الدعوة الإسلامية:- والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:-

يرى رشيد رضا أن الأصول العامة التي تتبناها الدعوة الإسلامية هي(١):

١- توحيد الألوهية وعبادة الله تعالى مع ملاحظة توحيد الربوبية(٢).

٢- الدعوة إلى هداية القرآن.

٣- الدعوة إلى نبوة محمد صلى الله عليه وسلم المرسل بهذا القرآن.

٤- الجزاء في الآخرة على الكفر وأعماله بالنار، وعلى الإيمان، وأعماله بالجنة.

والدعوة إلى هذه الأصول وما يتفرع عنها -عند محمد عبده ورشيد رضا- تأتي بمرتبتين(٣):-

المرتبة الأولى: هي دعوة هذه الأمة سائر الأمم إلى الخير وأن يشاركوهم ما هم عليه من النور والهداية، وفي هذا السياق يحيل محمد عبده ورشيد رضا هذه الوظيفة إلى جماعة تشكل لهذا الهدف وتقوم بتأسيس العمل الدعوي الخارجي، ونشر أصول الإسلام وهدايته بين الأمم(٤)، فيما يتجنب رشيد رضا قيام الحكومة الإسلامية بهذا العمل لما قد يثيره من مشاكل وأزمات بين

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ١، ص١٨٣.

(٢) انظر حول توحيد الألوهية (إفراد الله بالعبادة) وتوحيد الربوبية (إفراده بالملل والقدرة والتصرف) في: مروان إبراهيم القيسي، **معالم التوحيد**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠، صص(١٩-٢٥).

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، صص(٢٨-٢٩).

(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **مشروع الدعوة والإرشاد في مصر**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ١، ص٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدول، إذ يقول: "هذا العمل من الدعوة الخارجية لا يمكن أن تقوم بـه الحكومـات لمـا يحـدث فيـه حينئذٍ من فتن السياسة، ولأن الحكومات لا تربي أرواحاً بل أعمالاً"(١).

أضف إلى هذه الدعوة المؤسسية، فإنّ محمـد عبده ومحمـد رشيد رضـا يحثـان كـل مسلم يلتزم بمقومات الأمة الحضارية والثقافية، أن يمارس الدعوة مع أفراد الأمم الأخـرى متـى تسنّى له ذلك، وأن تكون هذه الدعوة الجزئية الفردية هدفاً يترصد له المسلم(٢).

المرتبة الثانية: وتكون من خلال مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنهـا علـى الصعيد الداخلـي للأمـة الإسـلامية التـي تؤمـن بالمثاليـة الإسـلامية وتلـتزم بهـا فـي الأصـل، إذن الواجب مع غير المسـلمين بدايـة الدعـوة، فـإن أجـابوا فـالواجب أمرهـم بـالمعروف ونهيهـم عـن المنكر(٣)، فالمسلم ليس بحاجة إلى دعوة للمثالية الإسلامية، لكنه بحاجة إلى تجديد فعاليـة وتـأثير هذه المثالية في حياته، فقد يعتريها عوامل وأسباب تقلّص من إيناعها فـي حيـاة الأمـة، فهنـا يـأتي مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووظيفته السياسية والإجتماعية(٤)، ويكون من خـلال طريقين(٥):-

الأول: الدعـوة العامـة الكليـة لكـل الأمـة، ويقـوم بهـذه الدعـوة جماعـة مـن خـواص الأمـة العارفون بأسرار الأحكام وحكمة الدين، ويشترط توفر خصائص معينة فيهم -كما سيأتي لاحقاً.

الثاني: هي دعوة المسلمين بعضهم بعضـاً، وهـي الدعـوة الجزئيـة الخاصـة، والتـي تشـمل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتناصح بين أفراد الأمة بعضهم بعضاً.

ويرى رشيد رضا أنّ الفائدة الرئيسية المترتبة على الدعوة والأمر بالمعروف والنهـي عـن المنكر والتناصح على المستوى الداخلي للأمة الإسلامية هي الوحدة والتماسك والقوة الناشئة عـن قوة الفضيلة داخل الأمة، إذ يقـول: "فلـو كـان أهـل البصـيرة والفقـه الحقيقـي فـي الديـن يعممـون دعوتهم وإرشادهم في الأمة ويواصلونها لكانوا موارد لحياتها ومعاقد لرابطة وحدتها.

---

(١) نفس المرجع، م١٤، جـ١، ص٥٢، ويقصد رشيد رضا هنا بأن الحكومات تربي أعمالاً ولا تربي أرواحاً أنّ فريضة الدعوة والإرشاد، كما سيأتي، علم مستقل بحاجة إلـى هيئات متخصصـة وخارجـة عـن عمـل الحكومـة المدنية بمسؤوليات أخرى مختلفة.

(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، ص٣٥.

(٣) نفس المرجع، جـ٤ صص(٢٨-٢٩).

(٤) انظر حول الأبعاد السياسية والإجتماعية لوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فـي: سيف الديـن عبـد الفتاح، **التجديد السياسي والواقـع العربـي المعـاصر**، مرجـع سـابق، ص١٤٤، وص١٧٤، وص١٨٠، وكذلك: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، ص١٧٩، وص١٨٦، وص٢١٢.

(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، صص(٢٨-٢٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذلك على الطريق الثاني، فإنّ أفراد الأمة إذا قام كل واحدٍ منهم بنصيحة الآخر، دعوة وأمراً ونهياً، امتنع "فشو" المنكر فيهم، واستقر أمر الخير والمعروف بينهم، فكيف تجد الفرقة منفذاً إليهم، أم كيف يستقر الخلاف في الدين بينهم"(١).

أمّا عن الشروط والصفات الواجب توافرها في جماعة "الخواص" السابقة خاصة على المستوى الخلقي -والتي جاءت الآية القرآنية بالأمر بإيجادها ومساندتها من قبل الرابطة السياسية:- "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون"(٢) - فهي شروط "معرفية" تتعلق بالعديد من العلوم التي يجب أن تكون ضمن مدركات أبناء هذه الجماعة، وأهم هذه العلوم(٣):-

١- العلم التام بما يدعون إليه، ومن ذلك العلم بالقرآن وبالسنة وبالسيرة.

٢- العلم بحال من توجه إليهم الدعوة، ومن ذلك معرفة شؤونهم وقدراتهم الحضارية والثقافية، وطبائع بلدانهم وأوضاعهم الإجتماعية.

٣- علم التاريخ العام وما فيه من معرفة حول فساد العقائد والأخلاق والعادات "فيبنون الدعوة على أصل صحيح ويعرفون كيف تنهض الحجة ويبلغ الكلام غايته في التأثير"(٤).

٤- علم تقويم البلدان "علم الجغرافيا"، ليتمكن الدعاة من تجهيز ما يلزمهم في تلك البلاد التي يدعون فيها.

٥- علم النفس: الذي يبحث في قوى النفس وتصرفها في علومها، وتأثير علومها في أعمالها.

٦- علم الأخلاق: وهو العلم الذي يبحث في الفضائل وكيفية تربية الأمة عليها والرذائل وكيفية توقيها.

٧- علم الإجتماع: وهو مستمد من علم التاريخ والأخلاق. ويدعو رشيد رضا في هذا المجال إلى الإستفادة من القرآن الكريم وممّا كتبه ابن خلدون، ويبحث هذا العلم "في أحوال الأمم في بداوتها، حضارتها وأسباب ضعفها وقوتها، وتدنيها وترقيها"(٥).

---

(١) نفس المرجع، جـ٤، ص٢٨.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٠٤.

(٣) انظر مزيداً من التفصيل في: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع ساق، جـ٤، صص(٣٨-٤٤)، وهذه الشروط وضعها محمد عبده بشكل مجمل اتفق مع رشيد رضا وتوسع فيها وضمنها العديد من المعاني.

(٤) نفس المرجع، جـ٤، صص(٣٩-٤٠).

(٥) نفس المرجع، جـ٤، ص٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٨- علم السياسة: وليس المقصود به السياسة الشرعية، إنما العلم الذي يختص بالعلاقات بين الدول والمعاهدات ومفهوم الإستعمار.

٩- العلم بلغات الأمم التي يراد دعوتها.

١٠- العلم بالفنون والعلوم المتداولة في الأمم التي توجه إليها الدعوة.

١١- معرفة الملل والنحل ومذاهب الأمم.

وسواء كانت الجماعة التي تتولى الدعوة والإرشاد في الخارج جزء من الجماعة الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر في الداخل أم لا، فإنها تتفق معها بالعديد من الشروط والوظائف، وتملك هذه الجماعة على المستوى الداخلي سلطة ليست شكلية أو سياسية رسمية، كما هو شأن أهل الحل والعقد -وإن كان هناك تشابه وربما تداخل بين الإثنتين- لكنها سلطة معنوية هي سلطة "المعرفة" و"الإرشاد" التي تتعلق برأس المال المعنوي لأي شعب أو أمة وهو قيمها ودينها وأخلاقها..الخ(١).

أمّا درجات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فتتأسس على الحديث الصحيح "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"(٢)، فيرى محمد عبده ورشيد رضا أن تغيير المنكر -وفقا للحديث- يستدعي فريضة "الوجوب" في التغيير على كل مسلم، لكن بضابط "الإستطاعة" والقدرة، ولا يرى محمد عبده أن تغيير المنكر باليد من اختصاص الحكام كما يرى آخرون، ولكنه مرتبط بالقدرة(٣).

انطلاقاً مما سبق فإن وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تعبير -في فكر رشيد رضا وشيخه محمد عبده- عن حيوية الأمة وقوتها وعطائها، فكلما تداعت الأمة وخواصها إلى تطبيق هذه الفريضة كان ذلك إشارة إلى ودلالة على قوتها ونهضتها، وكلما تداعت أركان هذه الوظيفة واندرست داخل الأمة كان ذلك دلالة على وإشارة إلى سوء حال وفساد أوضاع هذه الأمة.

بل إن وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنسبة للعلماء والخواص لا تقف عند حدود مراقبة الأمة ومنع انحرافها، بل تتعدى ذلك إلى الحكام، في منع انحرافهم وفسادهم،

---

(١) انظر حول رأس المال المعنوي: بيار بورديو، **أسباب عملية إعادة النظر بالفلسفة**، ترجمة أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ط١، ١٤٢٥، صص(١٣٦-١٤٥).

(٢) رواه مسلم في **صحيحه** وأحمد في **مسنده**، وأصحاب السنن الأربعة.

(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، صص(٢٩-٣٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتتشابك بذلك وظيفة هذه الجماعة مع وظيفة أهل الحل والعقد الرقابية(١). ويوجب رشيد رضا على هذه الجماعة نصيحة الحكام وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، حتى وإن ترتب على ذلك تضحيات وابتلاءات لهذه الجماعة، ويرفض رأي الذين يشترطون لقيام الجماعة بهذه الوظيفة اتجاه الحكام الأمن على حياتهم، بقوله: "وقد ورد من نصوص علماء السلف لنصيحة الملوك والأمراء الظالمين، وإيذاء هؤلاء لهم وسفكهم دماء بعضهم مما يرد شرط أولئك المشترطين للأمن عليهم ويضرب به وجوههم.." (٢).

ويبدو أن مفهوم هذه الجماعة الخاصة التي تقوم بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإرشاد، يتقاطع في أغلب معانيه مع مفهوم "المحتسب" في الخبرة السياسية الإسلامية، والذي يشير إلى الوظيفة الرقابية من قبل القائم بهذه الوظيفة لثبات واستقرار المثالية الإسلامية في المجتمع(٣).

ويلاحظ مما سبق أنّ وظيفة الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تقع في أغلبها على عاتق الأمة، وليس على عاتق الحكام -وإن كان هناك تداخل- كما ذكر سابقاً -بين مفهوم أهل الحل والعقد ومفهوم جمعاعة الإرشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- بل قد يكون الحكام مجالاً وهدفاً لتحقيق هذه الوظيفة إن هم انحرفوا عن المثالية الإسلامية.

وبذلك تتساند وتتكامل عناصر الرابطة السياسية الإسلامية في الحفاظ على المثالية الإسلامية، فالحكام التنفيذيون (أو الإمام) ينفذون ما يصدر عن هذه المثالية من شرائع وأحكام ويلزمون الأمة بها، وأهل الحل والعقد يراقبون تنفيذ الحكام لهذه المهمة، والأمة تقوم بمراقبة وحفظ هذه المثالية فيما بينها، كما أن خواص وعلماء الأمة يراقبون ويحفظون هذه المثالية في الأمة ويراقبون بدورهم السلطة السياسية ويواجهون انحرافها عن هذه المثالية.

ثانياً: التنشئة السياسية أو التربية والتعليم:

تحتل قضية التربية والتعليم جزءاً كبير ومهماً من مشروع محمد رشيد رضا الإصلاحي، وحيزاً كبيراً من إنتاجه الفكري، فهو وإن كان قد جمع بين منهجي سلفيه جمال الدين الأفغاني في

---

(١) سبق وأن بين الباحث أن هناك تداخلاً في سمات ووظائف أهل الحل والعقد والجماعة الخاصة المكلفة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يوجد ما يمنع اشتراك الجماعتين -في حدود ما- في عدد من الأفراد، ويظهر بشكل جلي التداخل بين الجماعتين في مراقبة الحكام.

(٢) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، ص٣٢.

(٣) انظر حول وظيفة المحتسب وكونها شكلاً نظامياً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تبلور في الخبرة الإسلامية في: فوزي خليل، **دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم**، مرجع سابق، صص(٣٤١-٣٦١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإصلاح السياسي ومحمد عبده في الإصلاح التربوي(١)، إلاّ أنه جعل من التربية والتعليم هي الأساس في أي عملية نهضوية تحدث في العالم العربي والإسلامي، إذ يقول: "وإذا ارتقينا في الأسباب وسبرنا أعماق الأقوال والآراء تنتهي إلى القول بأن سبب النهضة الذي يجمع الأسباب كلها هو تعميم التربية والتعليم الصحيح من الوجهة الدينية الجامعة لمصالح المعاش والمعاد"(٢).

ويرى رشيد رضا أنّ من أهم أسباب النهضة والتقدم المادي في الغرب هو تعميم التعليم، ونشره في أنحاء أوروبا(٣)، وأن من أهم أسباب ضعف وتخلف الأمة العربية والإسلامية، الجهل وعدم انتشار المعارف التي تهدي إلى التقدم والصناعة.

وانطلاقا من مشروع رشيد رضا الإصلاحي، والذي يرتكز على أساسين اثنين وهما الجمع بين العلوم الإسلامية النافعة والمعارف الغربية، فإن رشيد رضا ينتقد أسلوبين من أساليب التعليم في وقته:-

أ- التعليم اللاديني: والذي انتشر مع المدارس الغربية، ويقوم على الإستيقاء الكامل للحضارة الغربية خيرها وشرها، بما في ذلك استبعاد الدين والأخلاق من مناهج التدريس، وتخريج طلاب لا ينتمون إلى الحضارة والثقافة الإسلامية، ويتبرأون من دينهم ولغتهم وهويتهم الحضارية(٤).

ويرى رشيد رضا أن لهذا التعليم آثاراً خطيرة منها: أنها "غرست في نفوس الشباب عظمة الأمم والشعوب التي يتكلمون بلغتها ويتعلمون تاريخها وآدابها، واحتقروا شأن أمتهم وقومهم وجنسهم في ماضيه وحاضره"(٥)، بل إن رشيد رضا قد عدّ من الأعداء الرئيسيين للإصلاح الإسلامي -في وقته- المدارس الإفرنجية والمعلمين والطلاب الذين يتخرجون منها(٦). وانتقد كذلك التعامل السيء مع مدرسي التربية الإسلامية واللغة العربية في المدارس المدنية، وبين أن

---

(١) انظر: أحمد فهد الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية**، مرجع سابق، ص١٥٧.
(٢) محمد رشيد رضا، **الجامعة الإسلامية**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٢، جـ٢٢، ص٣٤٥.
(٣) انظر Emad Eldin Shahin, Through Muslim Eyes M. Rashid Rida and the West, Op. Cit., p.42.
(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **صبغ التعليم في مصر بالصبغة الأجنبية**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١، جـ١٥، ص٢٦٠.
(٥) نفس المرجع، م١، جـ١٥، ص٢٦٠.
(٦) انظر: محمد رشيد رضا، **أعداء الإسلام المحاربون له في هذا العهد**، مجلة المنار، مرجع سابق، م٢٩، جـ٢، ص١١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هناك خطة لتقديم صورة مزرية عن أساتذة هذه العلوم والتقليل من شأنها(١)، كما أخذ على المدارس المدنية تعارض أوقات الحصص فيها مع أوقات الصلاة مما يحول بين التلاميذ وبين ممارسة شعائر دينهم التعبدية وتعلمها وإتقانها(٢).

ب- التعليم الديني التقليدي: وكانت أبرز المؤسسات التي تتولى هذا النوع من التعليم مدرسة الأزهر، ولقد خاض رشيد رضا وشيخه محمد عبده معارك فكرية وكلامية عديدة مع القائمين على هذا النوع من التعليم، سجل أغلبها رشيد رضا في كتابه "المنار والأزهر"(٣)، ومن أبرز الإنتقادات التي وجهها رشيد رضا وشيخه محمد عبده للتعليم الديني في وقته والذي كان يشرف عليه الأزهر في مصر -ويعتبر نموذجاً لما عليه المؤسسات التعليمية الدينية آنذاك-، ما يلي:-

١- طريقة تدريس العلوم الشرعية في الأزهر، والتي تقوم على ما يسمى بحفظ الكتب "المخدومة" وهي المتون التي وضع لها أذيال وحواشي وشروح عديدة، والتي تعتمد على الحفظ دون الإهتمام بالفهم والإدراك والتحليل، والمطالبة بوضع كتب شرعية بعبارات سهلة ميسورة(٤).

٢- خلو مناهج الأزهر وكتبه المدرسية من العلوم الرياضية والإجتماعية ودروس التاريخ والجغرافيا، وغيرها من العلوم العصرية النافعة(٥).

٣- انتشار بعض الخرافات والبدع في مناهج الأزهر، أثر الكتب الصوفية والمشايخ الصوفيين الذين يدرسون فيه. والمطالبة بضرورة تقديم الإسلام تقديماً علمياً عقلياً يقوم على الحجة والبرهان(٦).

٤- عدم وجود أنظمة وتجهيزات مدرسية، تجعل من الدراسة في الأزهر وغيره من المدارس الدينية منتظمة ومريحة(٧).

---

(١) انظر محمد رشيد رضا، **صبغ التعليم في مصر بالصبغة الأجنبية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٥، جـ١، ص٢٦٠.
(٢) نفس المرجع، م١٥، جـ١، ص٢٦٠.
(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **المنار والأزهر**، مرجع سابق، صص(٢-١٣٣).
(٤) انظر: نفس المرجع، ص١٠، وقارن ذلك بـ: محمد رشيد رضا، **الخطبة الرئيسية في ندوة العلماء بلكنهو/الهند، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٥، جـ٥ ص٣٣١.
(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **المنار والأزهر**، مرجع سابق، ص٢٠٧ وص٢٠٨.
(٦) انظر: محمد رشيد رضا، **المنار والأزهر**، مرجع سابق، ص١٠.
(٧) انظر: محمد رشيد رضا، **طلب أماكن صحية للأزهر، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٦، جـ٢، ص١٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في مقابل هذين النوعين من التعليم، يرى رشيد رضا أن التعليم الصحيح، يكون من خلال مناهج تعليمية شاملة ومتوازنة، تشتمل على العلوم الشرعية والتعليم الديني الذي يغرس المبادىء السامقة في عقول ونفوس النشيء، والعلوم العصرية النافعة(١).

كذلك الأمر يعتمد هذا التعليم المتوازن على أحدث أساليب التعليم المتبعة، وبما يتناسب مع استعدادات وقدرات الطلاب(٢)، فعلى سبيل المثال: وفيما يتعلق بالعلوم الشرعية، يرى رشيد رضا أن تدريس العقائد يجب ألا يكون من خلال كتب الكلام، وإنما من القرآن الكريم ويهتم بوضع غراس العقيدة والإيمان لدى الطلاب، وليس الجدالات والإختلافات بين الفرق، كما أن تعلم الأدب والأخلاق لا بد أن يكون من خلال القرآن والسنة وضرورة تعليم الدين من خلال سيرة السلف الصالح، وتعليم العبادات العملية كالصلاة والصيام والحج من خلال الطريقة العملية لا طريقة الحفظ النظري.

إلاّ أن رشيد رضا والذي دعا إلى ضرورة نشر التعليم المجاني والمدارس الحكومية(٣)، بيّن أنه من الصعب قيام السلطة السياسية وحدها بتكاليف هذه المدارس، وبتوفير أفضل الظروف والوسائل التعليمية، لذلك دعا إلى ضرورة تشكيل الجمعيات الأهلية، المدعومة من قبل الشركات المالية(٤)، والتي تساند السلطة السياسية في أعباء وتكاليف ومسؤولية القيام بالتربية والتعليم والتي هي في حقيقتها جزء رئيسي من التنشئة السياسية وإيجاد المواطن الصالح(٥).

وكما أن المدارس وما تقدمه من تعليم يساهم مساهمة فعالة في عملية التنشئة السياسية، فإن رشيد رضا يلقي على الأسرة والتربية والتعليم البيتي مسؤولية كبرى في عملية التنشئة السياسية، فاعتبر أنّ الأمم القوية والسعيدة هي التي تنشأ من تربية منزلية صالحة وعزيزة، ويقول: "فإن الشعوب التي يفسد فيها نظام المعيشة المنزلية لا تكون أمماً عزيزة وقوية"(٦).

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **المنار والأزهر**، مرجع سابق، صص(٢٠٧-٢١٢).
(٢) انظر: محمد رشيد رضا، **إلى أي تربية وتعليم نحن أحوج**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١، جـ٣٠، صص(٥٧٠-٥٧١).
(٣) انظر: محمد رشيد رضا، **حياة المعارف في مصر**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٠، جـ٧، ص٥٥١.
(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **الجامعة الإسلامية**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ٢٢، ص٣٤٢.
(٥) انظر: محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة السابعة عشرة**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٧، جـ١، صص(٨-٩).
(٦) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٦، ص٣٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعاً: عواقب الخروج على الشرعية من الأفراد والجماعات أو الوظيفة الجزائية للسلطة السياسية:-

تأتي الوظيفة الجزائية للسلطة السياسية من حيث امتلاكها للقوة الإكراهية التي تؤهلها لإيقاع العقوبة بالمذنبين، وترتبط هذه القضايا بأحكام القانون الجنائي(١).

بيد أن حدود الوظيفة الجزائية للسلطة السياسية لا تقف عند تنفيذ الأحكام والعقوبات، بل يسبق ذلك العملية التشريعية للعقوبات على الذنوب والجرائم المتعددة(٢).

ولقد اصطلح الفكر الإسلامي على تسمية هذه العقوبات بالحدود والقصاص والتعزير، كما سيأتي، لكن ما يجدر الإشارة إليه، أنّ رشيد رضا قد تناول هذه الحدود والعقوبات من خلال شرحه لآيات القرآن (في تفسير المنار)، وحيث أنّه لم يُتمّ تفسيره فإنّه لم يتناول العديد من الحدود في الفقه الإسلامي كحد السرقة. من هنا فإنّ هذا المبحث سيتناول الحدود التي ناقشها رشيد رضا من خلال النقاط الرئيسية التالية:-

* الطبيعة التشريعية للعقوبات والحدود في الشريعة الإسلامية (كما يبينها رشيد رضا).
* بعض الحدود الرئيسية التي تناولها رشيد رضا، مقارنة مع التراث السياسي الإسلامي.
* آثار القيام بالوظيفة الجزائية.

أولاً: الطبيعة التشريعية للعقوبات والحدود في الشريعة الإسلامية -كما يبينها رشيد رضا-:

إذا كان بعض العلماء قد عرّف الجريمة بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحدٍّ أو تعزير(٣)، فليس كل الذنوب تعد من الجرائم التي توجب إيقاع العقاب، فابن قيم الجوزية يقسّم الذنوب التي زجر عنها الشارع إلى(٤):

ذنوب فيها حد ولا يوجد فيها كفّارة (كالزنا والسرقة وشرب الخمر والقذف)، وذنوب فيها كفارة ولا حدّ فيها (كالجماع في الإحرام ونهار رمضان..)، ونوع من الذنوب لا كفّارة ولا حدّ

---

(١) انظر: عبد الكريم زيدان، **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٩٨٩، ص٣٣٣.

(٢) انظر: حامد عبد الماجد، **الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية** ، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٣) أبو يعلى الفرّا، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٣٦١.

(٤) محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ابن قيم الجوزية، **الطرق الحكميّة في السياسة الشرعية، أو الفراسة المرضية في أحكام السياسة الشرعية**، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الوطن، الرياض، المؤسسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الإدارة العامة للتوعية والتوجيه، السعودية، ص١٠٦، وص١٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيه، (كسرقة ما لا قطع فيه، واليمين الغموس، النظر إلى المرأة الأجنبية)، وهذا النوع الأخير من الذنوب يسوّغ أكثر الفقهاء "التعزير" فيها وجوباً، بينما عند الشافعي جوازاً.

في هذا السياق يقسّم رشيد رضا الذنوب التي تستحق العقوبة إلى قسمين: ما قررت وحددت عقوبته المصادر التنظيرية (قرآناً وسنة صحيحة)، وما تركت تحديد العقوبة منه إلى اجتهاد أولي الأمر من المسلمين ممثلين بأهل الحل والعقد، وهذا النوع الثاني هي التي زجر الله فعلها لكنه ترك تحديد العقوبة فيها للإجتهاد، وتسمّي "التعزير"(١).

ويفرّق رشيد رضا اعتماداً على المرجعية المعرفية والإلزامية بين القانون الجنائي الوضعي، والأحكام القضائية والسياسية في الإسلام، فالقانون الوضعي يقرره البشر بغض النظر عن أية مرجعية دينية أو نصيّة، بينما في الإسلام، فلا بد من الرجوع في تحديد الجريمة وعقوبتها إلى المصادر التنظيرية الإسلامية ممثلة بالوحي (القرآن والسنة الصحيحة) والقياس والإجماع(٢).

لذلك فالقانون الجنائي الوضعي يمكن للناس أن يغيّروا أو يبدلوا في أحكامه متى شاؤوا وكيفما شاؤوا دون الرجوع إلا إلى الإستحسان أمّا الأحكام القضائية في الإسلام، فلا يملك البشر تبديلها وتعديلها، إلا بما يوافق النصوص، سوى بعض حالات: الضرورة التي يقررها أهل الحل والعقد، فيوقفون إعمال النصوص في وقائع معينة لتحقيق مصالح محدودة(٣).

ثانياً: بعض الحدود الرئيسية التي تناولها رشيد رضا مقارنة بالتراث السياسي الإسلامي:-

بالإضافة إلى الأدبيات الفقهية، فلقد تناولت أدبيات التراث السياسي الإسلامي مسألة الحدود والعقوبات والتعزير، لما لها علاقة وطيدة بوظائف السلطة السياسية من حيث تنظيم علاقة الفرد بالسلطة من جهة الأفعال المنهي عنها والعقوبات المقدّرة لها(٤).

١- عقوبة المحاربين (قطّاع الطريق):-

تحدّث رشيد رضا عن هذه العقوبة في شرحه للآية السابعة والثلاثين من سورة المائدة "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع

---

(١) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص١٢٤، وقارن ذلك بعبد الكريم زيدان، **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، مؤوسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٩٨٩، ص٣٤٣.

(٢) محمد رشيد رضا، مرجع سابق، ص١٢٤، وص١٢٥.

(٣) نفس المرجع، ص١٢٤، وص١٢٥.

(٤) انظر: عبد الكريم زيدان، **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ص٣٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض، ذلك لهم خزي في الدنيا، ولهم في الآخرة عذابٌ عظيمٌ". يبين رشيد رضا أنّ هذه الآية تدل دلالة صريحة أنّ هذا العقاب خاص بمن يفسد في الأرض بالسلب والنهب أو القتل أو إهلاك الحرث والنسل، ومثل ذلك ومنه الإعتداء على الأعراض، لكن بشرط أن يكونوا محاربين لله ورسوله، بقوة يمتنعون بها من الإذعان والخضوع لشرعه(١). أمّا حالات السرقة والقتل والسطو بدون التظاهر بقوة متآلفة ومجاهرة في المقاومة لقوة الدولة، فلا تطبق عقوبة حد "الحرابة" عليها، وإنما تطبق الحدود المختصة فيها كحد القصاص وحد السرقة... الخ(٢).

أمّا طبيعة العقوبة التي حددتها الآية، فلقد اشتملت على أربعة أنواع من العقوبات وهي: القتل، قطع الأطراف، الصلب، النفي من الأرض. و"تركت لأولي الأمر الإجتهاد في تقديرها بقدر جرائمهم، فلا هي خيّرت الإمام بأن يحكم فيها على من شاء بحسب هواه، ولا هي جعلت لكل مفسدة عقوبة معينة لها"(٣).

ويعزو رشيد رضا عدم تحديد الآية للعقوبة بشكل نهائي وحتمي، أو عدم تخيير الإمام في ذلك؛ لأن المفاسد كثيرة ومتغيرة بتغير الزمان والمكان، وهذه الجريمة تختلف صورها وحيثياتها من حالة إلى أخرى، لذلك ترك المجال واسعاً لأولي الأمر (أهل الحل والعقد) للإجتهاد في تقدير العقوبة المحدودة للفاعلين من العقوبات الأربع السابقة(٤).

لكنه يرفض رأي بعض العلماء أنها نزلت في الخوارج؛ وذلك لأن الخوارج قد قاتلهم علي بن أبي طالب (كرّم الله وجهه) ولم يطبق عليهم العقوبة، على الرغم من أنه تمكن منهم "إذ لم يكن غرضهم الإفساد في الأرض، ولا تخريب العمران وإزالة الأمن، وإنما هم قوم خرجوا على الإمام العادل بعد البيعة متأولين..." (٥). وبهذا الخصوص يبين رشيد رضا أن إطلاق هذه العقوبة على كل من خرج على الحكام غير صحيح، وإنما يجب الرجوع إلى كل ما ورد في أحاديث عزل السلطة السياسية، ومفهوم الطاعة السياسية، وقراءته قراءة كاملة لا مختزلة ومتيسرة(٦).

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٦، ص٣٥٧، وص٣٥٨.
(٢) نفس المرجع، ص٣٥٧.
(٣) نفس المرجع، ص٣٦٢، وص٣٦٣.
(٤) نفس المرجع، ص٣٦٢، وص٣٦٣.
(٥) نفس المرجع، ص٣٦٦، وص٣٦٧.
(٦) نفس المرجع، ص٣٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويضع رشيد رضا ضابطاً آخر غير ضابط مكاثرة أولي الأمر والإفساد في الأرض[١].

لتطبيق عقوبة الحرابة (السابقة) وهو حدوث هذه الجريمة في دار الإسلام والخاضعة لأحكام الشريعة[٢]، وفي هذا يقطع رشيد رضا الطريق على حكام الجور والذين يحرفون الشريعة الإسلامية في استغلال هذه العقوبة لمحاربة أعدائهم والخارجين عليهم.

وفي تركه أمور تحديد العقوبة واختيارها من العقوبات، التي تضمنتها الآية لأولي الأمر واجتهادهم في كل زمان ومكان، يخالف رشيد رضا العلماء الذين حاولوا تفصيل العقوبات الأربعة السابقة وتحديدها في حالات متعددة[٣].

٢- عقوبة القِصاص:-

تحدث رشيد رضا بشكل رئيسي عن عقوبة القِصاص في شرحه للآيتين: "يا أيها الذين آمنوا كُتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عُفِي له من أخيه شيءٌ فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذابٌ أليم، ولكم في القصاص حياةٌ يا أولي الألباب لعلكم تعقلون"[٤]، والقصاص (كما يرى رشيد رضا) معناه المساواة والعدل، إذ أنه تطبيق لعقوبة أوقعها الجاني على المعتدى عليه[٥]. وهي عقوبة القتل.

ويجعل رشيد رضا الحكمة من عقوبة القصاص هو "قداسة الحياة الإنسانية" إذ أنّ الهدف من إيقاع عقوبة القصاص على المجرم هو منع وردع الناس عن القتل "لأنه من علم أنه إذا قتل نفساً يقتل بها يرتدع عن القتل فيحفظ الحياة على من أراد قتله وعلى نفسه، والإكتفاء بالدية لا يردع كل أحد عن سفك دم خصمه"[٦]، فالقصاص هو وسيلة من وسائل الحياة، لأنّ فيه تغليظ العقوبة على القاتل واستبشاع لإزهاق الأرواح، فلم يسمّ القرآن عقوبة القصاص "إعداماً" بل "حياةً" كريمةً وسعيدة، تمنع تعدي الإنسان على سفك دم أخيه الإنسان[٧].

---

(١) نفس المرجع، ص٣٥٧، وص٣٥٨.
(٢) نفس المرجع، ص٣٥٨.
(٣) انظر تفصيل ذلك في: ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، مرجع سابق، صص(٧٥-٩٠).
(٤) سورة البقرة: الآيتين ١٧٨ و١٧٩.
(٥) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٢، ص١٢٥.
(٦) نفس المرجع، جـ٢، ص١٣٢.
(٧) نفس المرجع، جـ٢، ص١٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا السياق يتفق رشيد رضا مع الإمام محمد عبده فيما رفض دعوات إلغاء حكم الإعدام(١)، لما في هذا الإلغاء من مفاسد جمة وكبيرة، رافضاً في نفس الوقت اعتبار الهدف تهذيب وتربية المجرم لا معاقبته، لأنّ بعض المجرمين يرون في السجن مكاناً مريحاً يتوفر لهم فيه المنام والغذاء واللباس، مما لا يتوفر خارجه، فعقوبة السجن لا تكفي وحدها أن تكون رادعة عن القتل(٢).

ويتفق رشيد رضا مع الإمام محمد عبده، في عدم تطبيق عقوبة القصاص في قتل الوالد لولده، ذلك أن قتل الوالد لولده مخالف للفطرة، وشذوذ، لما زرع الله في قلب الأبوين من عاطفة ورحمة ومحبة غريزية اتجاه أبنائهم، ويرى رشيد رضا أن يترك أمر العقوبة هنا للتعزير، يقدر الحاكم العقوبة المناسبة له(٣).

٣- الحدود الأخرى:-

تحدث رشيد رضا عن حدود أخرى في سياقات متعددة، فرضا لا يرى أنّ هناك "حدّاً" مقرراً لشارب الخمر في الأصول التنظيرية الإسلامية الرئيسية، وإنما المقصود "إهانة الشارب وتنفير الناس منه"، أمّا جلد أبي بكر الصديق للشارب أربعين ضربة، وجعل عمر حدّه ثمانين ضربة، فهو اجتهادٌ منهما(٤). ويختلف رشيد رضا في هذا مع العديد من علماء الإسلام، الذين رأوا أن حدّه (موجود في كتب السنة النبوية) وهو أربعون ضربة، وأجازوا الزيادة إلى ثمانين من باب التعزير(٥).

وفي حين يتفق رشيد رضا مع العلماء في جعل حدّ الزاني البكر غير المحصن مائة ضربة، والمحصن الرجم(٦). (كحد أدنى في العقوبة)، فإنه يختلف معهم في حد السحاق واللواط، إذ يرى أنه لا حدّاً فيهما قياساً على الزنا، وإنما تحبس التي ترتكب السحاق في البيت حتى تعيف هذه العادة، وتعود إلى فطرتها، وتقبل على الزواج من الرجال(٧).

---

(١) نفس المرجع، جـ٢، ص١٢٤.
(٢) نفس المرجع، ص١٢٤، وص١٢٥.
(٣) نفس المرجع، جـ٢، ص١٢٧.
(٤) نفس المرجع، جـ٧، ص٩٧، وص٩٨.
(٥) انظر على سبيل المثال: أبو يعلى الفرا، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٣٧٦، وقارن ذلك بعبد الكريم زيدان، **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ص٣٣٩.
(٦) وقارن ذلك بـ: أبو يعلى الفرا، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٣٦٨.
(٧) انظر، رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، جـ٤، صص(٣٤٣-٤٤٠)، وقارن ذلك بـ: أبو يعلى الفرا، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق، ص٣٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما عقوبة التعزير فإن رشيد رضا، يقف مع الفقه الإسلامي في إحالتها إلى تقدير السلطة السياسية، إذ أنه لا يوجد فيها تشريعات إسلامية محددة ومنصوص عليها(١).

ثالثاً: آثار القيام بالوظيفة الجزائية:-

إنّ قيام السلطة السياسية بوظيفتها في إيقاع العقوبات على المجرمين والخارجين على القانون، يؤدي بالضرورة إلى سيادة الأمن والسكينة بين أفراد الشعب.

إلاّ أنّ هناك مميزات أخرى، وأبعاداً متعددة، للوظيفة الجزائية للسلطة السياسية في الإسلام، منها:-

١- علوّ شأن المؤمنين والمتقين، الذين يسيرون وفق هداية القرآن والشريعة الإسلامية، على أصحاب الجرائم والخارجين على هداية القرآن الكريم، والمتمسكين بحبل القطيعة والإنفصام عن مصادر التقوى والطاعة(٢).

فوجود تشريعات محددة توضح أن هؤلاء -المبتعدين عن شرائع الإسلام والواقعين في حدود الله- في معيار الإسلام "مجرمين"، ولهم عقوبات محدّدة، منصوص عليها، يستدعي قيام الأمر والشأن والشوكة لأهل الطاعة، والصغار لأهل المعصية والمحادّين لله ولرسوله(٣).

٢- إن مفهوم الأمن -في فكر رشيد رضا- لا ينفك ولا ينفصل عن المضامين والأبعاد الأخلاقية، والتي تشكل محوراً أساسياً في تحقيق الأمن والسلامة والطمأنينة(٤). ذلك أن الفرد المتدين المتمسك بالأخلاق والقيم الإسلامية يكون أبعد ما يكون عن إيذاء الآخرين، والإضرار بالمجتمع.

من أجل ذلك فإنّ هناك ترابط بين مفهوم الجريمة وبين العقوبات والوظيفة الجزائية، فهناك العديد من الجرائم التي تستوجب عقوبة، تعتبر من القضايا الأخلاقية في الفلسفات الأخرى(٥).

٣- التجدد الدائم للإجتهاد التشريعي، والذي يقوم به أهل الحل والعقد في إطار وظيفتهم التشريعية؛ ذلك أن يحدث للناس قضايا بقدر ما يحدثون من أمور وشؤون، وبالتالي فإن تطور

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٨٣، قارن ذلك بـ: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، صص(٤٨٩-٤٩١).

(٢) انظر محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٨٣.

(٣) قارن ذلك بـ: مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، صص(٤٥٠-٤٥٤).

(٤) انظر: محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٨٢.

(٥) نفس المرجع، ص٢٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحياة البشرية يحمل في داخله أيضاً تطور في وسائل الإجرام، والتي تستوجب تطوراً تشريعياً في مجال القانون الجنائي يعالج هذه التطورات(١).

ب- الوظيفة الإتصالية على المستوى الخارجي

أولاً: رؤيته لطبيعة العلاقات الدولية وأسباب الحروب الدولية في وقته:-

شهد رشيد رضا العديد من الأحداث الدولية الهامة والتي كان لها أثر بالغ على تطور البشرية جمعاء، من أهم هذه الأحداث الحرب العالمية الأولى والتي اشتركت فيها دول العالم الكبرى، وتأثرت بها معظم دول العالم، وكذلك الثورة البلشفية الروسية، والتي حولت الفكر الشيوعي من مجرد أيدلوجيات وأحزاب سياسية إلى سلطة سياسية كبرى، ناهيك عن الإستعمار الغربي لدول الشرق ومنها دول العالم العربي والإسلامي، هذا الحدث الذي اتصل به وعاشه رشيد رضا.

لكن منذ أن أعلن غلق باب الإجتهاد في الفقه الإسلامي منذ القرن الرابع هجري، ولم يشهد الفقه الإسلامي بعد ذلك تطورات معرفية تراكمية تذكر. خاصة في المجال السياسي وبشكل أخص في حقل العلاقات الدولية، حيث كانت مساهمة الفقهاء المسلمين فيها قليلة وضعيفة، ولم يقدّم فقهاء الإسلام تصوراً فكرياً متكاملاً حول طبيعة التفاعلات الدولية، والسلوك السياسي الخارجي للسلطة السياسية(٢)، ولم يقدّموا تفسيرات واضحة لأسباب الحروب والصراعات الدولية، إلا ما ورد في العديد من كتب السير والتي تناولت ضوابط أخلاقية لسلوك السلطة السياسية أو الجيش في حالة الحروب أو المعاهدات، وما يتعلق بأموال الغنائم (من الأعداء وكيفية تقسيمها، وأحكام الأمان للحربي، وفداء الأسرى، وفي غالبها قضايا قانونية وتعبدية)(٣)، وكذلك بعض كتب الفقه التي اكتفت بتقسيم العالم إلى ثلاث دور: دار السلام، ودار الهدنة، ودار الحرب(٤). ولا مندوحة أن يُشار إلى أن هذه الكتابات صاحبت ظروفاً تاريخية/سياسية كانت الدولة الإسلامية فيها قوية ومتوحدة في الجوانب السياسية والإقتصادية والإستراتيجية في

---

(١) انظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، ط٥، ص١٨٧.

(٢) سيف الدين عبد الفتاح وآخرون، **المداخل المنهاجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، ص١٨٩، وص١٩٠.

(٣) انظر على سبيل المثال: محمد بن الحسن الشيباني، **شرح كتاب السير الكبير**، تحقيق أبو عبد الله محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، انظر: جـ٢، ص٢٦، وص٢٧.

(٤) محمد رشيد رضا، **باب الفتاوى، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٣١، جـ٤، ص٢٧٢، وص٢٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأغلب(١) مختلفة عن الظروف التاريخية/السياسية التي عاشها رشيد رضا. وبالتالي لا تصلح هذه الأحكام الإجتهادية(٢) لتفسير العلاقات الدولية في وقته. مما دفع إلى وجود اتجاه عند بعض الفقهاء المعاصرين يدعو إلى إعادة تفسير مبادىء الإسلام في تنظير وتطور العلاقات الدولية "..من وجهة نظر الخبرة الواقعية يعيد تخريج الأحكام المتعلقة بذلك بالتعامل الدولي في ضوء ما آل إليه حال المسلمين في الوقت الراهن.." (٣) وخلت ساحة الفقه السياسي الإسلامي من رؤية اجتهادية تأصيلية غير مرتبطة بدرجة كبيرة جداً بالظروف التاريخية/السياسية التي ولدت فيها، كما تبين مع الفقه التقليدي والفقه المعاصر(٤).

إزاء هذا الفراغ الفقهي في مجال العلاقات الدولية، وأمام الأحداث الدولية الكبرى التي وقعت في وقته، قدّم رشيد رضا رؤية اجتهادية حاول أن يفسّر من خلالها العلاقات الدولية والصراعات الكبرى وخاصة أسباب الصراع الذي قاد إلى الحرب العالمية الأولى.

بنى رشيد رضا رؤيته هذه على أساس انتقاده للحضارة المادية الأوروبية، والرأسمالية العالمية، وتحميلها مسؤولية الحرب الكبرى، والإستعمار الغربي، وبين أثر غياب العامل الديني والأخلاقي من حياة الغربيين وسياستهم، على سلوك دولهم الخارجي(٥).

هذه المدنية المادية التي رفضت الدين ونفته من حياتها، وركنت إلى اللذات والتمتع بالغرائز البشرية، هي التي قصدها رشيد رضا وقارن بينها وبين المدنية الدينية, بقوله:- "... وإنما نعني بالمدنية المادية المذمومة ما كان مبنياً على مجرد حياة بعد هذه الحياة، وحصة ثمار أعمال البشر في التمتع باللذات الدنيوية من طعام وشراب وفراش وزينة ورياسة ونعني بالمدينة الدينية ما كان مبنياً على أن للإنسان حياتين يجب عليه أن يأخذ حظه من أولاهما: الدنيا بالمعروف، ويستعد فيها للآخرة بالعمل الصالح. على حد قوله تعالى "وابتغ فيما آتاك الله الدار

---

(١) سيف الدين عبد الفتاح وآخرون، **المداخل المنهاجية في العلاقات الدولية في الإسلام**، مرجع سابق، ص١٩٠.

(٢) انظر حول الظروف العامة التي عاشها رشيد رضا على سبيل المثال: Emad Eldin Shahin, Through Muslim Eyes, Rashid Rida and the West, Op. Cit., pp(30_41).

(٣) سيف الدين عبد الفتاح وآخرون، **المداخل المنهاجية في العلاقات الدولية في الإسلام**، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٤) نفس المرجع، ص١٨٩.

(٥) انظر على سبيل المثال: محمد رشيد رضا، **حرب أمم المدنية لا الملل الدينية**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٨، جـ١٠، صص(٧٤٦-٧٥٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مراحل تطور الرأسمالية؟[١]، يبدو أن رشيد رضا يتفق معه نسبياً في تفسير الحرب العالمية الأولى بأنها نتاج تطور الرأسمالية العالمية القائمة على النزعة المادية وحسابات الربح والخسارة بعيداً عن الأخلاق والقيم، إلا أنه يجعل من الدين عاملاً مهماً في الموضوع، فهو يرى أن هذه النزعة المادية المؤججة للحروب كانت بسبب البعد عن الدين والتخلي عن مبادئه "إنها حرب المدنية الأوروبية الحديثة، لا حرب دينية ولا مذهبية، وهذه المدنية مادية لا روحية، دنيوية لا دينية[٢]، وهذا يناقض الفلسفة المادية أصلاً التي قامت الفلسفة الشيوعية عليها[٣].

ويرى رشيد رضا أن الأديان لو كانت مستحكمة في حياة الشعوب ومهيمنة على نظمها السياسية وسلوكها الخارجي، لخففت من شأن هذه الحروب وشناعتها "..فالحرب سنة من سنن الإجتماع قد يخفف الدين شرورها بقدر ارتقائه واستمساك أهله به.." [٤]، وأنّ الذين كانوا يتهمون الأديان بأنها سبب الصراعات والحروب قد اتضح لهم وللعالم خطأ تفكيرهم إذ يقول: "فهل يعتبر بهذه الحرب أولئك الخادعون المخدوعون كانوا يعيبون الأديان بزعمهم أنها مقارّ البغي والعدوان، ومسعّرة نيران الحرب بين الإنسان وأخيه الإنسان، وأنه لولاها لآخت المدنية بين الناس وجمعت ما تفرق من الأجناس؟ كلا إن الحياة المدنية هي التي تولد في النفوس المطامع التي لا حدّ لها، وتقرب التنافس بالتحاسد، وتسوق الحسد إلى البغي والتقاتل"[٥]، بل فوق ذلك فإن رشيد رضا يرى أنّ المسيحية "الحقة"[٦] لو كانت مستحكمة في النفوس ومسيطرة على السلطة السياسية في الغرب وتحكم السلوك السياسي الخارجي للدول الأوروبية والغربية لما وقعت تلك الحروب[٧]، وأن الحروب التي تثور باسم الدين هي نتيجة التفسير الخاطىء للدين "وأن الدين ينهى عن ذلك كله[٨]، ولكن الناس كثيراً ما يخطئون في فهمه، وكثيراً ما يتعمدون في تحريف

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة الأصول والنظريات**، دار السلاسل، الكويت، ط٤، ١٩٨٥، ص٥٥٢، وص٥٥٣، وقارن ذلك بـ: حورية مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، صص(٤٦٩-٥٠٠).

(٢) محمد رشيد رضا، **حرب أمم المدنية لا الملل الدينية**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١٠، ص٧٤٩.

(٣) انظر حول **العلاقة بين النظرية الشيوعية والفلسفة المادية**، سفر عبد الرحمن الحوالي، **العلمانية، نشأتها، وتطورها، وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة**، مرجع سابق، صص(١٩٦-٢٠٠).

(٤) محمد رشيد رضا، **الحرب المدنية الأوروبية**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١٠، ص٧٤٩.

(٥) نفس المرجع، نفس المقال، ص٧٤٨.

(٦) محمد رشيد رضا، **حرب أمم المدنية لا الملل الدينية**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١٠، ص٧٤٩.

(٧) نفس المرجع، نفس المقال، ص٧٤٩.

(٨) يقصد رشيد رضا بقوله [ذلك كله] للحروب والصراعات والاختلافات بين الناس.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كلمه عن مواطنه، فهم يسيئون استعماله، كما يسيئون استعمال الحواس والعقل وغير ذلك من نعم الدين، فمن مقاصد الدين إزالة الخلاف بين الناس فاتخذوه سبباً من أسباب الخلاف"(١).

لكن رشيد رضا يرى أن هذه القاعدة تنطبق على الديانتين الإسلامية والمسيحية، ويستثني منها الديانة اليهودية مسترشداً بقول الله عز وجل "لتجدنّ أشدّ الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا، ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأنّ منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون"(٢).

ويعلق رشيد رضا على هذه الآية بقوله: إن سبب الصراع يعود للحالة الروحية التي هي أثر التقاليد الدينية والعادية والتربية الأدبية والإجتماعية(٣). ولأن تربية المسلمين والنصارى الروحية تدعو إلى الأخلاق والفضائل وتحارب الروح المادية واللاأخلاقية(٤)، فإن هاتين الديانتين أبعد ما تكونان عن إثارة الصراعات والحروب(٥)، على النقيض من الديانة اليهودية وبعض ديانات المشركين الأخرى التي تبث الروح المادية و"الكبر والعتو، والبغي وحب العلو ومنها العصبة الحسية والحمية القومية ومنها غلبة الحياة المادية، ومنها الأثرة والقسوة، وضعف عاطفة الحنان والرحمة.." (٦)، وبطبيعة الحال فإن هذه الصفات والأخلاق ليست مرتبطة بالدرجة الأولى بطبيعة تلك الديانات، ولكن مرتبطة بالحالة الروحية التي تنشأ وتتغلغل في أغلبية أبنائها"(٧).

ويجيب رشيد رضا على الإعتراض الذي ينشأ على كلامه هذا من أن هذا يناقض منطق الحروب الصليبيّة التي خاضها النصارى ضد المسلمين، ولم يواجه المسلمون مثل هذه الحروب من قبل اليهود أو غيرهم من المشركين!، بأنّ الصورة الحقيقية للدين لم تكن مترسخة في أذهان النصارى، بل كانت الصورة المطبوعة في مخيلاتهم عن المسلمين صورة مشوهة وثنيّة وحشية منعكسة عن كتب ورسائل بطرس الراهب(٨). وكذلك الأمر لأنّ تعاليم الإنجيل وما فيه من روح السلام والمحبة والتواضع والإيثار لم تنتشر في أوروبة ولم تتغلب على روح الحرب وحب

---

(١) محمد رشيد رضا، **حرب المدنية الأوروبية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١٠، ص٧٤٩.
(٢) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، م٧، صص(٥-٧).
(٣) سورة المائدة: الآية ٨٢.
(٤) نفس المرجع، صص(٥-٧).
(٥) نفس المرجع، صص(٥-٧).
(٦) نفس المرجع، صص(٥-٧).
(٧) نفس المرجع، ص٥.
(٨) نفس المرجع، صص(٥-٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السيادة في الأرض، تلك الأخلاق والتقاليد التي ورثها الغربيون عن الحضارة الرومانية المادية(١). ويقول: "..فعلم من هذا أن ما كان بين المسلمين والنصارى من عداء فإنما سببه بُعد أحد الفريقين أو كل منهما عن هداية دينه، أو جهالة وسوء فهم وقع بينهما.." (٢).

والحديث عن اليهود وتغلغل الروح المادية في حياتهم وتربيتهم الروحية والأدبية، يقودنا إلى رؤية رشيد رضا للدور السياسي الدولي الذي بلغته اليهود واستغلالهم ثروتهم المادية في التأثير على قرارات السياسات الخارجية للعديد من الدول الكبرى، فيعطي رشيد رضا دوراً كبيراً لليهود في إدخال الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى لمساعدة الإنكليز من خلال استخدام نفوذهم المادي في الولايات المتحدة الأمريكية(٣).

ويربط رشيد بشكل رئيس بين اليهود ونشاطهم السياسي العالمي، وبين الماسونية، والتي يعرّفها رشيد رضا بأنها " جمعية سياسية سرية تكوّنت في أوروبا -خلافاً لما يزعمون من قدمها- لمقاومة استبداد رؤساء الدنيا من الملوك ورؤساء الدين من البابوات والقسيسين الذين كانوا متضافرين على استعباد الناس وحرمانهم من نور العلم والحرية وقد اتفق على تكوينها اليهود والنصارى، ولذلك جعلوا رموزها وإشاراتها منتزعة من الكتاب المشترك الذي يسمى الكتاب المقدّس وأسندوها إلى بناة الهيكل المقدس سليمان عليه السلام وهو المسجد الأقصى"(٤).

ويرى رشيد رضا أن اليهود هم أصحاب السلطان الأعظم فيها، وأنهم استطاعوا بكيدهم وحيلهم توظيف هذه الجمعيات الماسونية وأعضائها من غير اليهود لتحقيق الهدف الأساسي لهذه الجمعيات وهو "تأسيس دولة يهودية دينية مهد الدولة الإسرائيلية التي أسسها داود وأتمّها سليمان وبنى هيكل الدين اليهودي في أورشليم على جبل صهيون ولهذا سمّوها جمعية البنائين"(٥).

أمّا السبب الذي دفع اليهود إلى ضرب الأديان في أوروبا فلأنهم كانوا يُظلمون في البلاد الأوروبية التي يعيشونها بسبب استبداد البابوات والملوك المستعبدين لهم بسبب الدين، فحاربوا هذه الأديان باسم المدنية والحرية لهدم السلطات الدينية التي اتفقت في وجههم من أجل تكوين سلطة دينية خاصة بهم(٦).

---

(١) نفس المرجع، صص(٥-٧).
(٢) نفس المرجع، صص(٥-٧).
(٣) محمد رشيد رضا، **عاقبة الحرب المدنية**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢١، جـ٧، ص٣٣٩.
(٤) محمد رشيد رضا، **باب الفتاوى**، **مجلة المنار**، مرجع سباق، م٦، ص١٩٦.
(٥) محمد رشيد رضا، **ثورة فلسطين، أسبابها ونتائجها**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٣٠، جـ٥، ص٣٨٧.
(٦) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، م٥، ص١٣٨، وص١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكانوا هم سبباً في الإنقلاب العثماني لجمعية الإتحاد والترقي المؤيدة والمدعومة من الماسون على السلاطين العثمانيين لا لسبب اضطهاد المسلمين الديني لهم إذ كانت البلاد الإسلامية هي الملجأ لهم عندما كانوا يضطهدون في بلاد أوربا النصرانية، لكن لأنهم يريدون أن يملكوا بيت المقدس حوله ".. ليقيموا فيه ملك إسرائيل وكانت الحكومة العثمانية تعارضهم في امتلاك الأرض هناك فلا يملكون شيئاً منها إلا بالحيلة والرشوة، ولهم مطامع أخرى مالية في هذه البلاد.." (١).

وفي إشارة إلى نمو وتطور الشيوعية بيّن رشيد رضا أن هذا الطمع والإستغلال الرأسمالي العالمي قد ولد ردة فعل كبيرة ".. إلاّ تفعلوه(٢) تكن فتنة في الأرض وفساد كبير، وانقلاب بلشفي خطير.." (٣). ويعقب هذا التحذير من "الإنقلاب البلشفي بالتحذير من غضب وردة فعل كل المظلومين وهم السواد الأعظم من البشر. يقول رشيد رضا "إنّ الناس لن يكونوا أمة واحدة، ولن تخضع الأمم منهم لأمة واحدة، ويا أيها المثرون المترفون، و"الرأسماليون" الطامعون، إنّ طلب الزيادة ينتهي بالوقوع في النقصان وإنّ السواد الأعظم من البشر لا يرضى أن يكون عبداً خادماً لأفراد من الأعيان وإنّ سنة رد الفعل سيكون لها القول الفصل، والحكم بالعداء، ولكن المجرمين يرون العدل عقاباً، والمساواة بين الناس عذاباً، فكيف إذا سبق الجزاء على الظلم السابق أو الإفراط المحق. وكان تنفيذه على المعاندين بمثل القسوة التي كانوا يسوسونها الضعفاء والمساكين"(٤).

وفي ظلال انتقاد رشيد رضا للرأسمالية العالمية ينتقد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية(٥). من خلال انتقاد مقولاتها القائمة فيرفض رشيد رضا مقولة "إن الحق للقوة"(٦)، وأنّ العدل والحق والمساواة بين الأمم لا مكان لها في العلاقات الدولية(٧). ويرفض كذلك مقولة أنّ

---

(١) نفس المرجع، ص١٣٨، وص١٣٩.
(٢) يقصد رضا بقوله [إلا تفعلوه] أي أن تسير الأمم الأوروبية في سلوكها الخارجي وفق قواعد العدل العام، والإقرار بحرية الأمم، [العبارة السابقة لها].
(٣) محمد رشيد رضا، **افتتاحية العدد الثاني والعشرين، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٢، جـ١، ص٤.
(٤) نفس المرجع، نفس المقال، ص٥.
(٥) لا ينتقد رشيد رضا المدرسة الواقعية بذكر اسمها، ولكن ينتقد المقولات الفكرية والمعرفية التي قامت عليها.
(٦) محمد رشيد رضا، **الحرب والمدينة الأوروبية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ٣، ص١٨٨.
(٧) نفس المرجع، نفس المقال، ص١٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدولة لا بد لها أن تسعى إلى مصلحتها وتحاول تحقيقها بغض الطرف عن أي اعتبارات أخرى(١).

ويوجّه رشيد رضا انتقاده لمبدأ "توازن القوى" أحد مقولات هذه المدرسة(٢) والذي تستند عليه مقولات كثيرة لنفس المدرسة قائلاً "أنذر [الله] (٣) المغترين بقوة الأجناد، والإستعداد للحرب والبلاد والمغترين بكثرة الأموال والأولاد وسعة الملك وعمران البلاد، سنته التي خلت في العباد، والباقية إلى يوم التناد، في سوء عاقبة البغي والفساد، والفحش والفساد، ذكّرهم بما عاقب به من قبلهم، ثم أنذرهم عذاباً يبعثهم عليه من فوقهم، أو يثيره من تحت أرجلهم، أو يلبسهم شيعاً بتنازع أطماعهم في الأرض ويذيق بعضهم بأس بعض، فتماروا بالنذر واتكلوا على من أوتوا من القوة والحيل اتكلوا على قوة الأموال من المواد والنقود الذهبية، اتكلوا على قوة المكر والخداع والتجسس والمكايد السياسية أعدّ كل ما استطاع من قوة لخذل الحق واتباع الهوى متكلاً على ما كانوا يسمونه توازن القوى، لاعتقاد الجميع أن الحق للقوة أو أن القوة تغلب الحق، ثم منى كل نفسه بالنصر أنه صاحب الحق"(٤).

لكن رشيد رضا لا يوضح أكثر من النص السابق مقصوده بتوازن القوى سوى أنه مقولة أساسية من مقولات المدرسة الواقعية التي ترتكز على مفاهيم: القوة، توازن القوى، المصلحة القومية، الدولة القومية(٥). بيد أنه يمكننا الإستنتاج أنّ جماع مفهوم توازن القوى -الذي لا تخرج رؤية رشيد رضا في تحديد المفهوم عنه- هو ".. أنّ الصراع لا تمليه عوامل الإختلاف في المصالح القومية للدول فحسب، وإنما يتبع الجانب الأكبر منه في محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لدولة معينة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، فإن هذا سيدفع إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها،

---

(١) انظر، محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة الحادية والعشرون، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢١، جـ١، ص٦.

(٢) انظر حول المدرسة الواقعية ومقولاتها، ناصيف يوسف حتى، **النظريات والعلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥، صص(٢٣-٣٨)، وحول توازن القوى، نفس المرجع، صص(١١٦+١٢٦)، وكاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٩، صص(٢٠٤-٢٠٩).

(٣) يشرح آية ٦٥ من سورة الأنعام.

(٤) محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة الحادية والعشرين، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢١، جـ١، ص٦.

(٥) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، دار السلاسل، للكويت، ط٤، ١٩٨٥، صص(١٨-٢٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أ وائتلافات.." (١).

فرشيد رضا يرفض مبدأ "توازن القوى" لأنه يجعل القوّة هي الأساس والتي تحدد طبيعة العلاقة بين الدول، وتبنى على أساسه الأحلاف، فهو يرفض مقياس القوة والمتغيرات لأنه يفتقد إلى العدل ويرى أن المقياس الأحق هو قواعد العدالة والحق والمساواة بين الأطراف السياسية للمجتمعات الدولية(٢)، كما أنه ينتقد ما يرافق هذه المقولات الواقعيّة من المكر والخداع في سياسات الدول الخارجية، والمعاهدات السرية والخفية بين الدول، يرفض الحروب والصراعات العسكرية لحل المشاكل الإقتصادية والسياسية الدولية(٣).

في نفس الوقت يمدح رشيد رضا العديد من مقولات المدرسة المثالية التي دشنها الرئيس الأمريكي "ولسن"(٤)، ويعتبر رشيد رضا أنّ الولايات المتحدة –التي كانت أقل الدول استعدادا للحرب بسبب مبادىء رئيسها ولسن، وسياسة العزلة الخارجية التي كانت قد انتهجتها في سياستها الخارجية– هي التي أنقذت أوروبا من سيطرة الألمان عليهم(٥)، وعلى الرغم من انتهاج الولايات المتحدة خطا غير خط الدول الأوروبية فلقد كانت أقها استعدادا للحرب والصراع "..وأبعدها عن طلب السيادة على الشعوب والطمع في البلاد.." (٦). لكنها كانت قوية بقواعد الحق والعدل التي دعا إليها رئيسها ولسن وشكلت لها قوة معنوية هائلة لم يستطع الألمان بقوتهم المادية الصمود أمامها لأن هذه المبادىء كانت الأمر الذي ".. زلزل نظام الشعوب الجرمانية الراسخ البناء، وأظهر الإشتراكيين الضعفاء منهم على أولئك الجبارين من الملوك والأمراء. فكان به الظفر للقوة الأوروبية على تلك القوة العسكرية والمالية التي أعدت لمقاومة البرية "فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون فغلبوا هنالك وانقلبوا صاغرين"(٧)، فعُلِم بذلك أن القوة للحق أو أن قوة الحق فوق قوة العقل"(٨).

---

(١) نفس المرجع، ص٢٦٥.
(٢) محمد رشيد رضا، افتتاحية السنة الحادية والعشرين، مجلة المنار، مرجع سابق، م٢١، جـ١، ص٦.
(٣) نفس المرجع، نفس المقالة، ص٨.
(٤) نفس المرجع، نفس المقالة، ص٦.
(٥) نفس المرجع، نفس المقال، ص٦.
(٦) نفس المرجع، نفس المقال، ص٦.
(٧) سورة الأعراف آية ١٩.
(٨) نفس المرجع، نفس المقال، ص٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم من تأييد وامتداح رشيد رضا لمقولات المدرسة المثالية التي جاء بها الرئيس ولسن من ضرورة المساواة في العدل وترك التحالفات والمعاهدات السرية وأن السلام في الأرض يقوم بالعدل لا بالقوة، ومن استقلال جميع الشعوب بأمر حكوماتها(١)، أو "تأليف عصبة من علماء الأمم للفصل في الخصومات وإلغاء جميع المعاهدات القديمة السرية.." (٢)، إلا أنه ينتقد مبادىء الرئيس ولسن الخاصة بعصبة الأمم فيما يتعلق بالدول العربية أو الدول الفقيرة تحت مبدأ الحماية والتي يرى رشيد رضا أنها هي طريقٌ آخر لضرب السيادة السياسية والأمنية للدول الفقيرة لصالح دول الغرب القوية(٣).

بله من ذلك فإن رشيد رضا وإن اتفق مع العديد من مقولات المدرسة المثالية السابقة، فإنه يختلف معها في مقولات رئيسة هامة وهي أنه يرى بأن الحرب ليست استثناءً وأنّ السلم وتوافق المصالح هو الأصل(٤)، بل على النقيض من ذلك فهو يرى أنّ الحرب شرٌ لا بد منه، وأنّ هناك تناقضاً في المصالح بين الدول(٥)، ولذلك فهو يقف موقفاً معرفياً وسياسياً مختلفاً عن الفريقين المثالي والواقعي. ففي حين أنه يقرّ بطبيعة الساحة الدولية السياسية والإستراتيجية وما فيها من تناقضات في المصالح ومن صراعات عسكرية(٦)، فإنه يدعو إلى التخفيف من غلواء هذه الحروب بتشكيل آليات تحكيم من العلماء الأمميين، وإيجاد آليات لبسط مبادىء العدل الدولي، والقبول بمبدأ استقلال الدول وسيادتها الكاملة(٧). وبذلك فإن رشيد رضا ينظر للواقع كما هو بلا تحريف أو تحوير لكنه لا يحكّمه ويجعله هو الحكم بل ينشد تغييره وتبديله بناء على قاعدة "أنّ الواقع معتبر وليس محكّم" وهذه هي "المثالية الإعتبارية"(٨) التي لا تتجاهل الواقع وتتقوقع في مثالية طوباوية بعيدة كل البعد من حقيقة الواقع، ولا هي واقعية ترفض القيم والمبادىء والأخلاق.

---

(١) نفس المرجع، نفس المقال، ص٦.
(٢) نفس المرجع، نفس المقال، ص٨.
(٣) نفس المرجع، نفس المقال، ص٨.
(٤) محمد رشيد رضا، **المسألة السورية والأحزاب، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢١، جـ١٤، ص٢١.
(٥) محمد رشيد رضا، **الحرب المدنية الأوروبية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١٨، ص٧٤٩.
(٦) محمد رشيد رضا، **افتتاحية السنة الحادية والعشرين، مجلة المنار**، مرجع سابق، ص٦.
(٧) انظر حول المثالية الإعتبارية، لؤي صافي في **المنهجية العلمية والتنظير السياسي**، مرجع سابق، صص٣١-٣٦).
(٨) نفس المرجع، ص٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بناء على مبدأ "المثالية الإعتبارية" يدعو رشيد رضا -انطلاقا من تفسيره للآية الكريمة "وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم..." (١)- إلى مبدأ استراتيجي وهو "السلم المسلح"(٢)، والفارق الجوهري بين هذا المبدأ وبين مبدأ "توازن القوى" أن هذا المبدأ لا يجعل القوّة فوق العدل والحق ولا يبيح للدولة القوية تجاهل حقوق الدول الأخرى وسيادتها السياسية، وإنما يجعل القوة في خدمة الحق وحامية له، ولذلك فهو يدعو الدول الضعيفة عدم الركون إلى الكلام عن مبادىء الحق والعدل والمساواة التي تنادي بها المدرسة المثالية لأن هذه المبادىء ليست مطبقة وإنما الموجود فعلا في الساحة هو القوة والمصلحة، فالمعاهدات "هي حجج الأقوياء على الضعفاء"(٣).

ثانياً: رؤيته لأسباب وطبيعة الإستعمار أو العلاقة بين الغرب والشرق

لقد عاش رشيد رضا الإستعمار مفكرا ومثقفا جمع مطالعة موسوعية وقراءة جيدة للأدبيات الفكرية والسياسية، وكذلك الأمر سياسياً محترفاً اشترك في عدة تنظيمات سرية وأحزاب سياسية مارست العمل السياسي في سبيل القضية العربية، وكان من أبرز الأحزاب السياسية التي اشترك فيها رشيد رضا حزب اللامركزية العثماني، الذي أعدم جمال باشا الحاكم العثماني في الشام العديد من قياداته، ومن أبرزهم عبد الحميد الزهراوي(٤).

بالإضافة إلى ذلك فلقد شغل رشيد رضا منصب رئيس المجلس الوطني السوري، وكان يشغله أبان معركة ميسلون، وسقوط الشام في يد الفرنسيين عام ١٩٢٠(٥)، كما أنه التقى العديد من السياسيين الفرنسيين والبريطانيين، والذين كانوا مهتمين بلقاء قيادات فكرية وسياسية عربية لاستمزاج آرائهم حول مستقبل القضية العربية(٦).

---

(١) سورة الأنفال: آية ٦١.
(٢) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٣١٣.
(٣) انظر حول رؤية رشيد رضا لواقع العلاقات الدولية: محمد رشيد رضا، **حرب المدنية الأوروبية**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ٣، ص١٨٢، ص١٨٣.
(٤) انظر: أحمد فهد الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية**، مرجع سابق، صص(٢٣٨-٢٦٣).
(٥) نفس المرجع، صص(٢٩٤-٣٠٠).
(٦) انظر: أحمد فهد الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة السياسية**، مرجع سابق، صص(٢٦٨-٢٧٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذان الرافدان الفكريان: من الثقافة السياسية النظرية والخبرة الواقعية الحية، أكسبا أفكار رشيد رضا السياسية حول الإستعمار ودوافعه ومنطقه خصوبة وإثراء.

فقد انطلق رشيد رضا في تفسيره لدوافع الإستعمار الغربي وطبيعته في البلاد العربية، من رؤيته السابقة للرأسمالية العالمية والنزعة المادية التي سيطرت على مؤسسات ونظم ومجتمعات الدول الغربية. وسبّبت الحرب العالمية الأولى كما مر سابقا، ففي رأي رشيد رضا أن من أهم دوافع وأسباب الإستعمار هي الأسباب الإقتصادية(١)، ومحاولة الدول الرأسمالية السيطرة على المواد الخام وإيجاد أسواق جديدة، وأيدٍ عاملة رخيصة(٢). مما خلق تنافساً بين هذه الدول القوية على الدول الضعيفة، التي كان من أبرزها الإمبراطورية العثمانية والمسمّاة آنذاك بـ"الرجل المريض" بيد أن هذا التنافس كان مشهدهُ الرئيس: تناقض المصالح بين هذه الدول في قسمة البلاد الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية وأهمها الدول العربية، مما خلق ما يسمى بالمسألة الشرقية(٣). "..للسياسة الإستعمارية لغة خادعة كلغة التجار لأن الغرض منها هو عين الغرض من التجارة "الكسب بالحق والباطل" يزيّد التاجر سلعته بزخرف من القول المموه، ويوهم كل من يعرضها عليه أنه يختصه بالرعاية والإكرام ويؤثر مصلحته على مصلحة نفسه ولا يريد أن يربح منه شيئاً أو إلا شيئاً تافهاً لا يوازي بعض تعبه في جلب السلعة ونفقته على نقلها وحفظها..." (٤).

ومن هذا المنطلق يرفض رشيد رضا ادعاءات الدول الإستعمارية بأن هدفها هو رعاية وحماية الدول الضعيفة حتى تقوى(٥)، ويرى رشيد رضا أنّ السياسة لا تؤخذ بحسن النية ولا يقبل فيها معسول القول فهي ليست طرقاً صوفية(٦) وإنما مصالح ذاتية، لذلك فهو يرى أن

---

(١) محمد رشيد رضا، **العالم الإسلامي والإستعمار الأوروبي**، مجلة المنار، مرجع سابق، من١٤، جـ٦، ص٤٣٢.

(٢) انظر حول هذا الموضوع إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص٥٤٨، وص٥٥٠.

(٣) يوضح رشيد رضا لذلك بقوله: "ما أخذ الصليب من الهلال لا يرجع إلى الهلال" وما أخذ الهلال من الصليب لا بد أن يرجع إلى الصليب.

(٤) محمد رشيد رضا، **العالم الإسلامي والإستعمار الأوروبي**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٦، ص٤٣٢.

(٥) نفس المرجع، نفس المقال، ص٤٣٤.

(٦) محمد رشيد رضا، **الإستقلال ما هو**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢١، جـ٦، ص٣٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المسألة الشرقية هي "عبارة عن إزالة ملك المسلمين كالوثنيين واقتسام أوروبة لجميع ممالكهم، وهي من الحقائق الثابتة التي لا ينكرها أحد.." (١).

فأوروبا التي كانت ترتقي في العلوم والصناعات والفنون (أثناء هوي الأمة الإسلامية وأفول حضارتها) لم يكن ارتقاؤها وتقدمها متوازناً، كان ارتقاءاً مادياً لا معنوياً "وكان جل ارتقائهم في العلوم والفنون المادية والمالية والحربية وطرق استعمار الممالك واستخدام الشعوب لمنافعهم، وأقله في الفضائل الدينية والأدبية التي ترجح الحق على القوة"(٢) مما أبعد فلسفة سياستها الخارجية عن ضوابط العدالة والإنصاف، وجعل منها دول تجارة تسعى للربح على حساب الشعوب الأخرى ومن ثرواتها، فهو يقول بهذا الخصوص ".. إنّ دول الإستعمار دول تجارة وكسب فهم يفتحون الممالك لتمتيع شعوبهم بخيراتهم وتمكينهم من ثورتها ولا ينشرون من علومهم وفنونهم في الممالك التي يفتحونها إلا بالمقدار الذي يسخرون به أهلها ويستخدمونهم في استخراج تلك الثروة لهم ويقطعون به روابطهم الإجتماعية التي تربط بعضهم ببعض.." (٣).

بيد أن رشيد رضا والذي يجعل من أسباب الإستعمار الرئيسة الأسباب الإقتصادية، يضيف لها أسباباً هامة أخرى متعلقة بالبعد الحضاري والديني "إنّ أوروبا لم تتحول مع الزمان عن السياسة الصليبية بقدر ما تحولت الديانة الصليبية"(٤). ويدلل رشيد رضا على ذلك من خلال العديد من المؤشرات منها أنها في حين تقتسم الولايات الإسلامية التابعة للدولة العثمانية وتنهب ثرواتها، فإنها تدعم تلك الولايات النصرانية التي كانت تحت سيادة الدولة العثمانية ثم تخلصت بمساعدة أوروبا(٥). ويرى أنه لو كانت حقاً السياسة الإستعمارية غير متأثرة بالبعد الديني، فلا بد أن تعامل الولايات النصرانية والمسلمة معاملة سواء، وأن لا تميّز بينهما بناء على الإعتبار الديني(٦).

---

(١) محمد رشيد رضا، **المسألة الشرقية، مجلة المنار**، مرجع سابق، من١٤، جـ١١، ص٨٤٢.
(٢) محمد رشيد رضا، **المتفرنجون والإصلاح الإسلامي، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٠، جـ٨، ص٣٤١.
(٣) محمد رشيد رضا، **العالم الإسلامي والإستعمار الأوروبي، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٦، ص٤٣٢.
(٤) محمد رشيد رضا، **الثورة السورية والحكومة الفرنسية والتنازع بين الشرق والغرب، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢٢، جـ٩، ص٦٩٩.
(٥) محمد رشيد رضا، **العالم الإسلامي والإستعمار الأوروبي، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٦، ص٦٩٩.
(٦) محمد رشيد رضا، **المسألة الشرقية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ١٢، ص١٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن المؤشرات كذلك: الحملات التبشيرية المرافقة للإستعمار[١] العسكري والسياسي والمؤيدة من قبل الدول المستعمرة كلها "..وأما تعصبهم الديني ومحاولتهم تحويل المسلمين عن دينهم فهم فيه سواء كلهم مصداق لقوله تعالى: "ودّ كثيرٌ من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً.." [٢]، وقوله: ".. ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم"[٣]، وليس الإتكلير بأمثل من غيرهم فلم ينالوا إلا الخيبة ولا يستقر نفوذهم في مكان إلا ويكون وراءهم دعاة الدين، بل نرى بعض جرائدهم تنفث في مصر سموم التعصب الذميمة بعبارات تدلُّ على الحقد والسخيمة والجهل الفاضح"[٤].

ومن المؤشرات كذلك: السياسة الإستعمارية ذاتها داخل الدولة الخاضعة للإستعمار، ومن ذلك السياسات الإدارية والتعليمية والإقتصادية، ويرى رشيد رضا أن من بنود هذه السياسة الإستعمارية المحاربة للدين خلق طائفة (من داخل البلاد الخاضعة لهم) مؤيدة للثقافة الغربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتحذو حذو المجتمعات الغربية في العادات والأخلاق الإجتماعية، وتنادي بالرابطة الوطنية التي يسعون من خلالها إلى هدم الرابطة الإسلامية العامة[٥]، ".. قال بعض كبراء الإفرنج في بيان درجات الفتح الإستعماري أن أدلها فتح دعاة النصرانية (المبشرين) لبعض المدارس، ثم لبعض المستشفيات والملاجىء، ثم وقوع الشك والزلزال في نفوس بعض المتعلمين فيما كانت عليه الأمة من العقائد والمقومات الإجتماعية، ثم حدوث فكرة الرابطة الوطنية التي تنقسم بها الأمة إلى شطرين، شطر المتفرنجين الذين يهدمون أركان مقوماتها القديمة تقليداً لأوروبا، وشطر المحافظين على القديم، ثم رواج تجارتنا[٦] برواج التقاليد والعادات الأوروبية التي يسهل التقليد فيها.." [٧].

بالإضافة إلى هذه الطائفة التي تنفصل عن مقومات الأمة الإسلامية ومشخصاتها الحضارية[٨]، قام الإستعمار بمحاربة رجال الدين الإسلامي[٩]، وإبعادهم عن المناصب الإدارية

---

(١) محمد رشيد رضا، العالم الإسلامي والإستعمار الأوروبي، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٤، جـ٦، ص٤٣٩.
(٢) سورة البقرة: آية ١٠٩.
(٣) سورة البقرة: آية ١٢٠.
(٤) محمد رشيد رضا، العالم الإسلامي والإستعمار الأوروبي، مجلة المنار، م١٤، جـ٦، ص٤٣٩.
(٥) نفس المرجع، نفس المقال، ص٤٣٣.
(٦) هذا كلام أحد كبار السياسة الغربيين (على حد تعبير رشيد رضا) ويقصد بقوله (تجارتنا) تجارة الأوروبيين.
(٧) نفس المرجع، نفس المقال، ص٤٣٧.
(٨) نفس المرجع، نفس المقال، ص٤٣٧، وص٤٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والسياسية، وفتح هذه المناصب للطبقة المتفرنجة الموالية والمتأثرة به، وكذلك الأمر من خلال المدارس التبشيرية التي تدعم الخط التبشيري ويحميها الإستعمار(١)، ومن خلال أيضاً تغيير وتعديل مناهج التربية والتعليم بإضعاف المقررات الشرعية وتقوية المقررات الأخرى(٢).

وخلاصة القول أن رشيد رضا بربطه بين الأسباب الإقتصادية والدينية للإستعمار -كما يصرح هو "أن الفتح الإستعماري الأوروبي تجاري كما قلنا، ولكن السياسة ممزوجة فيه بالدين خلافاً لتمويهات المخادعين، ومن الأصول المتفق عليها بين الدول الكبرى في أوروبا إزالة السلطة الإسلامية من الأرض"(٣)؛ أنه بهذا الربط يقف موقفاً فارقاً لفريقين:-

الفريق الأول: الذين يجعلون من السبب الإقتصادي السبب الوحيد ويستثنون الأسباب الأخرى، وخاصة الدينية، مثل (هوبسون) و(لينين) فهوبسون يعرّف الإستعمار بأنه "محاولة من جانب الفئات التي تسيطر على عمليات الإنتاج الرأسمالي الصناعي لتوسيع الآفاق اللازمة لتصريف الفائض من هذا الإنتاج، والحصول على مجالات أكثر إغراءً لرؤوس أموالهم والتي لا يجدون مجالاً مربحاً لها في الخارج"(٤)، ولينين يربط بين ظاهرة الإستعمار وبين الإحتكارات، ويرى أن الرأسمالية العالمية هي الإمبريالية(٥).

الفريق الآخر: الذي يستبعد الأسباب الإقتصادية كأسبابٍ رئيسة في ظاهرة الإستعمار ويقدّم عليها أسباباً أخرى، مثل: (مورجانثو) الذي يرى أنّ الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء ظاهرة الإستعمار هي الأسباب السياسية، وأن الإستعمار كان قبل نضج الرأسمالية(٦). و(شومبيتر) الذي يرى على النقيض من آراء لينين بأن الرأسمالية تسعى لإنهاء الحروب والصراعات من خلال سعيها لعدة أهداف تتمثل(٧):-

١- حرية التجارة الدولية.

---

(٩) محمد رشيد رضا، **السياسة ورجال الدين في مصر، مجلة المنار**، مرجع سابق، ص٥٢٢، وص٥٢٣.
(١) نفس المرجع، نفس المقال، ص٥٢٥.
(٢) محمد رشيد رضا، **العالم الإسلامي والإستعمار الأوروبي، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٦، ص٤٣٧، وص٤٣٨.
(٣) نفس المرجع، نفس المقال، ص٤٣٤.
(٤) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص٥٥١.
(٥) نفس المرجع، ص٥٥٢، وص٥٥٣.
(٦) نفس المرجع، ص٥٥٥، وص٥٥٦.
(٧) نفس المرجع، ص٥٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- نمو الطبقة البرجوازية في مختلف الدول وفق نفس النمط مما يجعل أهدافها وسلوكها وتفكيرها يتوافق ولا يتعارض.

٣- الإتجاه نحو خلق سوق عالمية واحدة تتشابك فيها مصالح الدول فتجد مصلحتها في التعاون وليس في الصراع.

٤- التماثل في إنماط الإنتاج الرأسمالي، مما يجعل الدول الرأسمالية قادرة على الوصول إلى النتائج ذاتها، فلا يكون هناك داعياً للصراع الناتج عن استئثار بعض الدول بقدرات لا تكون متاحة للأخرين. ويرى (شوبينيز) أن الصراع إذا وقع بين الدول الرأسمالية فلا يكون بسبب المصالح الإقتصادية المتناقضة وإنما "تحت ضغط بعض النزعات القومية المتطرفة أو بعض العقد النفسية والتاريخية الموروثة من الفترة السابقة على ظهور الرأسمالية"(١).

هذا من ناحية البلاد المستعمِرة وأسباب الإستعمار وسياساتها الإستعمارية، أمّا فيما يتعلق بالجانب الأخر من هذه المعادلة وهي الدول الواقعة تحت الإستعمار، فإن رشيد رضا يشير هنا إلى ما يمسيه مالك بن نبي "القابلية للإستعمار"(٢) حيث يقول رشيد رضا: "إننا عون لهم بظلمنا وجهلنا على أنفسنا وأنه لولا ذلك، لم يكن لهم حجة على استعبادنا عند مجيء العدل والحرية من قومهم، وأنّ من عرف حقوقه قلما تضيع حقوقه"(٣). فهناك عدم توازن مطلق بين الغرب العالمي القوي المنظم وبين الشرق الجاهل غير المنظم، فعلى الشرق أن يسعى وفق السنن الكونية إلى التطور والتقدّم، والتوحد(٤).

لكن السؤال الذي ينبع من طبيعة الفجوة بين القومية الغربية والقدرات الهائلة التي يمتلكها الغرب، وبين الشرق الإسلامي الضعيف المجزأ، ماهي السبل والطرق التي يسلكها الشرق للتعامل مع هذه المشكلة لا سيما وهو يواجه استعماراً وآلة غربية قوية، وبعبارةٍ أخرى ماذا يملك الشرق وماذا بمقدوره أن يعمل وفق هذه المعادلة الدولية؟

يحاول رشيد رضا أن يخلق فرصاً للمواجهة المتكافئة إزاء هذه المعادلة، فهو من ناحية يلوّح بورقة الجامعة الإسلامية "في مواجهة استعمار الدول العربية والإسلامية واستغلال

---

(١) نفس المرجع، ص٥٦٠.

(٢) مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ترجمة كامل عمر مسكاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط٤، ١٩٨٧، صص(١٥٦-١٦١).

(٣) محمد رشيد رضا، **العالم الإسلامي والإستعمار الأوروبي**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٦، ص٤٣٦.

(٤) انظر: Emad Eldin Shahin, Through Muslim Eyes, M. Rashid Rida and the west, Op. Cit., p.41.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثرواتها"، ومسألة الجامعة الإسلامية عبارة عن اتفاق المسلمين وتعاونهم على حفظ سيادتهم والدفاع عن أنفسهم وهي من الخيالات التي تصورتها أذهان الأوروبيين ورسمتها في لوح الإمكان والإحتمال لأجل الصدّ عنها، واتقاء وقوعها، عملاً بقاعدة "اتقاء وقوع المرض خير من معالجته بعد وقوعه"(١)، فهو وإن كان يستبعد إمكانية قيام فكرة الجامعة الإسلامية والتي تتكامل فيها مصالح المسلمين، وتتوحد من خلالها جهودهم في الدفاع عن سيادتهم وأراضيهم، يحذّر الغرب من ردة الفِعل والغضب الإسلامي(٢).

ويحاول رشيد رضا كذلك أن يقنع الغرب وقياداته بأنّ هذه السياسات واصطناع أشخاص ينفذون أهدافهم وغاياتهم في البلاد الإسلامية، واستخدام عبارات سياسية محدّدة للمسلمين، – وبالذات الإحتلال الإنكليزي الذي يعتبره رشيد رضا فيلسوف الإستعمار الغربي، هذا الإستعمار الذي يستخدم في إدارة البلاد المحتلّة عناصر منها، ويعطيها حرية التعبير والرأي–(٣)، بأن هذا كله لن يجدي وعليها بدلاً من ذلك أن تساهم في ارتقاء المسلمين وفق مقوماتهم الملية الذاتية(٤).

وأن تساهم في نقل العلم والتكنولوجيا والتطور التقني إلى بلادهم، ولو أنهم فعلاً أرادوا ذلك لا ادعاءً وزوراً، لما بقيت البلاد الإسلامية حتى هذه الساعة متأخرة، ولكنهم على النقيض من ذلك يسعون بكل قوتهم ونفوذهم إلى منعهم من التطور، وإذا قاموا بنشر شيء من ثقافتهم فهي ثقافة الإستهلاك، التي ينشرونها لدى فئة تكتسب قشور الحضارة الغربية وتقلدها لا في الأمور النافعة، وبالتالي تصبح المجتمعات الإسلامية فئتين(٥):–

أ– فئة كبيرة مسخّرة لخدمة المصالح الغربية في البلاد الإسلامية ويقوم الغرب باستعبادها.

ب– فئة مترفة قليلة العدد، تكتسب فتاتاً من مكاسب الغرب في بلادنا، وتصرف هذا الفتات بما تشتريه من السلع الغربية الإستهلاكية، فتصب في النهاية كل المنافع والأموال في البلاد الغربية.

ومن الوسائل التي يأخذها رشيد رضا في مواجهة الزحف الإستعماري توعية المسلمين بذلك، ومطالبتهم بالتكافل الجمعي فهو يخاطب أهل مصر ويدعوهم إلى دعم ومساندة أهل ليبيا

---

(١) محمد رشيد رضا، المسألة الشرقية، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٤، جـ١١، ص٨٤٢.
(٢) محمد رشيد رضا، باب الأخبار، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٨، جـ٤، ص٣١٢.
(٣) محمد رشيد رضا، المسألة الشرقية، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٤، جـ١٢، ص٩٣٣.
(٤) محمد رشيد رضا، العالم الإسلامي والإستعمار الأوروبي، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٤، جـ٦، ص٤٣٦.
(٥) محمد رشيد رضا، نفس المرجع، نفس المقال، ص٤٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في مواجهة الإستعمار بكل ما يستطيعونه من دعم مالي ومعنوي في الخروج إلى الشوارع والتظاهر وإعلان المؤازرة والتأييد لهم(١).

بل ويذهب رشيد رضا إلى أبعد من ذلك عندما يطالب المسلمين أجمعين بمقاطعة السلع الإيطالية وعدم شرائها جراء اعتداء واحتلال إيطاليا لليبيا، ويرى أن أيّ مسلم يشتري تلك السلع فإن عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.. (٢).

فهذه بعض الوسائل التي يرى رشيد رضا أنها تساند المسلمين في مواجهتهم للغرب، وواضح من ذلك اعتماد رشيد رضا أسلوب الحوار مع أوروبا والغرب أسلوباً هاماً في محاولة لإقناعهم بخطورة استعمارهم وسياساتهم اتجاه العالم الإسلامي، وحثهم على اتخاذ سياسات الندية والعدالة والمساعدة الحقيقية له، ليتقدم في خطوات الحضارة والترقي والمدنية(٣).

ولعلّ هذا الحوار أو الخطاب الذي قام به رشيد رضا، يتبلور بشكل أقوى في السبعينات من القرن المنصرم(٤)، أثناء حالة الوفاق الدولي بين الإتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة، لكن هذا الحوار ليس حواراً مع قوى رئيسة مهيمنة بل حوار مع أوروبا التي أصبحت قوة ثانوية، وتخضع لنفوذ أمريكي سياسي(٥).

وكما أن حوار رشيد رضا لهم اتخذ أبعاداً اقتصادية وسياسية، فإن الحوار الأوروبي العربي الأخير كان له أبعاداً سياسية واقتصادية واضحة(٦).

ثالثاً: ضوابط ممارسة السلطة السياسية على المستوى الخارجي:-

يتكامل هذا المبحث مع المباحث السابقة من هذا الفصل، ففي الوقت الذي قدّم رشيد رضا رؤية نقدية للممارسة السياسية للدول الأوروبية في العلاقات الخارجية، من خلال إلقائه اللوم على الفلسفة المادية في الحياة والسياسة.. وتحميلها أسباب الحرب العالمية الأولى وما جرى فيها من فظائع وكوارث إنسانية، جعلت من البشرية في حالة أخلاقية وقيمية أردى من حالة العصور

---

(١) محمد رشيد رضا، **المسألة الشرقية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ١١، ص٨٣٦.
(٢) نفس المقال، نفس المرجع، ص٨٣٦.
(٣) محمد رشيد رضا، **العالم الإسلامي والإستعمار الأوروبي، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٤، جـ٦، ص٤٤٠.
(٤) انظر حول هذا الحوار وظروفه الدولية: حامد ربيع، **الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠، صص(١١-٢٣).
(٥) نفس المرجع، صص(١٧-١٩)، وانظر ناديا مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القبلية والجاهلية. وكذلك الأمر من خلال انتقاداته العديدة لمظاهر الإستعمار الغربي للشرق ودوافعه الإقتصادية والدينية ولا أخلاقية سياساته الخارجية. يقدّم رشيد رضا بديلاً مناقضاً للسلوك الخارجي للدول الغربية.

ويتمثل هذا البديل بلا شك بالفكر الإسلامي السياسي، والذي مثلته تجربة سياسية خصبة في الخبرة التاريخية الإسلامية، قدّمت مشهداً سياسياً مخالفاً للمشهد الذي قدمته الدول الغربية في الحرب الأولى وفي استعمارها البلاد المسلمة والشرقية حتى شهد بذلك جوستاف لوبون أحد علماء الغرب المشهورين بقوله:- "لم يشهد التاريخ فاتحاً أعدل ولا أرحم من العرب"(١).

ويتميز السلوك الخارجي للسلطة السياسية الإسلامية بأن دوافعه ليست مادية احتكارية كما هي الرأسمالية العالمية(٢)، وإنما الدافع والسبب المباشر لهذا السلوك هو التواصل الإنساني والعطاء الحضاري والمتمثل في الدعوة الإسلامية، التي تقدم الإطار العقائدي والأبعاد القيمية للحركة الخارجية للسلطة السياسية الإسلامية(٣).

وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن رشيد رضا يقدم تصوراً مختلفاً لطبيعة العلاقات الدولية وفق الرؤية الإسلامية، فهو يقرأ الواقع الدولي كما هو في حقيقة الأمر ويدرك أسباب وأبعاد السلوك الخارجي للدول الغربية، ومنطق الفلسفة المادية التي أفرزت المدرسة الواقعية والتي تفسر سلوك الدول وسياساتها الخارجية اتساقاً مع حجم قوتها وقدراتها وكذلك حجم مصالحها، وتستبعد مفاهيم العدالة والسلام العادلة، والحق من دائرة مفهومات العلاقات الدولية(٤)، ويقرّ بأن الحرب شرٌ لا بد منه(٥).

إلا أنه يرفض الإستسلام الفكري لهذه المدرسة، وينتقدها من باب العامل الديني هذا المتغير، الذي يرى رشيد رضا أنه لو تمّ إدخاله إلى سياسات الدول الخارجية، لكان له دورٌ في إصلاح الواقع السياسي الدولي (كما مر سابقاً).

---

(٦) انظر حول الأبعاد الإقتصادية للحوار العربي الأوروبية، نزيرة الأفندي، **المحددات الإقتصادية ومستقبل الحوار العربي الأوروبي**، المستقبل العربي، ع٣١، أيلول، ١٩٨١، صص(٥٦-٦٨).

(١) محمد رشيد رضا، **حرب المدينة الأوروبية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ٣، ص١٨٣.

(٢) انظر المبحث التالي من هذا القسم في هذا المبحث.

(٣) انظر حول هذا الأمر: مصطفى محمود منجود، **الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، صص(١٢٦-١٣٧).

(٤) قارن ذلك بـ: إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، صص(١٨-٢٢).

(٥) محمد رشيد رضا، **الحرب المدنية الأوروبية، مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ١٠، ص٧٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهدف وغاية السياسة الخارجية للسلطة السياسية الإسلامية ليس المصالح الإقتصادية، ولا تدخل الحروب طلباً لها وحرصاً عليها، وإنما تنطلق السلطة السياسية من حرصها على القيام بالدعوة التي تكفل تواصل الرسالة الحضارية الإسلامية وإيناعها المتجدد "ما قام دين من الأديان ولا انتشر مذهب من المذاهب ولا ثبت مبدأ من المبادىء إلا بالدعوة، وما تداعت أركان الملة بعد قيامها ولا انثلت شريعة بعد أحكامها، ولا درست رسوم طريقة بعد ارتفاع أعلامها إلا بترك الدعوة"(١).

ويرى رشيد رضا أنّ موضوعات الدعوة الإسلامية على المستوى الخارجي مرتبطة ببيان أهمية الدين وحاجة البشرية إليه، بعدما حاق بها من الدمار والفتك الخطير بقيم الإنسانية والرحمة والرأفة(٢). ونتيجة الفلسفات والنظم التي سادت في الغرب وسببت فوضى في الآداب وانتشاراً للرذائل، ظهرت بشكل واضح في حرب المدينة الكبرى (أي الحرب العالمية الأولى) وما صاحب ذلك من انتشار الدعوة البلشفية خاصة في روسيا(٣). "فصار من الواجب مراعاة ذلك في الدعوة إلى الدين والإحتجاج له ورد الشبه التي توجه إليه"(٤).

كما أنّ هذا الإطار العقائدي –والأبعاد القيمية للسياسة الخارجية للسلطة الإسلامية– القائم على الدعوة الإسلامية، يفترض الإنطلاق من حالة السلم ورفض الإعتداء والعنف كأساس للعلاقة بين الدول والأمم، مما تفرضه هذه الدعوة من الحكم والموعظة الحسنة والقول الحسن(٥). مما يفرض ضوابط وقيود على حركة السلطة السياسية خارجياً من أهم معالمها اعتبار الخيار العسكري والصراع المسلح من باب "الضرورة" ورد الإعتداء(٦)، وأن الهدف من الحرب الدفاعية للسلطة الإسلامية هو رد الإعتداء والظلم(٧)، وفسح المجال لحرية الأديان وحمايتها، يقول رشيد رضا بهذا "وهي أن تكون الغاية الإيجابية من القتال بعد دفع الإعتداء والظلم واستتباب الأمر –حماية الأديان كلها من الإضطهاد فيها، أو الإكراه عليها– وعبادة المسلمين لله

---

(١) محمد رشيد رضا، **الدعوة حياة الأديان، مجلة المنار**، مرجع سابق، م٢، جـ٢، ص٤٦٢، وص٤٦٣.
(٢) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مرجع سابق، م٩، ص٣٠٩، وص٣١٠.
(٣) نفس المرجع، م٩، ص٣٠٩، وص٣١٠.
(٤) نفس المرجع، م٩، ص٣٠٩، وص٣١٠.
(٥) مصطفى محمود منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، ص٤٩٦، وص٤٩٧.
(٦) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٣١٠.
(٧) نفس المرجع، ص٣١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحده وإعلاؤهم كلمته وتأمين دعوته، وتنفيذ شريعته، وهي في مصلحة البشر كلهم، وإسداء الخير إليهم لا الاستعلاء عليهم والظلم لهم"(١).

في هذا الباب يبين رشيد رضا أن مقاصد الجهاد في الإسلام وفي الحركة الخارجية للسلطة السياسية الإسلامية هو من أجل الدفاع عن البلاد الإسلامية والدعوة وحمايتها، لا من أجل الإعتداء على الآخرين وظلمهم والإستيلاء على ثرواتهم.

ففي عرضه للأصل اللغوي للفظ الجهاد يقول: "الجهاد والمجاهدة، مصدر جاهد وهو بناء مشاركة من مادة الجهد أي التعب والمشقة، ومن هذه المادة الإجهاد أيضا، وصيغة المشاركة تشعر بأن الجهاد عبارة عن احتمال الجهد والمشقة في مقاومة خصم أو عدو، فلا يدخل في معناه حرب من لايحارب وقتل من لا يقاتل، إذ لا مشاركة في ذلك"(٢).

ولتعزيز هذا المعنى لمفهوم الجهاد يبرر رشيد رضا الحروب والصراعات العسكرية، التي خاضها الرسول والصحابة من بعده بأنها رداً على اعتداءات وعداوات، ولم تكن ابتداءً منهم لتلك الحروب أو الصراعات المسلحة(٣)، "فإن النبي كان مع من حوله في حربٍ هم المعتدون فيها، وكان يعاهد كل من يقبل معاهدته على ترك الحرب مهما تقل احتمال الشروط"(٤).

ويقف رشيد رضا في هذا الموقف من جعل الحرب وسيلة دفاعية، وجعل القوة حامية للحق لا بديلاً عنه، من خلال مبد "السلم المسلح"(٥)، موقفاً مناقضاً من فلسفتين: المادية الواقعية التي تستثني الحق والعدل ولا تؤمن إلا بالقوة والمصلحة، وبين الفلسفة المسيحية التي ترفض استخدام القوة ورد الإعتداء "..وأمّا الإسلام فهو وسط بين هذه المدنية المادية وبين زهد المسيحية فهو دين سيادة وسلطة مدنية، وفضيلة أدبية روحية، فالإيثار فيه فضيلة مندوبة، وهو في المسيحية فضيلة مطلوبة"(٦).

كما أن هذا البعد الديني في السياسة الخارجية للسلطة السياسية الإسلامية، يضع هناك فوارق كبيرة بين مفهوم "الجزية" التي فرضها الإسلام، وبين مفهوم الإستعمار الذي نتج عن

---

(١) نفس المرجع، ص٣١٠.
(٢) محمد رشيد رضا، المسألة الشرقية، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٥، جـ١، ص٣٤.
(٣) محمد رشيد رضا، باب الفتاوى، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٦، جـ١، ص٢٧، وص٢٨.
(٤) محمد رشيد رضا، المسألة الشرقية، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٥، جـ١، ص٣٥.
(٥) محمد رشيد رضا، الوحي المحمدي، مرجع سابق، ص٣١٣.
(٦) محمد رشيد رضا، حرب المدنية الأوروبية، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٨، جـ٣، ص١٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفلسفة المادية وقام على استغلال ثروات البلاد الفقيرة من قبل البلاد الغنية، فالجزية غاية للحرب وليست سبباً لها(١)، ويتضح هذا التفريق، من تقييد الجزية بقيدين هما:-

أ- الإستطاعة والقدرة على القيام بها، فلا تؤخذ الجزية ممن لا يستطيعون تأديتها، ودفعها للسلطة السياسية الإسلامية(٢).

ب- الصغار "المراد به خضد شوكتهم والخضوع لسيادتهم وحكمهم"(٣)، فالمقصود بهذا القيد، أن الجزية وسيلة من وسائل إظهار انتصار الدولة الإسلامية في الحرب وخضوع الدولة الأخرى لها ولسيادتها. وبالتالي تكون الجزية في هذه الحالة بدلاً من التزام السلطة السياسية الإسلامية في الدفاع عن أهل الذمة، وإعانة الجند الذي يمنعهم، أي يحميهم ممّن يعتدي عليهم"(٤).

ويستدل رشيد رضا على هذه القيود والضوابط السياسية لأخذ السلطة الإسلامية للجزية بالعديد من الحوادث التاريخية التي تبين ارتباط الجزية بحماية المسلمين ودفاعهم عن أهل الذمة الذين يأخذون الجزية(٥). وأنها تسقط عنهم إذا ساهموا مع المسلمين في جيشهم في الدفاع عن البلاد الإسلامية أو التي تخضع للسيادة الإسلامية(٦).

ثم يرتبط بهذا البعد الديني في السياسة الخارجية الإسلامية، مبدأ الوفاء بالمعاهدات وعدم الخيانة "وجوب الوفاء بالعهود في الحرب والسلم، وتحريم الخيانة فيها سراً أو جهراً، كتحريم الخيانة في كل أمانة مادية، أو معنوية من أحكام الإسلام القطعية"(٧)، وفي هذا المبدأ رفض لمنطق الغاية تبرر الوسيلة الي تنطلق منه المدرسة الواقعية(٨)، فهو يلزم السلطة السياسية الإسلامية بضوابط أخلاقية في التعامل الخارجي مع الدول الأخرى. "والمراد أنّ معاهدات الصلح والإتفاق بين الأمم يجب أن يقصد بها الإصلاح والعدل والمساواة، فتبنى على الإخلاص دون الدخل والدخل الذي يقصد به أن تكون أمة هي أربى من أمة نفعاً وأكثر عدداً وجمعاً من الأمم

---

(١) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، صص(٣١٦-٣١٨).
(٢) نفس المرجع، ص٣١٦.
(٣) نفس المرجع، ص٣١٦.
(٤) نفس المرجع، ص٣١٦.
(٥) محمد رشيد رضا، **الجزية وتجنيد أهل الذمة**، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٢، جـ٦، ص٤٣٣.
(٦) نفس المرجع، ص٤٣٤.
(٧) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٣١٤.
(٨) انظر: ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص٢٦، ص٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأخرى، وهو ما عليه هذه الدول في جميع معاهداتها ولا سيما المعاهدات الأخيرة بعد الحرب العامة"(١).

واتساقا مع منطق الأخلاق في السلوك الخارجي للسلطة السياسية، فإن رشيد رضا يرى أن الفكر الإسلامي أرسى قواعد الرحمة والرأفة في التعامل مع الأعداء في الحروب العسكرية والصراعات المسلحة(٢)، فإن الهدف من الحرب في الرؤية السياسية الإسلامية هو الدفاع وحماية الدعوة الإسلامية وحرية الأديان لا التقتيل والإمعان في إيذاء الآخر(٣)، "فأين حرب هذه الأمم والدول التي خُدِعَ الناس كلهم حتى المسلمون بها، وصاروا يباهون بفضائلها، وارتقائها في معارج المدنية الإنسانية بعلومها وفنونها –من حرب الصحابة الذين كان أكثرهم أميين؟ واستعمال الرأفة والرحمة في السر والعلن، بل شهد فيلسوف التاريخ والإجتماع (غوستاف لوبون) للعرب كلهم بذلك فقال: "ما عرف التاريخ فاتحا أعدل ولا أرحم من العرب"(٤).

ويقدم رشيد رضا الأدلة والبراهين على هذه الضوابط الأخلاقية التي يطبعها الفكر الإسلامي في الحروب، فيستشهد رضا بالعديد من النصوص والأمور التاريخية التي تبين حرص الحكام والقيادات السياسية على الرحمة والرأفة بالعاجزين والمدنيين الذين لا يحاربون(٥)، ويرى رشيد رضا أن ما حدث في التاريخ الإسلامي من حوادث تخالف هذه القاعدة بما تتضمنه من ضوابط أخلاقية، فإنّ هذا شذوذ من الأصل وانحراف عنه، فلا يصح القياس عليه(٦)، والذي يعطي هذه الضوابط الأخلاقية مصداقية أو غيرها من القواعد المحددة لسلوك السلطة السياسية الإسلامية في الخارج هو أن الإسلام جعل هذه القواعد والضوابط ديناً يعبد الله عز وجل به لا نفاقا ومجاملات أو ادعاءات تظهرها الدول ولكنها لا تلتزم بها(٧). وهذا ما يميز تدخل العامل الديني في السياسة الخارجية وعدم جعل قيم الربح والخسارة هي الحدود لسلوك الدولة كما يحدث بسبب الحضارة الغربية الحديثة ".. ويقسّمون الحروب إلى دينية ومدنية، ويفرّقون بينهما بالتسمية وإطلاق لفظ الجهاد على الحرب الدينية فقط، ويخصّونها بالذم والتشنيع والتنفير، ويؤيدون الحرب

---

(١) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق،ص٣٠٧. ويقصد بالحرب العامة الحرب العالمية الأولى.
(٢) نفس المرجع، ص١٨٣، وص١٨٤.
(٣) نفس المرجع، ص٣١٠.
(٤) محمد رشيد رضا، **الحرب المدنية الأوروبية**، **مجلة المنار**، مرجع سابق، م١٨، جـ٣، ص١٨٣.
(٥) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص١٨٣، وص١٨٤.
(٦) نفس المرجع، صص(١٨٥-١٨٦).
(٧) محمد رشيد رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٣١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي يسمونها مدنية من طرق الكسب والتجارة المحمودة، ويرون أنه لا حرج على من يحارب قوما يستضعفهم ليزيل استقلالهم ويجعلهم كالعبيد المسخرين لأبناء جلدته"(١).

ويرى رشيد رضا أن الفكر السياسي الإسلامي يقسّم "غير المسلمين" في طبيعة علاقتهم السياسية مع المسلمين إلى أربعة أقسام: (٢)-

١- أهل الذمة: وهؤلاء مساوون للمسلمين في الحقوق والإمتيازات.

٢- أهل عهد وميثاق: هناك اتفاقات بينهم وبين السلطة السياسية الإسلامية.

٣- أهل أمان: "..وهم الذين يكونون أو يدخلون في بلادنا من المحاربين لنا بالأمان على أنهم لا يعتدون على أحد ولا يعتدي عليهم أحد ويسمون المستأمنين، ويجب الوفاء لهم بالأمان"(٣).

٤- أهل حرب أو محاربون: في حالة عداء مع السلطة السياسية الإسلامية.

---

(١) محمد رشيد رضا، المسألة الشرقية، مجلة المنار، مرجع سابق، م١٥، جـ١، ص٣٤.
(٢) نفس المرجع، ص٣٦، وص٣٧.
(٣) نفس المرجع، ص٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمة

لقد عالج الباحث موضوع الدراسة في إطار السعي للتعرف على أبعاد وطبيعة مفهوم السلطة السياسية في فكر محمد رشيد رضا، أحد رواد الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر، وحاولت الرسالة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هي طبيعة مفهوم السلطة السياسية وأبعاده في فكر محمد رشيد رضا؟ وانطلقت الدراسة في الإجابة على هذا التساؤل من المقولة الرئيسية التالية: – "تتعدد أبعاد مفهوم السلطة السياسية كمفهوم محوري في فكر رشيد رضا، فترتبط بخصائص معينة، وتتحدد شرعيتها بشروط محددة، وتنضبط ممارستها بضوابط معينة". وتفرع عن التساؤل والمقولة الرئيسية مجموعة من التساؤلات والمقولات الفرعية.

وقد أثبتت الدراسة عبر فصولها الأربعة صحة المقولة الرئيسية، فلقد تبين أن مفهوم السلطة السياسية مفهوم كلي يتشكل ويتكون من خلال مجموعة مفاهيم رئيسية في فكر رشيد رضا، تشكل رابطة سياسية تنطلق من مبدأ سلطة الأمة ثم أهل الحل والعقد ممثلوا الأمة والإمام الحاكم المنتخب من قبل أهل الحل والعقد.

وتبين كذلك أنّ السلطة السياسية (في فكره) تمتاز بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الأنواع والأشكال الأخرى، تنبثق هذه الخصائص من الرؤية المعرفية والإطار الحضاري الإسلامي. وجاء تفصيل هذه الخصائص في المبحث الرابع من الفصل الأول.

وتبين أن شرعية السلطة السياسية مرتبطة بشروط محددة وواضحة، (كما سيأتي لاحقا) تجعل من مسألة "الشرعية" أمراً رئيسياً ومهماً في رؤية رشيد رضا وتقييمه للسلطة السياسية، وليس أمراً ثانوياً.

وتبين أيضاً أن هناك ضوابط متعددة تشكل الإطار الذي ينبغي أن تسير فيه، وألا تخالفه السلطة السياسية، وأهم هذه الضوابط: الإلتزام بالقيم السياسية الإسلامية وبالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية وفهم السنن الكونية والإجتماعية الحاكمة للوجود الإنساني والتجمع البشري.

وبخصوص المقولات الفرعية التي انبثقت عن المقولة الرئيسية فقد توصلت الدراسة بخصوص المقولة الفرعية الأولى إلى أنّ رشيد رضا اعتمد في تعريفه لمفهوم السلطة السياسية على الجمع الواعي بين التراث السياسي الإسلامي وبين الفكر السياسي الديمقراطي/الغربي الحديث، فلقد جمع في تعريفه للأمة ولأهل الحل والعقد وللإمام بين تعريفات مستمدة من التراث السياسي الإسلامي وتعريفات غربية حديثة، مستفيداً من مبدأ فصل السلطات فاعتبر أهل الحل والعقد بمثابة السلطة التشريعية (أخذاً بعين الإعتبار الفروقات المعرفية والحضارية) واعتبر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإمام بمثابة رئيس السلطة التنفيذية، وقرن كذلك بين مبدأ العقد والبيعة في الفكر الإسلامي وبين مبدأ الإنتخاب والنيابة في الفكر السياسي الغربي الحديث.

بالإضافة إلى عملية الجمع السابقة، فلقد أسس رشيد رضا تعريفه للمفاهيم السابقة (التي تكوّن مفهوم السلطة السياسية) على الأصول اللغوية ومصادر التنظير الإسلامي، خاصة مصادر التشريع الثابتة (القرآن والسنة الصحيحة) وقد وضح ذلك من خلال تعريفه للأمة ولأهل الحل والعقد. ولقد فصل الباحث بشأن هذه المقولة في المبحث الثاني من الفصل الأول.

أمّا بخصوص المقولة الثانية والتي عالجها بشكل مفصل الفصل الثاني، فلقد بينت الدراسة أنّ رشيد رضا يربط شرعية السلطة السياسية برضا وقبول الأمة، فأهل الحل والعقد منتخبون من قبل الأمة، والإمام منتخب من قبل ممثلي الأمة (أهل الحل والعقد)، ففيما يتعلق بشرعية الترشيح لا بد من توافر صفات معينة لولايتي الحل والعقد والإمامة، وفيما يتعلق بشرعية الإسناد فلا بد من رضاء وقبول الأمة أو ممثلها المنتخبين بالمرشح لولاية السلطة السياسية.

وإذا كان رشيد رضا يقبل بسلطة غير المستكمل لشروط ولاية الإمامة فذلك من باب الضرورة، التي تزول بزوال الظروف السياسية الموجبة لها، ويرفض رشيد رضا حكم التغلب في كل الحالات.

وبخصوص المقولة الثالثة فقد عالجها الفصل الثالث من الدراسة بالتفصيل وتبين أن ممارسة السلطة السياسية (في فكره) لا بد أن تلتزم بالأصول العقيدية والضوابط الشرعية.

أولاً: على مستوى القيم السياسية الإسلامية والتي تتأسس وترتكز على القيمة المحورية والجماعية العليا وهي التوحيد، وتمتاز بسمات مرتبطة بالثقافة السياسية الإسلامية المستمدة من الأصول التشريعية، وتبرز قيمة العدالة كقيمة عليا بين القيم السياسية الأخرى، فيفترق بذلك الفكر الإسلامي عن الفكر الليبرالي الذي يجعل الحرية قيمة عليا، وعن الفكر الإشتراكي الذي يجعل المساواة قيمة عليا.

ثانياً: على مستوى المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، والتي قدم فيها رشيد رضا إسهاماً بارزاً في كتابه "الوحي المحمدي"، وتبين أن محور السياسية الشرعية في فكره هو "المصالح" والتي تمتاز عنده (كما هو الحال في الفكر السياسي الإسلامي) بمميزات عديدة، وظهر كذلك أن الممارسة التشريعية للسلطة السياسية (في فكره) ترتبط بإشكالية النص والمصلحة، وتبين أنه يخالف جمهور أهل السنة ويوافق بعض الإتجاهات الإسلامية والعلماء (مثل الطوفي) في تقديم المصلحة المرسلة على النص، إذ أجمع أهل الحل والعقد على ذلك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: على مستوى السنن الحاكمة للإجتماع البشري والوجود الإنساني، فلقد تبين محورية هذه السنن في تفكير رشيد رضا، وارتباط مسألة تقدم (الأمة والسلطة) وتأخرها بهذه السنن، بناءً على ذلك استعرضت الدراسة أهم الأبعاد السياسية لهذه السنن وأبرز معالمها على مستوى الخبرة السياسية الإسلامية والخبرة السياسية الغربية، وارتباطها الوثيق بحركة السلطة السياسية وسلوكها.

أمّا المقولة الرابعة: فلقد تبين أن رشيد رضا ورغم تأثره بما ذكره الفقهاء والعلماء المسلمون سابقاً، إلا أنه استدرك على مجموعة كبيرة من علماء السنة واتجاهات رئيسية في الفكر السياسي السني، وقدم آراءً وأفكاراً تتسق مع التراكم المعرفي والفكري في الثقافة السياسية الغربية الديمقراطية.

فلقد ميّز رشيد رضا في هذه المسألة بين الإمامة الشرعية المستوفية للشروط والتي جاءت عن طريق الإختيار والإرادة الشعبية في حالة طروء موجبات توجب إزالتها (وفي ذلك اقترب رشيد رضا بشكل كبير من كتابات التراث السياسي السني خاصّة الجويني والماوردي)، وبين الإمامة غير المستوفية للشروط الشرعية أو التي جاءت عن طريق القوة والتغلب، فهذه موجبات سقوطها والخروج عليها قائمة أصلاً، وأعطى رشيد رضا أهل الحل والعقد الحق في عزل الإمام سلمياً، وربط مسألة الخروج عليه بالقوة من قبل أهل الحل والعقد والأمة -إن هو رفض قرار العزل- بمسألة المصالح والمفاسد والضرورة التي تقدر بقدرها وترتبط بالظروف السياسية المؤقتة.

وفيما يتعلق بالمقولة الخامسة فلقد توصلت الدراسة إلى تميز رؤية رشيد رضا لوظائف السلطة السياسية (انطلاقاً من المنظور الحضاري الإسلامي) حيث تشمل وظائف السلطة في فكره الشؤون المرتبطة بالدين وأخلاقه وآدابه وشرائعه وشعائره -فيما أطلق عليه الوظيفة العقيدية- والشؤون المرتبطة بمصالح الناس وحاجياتهم -فيما أطلق عليه الوظيفة الإستخلافية- كذلك الأمر الدور الرئيسي للسلطة السياسية في الحفاظ (على) ونشر (لـ) المثالية الإسلامية على المستويين الداخلي والخارجي -فيما أطلق عليه الوظيفة الإتصالية-.

ولقد ثبتت صحة المقولة الخامسة حيث تبين في الفصل الخامس من الدراسة ومن خلال مباحثه الثلاثة، ضرورة وأهمية التساند والتكامل بين الأمة والسلطة في القيام بهذه الوظائف، خاصة فيما يتعلق بالوظيفة الإستخلافية والوظيفة الإتصالية.

وفي ضوء كل ما سبق (حول المقولات الرئيسية) يمكن القول أن الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- أن رشيد رضا قد قدّم مساهمات واضحة وجديرة بالإهتمام والدراسة بخصوص مفهوم السلطة السياسية، واستطاع أن يجمع بين التأصيل المعرفي الأصولي و"القراءة النقدية الإستنتاجية" للتراث السياسي الإسلامي والفكر الغربي الحديث، على كافة المستويات: سواء على مستوى تعريف مفهوم السلطة، أم على مستوى ضرورتها وخصائصها، وعلى مستوى الشرعية والخروج عن الشرعية، وعلى مستوى الممارسة وضوابطها، وعلى مستوى الوظائف.

وبهذا الخصوص تتمايز رؤية رشيد رضا عن الإتجاه الفكري الإسلامي المعاصر الذي أصابته حالة "الجمود على الموجود" فأخذ يجتر ويكرر مقولات التراث السياسي الإسلامي ومفاهيمه، دون التمييز بين ما هو أصيل منبثق من الوحي وبين ما هو عارض مرتبط بالظروف التاريخية السياسية والإكراهات الواقعية.

وتتمايز رؤيته كذلك عن الإتجاه الفكري العربي الذي أدار ظهره للتراث والأصالة، والتفت إلى الغرب وحضارته، فأخذ يستدعي ثقافته ومفاهيمه دون النظر والتدقيق في الإختلافات الإجتماعية والحضارية والثقافية، فكان "أن زاد الطين بلة" وخلق حالة من الفصام الذاتي داخل الإطار الإجتماعي والحضاري الإسلامي.

لكن يجدر بالذكر في هذا السياق، أنّه وعلى الرغم من المساهمات الواضحة لرشيد رضا في مفهوم السلطة السياسية، إلاّ أنه لم يفصّل ولم يستفض في مؤسسات السلطة السياسية من ناحية الهيكلية القانونية والأنظمة الداخلية...، لأنّ ذلك لم يكن ملحا وأولويا بالنسبة للظروف التاريخية مقارنة بمسألة الشرعية والمفاهيم الحضارية والقيم والأخلاق والوظائف.

٢- في ضوء الحديث عن مساهماته في موضوع السلطة السياسية، يجدر التساؤل في نهاية هذه الدراسة: أين يقع رشيد رضا بين أستاذيه (جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده) في تناوله لمفهوم السلطة السياسية؟ وبعد أن قدّم الباحث إضاءات متنوعة -في صفحات الدراسة- حول أفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في موضوعات متعددة في مفهوم السلطة السياسية، يمكن استخلاص بشكل مجمل أنهم جميعاً متفقون في ضرورة الجمع بين إبداعات التراث السياسي الإسلامي وإنجازات الفكر السياسي الغربي الحديث في مسائل السلطة، ومن ذلك التقاؤهم على ضرورة وجود السلطة المقيدة والمنتخبة ورفضهم للسلطة المطلقة الإستبدادية، وهم وإن تحدّثوا عن "المستبد العادل" فإن هذا المفهوم لديهم جميعاً مفهوم وظيفي مؤقت يرتبط بظروف سياسية وحضارية معينة، ويمهد للحكم النيابي أو الشورى، أيا كانت التسمية.

وبينما انشغل جمال الدين الأفغاني في مسألة الإستعمار ومحاربته، ودعوة الشعوب والحكام إلى مقاومته والتحذير من مخاطره، وانشغل محمد عبده في المسائل التربوية وإصلاح التعليم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والأزهر، مما حال بينهما وبين التفصيل في مسألة السلطة وقضاياها، قام رشيد رضا متميزاً عن أستاذية، بالتفصيل في مسألة وبالتأصيل المعرفي والشرعي لعدد كبير من قضاياها المختلفة. وبذلك يرى الباحث أن مساهمة رشيد رضا في مفهوم السلطة السياسية -استناداً إلى كافة مصادره- يتناول جوانب أكثر من الجوانب التي تناولها أستاذاه.

٣- أن رشيد رضا لم ينفصل عن واقعه وبيئته ويحلّق في "اليوتوبيا" ليبني مدينته الفاضلة والموجودة في عالم الفلسفة فقط!، بل تفاعل مع واقعه وقرأه قراءة جيدة، وقدّم آراءه في ضوء هذا الواقع، ولذلك كان يظهر بين بعض آرائه تناقضاً واختلافاً، لكن في حقيقة الأمر فإن مصدر هذا التناقض هو الظروف التاريخية المتطورة والمختلفة والتي كان يتعامل معها رشيد رضا، ويقدم آراءه في ظلالها.

وبنفس الدرجة التي تفاعل فيها رشيد رضا مع واقعه، ولم يسبح في الخيال، سما رشيد رضا عن القبول بالواقع والخضوع له في آرائه وأفكاره، فكان تعامله مع الواقع على أساس أنه معتبر وغير محكم، وبذلك تميزت رؤية رشيد رضا العامة ورؤيته السياسية الخاصة في الموازنة بين الواجب والواقع والممكن، ومن هنا برزت الضرورة للتمييز بين الأفكار السياسية الثابتة والمعبرة عن رؤيته لمفهوم السلطة، وبين مواقفه التاريخية، ولا يوجد عناءٌ كبير في هذا التمييز، إذا قام أي باحث باستقراء أفكاره من مصادره المختلفة، واستنتاج المنطق العام الذي يحكم هذه الأفكار وينسجها على منواله، في مفهوم السلطة السياسية، مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة الظروف التاريخية والسياسية المحيطة بالرجل.

فعلى سبيل المثال: كان رشيد رضا يميز في آرائه ومواقفه في موضوع السلطة السياسية بين ما هو من باب الضرورة والمصلحة الظرفية المؤقتة، وبين ما هو من باب الرؤية المعرفية والتنظيرية العامة. فقبوله وتأييده في بعض الأوقات لبعض الزعماء والحكام كان (وفي تصريحه هو نفسه) من باب الضرورة المؤقتة وتبعاً لإكراهات واقعية، فكان يفصل بين هذا الموقف وبين رؤيته التنظيرية والمعرفية، بصريح العبارة.

٤- أنّ الجديد والجدير بأن نستفيده من أفكار رشيد رضا في مفهوم السلطة السياسية:

أ- ضرورة التأصيل المعرفي والربط بين مصادر التنظير السياسي الإسلامي وبين آراء المفكر السياسي الإجتهادية.

ب- دور "الدين" وما ينبثق عنه من خصائص ومبادىء وقيم وأخلاق في موضوع السلطة السياسية وضوابط ممارستها، وتمايز الرؤية الإسلامية بهذا الخصوص عن غيرها من الرؤى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- أهمية موضوع شرعية السلطة السياسية؛ وضرورة تأكيد الفكر السياسي الإسلامي اليوم عليها، خاصة في أوقاتنا هذه، حيث ظهرت الأنظمة الإستبدادية والدكتاتورية في العالم العربي، وسادت لغة القوة والغلبة ولغة الوراثة والتوريث في الوصول إلى الحكم، أو الإنتخابات الصورية والمزورة، وفي هذا وذاك تغييب لدور الأمة وإرادتها في اختيار الحاكم.

د- أن السلطة السياسية في الإسلام سلطة مدنية وسلطة مؤسسات، منطقها منطق الحريات وحقوق الإنسان، وأن الحاكم ما هو موظف لدى الشعب، وبالتالي فإن نظرة الشعوب المسلمة والقوى السياسية في العالم الإسلامي للسلطة السياسية لا بد وأن تنطلق من هذه الرؤية، ومن هنا لا بد من رفض الصور الأخرى لتقديس الحكام وتغييب الشورى، والفساد الإداري والسياسي المصاحب لغياب المؤسسية الفعلية واعتقال المعارضة وتضخم الأجهزة الأمنية والقمعية.

هـ- حيوية الأمة وقوة ثقافتها رافد رئيسي ومهم في توجيه الحياة السياسية، وضبط إيقاع السلطة السياسية بما لا يتناقض مع مصالح الأمة وثوابتها العامة.

و- أن رشيد رضا رفض علاقة التبعية من قبل العلماء والمثقفين للسلطة السياسية، وهاجم "مثقفي السلطة" الذين يسوغون لها التمادي في الغي وتجاوز الحدود في الطغيان، وحمّل رشيد رضا "العلماء" الذين قبلوا بحكم المتغلب مسؤولية ما وصلت إليه الأمة والشعوب المسلمة من سوء حال، وضعف قوة، وقلة حيلة؛ ذلك أن منطق الخنوع والخضوع للحاكم وإن استبد وتجبّر، نزل على الناس من سماء "الفتوى الشرعية".

ووافق رشيد رضا الغزالي وغيره من علماء المسلمين على ضرورة قيام العلماء بنقد السلطة ومحاسبته على أخطائه، وعلى عدم جعل أرزاق ومراتب العلماء والمثقفين بيد الحاكم.

لكن في مجال الحركة الفعلية والمواقف العملية، لم تخل حياة رشيد رضا السياسية من علاقات تعاون وصراع مع السلطات السياسية والحكام، ويبدو أن المحك الذي كان يسترشد به رشيد رضا (في ذلك) هو مصلحة المسلمين، فتارة أيد السلطان عبد الحميد، ثم انتقده، وكذلك الأمر جمعية الإتحاد والترقي وكذلك الشريف حسين بن علي أيّده في بادىء الأمر ثم عاد وانتقده، وابنه الملك فيصل الأول. وتوفي وله علاقة جيدة مع ملك السعودية آنذاك. وكان لا يتردد في الدخول في نقاشات وحوارات مع ممثلي الإستعمار الإنكليزي في مصر وفي البلاد العربية.

لقد كانت هذه الحياة السياسية الخصبة للرجل، وعلاقاته المتناقضة مع السلطة السياسية في عدد من البلدان منار انتقاد ومحل علامات استفهام نالت شخصيته، كما نالت شخصية أستاذية من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قبله، وإن كانت الأحداث السياسية المتسارعة والمتناقضة والمتقلبة في وقته تفرض نفسها في مجال تحليل هذه العلاقات العملية، إلاّ أن الأمر بحاجة إلى دراسة موسعة ومستقلة متخصصة بهذا الموضوع.

أخيراً يلفت الباحث الإنتباه إلى مجموعة من القضايا والموضوعات الجديرة بالدراسة في فكر الرجل:-

١- إن مجلة "المنار" مصدر غني وثرّ بالأفكار والمعلومات، وبتوثيق تلك المرحلة التاريخية سياسياً وثقافياً؛ لما فيها من وثائق سياسية منشورة، وكتابات المفكرين السياسيين، لذلك يوصي الباحث بضرورة تولي مؤسسات علمية إعادة طبع ونشر مجلة المنار، ودراسة العديد من موضوعاتها، فعلى سبيل المثال: هناك مجموعة من المقالات لكاتب مجهول بعنوان "استنهاض همم" في السنين الأولى منها، تحتوي مادة تحليل سياسي ورؤية ثقافية جديرة بالإهتمام، لم تدرس بعد.

٢- إنّ مفهوم السنن الكونية، مفهوم محوري في تفكير رشيد رضا، ويعالج هذا المفهوم موضوعات متعددة خاصة في مسألة النهضة والسقوط، والأمر جدير بتخصيص دراسة له.

٣- إشكالية الفكر والحركة عند رشيد رضا -والذي جمع بين كونه مفكراً وعالماً وسياسياً وحركياً- يمكن أن تكون موضوعاً خصباً للدراسة حول رشيد رضا والفكر الإسلامي الحديث والمعاصر.

٤- أصول الفقه والممارسة التشريعية للسلطة السياسية، موضوع تناوله رشيد رضا بشكل مميز، ويمكن أن يشكل موضوعاً لدراسة مستقلة حول فكره السياسي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مراجع الدراسة:-

أولاً: اللغة العربية

أ- الكتب:

١. آية الله العظمى السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقعي، كسر الصنم أو ما ورد في الكتب المذهبية في الأمور المخالفة للقرآن والعقل، "نقض كتاب أصول الكافي" ترجمة عبد الرحيم ملازاد البلوشي، دار البيارق، عمان، ط١، ١٩٩٨.

٢. أبو الأعلى المودودي، المصطلحات الأربعة في القرآن (الإله - الرب - العبادة - الدين)، تعريب: محمد كاظم شلباية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٩٩٤.

٣. ———— ، تدوين الدستور الإسلامي، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط٣، ١٩٨٨.

٤. ————، في حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٩٨٨.

٥. أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٦. أبو الحسن بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق هلموت ريتر، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣, ١٩٨٠.

٧. أبو الفتح محمد عبد الكريم بن أبي أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٨. أبو الفداء الحافظ ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرون، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

٩. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

١٠. أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، الذريعة إلى مكارم الشريعة، تحقيق ودراسة أبو اليزيد العجمي، دار الصحوة، القاهرة، ط١، ١٩٨٥.

١١. أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، الغياثي، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق ودراسة: عبد العظيم الديب، ط٢، ١٤٠١هـ، د.ت. قطر.

١٢. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨.

١٣. أبو حامد الغزالي، فضائح الباطنية، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٣.

١٤. ————، إحياء علوم الدين، دار الخير، بيروت، ط٣، ١٩٩٤.

١٥. أبو حيان التوحيدي، المقابسات، تحقيق: حسن التندوي، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٢٩.

١٦. أبو عبد الله محمد بن علي القلعي، تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، تحقيق إبراهيم يوسف مصطفى جمو، مكتبة المنار، الزرقاء/الأردن، ط١، ١٩٨٥.

١٧. أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، علق عليه: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

١٨. أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الأندلسي الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، وضع حواشيه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ثلاثة مجلدات.

١٩. ————، المحلى، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ثلاثة مجلدات. د.ت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠. أبو نصر الفارابي، كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة، دار المشرق، بيروت، ط٥، (١٩٨٦).
٢١. أبو يعلى الفرا، الأحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الوطن، الرياض، د.ت.
٢٢. أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٧.
٢٣. أحمد جمال ظاهر، أغوار الأردن، عمليات التغيير وأداة التطوير، دار ابن رشد، اربد/الأردن، ط١، ١٩٨٨.
٢٤. أحمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، دار مكتبة الكندي، اربد، ط١، ١٩٨٨.
٢٥. أحمد فهد الشوابكة، محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٩.
٢٦. أحمد محمد الأصبحي، قراءة في تطور الفكر السياسي، أدواره، اتجاهاته، إشكالياته، دار البشير، عمان، ط١، ٢٠٠٠.
٢٧. أحمد مصطفى المراغي، تفسير المراغي، مطبعة الباب الحلبي، القاهرة، ط٤، ١٩٦٩.
٢٨. إبراهيم العلي، صحيح السيرة النبوية، دار النفائس، عمان، ط١، ١٩٩٥.
٢٩. إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله درّاز، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
٣٠. إبراهيم غرايبة، جمال الدين الأفغاني، عطاؤه الفكري ومنهجه الإصلاحي، حلقة دراسية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط١، ١٩٩٩.
٣١. إدوار م. بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة عبد الكريم أحمد، دار الآداب، بيروت، ط٢، ١٩٨٨.
٣٢. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
٣٣. إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.
٣٤. إلبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، (١٧٩٨-١٩٣٩)، ترجمة كريم زعقول، دار النهار، بيروت، ١٩٦٨.
٣٥. الإمام محيي الدين أبي زكريا الحسيني ابن شرف النووي، صحيح مسلم، تحقيق: يحيى عبد الحميد بلطة، دار الخير، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
٣٦. ابن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، دار الثقافة، الدوحة، ط٣، ١٩٨٨.
٣٧. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٩.
٣٨. بكر مصباح تتيره، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، دراسة منهاجية مقارنة بين الحضارات، منشورات جامعة قار يونس، تونس، ط١، ١٩٩٤.
٣٩. بيار بورديو، أسباب عملية إعادة النظر بالفلسفة، ترجمة انور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ١٤٢٥ (وفق التقويم الخاص بالجماهيرية الليبية).
٤٠. تقي الدين ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، صنعة أبي يعلى القويسي محمد أيمن بن عبد الله بن حسن الشبراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
٤١. جان جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩١.
٤٢. ـــــــــــــ، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القوية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات، بيروت، ط٣، ١٩٩٥.
٤٣. جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا إلياس، منشورات عويدات، باريس - بيروت، ط١، ١٩٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٤. جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، العروة الوثقى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٠.
٤٥. جون استيوارت مل، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل فيتاس، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.
٤٦. حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠.
٤٧. ————————، أبحاث في النظرية السياسية، محاضرات غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
٤٨. ————————، نظرية التحليل السياسي، محاضرات غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧١.
٤٩. ————————، نظرية القيم السياسية، محاضرات غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
٥٠. حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، دراسة منهجية في النظرية السياسية الإسلامية، ط١، ١٩٩٣.
٥١. حسن كوناكتا، النظرية السياسية عند ابن تيمية، دار الأخلاء، الدمام، ط١، ١٩٩٤.
٥٢. حميد عنايت، الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ترجمة إبراهيم الدسوقي، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.
٥٣. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢.
٥٤. خير الدين يوجه سوي، تطور الفكر السياسي عند أهل السنة، فترة التكوين: من بدايته حتى الثلث الأول من القرن الرابع الهجري، دار البشير، عمان، ط١(١٩٩٣).
٥٥. رضوان السيد، الأمة والجماعة والسلطة، دراسات في الفكر السياسي العربي الإسلامي، دار إقرأ، بيروت، ط١ (١٩٨٤).
٥٦. ————————، الجماعة والمجتمع والدولة، سلطة الأيدلوجيا في المجال السياسي العربي الإسلامي، دار الكتاب، بيروت، ط١(١٩٩٧).
٥٧. سعيد بن سعيد العلوي، الخطاب الأشعري، مساهمة في دراسة العقل العربي الإسلامي، دار المنتخب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
٥٨. سفر الحوالي، العلمانية، نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، مكتبة الطيب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
٥٩. ————————، ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، مكتب الطيب، ط١، ١٤١٧هـ.
٦٠. السيد غانم، التنظير في علم السياسة، البؤرة والوضع والمستقبل، اتجاهات حديثة في علم السياسة (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات) مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٨٧.
٦١. سيف الدين عبد الفتاح وآخرون، المداخل المنهاجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.
٦٢. ————————، "إشكالية العلاقة مع السلطة، قراءة في نصوص تراثية ومنهاجية مقترحة"، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية (مركز البحوث والدراسات السياسية)، القاهرة، سلسلة بحوث سياسية، إبريل، ١٩٩٧.
٦٣. ————————، التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩.
٦٤. شانتال ميلون دلول، الأفكار السياسية في القرن العشرين، ترجمة جورج كتورة، مؤسسة الدراسات الإجتماعية، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦٥. شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، تقديم وتعليق حامد ربيع، دار الشعب، القاهرة، ١٩٨٠.
٦٦. صلاح الدين دبوس، الخليفة، توليته وعزله، إسهام في النظرية الدستورية الإسلامية، دراسة مقارنة بالنظم الدستورية الغربية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية. د.ت.
٦٧. صلاح الصاوي، تحكيم الشريعة ودعاوي العلمانية، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
٦٨. ———————، تحكيم الشريعة وصلته بالدين، دار الإعلام الدولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.
٦٩. عبد الجواد ياسين، السلطة في الإسلام، العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٨.
٧٠. عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الإستبداد، دار الشرق، بيروت، ط٣، ١٩٩١.
٧١. عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط٦، ١٩٧٧.
٧٢. عبد الرحمن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تصحيح وفهرسة أبو عبد الله السعيد المندوه، دار الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٤، مجلدين.
٧٣. عبد الرحمن منيف، الأن هنا أو الشرق المتوسط مرة أخرى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٤، ١٩٩٣.
٧٤. عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٩٨٩.
٧٥. عبد الله الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٩هـ.
٧٦. عبد المنعم محمد حسنين، سلاجقة إيران والعراق، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٥٩.
٧٧. عبده الحلو، الواضح في تاريخ الفلسفة العربية، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
٧٨. عدون جهلان، الفكر السياسي عند الإباضيّة من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف اطفيش، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، ط١، ١٩٩١.
٧٩. عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ضبطه وصححه: عبد اللطيف حسن بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١, ١٩٩٩.
٨٠. عزمي طه السيد وآخرون، الثقافة الإسلامية (مفهومها، مصادرها، خصائصها، مجالاتها)، دار المنهاج، عمان، ط٢، ١٩٩٧.
٨١. عفيف طبارة، روح الدين الإسلامي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣٠، ١٩٩٥.
٨٢. علي عباس مراد، دولة الشريعة، قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
٨٣. عمر بهاء الدين الأميري، وسطية الإسلام وأمته في ضوء الفقه الحضاري، دار الثقافة، الدوحة، ط١، ١٩٨٦.
٨٤. فاضل زكي محمد، الفكر السياسي العربي الإسلامي بين ماضيه وحاضره، دار الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٧٠.
٨٥. فتحي الدريني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٧.
٨٦. ———————، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، دار الرشيد، دمشق، ط١، ١٩٧٦.
٨٧. ———————، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
٨٨. فريق من العلماء، خلق لا تطور، عرّبه بتصرف: إحسان حقي، دار النفائس، ط٤، ١٩٨٦.
٨٩. فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٩٠. ـــــــــــــــ، المحنة، بحث في جدلية الديني والسياسي في الإسلام، دار الشروق، عمان، ط١، ١٩٨٩.
٩١. القلقشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، د.ت. ثلاثة مجلدات.
٩٢. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٩.
٩٣. كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد، قراءة في نظام الإدارة السلطانية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
٩٤. لؤي صافي، إعمال العقل من النظرة التجزيئية إلى الرؤية التكاملية، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٨.
٩٥. مالك بني نبي، شروط النهضة، ترجمة: كامل عمر مسكاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط٤، ١٩٨٧.
٩٦. مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي، ترجمة أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٤.
٩٧. محمد آيت وعلي، الفلسفة السياسية عند أبي حامد الغزالي، دار التنوير، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
٩٨. محمد أحمد الداعور، رد على مفتريات حول حكم الربا وفوائد البنوك، دار النهضة، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
٩٩. محمد أحمد درنيقة، السيد محمد رشيد رضا وإصلاحاته الإجتماعية والدينية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.
١٠٠. محمد الفاضل بن عاشور، روح الحضارة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن (فيرجينيا) / الولايات المتحدة الأمريكية، ط٢، ١٩٩٢.
١٠١. محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، أو الفراسة المرضية في أحكام السياسة الشرعية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الوطن، الرياض، المؤسسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الإدارة العامة للتوعية والتربية، السعودية. د.ت.
١٠٢. محمد بن الحسن الشيباني، شرح كتاب السير الكبير، تحقيق أبو عبد الله محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.
١٠٣. محمد بن الطاهر عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٨٥.
١٠٤. محمد بن عبد الكريم حسن، المصالح المرسلة، دراسة تحليلية ومناقشة فقهية وأصولية مع أمثلة تطبيقية، دار النهضة، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
١٠٥. محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة أين الخلل؟ جذور العطل العميق، دار الساقي، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
١٠٦. محمد سهيل المقدم، أوغست كومت في ميزان الفكر الإجتماعي العربي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
١٠٧. محمد صالح المراكشي، تفكير محمد رشيد رضا من خلال مجلة المنار (1898-1935)، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٦.
١٠٨. محمد طه بدوي، المنهج في العلوم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٨.
١٠٩. ـــــــــــــــ، تنظير السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط١، ١٩٦٨.
١١٠. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٦ (١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١١. محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تعريب وتحقيق وتعليق: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٩٩٦.
١١٢. محمد عبده، الإسلام دين العلم والمدنية، تحقيق ودراسة: عاطف العراقي، دار قباء، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
١١٣. محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
١١٤. محمد عمارة، المعتزلة وأصول الحكم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٤.
١١٥. ———————، المعتزلة والثورة، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
١١٦. محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، مكتبة الفلاح، الكويت، ط٢، ١٩٨٧.
١١٧. محمود الخالدي، نظام الشورى في الإسلام، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ١٩٨٦.
١١٨. محيي الدين محمد قاسم، السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧.
١١٩. مروان إبراهيم القيسي، معالم التوحيد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
١٢٠. مصطفى السباعي، الدين والدولة، دار الورّاق، الرياض، ط١، ١٩٩٨.
١٢١. مصطفى منجود، إشكاليات منهاجية عامة في دراسة الفكر السياسي في "المنهج في العلوم السياسية"، ندوة تدريسية في العلوم السياسية في الجامعات الأردنية ١٩٩٧، تحرير حمدي عبد الرحمن، جامعة آل البيت، المفرق، ١٩٩٨.
١٢٢. ———————، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.
١٢٣. ———————، الدولة الإسلامية وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.
١٢٤. منذر المعاليقي، معالم الفكر العربي في عصر النهضة، دار اقرأ، بيروت، ١٩٨٦.
١٢٥. منير شفيق، الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات، الناشر للطباعة والنشر، بيروت، ط٣(١٩٩١).
١٢٦. مهدي فضل الله، العقل والشريعة: مباحث الأبستمولوجيا العربية الإسلامية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٥.
١٢٧. موريس ديفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
١٢٨. ———————، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي، سامي الدروبي، دار دمشق، دمشق، د.ت.
١٢٩. ميكيافيلي، الأمير، ترجمة فاروق سعد، مكتبة التحرير، بغداد، ط٩، (١٩٨٨).
١٣٠. نادية مصطفى، أوروبا والوطن العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
١٣١. ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
١٣٢. نظام بركات وآخرون، مبادىء في علم السياسة، دار الكرمل، عمان، ط٢، ١٩٨٧.
١٣٣. نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الإجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
١٣٤. هبة رؤوف عزت، المرأة والعمل السياسي، رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٥.
١٣٥. هشام أحمد عوض جعفر، الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية، رؤية معرفية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٣٦. هنري لاووست، نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة والإجتماع، ترجمة: محمد عبد العظيم يحيى، تقديم وتعليق: مصطفى حلمي، مطابع السفير، الإسكندرية/مصر، ١٩٧٩.
١٣٧. وهبة الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥.
١٣٨. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧.
١٣٩. يوسف أحمد العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، ط٢، ١٩٩٤.

ب- المجلات

١. حامد العبد الله، جدلية العلاقة بين الدين والسياسة، دراسة في الاتجاه التوفيقي في الفكر السياسي الإسلامي، مجلة العلوم الإجتماعية، م٢٤، ع٣، خريف ١٩٩٦، صص(٣١-٥١).
٢. عدنان السيد حسين، السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية، المستقبل العربي، ع٢٠٧، السنة التاسعة عشرة، أيار، ١٩٩٦، صص(٨٦-١٠٢).
٣. الفضل شلق، الجماعة والدولة، جدليات السلطة والأمة في المجال العربي والإسلامي، مجلة الإجتهاد، ع٣، ربيع، ١٩٨٩، صص(١٥-١٠١).
٤. لؤي صافي، في المنهجية العلمية والتنظير السياسي، مجلة المسلم المعاصر، السنة العشرون، ١٩٩٦، ع(٧٨)، صص(٢٦-٣١).
٥. محمد بشير الحامد الشرعية السياسية وممارسة السلطة، دراسة في التجربة السودانية المعاصرة، المستقبل العربي، ع٩٤، السنة التاسعة، ديسمبر، ١٩٨٦، صص(٣٦-٥٥).
٦. نزيرة الأفندي، المحددات الإقتصادية ومستقبل الحوار العربي الأوروبي، المستقبل العربي، ع٣١، أيلول، ١٩٨١، صص(٥٦-٦٨).
٧. نصر محمد عارف، حالة علم السياسة في القرن العشرين، تاج العلوم هل يستطيع أن يكون علما؟ مجلة النهضة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ع١، اكتوبر، ١٩٩٩، صص(٥-٣٥).
٨. وليد سليم التميمي، القيم السياسية في الفكر العربي المعاصر، المستقبل العربي، ع(٢٦)، نيسان، ١٩٨١، صص(٤٧-٥٦).

ثانياً: اللغة الإنجليزية:

A. Books

1. Abdul Malik A. Al-Sayyed, Social Ethics Of Islamic - Arabic Political Theory And Practice, Vantage Press, Newyork, 1982.
2. Asghar Ali Engineer, Theory And Practice Of The Islamic State, Vanguard Books, Pakistan/Lahore, 1 ed., 1985.
3. David Easton, A System Of Analysis Of Political Life, John Wiley And Sons, Inc., Newyork, 2nd, 1967.
4. Emad Eldin Shahin, "Through Muslim Eyes. M. Rashid Rida And The West", International Institute Of Islamic Thought, Herndon - Virginia 1ed, 1995.
5. Jadd Harmon, Political Thought From Plato To The Present, Mcgraw-Hill Books Company, Newyork, 1964.
6. John B. Morrall, Political Thought In Medieval Times, Hutchinson University Library, London, Ed3, 1971.
7. Max Weber, The Theory Of Social Economic Organization Transforming, By Talcoth Persons, Free Press, Newyork, 1947.
8. Muhammad S. El-Wa, On The Political System Of The Islamic State, A Merican Trust Puplication, Indiana, 1980.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

9. Muhammed Hadi Hussain Abdul Hameed Kamali, The Nature Of The Islamic State, National Book Foundation, Pakistan, 1977.
10. Qamaruddin Khan, The Political Thought At Ibn Taymiyah, Islam Abad, Islamic Research Institute, 1975.
11. Rosenthal, Political Thought In Medieval Islam, An Introdoctory Out Line, Cambridge University Press, Cambridge, London, 1962.

B. Periodicals:

1. Barbara Goodwin, Utopia Defended Against the Liberalis, Political Studies, Volume, XXVIII, No. 1, March, 1980, pp.384-398.
2. John L. Esposito and James P. Piscatori, Democratization and Islam, Middle East Journal, Vol. 45, No. 3, Summer, 1991, pp. 343-435.
3. Martyn P. Thompson, Reception and Influence a reply to Nelson On Lock's Two Treatises of Government, Political Studies, Volume, XXVIII, No. 1, March, 1980, pp.100-108.
4. Terrel Carver, Marx, Engels And Dialectics, Political Studies, Volume, XXVIII, No. 3, March, 1980, pp.353-363.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ABSTRACT

The Political Authority in Mohammed Rashid Rida's Thought

Prepared By: Mohammed Suleiman Abu-Romman

Supervised by: Dr. Mostafa Mahmoud Mangoud

This study discusses the political authority in Mohammed's Rasheed Rida thought. On the theoretical level, the significance of this study eminates from the significance of the political authority whose concept is the core of the Islamic political experience and has been the source of several disputes and conflicts. In fact, a scientific approach of the subject will increase our awareness and understanding of the same. Moreover, this study attempts to explore knowledge accumulation in the Islamic political thought and to what extent the modern Islamic political thought has benefited from the products and contributions of the old Islamic political thought.

On the practical level, the significance of this study appears in showing the way by which Rasheed Rida, as a contemporary Muslim intellectual, dealt with the political events of his time. At the same time, the study also attempts to show to what extent the contemporary Islamic thought has been able to respond to the practical quests and civilization obstacles which it encountered.

The main question of this study is that what are the nature and the dimensions of the concept of the political authority in Rida's thought? Out of this question many inquiries arise, most important of which are:

What is the nature of the political authority in Rida's thought in regard to its definition, necessity, and features? What are the bases of its legitimacy: Candidacy for the rule and by virtue to this rule? What are the restraints on exercising political authority in his thought? What are its duties? And finally what is Rida/s perception on the failure of the political authority?

Attempting the answer the above questions, the study adopts the following statement: As a core concept in Rida's thought, the political authority has several dimensions characterized with certain features. Its legitimacy, controlled by defined conditions.

Out of the above statement, five sub-statements emerge:

First: In his definition of the concept of the political thought, Rida depended on legitimate sources coming from the Holy Quran, the acts and sayings of the Prophet, and other effective elements from the political inherit of Islam as well as making use of the modern democratic developments in the west.

Second: According to Rida, the legitimacy of the Political authority relies on the nations acceptance of its ruler whether in his candidacy for the rule or entrusting authority to him.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Third: Rida believes that exercising authority springs up from religious bases and legitimate restraints that lay down limits for the functions that embody such practices.

Four: Despite Rida's being influenced by the thoughts of ancient Islamic intellectuals in his perception on existing and isolating political authority, hence, he added new ideas that confirm interaction with the requirements and developments of the political reality.

Five: Thought Rida entrusted the political authority with further religious and life functions from an Islamic civilization perception, hence, he entitled the nation with a considerable role to achieve such functions and duties.

To prove the above statements, the author tended to the perceptive methodology which, while dealing with the concept political authority, it concentrates on its thoughtful, systematic and dynamic sides. In addition, the author also made use of methodology of text analysis, historic methodology, and comparative methodology.

The two main concepts in the study are the concept of political authority and the concept of the political thought.

On this regard, the author reviewed previous studies most important of which are: "Contemporary Islamic political thought" by Hameed Enayat; "Rasheed Rida political innovation" by Mustafa Manjoud; "Arab thought in the Era of Renaissance's" by Albert Hourani, and many others (1939-1978).

The study talked the concept of political authority in Rida's thought and comes in four chapters:

Chapter one titled "The concept of political authority in Rida's thought"; necessities and features". It contains three parts. By the end of this chapter the study concludes that, according to Rida, political authority is a total concept made up of main ideas and elements such as: the nations authority, legislative, The Emam,. Moreover the necessity of political authority comes up from both the mid and religion as well as from the connection between the religious phenomenon with the political one. In Rida's thought, political authority in Islam is characterized with several features such as: being intermediate combining life affairs with religious affairs, civic and not theocratic, controlled by the deliberations "Shura"; an expression of the nations civilization reality; and also "a fair despotic" under certain civilized and cultured circumstances.

Chapter two titled "Legitimacy Political Authority in Rida/s Thought". It contained three main parts.

By the end of this chapter the study concludes that legitimacy of political thought depends on two major points, availability of certain conditions and qualities in the entrusted person and his acceptance by the nation. Accordingly, Rida refuses oppressive rule which is not according to religion. He also calls for getting rid of it when possible. He sets up rules and reasons to isolate political

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

authority where he gathered both Islamic political inherit and contributions of modern political thought.

Chapter three titled "Restrains of Exercising Authority" it contained three parts.

By the end of the chapter, the study concludes that the Islamic political values are pivotal in Rida's thought. These values enjoy certain features that differentiate them from other political values. The study also stressed that political authority should be committed to the main aims of Islam when it is being exercised as it is connected to other universal acts to which Rida attaches special importance.

Chapter four titled "Functions of Political Authority in Rida's Thought". It contains three parts.

By the end of this chapter the study concludes that, according to Rida's thought, political authority in Islam has religious functions and life functions. There are also other functions related to dispersing Islamic idealism throughout spreading Islam, Islamic education, Jehad, and commitment to unity of Islamic values on both local and external levels. The study also reached at other characteristics and features of the functions of political authority in Islam that make them different from other types of political authority in Rida's thought.

Consequently, having reviewed the main statement of the study and other relevant sub-statements, the following points have been reached:

1. Rida has pointed out and offered obvious and interesting contributions on the concept of political authority which need to be studied. He has also been able to combine regular genuine knowledge with analytical inductive reading of Islamic political inherit and western modern thought.
2. In light of Rida's contribution to the concept of political thought, the following question may be raised: Where does he stand if compared to his two scholars: "Jamal Al-Deen Al-Afghani and Mohammed Abdou" on this regard? The author, having included several subtracts in this study on the ideas of both Al-Afghani and Abdou concerning the concept of political authority, it may be stated that all of them are in agreement on the necessity of combining creativity of Islamic political inherit and the accomplishments of the western modern political thought on authority. That is they agreed that authority should be elected and controlled and absolute tyrant authority should be rejected.
3. Rida did not separate from his reality and environment, rather, he interacted with his society and understood it very well and then wrote down his opinion accordingly.
4. Rida's new and interesting visions on the concept of political authority should be made use of with a view to their genuine identifications and the axial role

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

of religious in them as well as their legitimacy, civic aspect and the vital role of nation in authority.

5. Rida rejected the existing relation of belonging of scholars and scientists to the political authority. He also attached "authority scholars" who permitted and facilitated authority aggression and oppression. He also held the scientists, who accepted oppression, responsible for the bad condition, weakness, and the inability of the Islamic nation. He believed that submission to the ruler ever thought he is tyrant, comes only from the sky of "religious Fatwa".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit